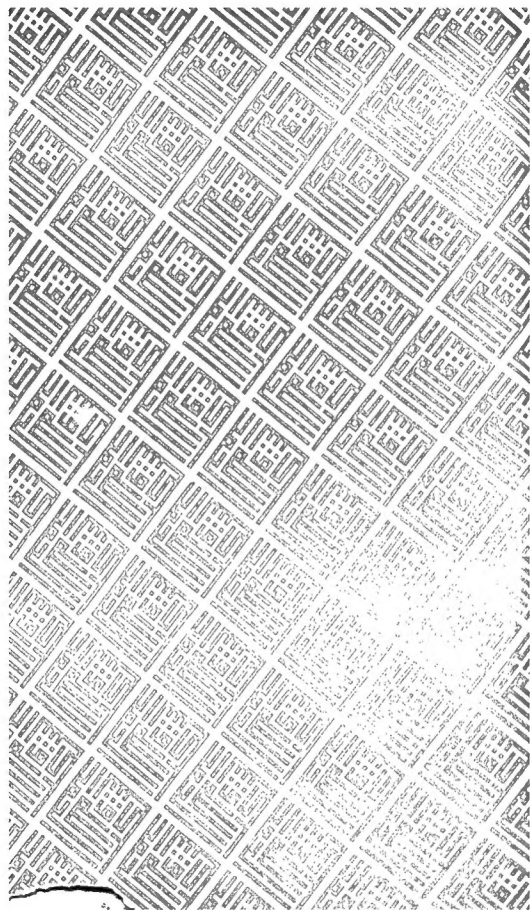


قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١٩٢٢



الحياة المصرية

فهرست
مجموعة البعثات والمنشورات
سنة ١٩٢٢

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٥

محتويات

صحيفة

١	الفهرست التاريخي
٢١	الفهرست الهجائي
٥٢	القرارات الملغاة أو المعدلة في سنة ١٩٢٢
٦٢	القوانين والقرارات المطبقة بقرارات صادرة في سنة ١٩٢٢
	القرارات التي صدقت عليها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف وفقاً لأمر الحال
٦٦	الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٩

الفهرست التاريخية لمجموعة القرارات والمنشورات

سنة ١٩٢٢

- يناير
- ٢ — التصديق على لأئحة الاجراءات الداخلية لمجلس
مديرية الغريبة . قرار وكيل وزارة الداخلية ... ١
- ٣ — منع صيد الأسماك منعاً باتاً بواسطة بعض الشباب في
بعض المناطق . قرار وزير المالية ... ١٤
- ١٨ — تجديد عوائد الذبيح بسلسلة مجلس البلينا المحلي .
قرار وكيل وزارة الداخلية ... ١٧
- ٢١ — انشاء محكمة بندر الزقازيق الجزئية وتسمية محكمة
الزقازيق الجزئية الحالية بـ "محكمة مركز الزقازيق
الجزئية" . قرار وكيل وزارة الحفانية ... ١٨
- ٢٨ — سريان لأئحة مساحى الأحذية على بندر دسوق .
قرار مدير الغريبة ... ١٨
- ٣٠ — موافقة الحكومتين الفرنسية واليونانية على امتداد أجل
المحاكم المختلطة . اعلان ... ١٩
- ٣٠ — مد أجل سلطة المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا حكومتى
فرنسا واليونان . بلاغ القائد العام لجيوش جلالة
ملك بريطانيا ... ١٩
- فبراير
- ١ — نقل محكمة خط كوم اشقاو الى ناحية المدمر .
قرار وكيل وزارة الحفانية ... ٢٠
- ١ — انشاء مجلس قروى في بندر كفر الدوار بمديرية البحيرة .
قرار وكيل وزارة الداخلية ... ٢١
- ١٢ — الشوارع التى لا يجوز للباعة السريحة بمدينة بورسعيد
السير أو الوقوف فيها . قرار محافظ القنال ... ٢٢

١٣	مواقف السيارات المعدة للأجرة بيندر طنطا .	٢٣
١٣	مواقف عربات الركوب بالأجرة بيندر طنطا .	٢٣
١٣	سريان لأتحة الجمارة على ناحيتى أهناسيه المدينة	٢٤
١٨	تعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها بيندر الفيوم .	٢٥
١٥	منع صيد الأسماك فى التربة الحلوة بين الاسماعيلية وبورسعيد .	٢٨
١٨	المواقف والتعريف لعربات الركوب بالاجرة بيندر المحمودية .	٢٩
١٩	منع صيد الأسماك فى قطاع الرطمة .	٣٠
٢١	تحدد مصاريف العلاج بمستشفيات الحكومة .	٣١
٢٧	صورة مذكرة من سفارة ليتونيا بسويسرا بطلب الاندماج فى اتحاد البوسنة العام .	٣٣
٢٧	سريان لأتحة السقاين بيندر أسوان .	٣٤
٢٨	تبليغ من المنسوب السامى لحضرة صاحب العظمة السلطان .	٣٥
٢٨	تصريح لمصر بانتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .	٣٧

- ١٦ — ترجمة خطاب مرسل لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية . من فضامة
٥٠ المنتخب السامى
- ١٦ — خطاب لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا من فضامة المنتخب السامى متضمن صورة منشور وجهه لوكلاء الدول الأجنبية فى القطر المصرى يبلغهم فيه بأن تصبح العلاقات بين الحكومة المصرية وبين هؤلاء الوكلاء مع وزير الخارجية رأسا
٥٠
- ١٩ — تعديل ماهيات أرباب الحفظ بينتر رشيد . قرار وزير الداخلية
٥١
- ٢٢ — زيادة الرسم البلدى على البضائع فى أشمون . قرار وزير الداخلية
٥٢
- ٢٢ — فرض رسم بلدى على طرود البوستة فى شربين . قرار وزير الداخلية
٥٣
- ٢٢ — فرض رسوم بلدية فى المنزلة . قرار وزير الداخلية
٥٤
- ٢٢ — زيادة الرسم البلدى على البضائع فى السنبلاوين . قرار وزير الداخلية
٥٥
- ٢٥ — تحويل وزارة المالية الحق فى ادخال التعديلات اللازمة على اعادة غلاء المعيشة . قرار مجلس الوزراء
٥٦
- ٢٥ — اعلان خاص باعانة غلاء المعيشة . اعلان وزارة المالية
٥٦
- ٢٥ — مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء عن ميزانية سنة ١٩٢٣ — سنة ١٩٢٣ من اللجنة المالية
٥٧
- ٢٥ — سريان لائحى التنظيم والطرق على قرية طما . قرار وزير الداخلية
١٠٠

- ١ - سريان لائحة التنظيم والطرق على بندر قلوب .
١٠١ ... قرار وزير الداخلية ...
- ١ - مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء من قسم البلديات
١٠٢ ... والمجالس المحلية بوزارة الداخلية ...
- ١ - تحويل اللجنة الدائمة للمجالس المحلية في البلاد التي
لم تسر عليها لائحة التنظيم اختصاصات مجالس
التنظيم فيما يتعلق بالمباني التي تحتاج لترميم والآلية
للسقوط ...
١٠٥ ...
- ٢ - منع الصيد بتاتا في بعض مناطق الا بمقتضى رخصة
خاصة . قرار وزير المالية ...
١٠٦ ...
- ٥ - تعديل ملحق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢١ القاضي
بانقاص المساحة التي تررع قطنا في سقي ١٩٢٢
و ١٩٢٣ ، قرار وزير الزراعة ...
١٠٩ ...
- ٥ - تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات
ببندر طنطا والتي لا يجوز فتح عجلات عمومية فيها .
قرار مدير الغربية ...
١١٢ ...
- ٥ - سريان المادتين ١٦ و ٢٩ من لائحة السيارات في ببندر
طنطا . قرار مدير الغربية ...
١١٣ ...
- ٦ - اتخاذ احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر
أبي حمص . قرار مدير البحيرة ...
١١٤ ...
- ٨ - تمريرة أجر الفلايك المعلقة للأجرة بالاسماعيلية .
قرار محافظ القتال ...
١١٥ ...
- ٨ - سريان لائحة الدراجات ببندر أشمون . قرار
مدير المنوفية ...
١١٦ ...
- ٨ - تمريرة عربات الركوب بالأجرة ببندر قنا . قرار
مدير قنا ...
١١٧ ...

أبريل	صفحة
٨ — تعريفه ومواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر الأقصر .	١١٨
قرار مدير قنا	١٢٠
٨ — تعريفه أجر الحجارة بالأقصر والقرنة والكنك .	١٢١
قرار مدير قنا	١٢٢
٨ — تعريفه أجر الحجارة ببندر قنا . قرار مدير قنا	١٢٣
١١ — منع رى الأراضى الشراقي . قرار وزير الأشغال ...	١٢٤
١٢ — مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر المنيا .	١٢٥
قرار مدير المنيا	١٢٦
١٣ — وضع نظام توارث عرش المملكة المصرية . أمر	١٢٧
كريم رقم ٢٥	١٢٨
١٣ — تبليغ نظام توارث عرش المملكة المصرية . أمر	١٢٩
كريم رقم ٢٦	١٣٠
١٤ — انشاء محكمة خط المراجعة وتغيير في دائرة اختصاص	١٣١
محكمة خط جزيرة شندويل . قرار وزير الحفانية	١٣٢
١٩ — بيان أسماء الطيور النافعة للزراعة . قرار وزير الزراعة	١٣٣
٢٠ — تعديل تأليف اللجنة المشكلة بمقتضى قرار وزارة	١٣٤
المالية الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩١٦ للقيام	١٣٥
باجراءات السحب لاستهلاك سندات خط سكة	١٣٦
حديد حلوان . قرار وزير المالية	١٣٧
٢٢ — تدخل الحكومة في سوق ميناء البصل بسبب تناقص	١٣٨
نسبة سعر القطن المصرى للقطن الأمريكى .	١٣٩
قرار مجلس الوزراء	١٤٠
٢٢ — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة	١٤١
والوزير المفوض للجمهورية الفرنسية بمصر .	١٤٢
بلاغ كبير الأمراء	١٤٣

٢٤	تعديل جدول المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . قرار وزير الداخلية	١٣٣
٢٤	تعديل القرار الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١ بفرض رسوم على الكحول المقطوف في القطر المصري . قرار وزير المالية	١٣٤
٢٥	إباحة وتحديد مواعيد رى البرسيم المسقاوى في بعض المناطق . قرار وزير الأشغال	١٣٥
٢٥	الترخيص لوزير الداخلية بالتصديق على ما يقرر بشأن اشغال الطرق العمومية . قرار مجلس الوزراء	١٣٦
٢٥	إضافة فقرة جديدة الى القانون المالى . قرار مجلس الوزراء	١٣٧
٢٧	تغيير في اختصاص محكمة فارسكور الشرعية . قرار وزير الحفانية	١٣٧
٢٩	التصديق على مشروع لائحة استعمال الطرق العمومية أو اشغال الطريق العمومى بمدينة الاسكندرية . قرار وزير الوزراء	١٠٤
١	لائحة بكيفية تنفيذ القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمرافعة على سباق الخيل ورمى الحمام وغربهما من الألعاب وأعمال الرياضة . قرار وزير الداخلية	١٣٨
٥	تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها ببنجر بنى سويف . قرار مدير بنى سويف	١٤٠
٦	تعديل الرسوم البلدية على المركبات في السويس . قرار وزير الداخلية	١٤٠

أبريل

مايو

صيفة	مايو
١٤٢	٦ — تحديد عوائد الذبيح في سلخانة فرشوط . قرار وزير الداخلية
١٤٣	٨ — وضع نظام جلب وتصدير المواد المخدرة . قرار وزير الداخلية
١٤٤	٩ — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة والوزير المفوض للحكومة الاسبانية بمصر . بلاغ كبير الامناء
١٤٦	٩ — زيادة الرسوم البلدية على الأقطان والبذرة المصدرة . قرار مجلس على مختلط دمنهور
١٤٧	١٤ — تعديل في تحديد دائرى اختصاص محكمتى خطى جهينة وطهطا . قرار وزير الحفانية
١٤٧	١٥ — تخفيض رسوم مصاريف المحطة على رسائل السباخ البلدى على سكك حديد الحكومة . قرار وزير المواصلات
١٤٨	١٥ — لائحة بشأن الغرف المفروشة والبنسيونات وما مائل ذلك بالاسكندرية . قرار بلدية الاسكندرية ...
١٤٩	١٥ — تعديل المادتين ١٦ و ٢٥ من اللائحة المؤقتة للمدرسة التجهيزية الملحقة بدارالعلوم . قرار وزير المعارف
١٥٠	١٦ — ايراد مياه الصيف عام ١٩٢٢ ، بلاغ وزير الأشغال
١٥٢	١٨ — اعلان خاص بالقرار الصادر من محافظة مصر فى ٢٦ مايو سنة ١٩١٨ باتخاذ احتياطات ضد الكلب بالقاهرة وضواحيها . اعلان وزارة الزراعة ...
١٥٢	١٨ — تغيير أسماء بعض المعاهد المدرسية وغيرها . اعلان وزارة المعارف
١٥٣	٢٠ — منع وضع الأحطاب على الأسطح فى بناجر سوهاج ... ويجرجا وطهطا والبلينا وأشميم . قرار مدير جرجا

صفحة	مناخ
١٥٤	٢٢ - بيان أساء الطيور النافعة للزراعة . قرار وزير الزراعة
	٢٢ - تعيين الحد الفاصل بين الوجهين القبلى والبحرى
	في فصل زراعة القطن في سنة ١٩٢٣ ، قرار
١٥٤	وزير الزراعة
	٢٢ - تعديل دوائر الاختصاص الإدارى بمدينة قنا .
١٥٥	قرار وزير الداخلية
	٢٣ - تعديل الجدول الثانى الملحق بلائحة تعاطى صناعة
	الصيدلة والتجارة بالجواهر السامة . قرار وزير
١٥٦	الداخلية
	٢٥ - استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
	والوزير المفوض للحكومة الإيطالية بمصر .
١٥٦	بلاغ كبير الأمناء
	٢ - استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
	والوزير المفوض للحكومة البلجيكية بمصر .
١٥٩	بلاغ كبير الأمناء
	٣ - بعض نصوص تتعلق بالأبنية والترميمات فى المقارنات
	المضروب عليها خط التنظيم بالإسكندرية .
١٦٠	قرار بلدية الإسكندرية
	٤ - تعديل اللائحة الخاصة بتنفيذ قانون المحلات المقلقة
	للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . قرار وزير
١٦٣	الداخلية
	٦ - استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
	والوزير المفوض للحكومة اليونانية بمصر . بلاغ
١٦٥	كبير الأمناء
	٦ - الفناء مجلس حلوان المحلى والحق أعماله بمصلحة
١٦٦	تنظيم مصر . قرار وزارة الداخلية

صفحة	تاريخ
١٦٨	٨ — تعديل المادة الرابعة من لائحة الخدامين . قرار وزير الداخلية
١٦٨	٨ — تخفيض أجرة نقل مواد الحريق بسكك حديد الحكومة . قرار وزير المواصلات
١٧٠	١٢ — مذكرة تفسيرية بشأن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة +
١٧٤	١٢ — التصريح بتحصيل عوائد اضافية على عوائد المباني وعوائد على الايجارات بالطرق الادارية . قرار بلدية المنصورة
١٧٥	١٢ — لائحة استعمال أو اشغال الطريق العمومي . في دائرة مدينة الاسكندرية
١٨٣	١٤ — فصل ناحية الشاورية وما يتبعها من العزب ونحوها عن مركز نجع حمادى والحاقها بمركز دشنا . قرار وزير الحفانية
١٨٤	١٤ — تعديل في دائرتى اختصاص محكمتى نجع حمادى ودشنا الجزئيتين الأهليتين . قرار وزير الحفانية
١٨٥	١٥ — تعديل المادة الخامسة من لائحة امتحان القبول بفرقة السنة الأولى من المدارس الثانوية الأميرية للبنين . قرار وزير المعارف
١٨٦	١٥ — تعديل المادتين الرابعة والخامسة من القرار الوزارى انخاص بالحال المجانية بالمدارس الثانوية الأميرية للبنين . قرار وزير المعارف
١٨٨	١٩ — انشاء مجلس ادارة لمعهد أسبوط الدين العلمى الاسلامى . أمر ملكى رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٢
١٨٨	١٩ — تعديل فى كمى التشريف المدنية . بلاغ كبير الأمناء

(*) تاريخ عدد الوقائع المصرية .

(†) راجع القانون المشار اليه المنشور بمجموعة قوانين صحيفة ٤٥

٢١	حصر أعضاء الاسرة الملكية الذين يطلق عليهم لقب النبيل أو النبيلة . أمر ملكي رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢	١٨٩
٢١	مواقف عربات الركوب بالأجرة بيندر كفر الزيات . قرار مدير الغريبة	١٩٣
٢١	مواقف عربات النقل والصندوق بيندر كفر الزيات . قرار مدير الداخلية	١٩٤
٢٢	سريان لائحة التكف على مدينة السويس . قرار محافظ السويس	١٩٥
٢٤	تعديل جدول الأخطاط الأوروبية بمدينة السويس . قرار محافظ السويس	١٩٦
٢٤	سريان لائحة مساحى الأحذية على بندر طهطا . قرار مدير حرجا	١٩٧
٢٤	مواقف السيارات المعدة للاجرة بيندر أسبوط . قرار مدير أسبوط	١٩٧
٢٤	مواقف عربات النقل والصندوق بيندر أسبوط . قرار مدير أسبوط	١٩٨
٢٤	مواقف عربات الركوب بالأجرة بيندر متقلوط . قرار مدير أسبوط	١٩٩
٢٤	مواقف عربات النقل والصندوق بيندر متقلوط . قرار مدير أسبوط	٢٠٠
٢٥	الأخطاط التي يمكن فتح بيوت العاهرات فيها بيندر طنطا . قرار مدير الغريبة	٢٠٠
٢٦	سريان لائحة مساحى الأحذية على بندر متوف . قرار مدير المنوفية	٢٠١
٢٦	خطة الدراسة بمدارس البنات الابتدائية . قرار وزير المعارف	٢٠٢

٢٦	خطة الدراسة لمدرسة البنات الثانوية بالقاهرة .	يولي
٢٠٤	قرار وزير المعارف	
٢٨	انشاء مجلس قروى ببندر القناطر الخيرية . قرار	
٢٠٧	وزير الداخلية	
٢٩	اضافة بعض ميادين وشوارع لكشف الشوارع التي لايجوز للباعا السريعة الوقوف أو المرور فيها بمدينة القاهرة . قرار محافظ القاهرة	
٢٠٩	لائحة الاعانات التي تمنحها الوزارة للمدارس الثانوية غير الأميرية . قرار وزير المعارف	
٢١٠	تعريف عربات الركوب بالأجرة ببندر المنصورة . قرار مدير الدفعية	
٢١٤	استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة والوزير المفوض لحكومة الدانمارك بمصر . بلاغ كبير الأمناء	يولي
٢١٧	تخفيض أجرة نقل الحبوب والتبن المصدرة من محطات الوجه القبلى فى موسم سنة ١٩٢٢ ، قرار وزير المواصلات	
٢١٨	تعديل نص البند ٤٦ من تعريف نقل الركاب والعفش والبضائع بقطارات الركاب (المستعمل) . قرار وزير المواصلات	
٢٢٠	منع الصيد متعا مطلقا فى بعض شهور كل سنة فى بعض المناطق . قرار وزير المالية	
٢٢٣	تعديل البند ٢٠ من تعريف نقل الركاب والعفش والبضائع بقطارات الركاب (المستعمل) . قرار وزير المواصلات	
٢٢٤	الترخيص برى الشراقى بمديريات الوجه القبلى . قرار وزير الأشغال	
٢٢٥		

صفحة	تاريخ
٢٢٧	٦ — تعديل بعض المواد من القرار المختص بالآلات البخارية قرار وزير الأشغال
٢٢٨	٩ — تعديل المادة الأولى من اللائحة المختصة بمنهج الدراسة وامتحان الحصول على شهادة مساعد صيدى . قرار وزيرى الداخلية والمعارف
٢٣٠	١٠ — اتخاذ احتياطات ضد الطاعون البقرى بمديرية الفيوم . قرار وزير الزراعة
٢٣١	١١ — إلغاء احتياطات الأمراض المعدية للطيور الناجحة بمدينة مصر وضواحيها . قرار وزير الزراعة ...
٢٣٢	١٣ — تعديل البنود ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من تعريفة نقل البضائع بغير المستحجل على خطوط السكك الحديدية الأميرية . قرار وزير المواصلات
٢٣٧	١٣ — اتخاذ احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر كفر النوار . قرار مدير البحيرة
٢٣٨	١٦ — تعديل منهج الدراسة بمدرسة الحقوق الملكية . قرار وزير الحفانية
٢٤٢	١٧ — اعلان بشأن أملاك صاحب السمو الخديوى السابق
٢٤٣	١٧ — إباحة رى الشراقي . قرار وزير الأشغال
٢٤٤	١٧ — تعديل دوائر الاختصاص الإدارى بمدينة الشرقية ومحافظة القتال . قرار وزير الداخلية
٢٤٤	١٨ — تعديل المادة الثانية من القرار الوزارى الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ انلخاص بالصيد . قرار وزير المالية
٢٤٥	١٨ — منع أخذ ماء الشرب والاستعمال المترى من النيل . قرار مدير البحيرة

٢٤٦	١٩ — تعديل كشف الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والفتح مفتوحة للتجارة بالاسكندرية . قرار محافظ الاسكندرية	يولية
٢٤٧	١٩ — تعديل في تحديد دائرتى محكمتى خطى نجع حمادى والخلفاية . قرار وزير الحفانية	
٢٤٧	٢٦ — لائحة اجراءات مجلس بلاط الملك . أمر ملكى رقم ٦٣ لسنة ١٩٢٢	
٢٥٨	٢٩ — منع استيراد النباتات من الخارج . قرار وزير الزراعة	
٢٥٨	٣٠ — التصديق على التعديلات التى أدخلت على لائحة مدرسة الطب البيطرى . قرار وزير الزراعة ...	
٢٦٥	٣١ — تسوير الأراضى الفضاء فى بندر فاقوس . قرار مدير الشرقية	
٢٦٦	٣١ — صريان لائحة الباعة السريحة بمدينة الاسماعيلية . قرار محافظ القتال	
٢٦٦	١ — تعديل حدود مراكز الرى بتفتيش رى القمم الأول قرار وزير الأشغال	أغسطس
٢٧٢	١٤ ^(*) — تخفيض أجور النقل بالسكك الحديدية . اعلان وزير المواصلات	
٢٧٣	١٥ — تعديل التعريفه الملحقه بالقرار المؤرخ فى ١٦ مارس سنة ١٨٩١ فيما يتعلق بنظام القلائك بميناء الاسكندرية . قرار وزير المواصلات	
٢٧٦	١٥ — تحديد مصاريف العلاج بمستشفى الكلب . قرار وزير الداخلية	
٢٧٧	١٥ — اضافة فقرة للمادة الرابعة من القواعد العامة المختصة بنقل الموظفين لترتيب الدرجات الجديد . قرار مجلس الوزراء	

٢٧٧	١٥ -	أعطس
		الترخيص للجنة تعديل الدرجات بالعمل بصفة
		موقفة بقاعدتين جديدتين . قرار مجلس الوزراء
٢٧٨	١٥ -	انتفاع موظفى ومستخلى الحكومة الذين لهم
		خدمات سابقة فى قومسيون الأراضى الأميرية
		القديمة بالقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٢٢، قرار مجلس
		الوزراء... ..
٢٧٨	١٥ -	منح بدل اغتراب للموظفين الأجانب . قرار مجلس
		الوزراء... ..
٢٨٠	١٦ -	مرسى المراكب والبواخر فى الأقصر، قرار وزير الداخلية
	١٦ -	تحديد التواريخ التى يجب قبل حلولها فى سنة ١٩٢٢
		القيام بالعمليات المنصوص عليها فى المادة الأولى
		من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ الخاص
		بالاحتياطات التى تتخذ لإبادة دود لوز القطن
٢٨١		ودود بذرة القطن . قرار وزير الزراعة... ..
	٢٢ -	تحديد عوائد الذبيح فى سلخانة أشمون . قرار وزير
٢٨٢		الداخلية
	٢٨ -	استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
		والوزير المفوض لجمهورية الولايات المتحدة بمصر
٢٨٣		بلاغ كبير الأمناء
	٢٨ - (*)	مصادقة حكومة استونيا على اتفاقات البريد .
٢٨٦		بلاغ وزارة الخارجية
	٣١ -	سريان قانون الأحداث المتشردين على مدينة دمياط .
٢٨٦		قرار وزير الحفانية
	٣١ -	تعديل دوائر الاختصاص الإدارى بمديرية النقيلية
٢٨٧		ومحافظة دمياط . قرار وزير الداخلية

٢٨٧	٢	انشاء مجلس اقتصادى . قرار مجلس الوزراء	سبتمبر
٢٩٠	٢	تحديد متوسط المرتب الذى يكون أساسا لتسوية المعاش . قرار مجلس الوزراء	
٢٩٠	٤	تعديل المادة السادسة من اللائحة الأساسية للمجالس المحلية . قرار وزير الداخلية	
٢٩١	٥	تخفيض أجرة نقل بعض أصناف بسكك حديد الحكومة . قرار وزير المواصلات	
٢٩٢	٦	الفاء علاوة الـ ٢٥٪ المفروضة على أجور نقل الحاجيات الضرورية المصدرة للتصدير للخارج بسكك حديد الحكومة . قرار وزير المواصلات	
٢٩٤	١٠	تعديل العوائد البلدية على الأقطان بالحملة الكبرى . قرار مجلس بلدى الحملة الكبرى المختلط	
٢٩٥	١١	تعديل الرسوم البلدية فى الفشن . قرار وزير الداخلية	
٢٩٦	١٢	تنفيذ الرسوم الملكى المعدل للرسوم السلطاني بتقرير رسم ثابت على القطن . قرار وزير المالية	
٢٩٨	١٢	تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكنى العائلات والى لا يجوز فتح محلات عمومية فيها بالجيزة . قرار مدير الجيزة	
٢٩٩	٢٠	اضافة جهات الى الجهات الممنوع التكشف فيها بمدينة القاهرة . قرار محافظ مصر	
٣٠٠	٢٠	سريان لائحة مساحى الأحذية على بندر منيا القمح . قرار مدير الشرقية	
٣٠٠	٢٣	ادخال أحكام تكميلية بشأن تقطير الكحول . قرار وزير المالية	
٣٠١	٢٦	تعديل ماهيات أرباب الحفظ ببندر منيا القمح . قرار وزير الداخلية	

٢٦	— تعديل ماهيات أرباب الحفظ ببنادق مديرية جرجا.	سبتمبر
٣٠٢ قرار وزير الداخلية	
٢٦	— منع مرور عربات النقل ببعض شوارع بمدينة القاهرة.	
٣٠٢ قرار محافظ مصر	
٢٧	— تخفيض أجرة نقل التبن على سكك حديد الحكومة المصرية .	
٣٠٤ قرار وزير المواصلات	
٣٠	— ترقية ومواقف عربات الركوب بالأجرة ببنادر منهور.	
٣٠٥ قرار مدير البحرية	
٤	— إنشاء مجلس قروى فى ذكرنس بمديرية الدقهلية .	أكتوبر
٣٠٩ قرار وزير الداخلية	
٤	— إنشاء مجلس قروى فى يلا بمديرية الغربية .	
٣١٠ قرار وزير الداخلية	
٤	— إنشاء جمعية عمومية لأساتذة مدرسة القضاء الشرعى .	
٣١١ قرار وزير الحفائية	
٥	— تعيين الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بخصوص تصفية أملاك حضرة صاحب السمو الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من الحقوق .	
٣١٢ قرار مجلس الوزراء	
٨	— احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بمدينة دمياط	
٣١٢ وناحية الشعرا . قرار محافظ دمياط	
١١	— تعديل تأليف الهيئة التخصصية من مجلس التأديب	
٣١٤ لوزارة المالية فى خفر السواحل . قرار وزير المالية	
١٤	— تعديل جدول الأمراض المعدية . قرار وزير الداخلية	
٢٣	— بلاغ بشأن ارسال النباتات الحية . بلاغ وزير الزراعة	(٥)

٣١٨	٢٤ -	تحدد عوائد الذبح بمجلس قروى كوم النور . قرار وزير الداخلية	أكتوبر
٣١٩	٢٨ -	تعديل فى دائرى اختصاص محكمتى بيا والفشن الجزئيتين الشرعيتين . قرار وزير الداخلية ...	
٣١٩	٢٨ -	تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . قرار وزير الداخلية	
٣٢٠	٢٨ -	تعديل العوائد البلدية على الأقطان . قرار مجلس مدينة الفيوم المحل المختلط	
٣٢١	٣٠ -	تعديل دائرى اختصاص محكمتى بيا والفشن الجزئيتين الأهليتين . قرار وزير الحفائية	
٣٢١	٣١ -	فرض رسم بلدى على الزيوت والكسب المصدرة من ميت غمر . قرار مجلس بلدى ميت غمر ...	
٣٢٢	٣١ -	تحديد ماهيات أرباب الحفظ بالبلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية بمديرية جرجا . قرار مدير جرجا	
٣٢٣	٤ -	أرجاء تسليم رخصة البناء فى حال وجود خط تنظيم جديد بمدينة الاسكندرية . قرار بلدية الاسكندرية	نوفمبر
٣٢٤	٦ -	تعديل مراتب رجال الحفر بالمديرية . قرار مدير المنوفية	
٣٢٥	١١ -	انشاء جمعية عمومية لأمانة مدرسة الحقوق الملكية . قرار وزير الحفائية	
٣٢٧	٢٥ -	تعديل فى دائرى اختصاص محكمتى فارسكور ودمياط الجزئيتين الأهليتين . قرار وزير الحفائية ...	
٣٢٧	٢٦ -	انشاء هندسة رى جديدة بمديرية الغربية فى قسمها الثانى التابع لتفتيش رى القسم الثانى وتعديل حدود مراكز الرى فى دائرة هذا التفتيش . قرار وزير الأشغال	

- نوفمبر
- ٢٧ — شطب بركة المحسمه من كشف المناطق التي يجوز فيها الصيد مقابل دفع رسوم. قرار وزير المالية ... ٣٣٩
- ٢٨ — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة والوزير المفوض لحكومة هولنده بمصر . بلاغ كبير الأمناء ... ٣٤٠
- ٢٨ — انشاء مجلس قروى فى برديس بمديرية جرجا . قرار وزير الداخلية ... ٣٤١
- ٢٩ — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة والوزير المفوض لحكومة السويد بمصر . بلاغ كبير الأمناء ... ٣٤٤
- ٢٩ — استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا كتاب الاستقالة ... ٣٤٢
- ٢٩ — قبول استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا . أمر كريم رقم ٨٦ لسنة ١٩٢٢ ... ٣٤٤
- ٣٠ — تأليف وزارة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا . أمر ملكى رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٢ ... ٣٤٦
- ٣٠ — تأليف وزارة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا . جواب حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا ... ٣٤٦
- ٣٠ — احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر شبراخيت . قرار مدير البحيرة ... ٣٤٨
- ديسمبر
- ٥ — سرمان لائحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر مناغه . قرار وزير الداخلية ... ٣٤٩
- ١٠ — تعديل دائرى اختصاص محكمتى العطارين وكفر اللوار الجزئيتين الأهليتين . قرار وزير الحفانية ... ٣٥٠

١٤	تعديل دائرى اختصاص محكمتى خطى سفلاق	٣٥١
١٦	وأعجم . قرار وزير الحفانية ...	٣٥٢
١٧	تعديل ماهيات أرباب الحفظ ببندر المنيا . قرار وزير الداخلية ...	٣٥٣
١٨	اتخاذ احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر تلا . قرار مدير المتوفية ...	٣٥٤
١٩	لائحة الأكواخ والخيام وما مثلها من المأوى المستعملة بصفة مساكن فى دائرة حدود الاسكندرية . قرار بلدية الاسكندرية ...	٣٥٦
٢٠	تعريف عربات النقل العمومية بمدينة الاسكندرية . قرار بلدية الاسكندرية ...	٣٥٨
٢٠	لائحة بيع اللبن بالاسكندرية . قرار بلدية الاسكندرية ...	٣٥٩
٢١	تحديد مناطق مياه الشرب ببندر اسنا . قرار مدير قنا	٣٦١
٢١	اتفاق موقت بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بشأن تسليم المجرمين ...	٣٥
٢٥	استبدال الفقرة الثالثة من قرار مجلس الوزراء القاضى بانشاء مجلس اقتصادى بفقرة أخرى . قرار مجلس الوزراء ..	٣٦٤
٢٦	تحصيل رسوم بلدية على العربات فى القشن . قرار وزير الداخلية ...	٣٦٦
٢٦	انشاء مجلس قروى فى الفكرية . قرار وزير الداخلية	٣٠
٣٠	مواقف المراكب والبواخر فى المستلة . قرار وزير الداخلية ...	٣٦٧

القهرست الهجائية لمجموعة القرارات والمنشورات

سنة ١٩٢٢

حرف الألف

صفحة

أبنية وترميمات في العقارات :

بعض نصوص تتعلق بالأبنية والترميمات في العقارات
المضروب عليها خط التنظيم . قرار بلدية الاسكندرية

١٦ في ٣ يونيه

أبو حمص (بندر) — أنظر مياه الشرب .

اجراءات داخلية (لائحتها بمجالس المديريات) — أنظر :
مجالس المديريات .

أجرة نقل الركاب والعفش والبضائع أنظر : سكك
حديدية .

أحداث متشردون :

مريان القانون الصادر في ٩ مايو على مدينة دمياط .

٢٨٦ قرار وزير الحفانية في ٣١ أغسطس

أخطاب :

قرار بمنع وضعها على الأسطح في بنادر سوهاج وجرجا
وطهطا والبلينا وأنجم . قرار مدير جرجا في ٢٠ مايو ...

١٥٣

اختصاص ادارى :

تعديل دوائره بمديرية الدقهلية ومحافظة دمياط . قرار
وزير الداخلية في ٣١ أغسطس

٢٨٧

تعديل دوائره بمديرية الشرقية ومحافظة القنال . قرار
وزير الداخلية في ١٧ يوليه

٢٤٤

تعديل دوائره بمديرية قنا . قرار وزير الداخلية في

٢٢ مايو

١٥٥

صحيفة

اختصاص قضائي — أنظر : محاكم أخطاء . محاكم أهلية .
محاكم شرعية .

أنجميم (بندر) — أنظر : أحطاب .

أراض شراقى — أنظر : رى .

أراض قضاء :

٢٦٥ تسويرها ببندر فاقوس . قرار مدير الشرقية في ٣١ يولييه
أرباب الحفظ :

تحديد ماهياتهم بالبلاد والقرى التي ليس بها مجالس

٣٢٢ عملية بمديرية جرجا . قرار مدير جرجا في ٣١ أكتوبر...

تعديل ماهياتهم ببندر مديرية جرجا . قرار وزير

٣٠٢ الداخلية في ٢٦ سبتمبر

تعديل ماهياتهم ببندر رشيد . قرار وزير الداخلية

٥١ في ١٩ مارس

تعديل ماهياتهم في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس

عملية أو مجالس عملية مختلطة . قرار مدير المنوفية في

٣٢٤ ٦ نوفمبر

تعديل ماهياتهم ببندر المنيا . قرار وزير الداخلية في

٣٥٢ ١٦ ديسمبر

تعديل ماهياتهم ببندر منيا القمح . قرار وزير الداخلية

٣٠١ في ٢٦ سبتمبر

استقلال مصر :

ترجمة منشور وزارة الخارجية للوكالات السيامية

٤٩ بتبليغها النطق الملكي الملحق بالاستقلال بمصر في ١٦ مارس

أسماء ملكية :

- ١٨٩ حصر أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب النبيل أو النبيلة . أمر ملكي رقم ٥٥ في ٢١ يونيو ...
- ١٧٠ مذكرة تفسيرية بشأن القانون الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة في ١٢ يونيو (*) ...
- أنظر : خديوى
- أسفنج — أنظر : صيد الأسفنج .
- اسكندرية (مدينة ال) — أنظر : خيام وأكواخ . طرق عمومية . عربات النقل . لبن (بمه) . محلات عمومية .
- اسكندرية (ميناء ال) — أنظر : فلايك .
- اسماعيلية (مدينة ال) — أنظر : باعة مريحة . فلايك .
- أسنا (بندر) — أنظر : مياه الشرب .
- أسوان (بندر) — أنظر : مقائين .
- أسيوط (بندر) — أنظر : سيارات . عربات النقل والصندوق . معاهد ديلية .
- أشمون (بندر) — أنظر : دواجات . ذبيح . رسوم بلدية .
- أعانات — أنظر : مدارس .
- أعانة غلاء المعيشة :
- ٥٦ تحويل وزارة المالية الحق في إدخال التعديلات اللازمة على أعانة غلاء المعيشة . قرار مجلس الوزراء في ٢٥ مارس
- ٢٧٨ اغتراب (بدل ال) — بدل الاغتراب للأجانب الذين في الخدمة . قرار مجلس الوزراء في ٣١ أغسطس (*) ...
- أقصر (بندر ال) — أنظر : حمارة . عربات الركوب بالأجرة .
- مرآكب وبواخر .

صحيفة

—

أ كواخ وخيام — أنظر : خيام وأكواخ .

آلات بخارية — تعديل بعض مواد القرار الخاص بها
الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ، قرار وزير الأشغال

٢٢٧

في ٦ يولييه

ألعاب وأعمال رياضية :

لائحة تنفيذ القانون نمرة ١٠ سنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنه

على سباق الخيل ورمى الحماة وغيرهما من أنواع الألعاب

وأعمال الرياضة . قرار وزير الداخلية . في أول مايو

١٣٨

أمراض معدية :

تعديل جدولها . قرار وزير الداخلية في ١٤ أكتوبر

٣١٥

أنظر أيضا : طيور داجنة .

—

أهناسيه المدينة (ناحية ال) — أنظر : عارة .

—

حرف الباء :

باعة مريجة :

الشوارع التي لا يجوز السير أو الوقوف فيها بمدينة

٢٢

بور سعيد . قرار محافظ القنال في ١٢ فبراير

تعديل الشوارع التي لا يجوز الوقوف أو المرور فيها

٢٠٨

بمدينة القاهرة . قرار محافظ مصر في ٢٩ يونيه

سريان لائحتهم بمدينة الاسماعيليه . قرار محافظ القنال

٢٦٦

في ٣١ يولييه

بيا (بندر ال) — أنظر : اختصاص قضائي .

—

بدل الاعتزاب — أنظر : اعتراب (بدل ال) .

—

بذرة القطن — أنظر : رسوم بلدية .

—

بردیس (قرية) — أنظر : مجالس قروية ..

—

برسيم مسقاوى :

- اباحة وتحديد مواعيد ريده في بعض المناطق . قرار
١٣٥ وزير الأشغال في ٢٥ أبريل
بريد — مصادقة حكومة استونيا على اتفاقيات البريد . اعلان
٢٨٦ وزارة الخارجية في ٢٨ أغسطس (*)
مصادقة جمهورية لتوانيا على اتفاقيات ووفاقات
٢٣ خاصة بالبريد . اعلان وزارة الخارجية في ٢٧ فبراير ...
بطره (ناحية) — أنظر : محلات مقلقة للراحة ومضرة
— بالصحة وخطرة
— بلاط الملك — أنظر : مجلس بلاط الملك .
— بلينا (بندر ال) — أنظر : أحطاب . ذبيح .
— بنسبونات — أنظر : غرف مفروشة .
— بنى سويف (بندر) — أنظر : محلات عمومية .
— بواخر ومراكب — أنظر : مراكب وبواخر .
بورسعيد (مدينة) — أنظر : باعة سريحة . مستشفيات
الحكومة .
بوسمة — أنظر : بريد .
بويجية — أنظر : مساخى الأحذية .
بيلا (بلدة) — أنظر : مجالس قروية .

حرف التاء

- تبليط الشوارع — أنظر : شوارع (تبليطها) .
تبليغ المندوب السامى — لعظمة السلطان في ٢٨ فبراير ...
٢٥ تبين وحبوب — تخفيض أجرة نقلها . أنظر : مكك حديدية
—

صحيفة

— ترتيب الدرجات — أنظر : درجات (ترتيبها) .

— ترميمات في العقارات — أنظر : أبنية وترميمات في العقارات .
تصريح لمصر :

٣٧ صادر من الحكومة البريطانية في ٢٨ فبراير

— تعديل الدرجات — أنظر : درجات (ترتيب ال) .

— تعريفه نقل الركاب والعفش والبضائع — أنظر : سكك
حديدية .

— تقطير الكحول — أنظر : كحول .
تكفف :

٢٩٩ الجهات الممنوع التكفف فيها بمدينة القاهرة . قرار
محافظ مصر في ٢٠ سبتمبر

١٩٥ سريان لأئحة التكفف على مدينة السويس . قرار
محافظ السويس في ٢٢ يونيو

— تلا (بندر) — أنظر : أرباب الحفظ .
تنظيم :

١٠٥ تحويل اللجنة الدائمة للمجالس المحلية في البلاد التي
لم تسر عليها لأئحة التنظيم اختصاصات مجالس التنظيم فيما
يتعلق بالمباني التي تحتاج لترميم أو الآلة للسقوط . قرار
وزير الداخلية في أول أبريل

— أنظر : بناء (رخصة ال) .

تنظيم :

٤٣ سريان لأئحة التنظيم واستعمال الطرق العمومية على جميع
شوارع بندر شرين (غربية) . قرار وزير الداخلية في ١١ مارس

١٠١ سريان لأئحة التنظيم واستعمال الطرق العمومية على
بندر قليب (قليوبية) . قرار وزير الداخلية في أول أبريل

٣٤٩ سريان لأئحة التنظيم واستعمال الطرق العمومية على
بندر مفاغحه (المنيا) . قرار وزير الداخلية في ٥ ديسمبر ...

حرف الجيم

- جرجا (بندر) — أنظر : أحطاب .
- جرجا (مديرية) — أنظر : أرباب الحفظ .
- جواهر سامية (الانجارها) — أنظر : صيدلة .
- جيزة (بندر ال) — أنظر : مياه الشرب .
- جيزة — (مديرية ال) — أنظر : محلات عمومية .

حرف الحاء

- حبوب وتبن (تخفيض أجرة نقلها) — أنظر : سكك حديدية
- حطج القطن — أنظر : قطن .

حمارة :

- ١٢٠ التمريفة بالأقصر والقرنة والكرنك . قرار مدير قنا في ٨ أبريل
- مريان اللائحة على ناحيتي اهتاسيه المدينة ومدرس .
- ٢٤ قرار مدير بني سويف في ١٣ فبراير
- ١٢١ التمريفة بهندرقنا . قرار مدير قنا في ٨ أبريل
- حمام (رسمه) — أنظر : ألعاب وأعمال رياضية .
- حمى نقاسية — أنظر : أمراض معدية .
- حلوان (استهلاك سندات خط مكتبها الحديدية) . — أنظر
- سكك حديدية .

حرف الخاء

خدامون :

- تعديل المادة الرابعة من لائحتهم . قرار وزير الداخلية
- ١٦٨ في ٨ يونيو

خديوى :

- تعيين الجهة الحكومية المنصوص عليها في المادة الرابعة
من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الصادر باقرار تصفية
أملاك سمو الخديوى السابق وتضييق ماله من الحقوق .
٣١٣ قرار مجلس الوزراء في ٥ أكتوبر
وضع صافي المتحصل من تصفية أملاك سمو الخديوى
السابق تحت تصرف سموه . إعلان في ١٧ يولييه
٢٤٢
— خضراء — أنظر : أرباب الحفظ .
— خضر السواحل (مصلحة) — أنظر : مجالس تأديب .

خيام وأكواخ :

- لائحة الخيام والأكواخ وما مثلها من المأوى المستعملة
بصفة مساكن في دائرة حدود الاسكندرية . قرار رئيس
القومسيون البلدى في ١٨ ديسمبر
٣٥٤

حرف الدال

درجات :

- قرار بشأن لائحتها في بندر أشمون . قرار مدير المتوفية
في ٨ أبريل
١١٦
درجات (ترتيب ال) :
قرار بشأن ترتيب الدرجات . قرار مجلس الوزراء
في ١٥ أغسطس
٢٧٧
الترخيص بصفة مؤقتة للجنة تعديل الدرجات بالعمل
بقاعدين . قرار مجلس الوزراء في ١٥ أغسطس
٢٧٧
— دسوق (بندر) — أنظر : مساحى الأحذية .
— دقهلية (مديرية ال) — أنظر : اختصاص ادارى .
— دكرنس (بلدة) — أنظر : مجالس قروية .

صفحة

- دمنهور (بندر) — أنظر : عربات الركوب بالأجرة .
— دمياط (عاقلة) — أنظر : اختصاص ادارى .
— دمياط (مدينة) — أنظر : أحداث متشردون . اختصاص
— قضائى . مياه الشرب .

حرف الذال

ذبيح :

- ٢٨٢ ... تحديد عائلته فى أشمون . قرار وزير الداخلية
... فى ٢٢ أغسطس
... تحديد عائلته فى البلينا . قرار وزير الداخلية فى
١٨ يناير ...
١٧ ... تحديد عائلته فى فرشوط . قرار وزير الداخلية فى
... ٦ مايو ...
١٤٢ ... تحديد عائلته فى كوم النور . قرار وزير الداخلية فى
... ٢٤ أكتوبر ...
٣١٨ ...

حرف الراء

- رخص — أنظر : بناء (رخصة ال) .

رسوم بلدية :

- ١٤٠ ... تعديلها على المركبات فى السويس . قرار وزير الداخلية
... فى ٦ مايو ...
... تمصيلها على العربات فى القشن . قرار وزير الداخلية
... فى ٢٦ ديسمبر ...
٣٦٤ ... تعديلها فى القشن . قرار وزير الداخلية فى ١١ سبتمبر
٢٩٥ ... زيادتها على البضائع فى أشمون . قرار وزير الداخلية
... فى ٢٢ مارس ...
٥٢ ...

صحيفة

- زيادتها على الأقطان والبذرة المصترة . قرار وزير
المواصلات في ٩ مايو ١٤٦
زيادتها على البضائع في السبلاوين . قرار وزير الداخلية
في ٢٢ مارس ٥٥
فرضها على طرود البوستة في شربين . قرار وزير
الداخلية في ٢٢ مارس ٥٣
فرضها في المتزلة . قرار وزير الداخلية في ٢٢ مارس ... ٥٤
فرض رسم بلدى على الكسب والزيت المصترة من
بيت غمر . قرار المجلس البلدى في ٣١ أكتوبر ... ٣٢١

رسوم مصاريف المحطة :

- تخفيضها على رسائل السياخ البلدى التى تصدر بصفة
(بضائع سايية) على سكك حديد الحكومة . قرار
وزير المواصلات في ١٥ مايو ١٤٧
رشيد (مدينة) — أنظر : أرباب الحفظ . مياه الشرب . —

رى :

- إباحة رى الشراقى . قرار وزير الأشغال العمومية
رقم ٣٣ في ١٧ يولييه ٢٤٣
انشاء هندسة رى جديدة بمديرية الغربية في قسمها
الثانى التابع لتفتيش رى القسم الثانى وتعديل حدود
مراكز الرى في دائرة هذا التفتيش . قرار وزير الأشغال
رقم ٤٣ في ٢٦ نوفمبر ٣٢٧
الترخيص برى الأراضى الشراقى بمديريات الوجه
البحرى . قرار وزير الأشغال رقم ٣٠ في ٤ يولييه ... ٢٢٥
تعديل حدود مراكز الرى بتفتيش رى القسم الأول .
قرار وزير الأشغال رقم ٣٤ في أول أغسطس ... ٢٦٦
— أنظر أيضا : آلات بخارية — برسم مساوى .

حرف الزاى

زراعة :

- بيان أسماء الطيور النافعة للزراعة . قرار وزير الزراعة
 ١٣٠ فى ١٩ أبريل
 بيان أسماء الطيور النافعة للزراعة . قرار وزير الزراعة
 ١٥٣ فى ٢٢ مايو
 تصدير النباتات الحية . بلاغ وزارة الزراعة فى
 ٣١٦ ٢٣ أكتوبر (*)
 منع استيراد النباتات من الخارج . قرار وزارة الزراعة
 ٢٥٨ فى ٢٩ يولييه
 أنظر : برسم مسقاوى — طاعون بقرى — طيور
 — داجنة .

- زقازيق (بندرال) — أنظر : محاكم أهلية .
 — زقازيق (مركزال) — أنظر : محاكم أهلية .

حرف السين

- سباح بلدى — أنظر : رسوم مصاريف المحطة .
 — سباق الخيل — أنظر ألعاب وأعمال رياضية .
 — سدس (أحية) — أنظر : حمارة .
 سقاءون :

- سريان لاثمتهم ببندر أسوان . قرار مدير أسوان
 ٣٤ فى ٢٧ فبراير

(*) تاريخ عدد الوقائع المصرية .

سكك حديدية :

	الغاء علاوة ٢٥١ / المفضوعة على أجور نقل الحاجيات الضرورية المعلقة للتصدير للخارج بسكك حديد الحكومة.
٢٩٣	قرار وزير المواصلات رقم ١٠ في ٦ سبتمبر
	تخفيض أجرة نقل بعض أصناف . قرار وزير المواصلات
٢٩١	رقم ٩ في ٥ سبتمبر
	تخفيض أجرة نقل التبن . قرار وزير المواصلات رقم ١١
٣٠٤	٢٧ سبتمبر
	تخفيض أجرة نقل الحبوب والتبن المصدرة من محطات لوجه القليل في موسم سنة ١٩٢٢ . قرار وزير المواصلات
٢١٨	رقم ٣ في ٢ يولييه
	تخفيض أجرة نقل مواد الحريق . قرار وزير المواصلات
١٦٨	في ٨ يولييه
	تخفيض أجور النقل . اعلان وزارة المواصلات في
٢٧٢	١٤ أغسطس (*)
	تعديل البند ٣٠ من تعريفه نقل الركاب والعفش والبضائع بقطارات الركاب (المستعمل) . قرار وزير المواصلات
٢٢٤	رقم ٥ في ٣ يولييه
	تعديل البنود ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من تعريفه نقل البضائع لغير المستعمل على خطوط السكك الحديدية الأميرية .
٢٣٢	قرار وزارة المواصلات رقم ٦ في ١٣ يولييه
	تعديل البند ٤٦ من تعريفه نقل الركاب والعفش والبضائع بقطارات الركاب (المستعمل) . قرار وزارة المواصلات
٢٢٠	رقم ٤ في ٢ يولييه

(*) تاريخ عدد الوقائع المصرية .

صحيفة

تعديل تأليف اللجنة المشكلة للقيام بإجراءات السحب
لاستهلاك سندات خط سكة حديد حلوان . قرار وزارة

١٣١ المالية في ٢٠ أبريل

— أنظر أيضا : رسوم مصاريف المحطة .

— سلخانات — أنظر : ذبيح .

— سنبلاوين (مدينة ال) — أنظر : رسوم بلدية .

— سندات سكة حديد حلوان — أنظر : سكك حديدية .

— سوهاج (بندر) — أنظر : أحطاب .

— سويس (مدينة ال) — أنظر : تكفف . رسوم بلدية .

— محلات عمومية . مستشفيات الحكومة .

سيارات :

سريان المواد ١٦ و ٣٩ من لائحة السيارات في بندر طنطا .

١١٣ قرار مدير الغرية في ١٥ أبريل

مواقف السيارات المعلقة للأجرة ببندر أسيوط . قرار

١٩٧ مدير أسيوط في ٢٤ يونيو

مواقف السيارات المعلقة للأجرة ببندر طنطا . قرار

٢٣ مدير الغرية في ١٣ فبراير

حرف السين

— شبراخيت (بندر) — راجع : مياه الشرب .

شراقى (أراض) — منع رى الأراضى الشراقى . قرار وزارة

١٢٢ الأشغال رقم ٢١ في ١١ أبريل

— أنظر أيضا : رى .

— شربين (بندر) — أنظر : تنظيم (لائحة ال) رسوم بلدية .

صحيفة

—

شرقية (مديرية ال) — أنظر : اختصاص ادارى .

—

شعرا (ناحية ال) — أنظر : مياه الشرب .

شوارع (تبليطها) :

اشترك أصحاب الأملاك فى نفقات تبليط الشوارع أو

١٦٢ رصفها بالمكدام . قرار مجلس بلدى طنطا فى ٣ يونيه

حرف الصاد

صيد الأسفنج :

٤٤

شروطه . قرار وزير المالية فى ١٢ مارس

صيد الأسماك :

تعديل القرار الرقم ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ . قرار وزير

٢٤٤

المالية رقم ١٨ فى ١٨ يوليه

شطب بركة المحسمة من كشف المناطق التى يجوز فيها

الصيد مقابل دفع رسوم . قرار وزير المالية رقم ٢٧

٣٣٩

فى ٢٧ نوفمبر

منعه بعض آلات الصيد فى بعض المناطق . قرار وزير

٢٨

المالية فى ١٥ فبراير

منعه فى بعض المناطق . قرار وزير المالية فى ٣ يناير

١٤

منعه فى بعض المناطق بواسطة بعض الطرق والآلات

فى بعض فصول السنة . قرار وزير المالية رقم ١٧

٢٢٣

٢ يوليه

منعه منعا باتا فى بعض المناطق الا برخصة خاصة . قرار

١٠٦

وزير المالية فى ٢ أبريل

منعه منعا باتا فى الفتحة المعروفة بقطاع الرطمة . قرار

٣٠

وزير المالية فى ١٩ فبراير

صبيدلة :

- تعديل الجدول الثاني الملحق بلائحة تعاظم صناعة
الصبيدلة والانتجار بالجواهر السامة . قرار وزير الداخلية
في ٢٢ مايو ١٥٦
تعديل المادة الأولى من اللائحة المختصة بمنهج الدراسة
وامتحان الحصول على شهادة مساعد صيبي . قرار
وزير المعارف رقم ٢٣٣٧ في ٩ يولييه ٢٢٨
حرف الطاء

طاعون بقرى :

- احتياطات ضده بمديرية الفيوم . قرار وزير الزراعة
في ١٠ يولييه ٢٣٠

طرق عمومية :

- اشغالها . قرار مجلس الوزراء في ٢٥ أبريل ١٣٥
التصديق على مشروع لائحة استعمالها واشغالها . قرار
مجلس الوزراء في ٢٩ أبريل ١٠٤
لائحة استعمال واشغال الطريق العمومي في مدينة
الاسكندرية . قرار القومسيون البلدى في ١٢ يونيه ١٧٥
مذكرة قسم البلديات والمجالس المحلية المرفوعة لمجلس
الوزراء في أول أبريل ١٠٢
— أنظر أيضا : تنظيم .

طنطا (بندر) — أنظر : سيارات . شوارع (تبليطها) . عربات
الركوب بالأجرة . محلات عمومية .

طهطا (بندر) — أنظر : أحطاب . مساحى الأحذية .

طيور داجنة :

- الغاء احتياطات الأمراض المعدية للطيور الداجنة بمدينة
مصر وضواحيها . قرار وزير المالية في ١٩ يولييه ٢٣١
— طيور (نافعة للزراعة) — أنظر : زراعة .

حرف العين

عربات الركوب بالأجرة :

- ١١٧ التعريفة ببندرقنا . قرار مديرقنا في ٨ أبريل
- ٢١٤ » ببندرا المنصورة . قرار مدير الدقهلية في ٢٩ يونيه
- ١١٨ » والمواقف ببندرا الأقصر . قرار مديرقنا في ٨ أبريل
- » » » دمنهور . قرار مدير البحيرة
- ٣٠٥ في ٢٧ سبتمبر
- التعريفة والمواقف ببندرا المحمودية . قرار مدير البحيرة
- في ١٨ فبراير
- ٢٩
- ٢٣ المواقف ببندرا طنطا . قرار مدير الغربية في ١٣ فبراير
- ١٩٣ » » كفر الزيات . قرار مدير الغربية في ٢١ يونيه
- ١٩٩ » » متفلوط . قرار مدير أسيوط في ٢٤ يونيه
- ١٢٣ » » المنيا . قرار مدير المنيا في ١٢ أبريل ...

عربات النقل :

- التعريفة بمدينة الاسكندرية . قرار قومسيون بلدى
- الاسكندرية في ١٩ ديسمبر
- ٣٥٦ منع مرورها ببعض شوارع مدينة القاهرة . قرار محافظ
- مصر في ٢٦ سبتمبر
- ٣٠٢

عربات النقل والصندوق :

- ١٩٨ المواقف ببندرا أسيوط . قرار مدير أسيوط في ٢٤ يونيه
- ١٩٤ » » كفر الزيات . قرار مدير الغربية في ٢١ يونيه
- ٢٠٠ » » متفلوط . قرار مدير أسيوط في ٢٤ يونيه

عرش المملكة المصرية :

- وضع نظام توارثه . أمر كريم في ١٣ أبريل
- ١٢٤
- ١٢٤ تبليغ الأمر الكريم في ١٣ أبريل

مجلة

- عطارين (محكمة ال) — أنظر : عاكن أهلية .
 — عقارات (تربيات فيها) — أنظر : أبنية وتربيات فى العقارات
 عوائد اضافة :

التصريح بتحصيل عوائد اضافة على عوائد المباني وعوائد
 الايجارات بالطرق الادارية . قرار رئيس مجلس بلدى
 المنصورة فى ١٢ يونيه
 ١٧٥ عوائد بلدية :

تعديل العوائد البلدية على الاقطان . قرار مجلس بلدى
 المحلة الكبرى فى ١٠ سبتمبر
 ٢٩٤

تعديل العوائد البلدية على القطن المخلوج الذى يصدر من
 مدينة الفيوم . قرار مجلس محلى مختلط الفيوم فى ٢٨ أكتوبر
 ٣٢٠

- عوائد ذبيح — أنظر : ذبيح .
 عيد وطنى :

اعتبار يوم ١٥ مارس عيداً وطنياً سنوياً . قرار مجلس
 الوزراء فى ١٦ مارس
 ٤٨

حرف (غ)

- غربية (مديرية ال) أنظر : مجالس المديريات .
 غرف مفروشة :

لائحة الغرف المفروشة والبنسيونات وما مائلها بمدينة
 الاسكندرية . قرار بلدية الاسكندرية فى ١٥ مايو
 ١٤٨

حرف القاء

- فارسكور (بلدة) — أنظر : اختصاص قضائى .
 — فاقوس (بندر) — أنظر : أراضى قضاء .
 — فرشوط (بلدة) — أنظر : ذبيح .

صيفة

- فشن (بندر ال) — أنظر : اختصاص قضائي . رسوم بلدية .
- فكرية (قرية ال) — أنظر : مجالس قروية .
- فلايك — تعديل القرار المؤرخ ١٦ مارس ١٨٩١ فيما يتعلق بنظام الفلايك بميناء الاسكندرية . قرار وزير المواصلات
- ٢٧٣ في ١٥ أغسطس
- تعريفة أجرتها بالاسماعيلية . قرار محافظ القتال في
- ١١٥ ٨ أبريل
- فلسطين (حكومة) — أنظر : مجرمون .
- فيوم (مدينة ال) — أنظر : طاعون بقرى . عوائل بلدية .
- محلات عمومية .

حرف القاف

قانون مالى :

- ١٣٧ اضافة فقرة جديدة اليه . قرار مجلس الوزراء في ١١ مايو (*)
- قاهرة (مدينة ال) — أنظر : باعة سرية . تكفف . طيور
- داجنة . عربات النقل . كلب .
- قرنة (بلدة ال) — أنظر حمارة .
- قطاع الرطمة — أنظر : صيد الأسماك .
- قطن :

- ٤٤ تأجيل تاريخ حله . قرار وزير الزراعة في ١٢ مارس
- تحديد التواريخ التي يجب قبل حلولها في سنة ١٩٢٢
- القيام بالعمليات المنصوص عليها في المادة الأولى من
- القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ الخاص بالاحتياطات التي
- تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بزة القطن . قرار
- وزير الزراعة في ١٦ أغسطس
- ٢٨١

(*) تاريخ عدد الوقائع المصرية .

صحيفة

- تداخل الحكومة في سوق مينا البصل بسبب تناقص
نسبة سعر القطن المصرى الى القطن الأمريكى . قرار
مجلس الوزراء فى ٢٢ أبريل ١٣١
- قرار بتعديل ملحق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢١ القاضى
بانقاص المساحة التى تزرع قطناً فى سنة ١٩٢٢
وسنة ١٩٢٣ . قرار وزير الزراعة فى ١٥ أبريل ... ١٠٩
- تعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى
فى فصل زراعة القطن . قرار وزير الزراعة فى ٢٢ مايو ١٥٤
- تنفيذ المرسوم الملكى الصادر فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢
المعدل للمرسوم السلطانى الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠
بتقدير رسم ثابت على القطن . قرار وزير المالية رقم ٢٢
فى ١٢ سبتمبر ٢٩٦
- أنظر أيضاً : رسوم بلدية . عوائد بلدية .
- قليبوب (بندر ال) — أنظر : تنظيم .
- قنا (بندر) — أنظر : حمارة . عربات الركوب بالأجرة .
- قنا — (مديرية) — أنظر : اختصاص ادارى .
- قناطر خيرية (بلدة ال) أنظر : مجالس قروية .
- قنال (محافظة ال) — أنظر : اختصاص ادارى .
- قومسيون الأراضى الأميرية — أنظر : موظفو الحكومة .

حرف الكاف

كحول :

- ادخال أحكام تكميلية بشأن تهطيره . قرار وزير المالية
فى ٢٣ سبتمبر ٣٠٠
- فرض رسوم على الكحول المقطر فى القطر المصرى . قرار
وزير المالية فى ٢٤ أبريل ١٣٤

صيفة

— كرنك (بلدة ال) — أنظر : حمارة .

كسى الشريعة :

اعداد نماذج بكسى الشريعة المدنية الخاصة برتب
الامتياز والرياسة والباشوية والبيكوية من الدرجة الأولى .

١٨٨ بلاغ كبير الأمتاء فى ١٩ يونيه

— كهر الدوار (بندر) — أنظر : مجالس قروية . محاكم أهلية .
مياه الشرب .

— كهر الزيات (بندر) — أنظر : عربات الركوب بالأجرة
عربات النقل والصندوق .

كلب (نء ال) :

اتخاذ احتياطات ضده بمدينة القاهرة وضواحيها .

١٥١ قرار وزير الزراعة فى ١٨ مايو

مصاريف العلاج بمستشفى الكاب . قرار وزير الداخلية

٢٧٦ فى ١٥ أغسطس

— كوم النور (مجلس قروى) — أنظر : ذبيح .

حرف اللام

لبن (يعة) :

تعديل لأشعة بيع اللبن بالاسكندرية . قرار قومسيون

٣٥٨. بلدى الاسكندرية فى ٢٠ ديسمبر

حرف الميم

— آو مستعملة بصفة مساكين — أنظر : خيام وأكوخ .

— منشردون — أنظر : أحداث منشردون .

مجالس تأديب :

- تعديل تأليف الهيئة المتخصصة من مجلس التأديب
لوزارة المالية في مصلحة خفر السواحل . قرار وزير المالية
رقم ٢٤ في ١١ أكتوبر ٣١٤

مجالس قروية :

- انشاء مجلس قروي في برديس بمديرية جرجا . قرار
وزير الداخلية في ٢٨ نوفمبر ٣٤١
- انشاء مجلس قروي في بيلا بمديرية الغربية . قرار وزير
الداخلية في ٤ أكتوبر ٣١٠
- انشاء مجلس قروي في دكرنس بمديرية الدقهلية . قرار
وزير الداخلية في ٤ أكتوبر ٣٠٩
- انشاء مجلس قروي في الفكرية بمديرية المنيا . قرار وزير
الداخلية في ٢٦ ديسمبر ٣٦٦
- انشاء مجلس قروي في القناطر الخيرية . قرار وزير الداخلية
في ٢٨ يونيو ٢٠٧
- انشاء مجلس قروي في كفر الدوار بمديرية البحيرة . قرار
وزير الداخلية في أول فبراير ٢١

مجالس محلية :

- الغاء مجلس حلوان المحلى والحق أعماله بمصلحة تنظيم مصر .
قرار وزير الداخلية في ٦ يونيو ١٦٦
- تعديل المادة ١٨ من لائحته الأساسية . قرار وزير
الداخلية في ٤ سبتمبر ٢٩٠

مجالس مديريات :

- قرار بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس
مديرية الغربية . قرار وزير الداخلية في ٢ يناير ١

مجموعون :

- اتفاق موقت بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين
بشأن تسليم المجرمين . قرار وزير الداخلية في ٢١ ديسمبر ٣٦١
مجلس اقتصادى :

- انشاؤه . قرار مجلس الوزراء في ٢ سبتمبر ... ٢٨٧
تعديل قرار انشائه . قرار مجلس الوزراء في ٢٥ ديسمبر ٣٦٤
مجلس بلاط الملك :
- لائحة اجراءاته . أمر ملكى في ٢٦ يولية ... ٢٤٧

محاكم أهلية :

محاكم جزئية :

- انشاء محكمة جزئية وتغيير اسم محكمة جزئية أخرى .
قرار وزير الحفانية في ٢١ يناير ... ١٨
تعديل دائرتى اختصاص محكمتى بيا والفشن . قرار وزير
الحفانية في ٣٠ أكتوبر ... ٣٢١
تعديل دائرتى اختصاص محكمتى المطارين وكفر الدوار .
قرار وزير الحفانية في ١٠ ديسمبر ... ٣٥٠
تعديل دائرتى اختصاص محكمتى فارسكور ودمياط .
قرار وزير الحفانية في ٢٥ نوفمبر ... ٣٢٧

محاكم أخطاء :

- انشاء محكمة خط وتغيير في دائرة اختصاص محكمة
خط أخرى . قرار وزير الحفانية ... ١٢٨
تعديل في تحديد دائرتى اختصاص محكمتى خط .
قرار وزير الحفانية في ١٤ مايو ... ١٤٧
تعديل في تحديد دوائر اختصاص محكمتى خط . قرار
وزير الحفانية في ١٩ يولية ... ٢٤٧

صحيفة

- تعديل في تحديد دائرى اختصاص محكمتى خط . قرار
وزير الحفانية فى ١٤ ديسمبر ... ٣٥١
نقل محكمة خط من جهة الى اخرى . قرار وزير الحفانية
فى أول فبراير ... ٢٠

محاكم شرعية :

- فصل عزبة عن دائرة اختصاص محكمة يا الجزئية الشرعية
الفشن وادخالها فى دائرة اختصاص محكمة . قرار وزير
الحفانية فى ٢٨ أكتوبر ... ٣١٩
فصل عزبة ورثة محمد القباني التابعة لمحلة انحقاق بمركز
فارسكور من اختصاص محكمة فارسكور الشرعية وتبعية
لمحكمة المنصورة . قرار وزير الحفانية فى ٢٧ أبريل .. ١٣٧
فصل ناحية الشاورية وما يتبعها من المرب ونحوها عن
محكمة نجع سادى الجزئية الشرعية والحقها بمحكمة
دشنا . قرار وزير الحفانية فى ١٤ يونيه ... ١٨٣

محاكم مختلطة :

- موافقة الحكومة الفرنسية على امتداد سلطتها . اعلان
فى ٣٠ يناير ... ١٩
موافقة الحكومة اليونانية على امتداد سلطتها . اعلان
فى ٣٠ يناير ... ١٩
— بحسبة (ركبة ال) — أنظر : صيد الأسماك .

محلات عمومية :

- تعديل كشف الأخطاط المخصصة لسكن المائلات
والغير مفتوحة للتجارة بالاسكندرية . قرار محافظ
الاسكندرية فى ١٩ يوليه ... ٢٤٦
تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن المائلات
والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها ببنلر بنى سوف
قرار مدير بنى سوف فى ٥ مايو ... ١٤٠

صحيفة

- تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها بالجيزة . قرار مدير الجيزة في ١٢ سبتمبر ٢٩٨
- تعديل جدول الأخطاط الأوروبية بمدينة السويس . قرار محافظ السويس في ٢٤ يونيو ١٩٦
- تعديل جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها ببندر طنطا . قرار مدير الغربية في ٥ أبريل ١١٢
- تعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات في بندر الفيوم : قرار مدير الفيوم في ١٨ فبراير ٢٥
- محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة :
- تعديل جدولها . قرار وزير الداخلية في ٢٤ أبريل ... ١٣٣
- تعديل جدولها . قرار وزير الداخلية في ٢٨ أكتوبر ٣١٩
- تعديل لائحتها . قرار وزير الداخلية في ٤ يونيو ... ١٦٣
- سريان القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ واللائحة المرفقة به على ناحية بطره بمديرية الغربية . قرار وزير الداخلية في ٨ مارس ٤٢
- محمودية (بندر ال) — أنظر : عربات الركوب بالأجرة . —

مدارس :

- مدارس البنات الابتدائية — خطة الدراسة بها . قرار وزارة المعارف نمرة ٢٣٣٤ في ٢٦ يونيو ٢٠٢
- مدرسة البنات الثانوية بالقاهرة — خطة الدراسة بها . قرار وزير المعارف نمرة ٢٣٣٥ في ٢٦ يونيو ٢٠٤
- مدرسة الحقوق الملكية — انشاء جمعية عمومية لاسانتها . قرار وزارة الحفانية في ١١ نوفمبر ٣٢٥

مجلة

- ٢٣٨ تعديل منبه دراسات. قرار وزارة الحفانية في ١٦ يولييه
- مدرسة دار العلوم — تعديل المادتين ١٦ و ٢٥ من
اللائحة الموقفة للمدرسة التجهيزية المحقة بدار العلوم .
- ١٤٩ قرار وزير المعارف نمرة ٢٣٢٥ في ١٥ مايو
- مدرسة الطب البيطرى — التصديق على التعديلات التى
أدخلت على لائحتها . قرار وزير الزراعة في ٣٠ يولييه ...
- ٢٥٨ مدرسة القضاء الشرعى — انشاء جمعية عمومية لأساتذتها .
- ٣١١ قرار وزير الحفانية في ٤ أكتوبر
- مدارس ثانوية أميرية — تعديل المادة الخامسة من لائحة
امتحان القبول بفرقة السنة الأولى من المدارس الثانوية
الأميرية للبنين الصادر عليها القرار الوزارى رقم ١٩٠٦
في ٨ يناير سنة ١٩١٦ . قرار وزير المعارف رقم ٢٣٣٢
في ١٥ يونيه
- ١٨٥ تعديل المادتين ٤ و ٥ من القرار الوزارى رقم ١٩٤٦
الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٦ المختص بالمال المجانية
بالمدراس الثانوية الأميرية . قرار وزير المعارف رقم ٢٣٣٣
في ١٥ يونيه
- ١٨٦ مدارس ثانوية غير أميرية — لائحة الاعانات التى تمنحها
اياها وزارة المعارف . قرار وزير المعارف رقم ٢٣٣٦
في ٢٩ يونيه
- ٢١٠ معاهد مدرسية — تغيير أسماء بعض المعاهد المدرسية .
- ١٥١ اعلان وزارة المعارف في ١٨ مايو
- مراغة (بلدة ال) — أنظر : محاكم أخطاء .
- مراكب وبواخر :
- ٢٨٠ مراساها فى الأقصر . قرار وزير الداخلية فى ١٦ أغسطس
- ٣٦٧ المواقف فى بحير قالمزلة . قرار وزير الداخلية فى ٣ ديسمبر

صيفة

مساحو الأحذية :

- ١٨ سريان لأمتهم على بندر دسوق . قرار مدير الغربية في ٢٨ يناير
سريان لأمتهم على بندر طهطا . قرار مدير جرجا في
١٩٧ ٢٤ يونيو
سريان لأمتهم على بندر متوف . قرار مدير المنوفية في
٢٠١ ٢٦ يونيو
سريان لأمتهم على بندر منيا القمح . قرار مدير الشرقية
٣٠٠ في ٢٠ سبتمبر
— مستخدمو الحكومة — أنظر : موظفو الحكومة .

مستشفيات الحكومة :

- مصاريف العلاج بها . قرار وكيل وزارة الداخلية
٣١ في ٢١ فبراير
— معاشات :

- ٢٩٠ تسويتها . قرار مجلس الوزراء في ٧ سبتمبر
— معاهد دينية :

- انشاء مجلس ادارة لمعهد اميوط الدينى العلمى الاسلامى .
١٨٨ أمر كريم رقم ٥٤ في ١٩ يونيو
— مغاغة (بندر) راجع : تنظيم
— مملكة مصرية (توارث عرشها) : أنظر عرش المملكة المصرية
مندوبون فوق العادة :

- استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامى فوق العادة
والوزير المفوض للجمهورية الفرنسية بمصر . بلاغ كبير
الأمناء في ٢٢ أبريل
١٣٢ استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامى فوق العادة
والوزير المفوض للحكومة الامنيانية بمصر . بلاغ كبير
الأمناء في ٩ مايو
١٤٤

صحيفة

- استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامي فوق العادة
والوزير المفوض للحكومة الايطالية بمصر . بلاغ كبير
الأمناء في ٢٥ مايو ١٥٦
- استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامي فوق العادة
والوزير المفوض للحكومة البلجيكية بمصر . بلاغ كبير
الأمناء في ٢ يونيو ١٥٩
- استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامي فوق العادة
والوزير المفوض للحكومة اليونانية بمصر . بلاغ كبير
الأمناء في ٦ يونيو ١٦٥
- استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامي فوق العادة
والوزير المفوض لحكومة الدانمارك بمصر . بلاغ كبير
الأمناء في أول يولييه ٢١٧
- استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامي فوق العادة
والوزير المفوض لجمهورية الولايات المتحدة بمصر . بلاغ
كبير الأمناء في ٢٨ أغسطس ٢٨٣
- استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامي فوق العادة
والوزير المفوض لحكومة هولانده بمصر . بلاغ كبير
الأمناء في ٢٨ نوفمبر ٣٤٠
- استقبال جلالة الملك لجناب المندوب السامي فوق العادة
والوزير المفوض لحكومة السويد . بلاغ كبير الأمناء
في ٢٩ نوفمبر ٣٤٤
- منزلة (بحيرة ال) — أنظر : صيد الأسماك . مراكب ويواخر
- منزلة (مدينة ال) — أنظر : رسوم بلدية .
- منصورة (بندر ال) — أنظر : عربات الركوب بالأجرة .
- منفلوط (بندر) — أنظر : عربات الركوب بالأجرة . عربات
النقل والصندوق .

صحيفة

- منوف (بندر) — أنظر : مساحو الأحذية .
- منوفية (مديرية ال) — أنظر : أرباب الحفظ .
- منيا (بندرا) — أنظر : أرباب الحفظ . عربات الركوب
بالأجرة .
- منيا القمح (بندر) — أنظر : أرباب الحفظ . مساحو الأحذية
- مواد الحريق — أنظر : سكك حديدية .
- مواد مخدرة :

١٤٣ نظام جلبها وتصديرها . قرار وزير الداخلية في ٨ مايو
موظفو الحكومة :

قرار بشأن موظفي ومستخدمي الحكومة الذين لهم
خدمات سابقة في قومسيون الأراضي الأميرية القديمة .
٢٧٨ قرار مجلس الوزراء في ١٥ أغسطس
مياه الشرب :

- احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر أبي حمص .
- ١١٤ قرار مدير البحيرة في ٦ أبريل
- احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر تلا . قرار مدير
المنوفية في ١٧ ديسمبر
- ٣٥٣ احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بمدينة دمياط . قرار
محافظ دمياط في ٨ أكتوبر
- ٣١٣ احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر شبراخيت .
- ٢٤٨ قرار مدير البحيرة في ٣٠ نوفمبر
- احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر كفر النوار .
- ٢٣٧ قرار مدير البحيرة في ١٣ يوليو
- ٣٥٩ تحديد مناطقها ببندر اسنا . قرار مدير قنا في ٢٠ ديسمبر

صحيفة	منع أخذها من النيل في بعض التقط في بندر البحيرة .
٢٤٥	قرار مدير البحيرة في ١٨ يولييه
٤٦	منع أخذها من النيل بمدينة رشيد . قرار مدير البحيرة في ١٣ مارس
١٥٠	مياه الصيف — بلاغ وزارة الأشغال عنها في ١٦ مايو ...
—	ميت غمر (بندر) — أنظر : رسوم بلدية .
	ميزانية عمومية :
	المذكرة المرفوعة لمجلس الوزراء . مذكرة اللجنة المالية
٧٥	في ٢١ مارس

حرف النون

—	نباتات حية (تصديرها الى بريطانيا) — أنظر : زراعة .
—	نباتات (منع استيرادها) — أنظر : زراعة .
—	نظام الوراثة — أنظر : مملكة مصرية .

حرف الواو

وزارة :

	أمر كريم صادر لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بتشكيل الوزارة في أول مارس
٣٨	جواب حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بتشكيلها في أول مارس
٣٩	استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا في ٢٩ نوفمبر
٣٤٢	قبول استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا .
٣٤٤	أمر كريم رقم ٨٦ في ٢٩ نوفمبر

صفحة	
٣٤٦	أمر كريم رقم ٨٧ صادر بتشكيل الوزارة لحضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا في ٣٠ نوفمبر
٣٤٦	جواب حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بتشكيلها في ٣٠ نوفمبر
٤٨	ترجمة منشور وزارة الخارجية للوكالات السياسية في ١٥ مارس
٤٩	ترجمة منشور دولة ثروت باشا للوكالات السياسية بتبليغها تولييه مقاليد وزارة الخارجية في ١٦ مارس
—	وزراء مفوضون — أنظر : مندوبون فوق العادة

القرارات الملغاة أو المعدلة في سنة ١٩٢٢

القرارات الملغاة

موضوع القرار	تاريخ القرار الملغى أو الملغى	مصدر القرار الملغى أو الملغى
أرباب الحفظ — (بدر رشيد)	٢٧ أبريل سنة ١٩١٨	قرار وزير الداخلية
آلات بخارية	٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠	قرار ناظر الأشغال العمومية
أمراض معدية	القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٢ المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٥	القانون
باعة سرية :		
بمدينة بورسعيد	١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢	قرار محافظ القنال
» القاهرة وضواحيها	٤ يوليو سنة ١٩١٧ المعدل بقرارى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ و ٣٠ أبريل و ٢٩ يوليو و ١٠ أغسطس سنة ١٩١٨	قرار محافظ مصر
بيوت الماهرات — بندر طعلا	٧ أغسطس سنة ١٩١٥ و ١٩ يناير سنة ١٩١٨	قرار مدير الغربية
تكفف — (مدينة القاهرة)	٤ مايو سنة ١٩١٩	قرار محافظ مصر
حارة :		
بالأقصر والقاهرة والكرنك	٣٠ مايو سنة ١٨٩٣	قرار مدير قنا
ببندر قنا	٣٠ » » ١٨٩٣	»
خدا موني — لانتخم	٨ نوفمبر سنة ١٩١٦	قرار وزير الداخلية
رسوم بلدية :		
ببندر دنشور على القطن والبدرة	١٢ يناير سنة ١٩٢٢	قرار مجلس البلدى بدشور
بمدينة السويس على المركبات	٣ يناير سنة ١٩٢١	قرار وزير الداخلية
ببندر القشن	٧ يونيو سنة ١٩١٤	»
» القويم على الأنسان	٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢	قرار مجلس بلدى القويم
» المحلة الكبرى	٢٢ أبريل سنة ١٩٢٢	قرار مجلس بلدى المحلة الكبرى

أو المعلقة في سنة ١٩٢٢

الجزء المعلق أو المصحح	نوع التصحيح	تاريخ الإلغاء أو التصحيح	مصدر القرار المعلق أو المصحح	الصفحة
المباحيات	تعديل	١٩ مارس	قرار وزير الداخلية	٥١
المادة الأولى الفقرة الأخيرة	»			
المادة السابعة	إضافة فقرة جديدة	٦ يوليو	قرار وزير الأشغال العمومية	٢٢٧
المادة الحادية عشرة	»			
الجدول الملحق	تعديل	١٤ أكتوبر	قرار وزير الداخلية	٣١٥
جدول الأماكن	إضافة	١٢ فبراير	قرار محافظ القنال	٢٢
المادة الثالثة	تعديل			
المادة الرابعة	إضافة إلى الجدول	٢٩ يونيو	قرار محافظ مصر	٢٠٨
القرارات	إلغاء واستبدال	٢٥ يونيو	قرار مدير القرية	٢٠٠
الجدول	تعديل	٢٠ سبتمبر	قرار محافظ القاهرة	٢٩٩
الترقية	إلغاء واستبدال	٨ أبريل	قرار مدير قنا	١٢٠
»	»	٨ أبريل	»	١٢١
المادة الرابعة (فقرة ٨)	تعديل	٨ يونيو	قرار وزير الداخلية	١٦٨
الرسوم	تعديل (زيادة)	٩ مايو	قرار مجلس بلدى دمنهور	١٤٦
»	إلغاء واستبدال	٦ مايو	قرار وزير الداخلية	١٤٠
»	تعديل	١١ سبتمبر	»	٢٩٥
»	»	٢٨ أكتوبر	قرار مجلس بلدى القيوم	٣٢٠
»	إلغاء واستبدال	١٠ سبتمبر	قرار مجلس بلدى المحلة الكبرى	٢٩٤

(تابع) القرارات الملغاة

موضوع القرار	تاريخ القرار الملغى أو المصحح	مصدر القرار الملغى أو المصحح
رى — (حدود مرا ئزه)	٢ أغسطس سنة ١٩١١ ٩ مارس سنة ١٩٢٠	قرار وزير الأشغال العمومية
زراعة — (أسماء الطيور النافعة لـ) ...	١٩ أبريل سنة ١٩٢٢	قرار وزير الزراعة
اقتصاد المساحة التي تزرع قطن	القانون ٢٤ لسنة ١٩٢١ المعدل بالقانون ١٤ لسنة ١٩٢٢	القانون
سكك حديدية	٨ أبريل سنة ١٩١٦ المعدل بقرار ١٩ أبريل سنة ١٩٢٠	قرار وزير المالية
—	٢ يولي سنة ١٩٢٢	قرار وزير المواصلات
—	٢٢ يونيو سنة ١٩٢٠	»
—	٢٢ يونيو سنة ١٩٢٠	»
—	٢٢ يونيو سنة ١٩٢٠	»
—	١١ يولي سنة ١٩٠١	قرار مجلس إدارة السكة الحديد
—	١١ يولي سنة ١٩٠١	قرار مجلس إدارة السكة الحديد
—	٢٢ يونيو سنة ١٩٢٠ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢١	قرار وزير المواصلات
—	٢٢ يونيو سنة ١٩٢٠ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢١	»
صيد الاسفنج	٩ يونيو سنة ١٩٠٢ ١٩ يناير سنة ١٩٢٠ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢١	قرارات وزير المالية
مبيد الأممك	٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠	قرار وزير المالية
منه بواسطة بعض الآلات	٢٢ يونيو سنة ١٩٢١	»
» في بعض المناطق	٢٢ يونيو سنة ١٩٢١	»
» » »	٢١ مارس سنة ١٩٢٠	»

أو المعلقة في سنة ١٩٢١

الجزء المعلق أو المصحح	نوع التصحيح	تاريخ الالتقاء أو التصحيح	مصدر القرار المعلق أو المصحح	الصحيفة
القرارات	تعديل	أول أغسطس	قرار وزير الأشغال العمومية	٢٦٦
القرار	إلغاء واستبدال	٢٢ مايو	قرار وزير الزراعة	١٥٣
الملحق	تعديل (إضافة)	٥ أبريل	»	١٠٩
المادة الأولى	تعديل	٢٠ أبريل	قرار وزير المالية	١٣١
أجرة النقل	تعديل (تخفيض)	٢٧ سبتمبر	قرار وزير المواصلات	٣٠٤
■	■	٥ سبتمبر	■	٢٩١
المادة الثانية	تعديل	٦ سبتمبر	■	٢٩٣
مصاريف النقل	إلغاء واستبدال	٢ يوليو	■	٢١٨
الترقية (المادة ٤٦)	تعديل وإضافة مادة جديدة	٢ يوليو	»	٢٢٠
الترقية (المادة ٢٠)	تعديل	٣ يوليو	»	٢٢٤
الرسوم	تعديل (تخفيض)	٥ مايو	»	١٤٧
مصاريف النقل	»	٨ يونيو	»	١٦٨
القرارات	إلغاء واستبدال	١٢ مارس	قرار وزير المالية	٤٤
القرار	إلغاء	٣ يناير	»	١٤
المواد ٦ و ٧ و ٩ و ١٠	إلغاء واستبدال	٢ أبريل	»	١٠٦
المادة الثانية	»	٢ يوليو	»	٢٢٣

(تابع) القرارات المنفأة

موضوع القرار	تاريخ القرار المنفى أو المصحح	مصدر القرار المنفى أو المصحح
ترتيب نظام بالضريبة	٢٣ يونيو سنة ١٩٢١	قرار وزير المالية
المناطق التي يجوز فيها	٢٣ يونيو سنة ١٩٢١	»
صيدلة	القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٠٤	القانون
طيور داجنة	٣٠ يناير سنة ١٩٢٢	قرار وزير الزراعة
عربات الركوب بالأجرة :		
في بندر الأنصر	٢٤ يناير سنة ١٩٠٤	
	٣ مارس سنة ١٩١٠	قرار مدير قنا
في بندر دمهور	٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٤	قرار مدير البحيرة
» طنطا	٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٩	قرار مدير الغربية
» قنا	٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦	قرار مدير قنا
» كفر الزيات	٢٦ يونيو سنة ١٩٠٩	قرار مدير الغربية
» المنصورة	١١ يوليو سنة ١٩٢٠	قرار مدير الدقهلية
» المنيا	٩ أغسطس سنة ١٩١٤	قرار مدير المنيا
عربات النقل :		
في بندر أسوط	١٧ أكتوبر سنة ١٩٠١	
	١١ يناير سنة ١٩١٥	قرار مدير أسوط
في مدينة القاهرة	٩ فبراير سنة ١٩٠٣	قرار محافظ مصر
عربات النقل والصندوق :		
في بندر كفر الزيات	٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤	قرار مدير الغربية
فلايك — ميناء الاسكندرية	١٦ مارس سنة ١٨٩١	قرار ناظر الأشغال
قانون مالي		القانون المالي
كحول — فرض رسوم طه	٢٦ يونيو سنة ١٩٢١	قرار وزير المالية
لبن — لائحة يجه بالاسكندرية	٤ مارس سنة ١٩١٣	لائحة تومسيون بلدى الاسكندرية
مجالس تدب — بوزارة المالية	١٨ أغسطس سنة ١٩١٠	قرار ناظر المالية

أول المعذلة في سنة ١٩٢١

الجزء الملقى أو المصحح	نوع التصحيح	تاريخ الاتناء أو التصحيح	مصدر القرار الملقى أو المصحح	الصفحة
المادة الثامنة فقرة ٢	الغاء واستبدال	١٨ يوليو	قرار وزير المالية	٢٤٤
» » ٥	الغاء	٢٧ نوفمبر	»	٢٢٩
الجدول الملحق	إضافة	٢٣ مايو	قرار وزير الداخلية	١٥٦
القرار	الغاء	١١ يوليو	قرار وزير الزراعة	٢٣١
المواقف والتمريفة	تعديل	٨ أبريل	قرار مدير قنا	١١٨
»	الغاء واستبدال	٣٠ سبتمبر	قرار مدير البحيرة	٣٠٥
المواقف	تعديل	١٣ فبراير	قرار مدير الغربية	٢٣
التمريفة	الغاء واستبدال	٨ أبريل	قرار مدير قنا	١١٧
المواقف	تعديل	٢١ يونيو	قرار مدير الغربية	١٩٣
التمريفة	»	٢٩ يونيو	قرار مدير الدقهلية	٢١٤
المواقف	الغاء واستبدال	١٢ أبريل	قرار مدير المنيا	١٢٣
»	تعديل	٢٤ يونيو	قرار مدير أسيوط	١٩٨
القرار	»	٢٦ سبتمبر	قرار محافظ مصر	٣٠٢
المواقف	»	٢١ يونيو	قرار مدير الغربية	١٩٤
تمريفة إيجار القلايك	الغاء واستبدال	١٥ أغسطس	قرار وزير المواصلات	٢٧٣
المادة ٧٥ من الباب الثاني	إضافة فقرة	٢٥ أبريل	قرار مجلس الوزراء	١٣٧
المادة الخامسة	إضافة	٢٤ أبريل	قرار وزير المالية	١٣٤
» السابعة	الغاء			
» الثامنة	إضافة			
» التاسعة	الغاء واستبدال			
» السابعة	إضافة فقرة	٢٠ ديسمبر	قرار قوميون بندي	٣٥٨
المادة ٢ فقرة ٢	الغاء واستبدال	١١ أكتوبر	قرار وزير المالية	٣١٤

(تابع) القرارات الملغاة

موضوع القرار	تاريخ القرار الملغى أو المصحح	مصدر القرار الملغى أو المصحح
مجالس محلية :		
—	٢٥ أغسطس سنة ١٩١٧	قرار وزير الداخلية
—	١٤ يوليو سنة ١٩٠٩	قرار ناظر الداخلية (اللائحة الأساسية)
المجلس الاقتصادى	٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢	قرار مجلس الوزراء
محاكم أهلية :		
—	—	قرار وزير الحفانية
—	—	»
—	—	»
—	—	»
محاكم شرعية	—	»
محلات عمومية :		
بمديّة الاسكندرية	١٥ مارس سنة ١٩٠٤	قرار محافظ الاسكندرية
بمديريتي سويف	١٣ أبريل سنة ١٩٠٤	قرار مديريتي سويف
» الجيزة	٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤	قرار مديريتي
بمديّة السويس	٢٤ مايو سنة ١٩٠٤	قرار محافظ السويس
في بندر طحطا	٢٠ أبريل سنة ١٩٠٤	قرار مديريتي
» القيوم	٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ و ١١ أبريل سنة ١٩١٢ و ٥ سبتمبر سنة ١٩١٢	قرارات مدير القيوم
محلات مثقلة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة :		
—	٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤	قرار ناظر الداخلية
—	٣١ مايو سنة ١٩٢٠	» وزير
—	»	» » »
ملارس :		
المدرسة التجهيزية الملحقة بدار العلوم ...	أول سبتمبر سنة ١٩٢١	قرار وزير المعارف
مدرسة الطب البيطرى	٢ يونيو سنة ١٩١٤	» ناظر الزراعة

أو المعدلة في سنة ١٩٢١

الجزء الملقى أو المصحح	نوع التصحيح	تاريخ الانقضاء أو التصحيح	مصدر القرار الملقى أو المصحح	الصفحة
القرار	إنشاء مجلس محلي لحوان	٦ يونيو	قرار وزير الداخلية	١٦٦
المادة ١٨ من اللائحة	الغاء واستبدال	٤ سبتمبر	»	٢٩٠
المادة الثانية الفقرة الثانية	»	٢٥ ديسمبر	قرار مجلس الوزراء	٣٦٤
دوائر الاختصاص القضائي	تعديل	١٤ يونيو	قرار وزير المحفانية	١٨٤
»	»	٣٠ أكتوبر	»	٣٢١
»	»	٢٥ نوفمبر	»	٣٢٧
»	»	١٠ ديسمبر	»	٣٥٠
»	»	١٤ يونيو	»	١٨٣
الجدول	»	١٩ يولي	قرار محافظ الاسكندرية	٢٤٦
»	»	٥ مايو	قرار مدير بنى سويف	١٤٠
»	»	١٢ سبتمبر	قرار مدير البحيرة	٢٩٨
القرار	»	٢٤ يونيو	قرار محافظ السويس	١٩٦
الجدول	»	٥ أبريل	قرار مدير الغربية	١١٢
القرارات	الغاء واستبدال	١٨ فبراير	قرار مدير القيوم	٢٥
المادة الرابعة من اللائحة	تعديل وإضافة مادة	٤ يونيو	قرار وزير الداخلية	١٦٣
جدول المحلات	تعديل	٢٤ أبريل	»	١٣٣
»	»	٢٨ أكتوبر	»	٣١٩
المادتان ١٦ و ٢٥ من اللائحة	تعديل	١٥ مايو	» المعارف	١٤٩
اللائحة	الغاء واستبدال	٣٠ يولي	» الزراعة	٢٥٨

(تابع) القرارات الملغاة

موضوع القرار	تاريخ القرار الملغى	مصدر القرار الملغى أو المصحح
المدارس الثانوية للبنين	٨ يناير سنة ١٩١٦	قرار وزير المعارف
» » (المحال المجانية)	٢٩ يوليو سنة ١٩١٦	»
لائحة الاعانة بالمدارس الأهلية	١٩ أبريل سنة ١٩٢٠	»
شهادة مساعدى الصيدلة	١٨ نوفمبر سنة ١٩١١	قرار ناظر المعارف
مدالوس النبات (المنهج)	أول سبتمبر سنة ١٩٢١	قرار وزير المعارف
» » الابتدائية	»	»
مستشفيات الحكومة	١٨ يوليو سنة ١٨٩٣	
	و ٣ يناير سنة ١٩٠٥	
	و ١٠ يوليو سنة ١٩٠٨	قرارات ناظر الداخلية
مستشفى الكلب	١٥ نوفمبر سنة ١٩١٤	قرار وزير الداخلية
موظفو الحكومة :		
ترتيب الدرجات	٣ أكتوبر سنة ١٩٢١	قرار مجلس الوزراء

أو المعدلة في سنة ١٩٢١

الجزء الملقى أو المقرر	نوع التصحيح	تاريخ الاتفاق، أو التصحيح	مصدر القرار الملقى أو المصحح	الصفحة
اللائحة (المادة الخامسة)	تصديق	١٥ يونيو	قرار وزير المعارف	١٨٥
المادتان الرابعة والخامسة	»	١٥ يونيو	»	١٨٦
اللائحة	»	٢٩ يونيو	»	٢١٠
اللائحة (المادة الأولى)	»	٩ يوليو	»	٢٢٨
البرنامج	»	٢٦ يونيو	»	٢٠٤
»	»	٢٩ يونيو	»	٢٠٢
مصاريف العلاج	الحذف واستبدال	٢١ فبراير	قرار وزير الداخلية	٣١
»	تصديق	١٥ أغسطس	»	٢٧٦
المادة الرابعة	إضافة فقرة	١٥ أغسطس	قرار مجلس الوزراء	٢٧٧

فهرست القوانين والقرارات المطبقة بقرارات صادرة
في سنة ١٩٢٢

حرف الألف

صفحة

أحداث منشردون :

- القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨
التطبيق على مدينة دمياط . قرار وزير الحقانية
في ٣١ أغسطس ٢٨٦
أحطاب ومواد قابلة للاشتعال :
- قرار وزير الداخلية الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١ المادة الثانية
التطبيق على سوهاج وجرجا وطهطا والبلينا وأنجم . قرار
مدير جرجا في ٢٠ مايو ١٥٣
أراض فضاء :

- قرار ناظر الداخلية الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣
التطبيق على بندر فانوس . قرار مدير الشرقية في ٣١ يوليه
٢٦٥

حرف الباء

باعة مريجة :

- قرار ناظر الداخلية الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ المادتان
الأولى والسادسة فقرة أولى .
التطبيق على الاسماعيلية . قرار محافظ القنال في ٢١ يوليه
٢٦٦

حرف التاء

تكف :

- قرار ناظر الداخلية الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧
التطبيق على مدينة السويس . قرار محافظ السويس
في ٢٢ يونيو ١٩٥
التطبيق على بعض شوارع مدينة القاهرة . قرار محافظ
مصر في ٢٠ سبتمبر ٢٩٩

صحيفة

تنظيم (لائحته) ولائحة استعمال الطرق العمومية :

الأمر المالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ وقراراً
ناظر الأشغال الصادران فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير
سنة ١٨٩٩

التطبيق على شربين (مديرية الغربية) . قرار وزير الداخلية
فى ١١ مارس ... ٤٣
التطبيق على طما (مديرية جرجا) . قرار وزير الداخلية
فى ٢٥ مارس ... ١٠٠
التطبيق على قلوب (مديرية القليوبية) . قرار وزير الداخلية
فى أول أبريل ... ١٠١
التطبيق على مغاغة (مديرية المنيا) . قرار وزير الداخلية
فى ٥ ديسمبر ... ٣٤٩

حرف الحاء

حمارة :

قرار مدير بنى سويف الصادر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦
التطبيق على ناحيتى اهناسيه المدينة وسدس . قرار مدير
بنى سويف فى ١٣ فبراير ... ٢٤

حرف الذال

ذبيح (حوالد ال -)

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩١٠
التطبيق على أشمون . قرار وزير الداخلية فى ٢٢ أغسطس ٢٨٢
التطبيق على البليتا . قرار وزير الداخلية فى ١٨ يناير ... ١٧
التطبيق على فرشوط . قرار وزير الداخلية فى ٦ مايو ... ١٤٢
التطبيق على كوم النور . قرار وزير الداخلية فى ٢٤ أكتوبر ٣١٨

حرف الطاء

طاعون بقري :

- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المادتان ٣ و ٤
التطبيق على مديرية الفيوم . قرار وزير الزراعة
في ١٠ يولييه
٢٣٠

حرف الميم

مجالس قروية :

- قرار وزير الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨
٣٤١ التطبيق على بريس . قرار وزير الداخلية في ٢٨ نوفمبر
٣١٠ التطبيق على ييلا . قرار وزير الداخلية في ٤ أكتوبر...
٣٠٩ التطبيق على دكرنس . قرار وزير الداخلية في ٤ أكتوبر
٣٦٦ التطبيق على الفكرية . قرار وزير الداخلية في ٢٦ ديسمبر
التطبيق على القناطر الخيرية . قرار وزير الداخلية
٢٠٧ في ٢٨ يونيه
٢١ التطبيق على كفر النوار . قرار وزير الداخلية في أول فبراير
محلات مقلقة للمراحة ومضرة بالصحة وخطرة :

- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤
٤٢ التطبيق على قرية البطره . قرار وزير الداخلية في ٨ مارس
مساحو الأحذية :

- قرار ناظر الداخلية الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦
١٨ التطبيق على دسوق . قرار مدير الغربية في ٢٨ يناير ...
١٩٧ التطبيق على طهطا . قرار مدير جرجا في ٢٤ يونيه ...
٢٠١ التطبيق على منوف . قرار مدير المنوفية في ٢٦ يونيه ...
٣٠٠ التطبيق على منيا القمح . قرار مدير الشرقية في ٢٠ سبتمبر

مياه الشرب :

قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٥	
١١٤	التطبيق على أبو حمص . قرار مدير البحيرة في ٦ أبريل
٣٥٩	التطبيق على امنا . قرار مدير قنا في ٢٠ ديسمبر ...
٢٥٣	التطبيق على تلا . قرار مدير المنوفية في ١٧ ديسمبر ...
٢٤٥	التطبيق على الجيزة . قرار مدير الجيزة في ١٨ يولييه ...
	التطبيق على دمياط وتاجية الشعرا . قرار محافظ دمياط
٣١٣	في ١٨ أكتوبر... ..
٤٦	التطبيق على رشيد . قرار مدير البحيرة في ١٣ مارس ...
٣٤٨	التطبيق على شبراخيت . قرار مدير البحيرة في ٣٠ نوفمبر
٢٣٧	التطبيق على كفر النوار . قرار مدير البحيرة في ١٣ يولييه

كشف

القرارات التي وافقت عليها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
وفقا للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

صحيفة

١٣٤	تعديل القرار الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢١ بفرض رسوم على الكحول المقطر فى القطر المصرى . قرار وزير المالية فى ٢٤ أبريل
١٦٢	تعديل اللائحة الخالصة بتنفيذ قانون المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الصادر بها القرار الرقم ٣٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ . قرار وزير الداخلية فى ٢٤ يونيه
٢٢٧	تعديل بعض المواد من القرار المختص بالآلات البخارية الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ . قرار وزير الأشغال فى ٦ يوليه

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الأولى من سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية الغربية^(١)

وكيل وزارة الداخلية

بعد الاطلاع على مشروع اللائحة الذى وضعه مجلس مديرية الغربية لاجراءاته
الداخلية وأقره مجلسه التى عقدت بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ ؛
وعلى الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة والأربعين من القانون النظامى

رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

قد صادقنا على اللائحة المذكورة المرفقة بهذا القرار م

تحريرا في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٤٠ (٢ يناير سنة ١٩٢٢)

(١) الوقائع المصرية في ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١٠١ من العدد ١١

لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس مديرية الغربية

الفصل الأول - عقد الجلسات ونظامها

مادة ١ - تتمتع أدوار المجلس شهريا ويتبدئ كل دور في الأسبوع الأول من كل شهر ويحدد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الأولى من كل دور ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية التي يرى المجلس عقدها في الدور نفسه .

مادة ٢ - للرئيس دعوة المجلس للاجتماع فوق العادة في أى وقت كان ، وعليه دعوته اذا طلب ذلك منه كتابة ثلث الأعضاء على الأقل في اليوم الذي يعينونه في طلبهم فاذا وجد هناك مانع مصلحي فعليه دعوته في بمر الأسبوع التالي ليوم المحدد في الطلب ومداولات المجلس خارجا عن اجتماعه القانوني تكون لاجية حتما . متى كمل العدد القانوني من الأعضاء لمقد الجلسة يدعوهم الرئيس الى أخذ محلاتهم بحسب أقدمية كل منهم ومن تساوت أقدميتهم يكون جلوسهم بالقرعة بينهم .

مادة ٣ - يجب أن يدرج في جدول أعمال الجلسة كل المسائل التي تعرض على المجلس للمداولة فيها ولا تجوز المداولة في أعمال خارجة عن الجدول الا اذا أقر المجلس نظرها بعد عرضها من الرئيس أو من أحد الأعضاء مشفوعة بالأسباب المؤيدة لرأيه .

يرفق بدعوة الحضور جدول بيان الأعمال المقترضى نظرها واضح بمضمون كل الافادات والمسائل المطلوب عرضها على المجلس ومحضر الجلسة السابقة ومحاضر اللجان ويرسل الى الأعضاء قبل الميعاد المحدد لانعقاد الجلسة بأربعة أيام على الأقل و يبلغ جدول الأعمال المذكور لوزارة الداخلية .

مادة ٤ - يحتوى جدول الأعمال على ما يأتى :

- (١) المسائل التي تدخل في اختصاص المجلس بمقتضى القانون النظامي أو أى قانون آخر ؛
- (٢) المسائل المعروضة على المجلس من الوزراء أو المدير ؛
- (٣) كل طلب أو اقتراح تقدم للرئيس من أحد الأعضاء ؛

مادة ٥ — يجب درج كل طلب أو اقتراح تقدم من أحد الأعضاء كتابة إلى الرئيس في جدول أعمال الجلسة المقبلة متى قدم قبل انعقادها بأسبوع على الأقل .

مادة ٦ — كل مشروع أو اقتراح تقدم للرئيس له أن يأمر بطبعه وتوزيعه على الأعضاء مع دعوة الحضور للجلسة التي سينظر فيها .

مادة ٧ — تفتح الجلسات في الساعة المحددة للاجتماع متى كمل العدد القانوني من الأعضاء وإذا لم يكمل بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد للاجتماع تؤجل الجلسة ليومين على الأقل وثمانية أيام على الأكثر ويدعى الأعضاء الغائبون لحضور الاجتماع الجديد .

مداولات المجلس في اجتماعه الجديد في المسائل الواردة بجدول أعمال الجلسة المؤجلة تكون صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٨ — يفتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء الجلسة أو امتدادها للميعاد الذي يحدده المجلس .

مادة ٩ — عند افتتاح الجلسة يتلو السكرتير محضر الجلسة السابقة ولاعضاء المجلس أن يطلبوا اثبات ملاحظاتهم عليه وتدون في المحضر المذكور وتؤخذ الآراء على صحته ثم يوقع عليه من الرئيس والسكرتير .

مادة ١٠ — عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع المينة بجدول الأعمال مسألة مسألة ليفصل فيها المجلس بما يراه وله أن يقرر طبعها وتوزيعها أو تأجيلها كلها أو بعضها لنظرها بالجلسة التالية أو إحالتها على اللجنة المختصة بها .

مادة ١١ — لا يتكلم أحد في الجلسة إلا بأذن من الرئيس ويعطى الأذن بالترتيب لطالبي التكلم الأول فالأول ولكن يقدم العضو الذي لم يتكلم في الموضوع الذي تحت المناقشة على العضو الذي سبق له التكلم في الموضوع ذاته . ويكون المتكلم واقفا موجه خطابه للرئيس .

مادة ١٢ — يجب على كل متكلم في الجلسة ألا يخرج عن الموضوع المطروح للنسب وألا يخالف أحكام هذه اللائحة وألا يخوض في الشخصيات أو يخرج عن حد اللياقة .

مادة ١٣ - قطع الكلام على المتكلم ممنوع قطعياً .

مادة ١٤ - للرئيس أن يلبه كل من خالف نصاً من نصوص المواد ١١ و ١٣ الى المحافظة على النظام .

مادة ١٥ - لا يسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرئاسة بالمحافظة على النظام ولكن يجوز لمن وجه اليه أن ينقضي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه بعد انتهاء المناقشة في الموضوع الذي نبه لأجله .

مادة ١٦ - من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في مسألة واحدة ثم استمر على ما أوجب تنبيهه فللرئيس أن يطلب من المجلس منعه من التكلم في الموضوع الذي نبه لأجله في ذلك اليوم .

مادة ١٧ - ليس للرئيس أن يمنع أحداً من التكلم بغير سبب قانوني فان حصل خلاف بين الرئيس والعضو وجب أخذ رأى المجلس في ذلك ليقرر ما يراه .

مادة ١٨ - للرئيس أن يلفت الانتباه الى المحافظة على النظام فاذا لم يسد النظام أخبر الأعضاء بأنه سيوقف الجلسة فاذا استمروا على مخالفة النظام يقرر الرئيس إيقاف الجلسة مدة لا تزيد عن نصف ساعة ثم يعيدها فاذا عادت الأعضاء لمخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة لموعد آخر .

مادة ١٩ - على كل عضو قدم اقتراحاً كتابياً قبل الجلسة أن يشفعه بالأدلة المؤيدة له عقب تلاوته وعلى المجلس أن يتناقش فيه ثم يقرر ما يراه .

مادة ٢٠ - على كل عضو قدم للرئيس اقتراحاً كتابياً أو شفها أثناء انعقاد الجلسة أن يبين الأسباب المؤيدة لرأيه وللمجلس أن يقرر المناقشة فيه في نفس الجلسة أو تأجيله لجلسة أخرى .

مادة ٢١ - اذا رأى أحد الأعضاء أن يتنازل عن اقتراح قدمه أو أن يعدل فيه فله أن يطلب ذلك قبل أو بعد تلاوته ولكل عضو ورغب ادخال تعديلات على أى مشروع أو اقتراح معروض على المجلس أن يطلب ذلك عقب تلاوته .

مادة ٢٢ - يجوز للرئيس إيقاف الجلسات من تلقاء نفسه أو بقرار من المجلس مدة لا تزيد عن نصف ساعة .

مادة ٢٣ - إذا لم ينته المجلس من نظر جميع الأعمال المعروضة عليه في الجلسة فيؤجل نظر الباقي منها الى موعد قريب ويحدد المجلس موعد اجتماعه بدون احتياج الى دعوة جديدة للاجتماع .

مادة ٢٤ - لا يجوز لأحد من الاعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاد الجلسة الا باذن من الرئيس .

الفصل الثانى - فى المناقشات وأخذ الآراء

مادة ٢٥ - يجوز لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس فى المسائل التى من اختصاص المجلس ويحرر مريرد السؤال الى الرئيس قبل توجيهه يوم على الأقل اخطاراً يتضمن نص السؤال ولن وجه السؤال أن يذكر الاستجاب التى دعت اليه عقب تلاوة المكاتبات الواردة للمجلس . وللرئيس أن يؤجل الجواب دلى السؤال للجلسة المقبلة . ويجوز تقديم الأسئلة شفها أثناء انعقاد الجلسة وللرئيس أن يتبع فيها ما ذكر فى الفقرة الأولى .

مادة ٢٦ - كل ما يتعلق بالنظام ومراعاة أحكام اللائحة والسؤال الأولى وطلب التأجيل والتعديلات المراد ادخالها على أى مشروع أو اقتراح تحصل المناقشة فيه وتتخذ الآراء عنه قبل المسألة الأصلية .

مادة ٢٧ - بعد تلاوة المكاتبات الواردة يناقش المجلس فى المسائل المعروضة عليه وللرئيس تقديم بعض المشروعات الواردة به على البعض الآخر بسبب أهميتها بعد أخذ رأى المجلس فى ذلك .

إذا اشتملت مسألة على جملة مسائل مختلفة فلامجلس أن يقرر تجزئتها أو تقديم بعضها على البعض الآخر .

مادة ٢٨ - لا يجوز فى أثناء المناقشة أن يتكلم العضو فى مسألة واحدة معروضة دلى المجلس أكثر من مرتين الا بإثناء أدلة جديدة .

مادة ٢٩ - على الرئيس قبل أخذ الآراء في أى موضوع أن يسأل الأعضاء عما إذا كان لدى أحدهم رأى لم يبدئه أو دليل جديد لم يقدمه وبعد الانتهاء من ذلك تؤخذ الآراء .

مادة ٣٠ - يأمر الرئيس بأخذ الآراء عن قفل باب المناقشة كلما طلب ذلك عضوان إذا طالقت المناقشة وكان طالب التكلم قد تكلم أكثر من مرتين .

مادة ٣١ - لا تجوز المناقشة ولا إبداء آراء جديدة أثناء أخذ الآراء .

مادة ٣٢ - تؤخذ الآراء في كل مسألة على حدة وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية وإذا تساوى عدد الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس وذلك مع عدم المساس بالأحكام الواردة بالمادة ٤٨ من القانون النظامى .

مادة ٣٣ - أخذ الرأى له طريقتان :

(أ) أخذ الآراء علنا - ينادى السكرتير أسماء الأعضاء مبتدئا بالاحد عهدا ويثبت رأى كل عضو أمام اسمه وتلى الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق من صحتها ويكون الرئيس آخر من يعطى رأيه ؛

(ب) أخذ الآراء سرا - يكون بكتابة كل عضو رأيه في ورقة غير مضمادة يلقي بها في الصندوق المعد لذلك ومتى تم جمع الأوراق يفتح الصندوق في هيئة المجلس وبعد احصاء الآراء موزعة على أنواعها تعلن النتيجة للمجلس .

مادة ٣٤ - أخذ الآراء سرا يكون في أحوال الانتخابات وكلما كانت المداولة تختص بأشخاص أو إذا طلب ذلك ثلاثة من الأعضاء .

مادة ٣٥ - يجوز للمجلس أن يقرر أن تكون المناقشة وإبداء الآراء على مجموع المشروع أولا ثم مادة فمادة .

مادة ٣٦ - يتمتع أعضاء المجلس ولجانته من إعطاء رأيهم في المسائل التى تمت فيها المناقشة ويكون لهم فيها أى صالح شخصى .

مادة ٣٧ — تكون المناقشات في المسائل الواردة من اللجان المنصوص عنها في المادة ٤٠ من هذه اللائحة بالصورة الآتية : يتلى موضوع المسألة أولاً ثم تقرر اللجنة ويتولى من تنتدبه اللجنة ابداء الأسباب المؤيدة لرأيها ثم تحصل المناقشة وتؤخذ الآراء .

مادة ٣٨ — العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء فيه لا تكون الا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للمناقشة بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للجهة المختصة أن يقدم طلباً بذلك للرئيس مينابه الأسباب ليعرضه على المجلس ليقرر فيه ما يراه .

مادة ٣٩ — للمجلس انتخاب أعضاء فنيين عند ما يرى لزوماً لذلك لاستشارتهم فيما يرى لزوم استشارتهم فيه ولا يكون رأيهم معدوداً في المداولات .

الفصل الثالث — في اللجان

مادة ٤٠ — عند أول جلسة تمقد في يناير من كل سنة يشكل المجلس من أعضائه ست لجان مستديمة للنظر في المشروعات والاقتراحات التي تقوّل عليها من المجلس أو من الرئيس ويكون اختصاص كل منها كالآتي :

اللجنة العلمية — تختص بفحص وتعديل وقررير برامج التعليم وطلب انشاء المعاهد العلمية وتعيين عدد الموظفين اللازمين للمعاهد المذكورة ما عدا ما يختص منها باللجان الأخرى والشهادات التي يجب أن يكونوا حاصلين عليها .
اللجنة المالية والخفر — تختص بتحضير الميزانية وفحص كل اعتماد مالي جديد وكل ما يتعلق بالأمور المالية والنظر في مسائل الخفر بأنواعها وتقرير مرتباتهم وفحص الشكاوى من الأجور وانشاء وهدم وفصل وضم العزب .
لجنة الأشغال العمومية — تختص بالنظر في انشاء جميع المباني اللازمة للمجلس وترميمها وانشاء الكبارى والقناطر والسكك الزراعية والحديدية وكل ما يتعلق بانشاء وتطهير الترع والمصارف وأعمال المناوبات وكلما يدخل تحت نص الفقرات ١ و ٣ و ٤ من المادة ٣٧ من القانون النظامي .

لجنة الزراعة والتجارة والصناعة — تختص بالنظر في الأمور الزراعية والتجارية والصناعية وطلب انشاء المعاهد الزراعية والتجارية والصناعية وتعيين عدد موظفيها والشهادات التي يجب أن يكونوا حاصلين عليها .

اللجنة الصحية — تختص بالنظر في كل الأمور المتعلقة بالصحة العامة وطلب إنشاء المستشفيات وتعيين عدد موظفيها والشهادات التي يجب أن يكونوا حاصلين عليها .

اللجنة الادارية وتحضير اللوائح — تختص بتحضير وتعديل اللوائح والنظر في تنقلات جميع موظفي المجلس وفي ترشيح الموظفين للتعيين وتقرير المرتبات وطلب الترقيات والعلاوات لمن يستحقها منهم وفيما يحوله عليها الرئيس من المسائل التي لا تدخل في اختصاصات اللجان السابقة للنظر فيها وكذلك في الفقرات ٢٥٥ و ٧٦ و ٨ و ١٠٩ من الشطر الأول والفقرات (أ) و (ب) و (ج) من الشطر الثاني من المادة ٣٧ من القانون النظامي .

مادة ١ ٤ — للمجلس الحق المطلق في نظر أى مسألة تعرض عليه بغیر أن يقرر إحالتها على اللجنة المختصة بها .

مادة ٢ ٤ — تؤلف كل لجنة من ثلاثة أعضاء الى خمسة وتسعى كل لجنة من بين أعضائها رئيساً يرأس جلساتها بالنيابة عن المدير أو وكيله حال انعقادها في غير حضورهما .

مادة ٣ ٤ — ينتخب المجلس لكل لجنة نواباً بقدر عدد أعضائها ينوبون عنهم حال غيابهم أو حصول عذر لهم .

مادة ٤ ٤ — تعقد جلسات اللجان في غير المواعيد المقررة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها عضوان غير الرئيس .

مادة ٥ ٤ — قرارات اللجان لا تنفذ الا بعد اقرارها من المجلس .

مادة ٦ ٤ — تجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها في بحر أسبوع من احوالة المشروع أو الاقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم أو يحددون مواعيداً لها الى أن تنتهى أعمالهم .

تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية فانما تساوت الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٧ ٤ — على كل لجنة أن تبين في محضرها كل قرار والأسباب الموجبة له وأن تختار من بينها من يقوم ببيان تلك الأسباب للمجلس .

مادة ٤٨ — كل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح حول على لجنة لم يكن من أعضائها فله أن يبعث به لرئيسه لعرضه عليها أو يحضر شخصيا لابتداء رأيه لها بدون أن يكون له رأى مبدئي فإذا لم تقول عليه اللجنة في تعديلاتها قدمه للمجلس عند النظر فيما قرره اللجنة .

مادة ٤٩ — تعمل كل لجنة محضرا لجلستها تبين فيه يوم وساعة انعقادها وأسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين ومناقشتها وقراراتها في كل مسألة ثم يضى من رئيس اللجنة وكاتبها . وترسل صورة هذا المحضر الى أعضاء المجلس مع دعوة الحضور للجلسة التالية لانعقاد اللجنة .

مادة ٥٠ — لكل لجنة أن تطلب ما تراه لازما لها من البيانات والمعلومات من المصالح الأميرية بواسطة سكرتير المجلس الذى عليه عرض الأمر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب ولها أيضا أن تطلب من رئيس المجلس حضور مندوب أى مصلحة من مصالح الحكومة الموجودة في دائرة المديرية ليقدم لها الايضاحات الخاصة بالمشروعات المحولة عليها ، وعلى رئيس المجلس أن يخاطب في ذلك الجهة المختصة ويخبر اللجنة بما أجابت به .

مادة ٥١ — يجوز لكل لجنة أن تدعو اختصاصيين في بعض المسائل التي ترى لزوم أخذ رأيهم فيها ولا يكون رأيهم معدونا في مداورات اللجنة .

مادة ٥٢ — كل مشروع أو اقتراح لا يدخل في اختصاص احدى هذه اللجان يجوز للرئيس أو للمجلس أن يقرر حالته على واحدة منها أو يعين لجنة مؤقتة لدرسه .

مادة ٥٣ — تحل كل لجنة مؤقتة بعد انتهاء الأعمال المحولة عليها .

الفصل الرابع — في الغياب والتأخر والاجازات

مادة ٥٤ — حل كل عضو طرأ عليه عذر يمنعه عن الحضور في احدى جلسات المجلس أن يكتب للرئيس بذلك مع ايضاح الأسباب .

مادة ٥٥ — يأمر الرئيس بثلاثة كتب الاعتذار في أول جلسة تالية لورودها للمجلس أن يقرر قبول أو رفض الأعذار التي أبدت ويدون ذلك في محضر الجلسة للرجوع اليه عند تطبيق المادة ٤٨ من القانون النظامي .

مادة ٥٦ - على كل عضو في لجنة من لجان المجلس طراً عليه عنر يمنعه عن الحضور أن يخبر رئيسها به قبل يوم الجلسة بأربع وعشرين ساعة ليتمكن من انتداب أحد نواب اللجنة ليحل محله فإذا تغيب أحد أعضاء اللجان عن الحضور جلسيتن متواليتين بغير عنر مقبول يعرض أمره على المجلس ليقرر ما يراه .

مادة ٥٧ - كل عضو أراد الحصول على اجازة يطلب ذلك من الرئيس بخطاب يوضح فيه الأسباب ومدة الاجازة التي يرغبها .

مادة ٥٨ - يعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس في أول جلسة له ويبلغ العضو قرار المجلس يوم صدوره والرئيس أن يصرح بالاجازة في الأحوال المستعجلة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية .

الفصل الخامس - في الأعمال الكتابية

مادة ٥٩ - يراعى في تحرير جدول أعمال الجلسات الترتيب الآتى :

- (أ) الاعتبارات ؛
- (ب) محضر الجلسة السابقة ؛
- (ج) جميع الافادات والاقتراحات والشكاوى والتظلمات الواردة للمجلس (بإيضاح مضمونها) ؛
- (د) مسائل التعليم ؛
- (هـ) » الصحة ؛
- (و) مسائل الأشغال العامة ؛
- (ز) » الزراعة والتجارة ؛
- (ح) » الحفر والأمن العام ؛
- (ط) كشف المصروفات الشهرى ؛
- (ى) المسائل المالية ؛
- (ك) » الادارية ؛
- (ل) » المتنوعة .

المسائل المؤجلة تقدم للمجلس في الأبواب الخاصة بها وتقدم على هذا الترتيب كل مسألة تطلب إحدى الوزارات عرضها بصفة مستعجلة .

مادة ٦٠ - يقوم السكرتير بمساعدة عماله بالأعمال الكتابية بما في ذلك تحرير محاضر الجلسات واثبات المناقشات وهو المسئول عن صحة هذه المحاضر وعن تسجيل القرارات واعداد ما يلزم تنفيذها .

مادة ٦١ - يجب أن يشتمل محضر الجلسة على ما يأتي :

(١) أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة وتذكر أسماء الأعضاء الذين ينصرفون من الجلسة أثناء انعقادها ؛

(٢) أسماء من غابوا واعتذروا وسبب عذرهم ومن غابوا ولم يقدموا أعذارا ؛

(٣) أسماء من حضروا الجلسة من غير أعضائها طبقا لنصوص المادتين ١٦ و ١٧ من القانون النظامي ؛

(٤) ان الأحكام المنصوص عنها بالمواد ٨ و ٩ و ١٠ من هذه اللائحة قد روجت بتمامها ؛

(٥) أسماء الأعضاء الملحقين بالتقرير في كل الأحوال التي يقدم فيها تقرير ونص نتيجة الرأي الموضوع بالتقرير ؛

(٦) جميع ما يدور بالجلسة من المناقشات وعباراتها ونصوص الآراء والقرارات والكيفية التي أخذت بها وذكر عدد الأصوات بالمرافقة أو المعارضة أو الامتناع عن ابداء الرأي ؛

(٧) تأجيل الجلسة مع استمرار المناقشة ليوم آخر .

عند ما يحلف الأعضاء الجدد ايمين المنصوص عنها بالمادة ٤٧ من القانون النظامي يذكر ذلك في المحضر أيضا .

مادة ٦٢ - يقوم كذلك بالأعمال الكتابية في كل لجنة سكرتير المجلس أو من يتدبه من عماله .

مادة ٦٣ - جميع المصروفات التي تصرف شهريا من أموال المجلس تبلغ اليه بالتفصيل الكافي في أول أو ثاني انعقاد له .

مادة ٦٤ - يقوم بالأعمال الكتابية في جميع أقلام ادارة المجلس موظفون تابعون في ادارتهم لسكرتير المجلس الذي عليه أن يعرض كل ما يتعلق بهم على رئيس المجلس .

مادة ٦٥ - تطيع محاضر جلسات المجلس ولجانه في آخر كل سنة وتوزع على الأعضاء .

مادة ٦٦ - تقدم المسائل الى المجلس ولجانه بمذكرة ممضاه من رئيسه مينا بها مضمون المسألة باينها كلف .

مادة ٦٧ - يرسل الى وزارة الداخلية في ظرف ٤٨ ساعة من وقت انتهاء كل جلسة خلاصة المداولات التي حصلت فيها . أما محاضر الجلسات فتبلغ لهذه الوزارة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تصديق المجلس عليها .

مادة ٦٨ - قرارات المجلس الخاصة بفرض الرسوم الموقفة ترسل لوزارة المالية بواسطة وزارة الداخلية مشفوعة بالكشوف والأوراق اللازمة لتمكين الوزارة من تقدير الرسوم بوجه التقريب .

مادة ٦٩ - فيما يختص بالأموال المالية وبالأخص عملية الحسابات وتحضير الميزانية تراعى التعليمات العمومية التي تصدر من وزارة المالية وتبلغ الى المجلس بواسطة وزارة الداخلية .

لا تمنح أى مكافأة لمستخدمى المديرية من أموال المجلس الا بمقتضى قرار خاص من وزارة الداخلية بعد موافقة مجلس الوزراء .

مادة ٧٠ - يتخبر المجلس مع الوزارات والمصالح بواسطة وزارة الداخلية الا فيما يأتى :

(١) المسائل التي اعتادت المديرية أن تتخبر فيها رأساً مع المصالح ذات الشأن ؛

(٢) المسائل المستعجلة وفي هذه الحالة تخطر وزارة الداخلية بدون تأخير عن المكاتبات التي تبودلت مع الوزارة أو المصلحة ذات الشأن .

مادة ٧١ - السكرتير مسئول عن نظام الأعمال المكتاتية في كافة أقلام المجلس واتباع التعليمات الخاصة بمسالك الدفاتر والمحركات وأنشاء الملفات ودرءة رخانة المجلس وعليه عرض ما يراه ملائماً لحالة العمل .

الفصل السادس — أعمال متنوعة

مادة ٧٢ — لكل عضو أن يطلع في سكرتارية المجلس على ما يريد الوقوف عليه من المعلومات وكذلك له أن يطلب الى رئاسة المجلس ما يريد الوقوف عليه من المعلومات الخاصة بالمعاهد العلمية وغيرها التابعة للمجلس .

مادة ٧٣ — يجوز تسليم أصحاب الصحف أو وكلائها صورة من خلاصة أعمال الجلسة عند ما يطلبون ذلك .

مادة ٧٤ — مدير التعليم مسئول عن حسن ونظام العمل بجميع المعاهد وعليه أن يقدم للمجلس شهريا تقريرا تفصيليا بنتيجة تفتيشه هو والمفتشون التابعون للمجلس شاملا للمعاهد التي زاروها أو قنسلوها والآراء التي يتبنونها والتعديلات التي يرضونها وعلى العموم كل ما يمس لهم من الآراء التي تؤدي الى تحسين حال التعليم .

مادة ٧٥ — قرارات المجلس الخاصة بعدد ودرجات الخفراء تدون تفصيليا بالكشوف التي تقدم اليه من نسختين وكذلك القرارات الخاصة بتقدير أجر الخفر .

مادة ٧٦ — رأى المجلس بالموافقة على بناء عزبة يجوز أن يكون معلقا على اتباع بعض الشروط التي تذكر في الترخيص المعطى من المديرية .

مادة ٧٧ — اذا دعى صاحب العزبة المطلوب هدمها لابتداء أقواله ولم يحضر أمام المجلس أو اللجنة المعنية لذلك فينظر الطلب في غيابه بعد التحقق من صحة اعلانه .

مادة ٧٨ — رأى المجلس بعدم الترخيص بالعزبة وكذلك قراره بالهدم يجب أن يكونا مؤيدين بالأسباب ومشفوعين بالبيانات المعززة لهما لتتمكن وزارة الداخلية عند الاستئناف من النظر في أمر عدم الترخيص ولتتمكن مجلس الوزراء من تقدير قيمة قرار الهدم .

مادة ٧٩ — يرجع الى أحكام القانون النظامي ولائحة الاجراءات العمومية لسير مجالس المديرية في كل ما لم يرد عنه نص خاص في هذه اللائحة .

وزارة المالية

قرار وزاري نمرة ١ - ١٩٢٢ خاص بالصيد^(٥)

وزير المالية

بعد الاطلاع على المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ التخاص بصيد الأسماك ؛

وبعد الاطلاع على المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ بمنع استعمال آلات معينة بأى طريقة كانت في النيل والترع والمصارف ؛
وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١ بترتيب الصيد في بعض مناطق معينة من النيل وفي بعض الترع والمصارف والبرك ؛
وبالنظر لضرورة تحسين أحكام القرار الوزاري الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وبعض أحكام القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١ فيما يختص بالآلات التي يمنع استعمالها في جميع المياه المصرية الداخلية ماعدا بحيرات المتزلة والبرلس وأدكو ومربوط وقارون وسياحات البرلس هذا من جهة ومن جهة أخرى لضرورة تقرير العقوبات التي تفرض على مخالفات بعض أحكام القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١ ؛

فروما هوأت :

مادة ١ - يمنع الصيد منعا باتا بواسطة الشباك المهيئة بعد في جميع المياه الداخلية ما عدا بحيرات المتزلة والبرلس وأدكو ومربوط وقارون وسياحات البرلس وبركة الحسمة والجزء المجاور لها من مصرف الوادي ابتداء من محطة الطلمبات لحد الصحارة المخترفة للترعة الحلوة .

(١) الغزل ذى الثلاث طبقات الذى يزيد عدد حيونه عن ٢٠ عينا
في كل ذراع طوله ٥٠ ستيمترا .

(٥) الوقائع المصرية في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٤

(ب) الطراحة التي يزيد عدد عيونها عن ٣٥ عينا في كل ذراع طوله ٥٠ سنتيمترا .

(ج) أى نوع من أنواع الشباك الأخرى التي يزيد عدد عيونها عن ٢٦ عينا في كل ذراع طوله ٥٠ سنتيمترا .

يجوز استعمال غزل الطعم بعيون من أى حجم كان بشرط أن لا يزيد طوله عن مترين وعرضه عن مترواحد وبشرط أن يستعمل فقط في جاب الطعم للصيد بالسناور .

مادة ٢ — يمنع الصيد منعا باتا كذلك بواسطة العدد والآلات الآتية في جميع المياه الداخلية ما عدا البحيرات والمناطق الميينة في المادة السابقة .
(أ) السدود من أى نوع كان ؛

(ب) الجوايى ؛

(ج) الجرافة التي تسحب في قاع البحر (Trawls) ؛

(د) أى آلة من أى مادة تستعمل بقصد الصيد أو لفرض له علاقة بالصيد وتثبت في مكان ما بواسطة غرايز أو تلصق بشئ ثابت مع مراعاة الاستثناءات الآتية :

(١) الآلات التي تثبت في مكان ما وتستعمل للصيد بالسناور ؛

(٢) "شلب" بشرط أن يكون ثابتا من طرف واحد وأن لا يشغل الفزل أكثر من ثلث اتساع المجرى الذي يستعمل فيه .

كذلك يمنع منعا باتا استعمال الجرافة أو أى آلة من شأنها سحب الفزل على الأرض بالكيفية التي تستعمل بها الجرافة وذلك من أول أبريل الى أول يولييه من كل سنة .

مادة ٣ — في بركة المحسمة وفي الجزء المجاور لها من مصرف الوادى ابتداء من محطة الطلبات لحد الصحارة المحترقة للترعة الحلوة لا يجوز الصيد بالشباك والآلات الآتية :

(أ) أى نوع من الشباك التي يزيد عدد عيونها عن ١٥ عينا في كل ذراع طوله ٥٠ سنتيمترا ما عدا الطراحة التي يجب أن لا يزيد عدد عيونها

عن ٢٠ عينا في كل ذراع ؛

(ب) أى طريقة من طرق السدود ؛

- (ج) أى نوع من أنواع الجرافة ؛
 (د) الفزل ذى الأكياس ؛
 (هـ) الجوابى .

مادة ٤ - مجرد وجود الشباك والآلات المنوعة آنفاً فى مركب صيد أو فى حيازة صياد تعتبر مخالفة .

مادة ٥ - أية مخالفة لأحكام هذا القرار يترتب عليها ضبط ومصادرة الشباك والآلات المنوعة وكذلك السمك الموجود فى المركب أو فى حيازة الصياد المخالف .

مادة ٦ - أية مخالفة فيما يخص بالعدد المحدد لبحارة المركب من الرجال والأولاد بحسب نص المادة الثانية من القرار الوزارى الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ كذلك أية مخالفة سواء لأحكام المادة الخامسة من القرار السالف ذكره أو المادتين ٦ و ٧ من القانون نمرة ٢٧ الصادر فى سنة ١٩١٣ الساريين على الرخص التى تصرف عن المناطق الموجودة بالنيل والترع والمصارف التى تنص عليها المادة الرابعة من قرار ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ يترتب عليها ضبط ومصادرة ما يوجد من الشباك والآلات والسمك فى مركب الصيد أو فى حيازة الصياد المخالف ولأصحاب الشأن الحق فى طلب إلغاء المصادرة واسترجاع الشباك والآلات التى صودرت مقابل دفع مبلغ يحدده المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصادرة الأسماك بحسب أهمية المخالفة ولكن هذا المبلغ لا يمكن أن يتجاوز بأى حال من الأحوال مبلغ خمسة جنيهات بشرط أن يكون الدفع فى خلال مئة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من تاريخ الضبط وأما السمك المصيد أو الموجود فى حيازة المخالف فلا يرد بأى حال من الأحوال .

مادة ٧ - يصير اثبات مخالفات هذا القرار وتحرير المحاضر طبقاً لأحكام المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزارى الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣

مادة ٨ - يلغى بمقتضى هذا القرار :

- (١) القرار الوزارى الصادر فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ؛
 (٢) المواد نمرة ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ من القرار الوزارى الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١

مادة ٩ — على المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك والمديرين والمحافظين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله بعد ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ماعدا ما يختص بالغزل ذى الثلاث طبقات فإنه يسرى بعد ٣ أشهر من تاريخ النشر م
القاهرة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بشأن تحديد عوائد الذبيح بسلخانة مجلس البلينا المحلى (*)

وكيل وزارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٣٧ الصادر فى سنة ١٩١٠ بشأن تعريفه عوائد الذبيح فى البلديات المختطة والمجالس المحلية ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس البلينا المحلى بجلسته المنعقدة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ — تحصل عوائد الذبيح فى البلينا على الوجه الآت :
الضانى والماعز — ثلاثة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل على الحيوان الواحد عن أربعين مليا .
الخنازير — أربعة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل على الحيوان الواحد عن مائة ونمسين مليا .
الجواميس الصغرية والكبيرة والبقرة والثيران والجمال والخيول — مليون عن كل كيلو من اللحم الصافى بشرط أن لا يقل المتحصل على الحيوان الواحد عن مائة مليم .
مادة ٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية م

القاهرة فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٠ (١٨ يناير سنة ١٩٢٢)

(*) الوثائق المصرية فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٧

وزارة الحقانية

قرار بإنشاء محكمة جزئية وتغيير اسم محكمة جزئية أخرى^(١)

وكيل وزارة الحقانية

بعد الاطلاع على المادة (٨) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة
بالقانون نمرة ٥ الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ٤

قرر ما يأتي :

مادة ١ - تنشأ محكمة جزئية تسمى "محكمة بندر الزقازيق الجزئية"
ويشمل اختصاصها بندر الزقازيق .
وتسمى محكمة الزقازيق الجزئية الحالية "محكمة مركز الزقازيق الجزئية"
ويشمل اختصاصها مركز الزقازيق .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من ١١ فبراير سنة ١٩٢٢ م
تحريراً في ٢١ يناير سنة ١٩٢٢ (٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٤٠)

مديرية الغربية

قرار بـسريان لائحة مساحي الأحذية على بندر دمشق^(٢)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من لائحة مساحي الأحذية الصادرة في ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٠٦ ٤

وبعد موافقة مجلس مديرية الغربية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ ٤

قرر ما هوأت :

١ - تسرى لائحة مساحي الأحذية المشار إليها أعلاه على بندر دمشق .
٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م
طلعا في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٢ (٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٠)

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٩

(٢) الوقائع المصرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ١٦

اعلان

من الحكومتين الفرنسية واليونانية بامتداد أجل المحاكم المختلطة (*)

ليكن معلوماً بمقتضى هذا الاعلان أنه قد وصل للحكومة المصرية موافقة الحكومة الفرنسية على امتداد سلطة المحاكم المختلطة لمدة ثلاثة شهور أخرى اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٢٢ وقد وصلها أيضاً موافقة الحكومة اليونانية على هذا الامتداد لأجل غير مسمى اعتباراً من التاريخ المذكور بالشروط المبينة بالفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ م

القاهرة في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢

اعلان

بمد أجل سلطة المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا حكومتى فرنسا واليونان (*)

بما أنه بمقتضى المرسوم الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ صار مدة سلطة المحاكم المختلطة ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٢١ لأجل غير مسمى مع ما به من القيد الخاص برعايا حكومتى فرنسا واليونان ؛

وبما أن حكومة اليونان وافقت على هذا الامتداد ووافقت حكومة فرنسا عليه لمدة ثلاثة شهور حتى يصلها تفصيلات تكميلية ؛

وبما أن الظروف الحاضرة تحول دون استصدار مرسوم بالطرق المبينة بالقانون النظامي ؛

أنا الموقع على هذا لادموند هنرى هينان الفيكونت اللبني بمقتضى السلطة المخولة لي بصفتي القنصل المارshall القائم العام لقوات جلالة الملك بالقطر المصري ؛

(*) الوقائع المصرية في ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٠ (غير اعتيادي) .

أمرت بما هو آت :

يصير مذ أجل سلطة المحاكم المختلطة بالنظر المصري بالنسبة لرعايا حكومة اليونان للمثة وبالشروط الميية بالفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم السالف الذكر .

ولمدة ثلاثة شهور ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٢٢ بالنسبة لرعايا حكومة فرنسا وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر مرسوم بذلك م

٣٠ يناير سنة ١٩٢٢

وزارة الحقانية

قرار بنقل محكمة خط من جهة الى أخرى^(١)

وكيل وزارة الحقانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المختص بتشكيل محاكم الأخطاط ؛

وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء محاكم الأخطاط بمديرية جرجا ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — مديرية جرجا . مركز طهطا :

تنقل محكمة خط (كوم اشقاو) من ناحية كوم اشقاو الى ناحية المدمر وتسمى "محكمة خط المدمر" .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من ١١ فبراير سنة ١٩٢٢ م

تحريرا في أول فبراير سنة ١٩٢٢

(١) الوثائق المصرية في ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ١٢

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروي في بندر كفر الدوار بمديرية البحيرة^(٥)

وكيل وزارة الداخلية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بإنشاء وتشكيل مجالس القرى ؛

وعلى القرار الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٩ بتعديل المادة الثانية من القرار السابق ؛

وعلى رأى مجلس المديرية بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛

وعلى رأى اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — ينشأ مجلس قروي في بندر كفر الدوار بمديرية البحيرة.

مادة ٢ — قد تصرح للمجلس القروي المذكور بأن يتقاضى الرسوم الاختيارية التي قبلها الأهالي وتوضعت في الجدول المالحق بهذا القرار وقد تصرح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الإدارية لتحصيل تلك الرسوم طبقاً لأحكام الأمر المالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور ما

القاهرة في ٤ جادى الثانية سنة ١٣٤٠ (أول فبراير سنة ١٩٢٢).

(٥) الوقائع المصرية في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٤

جدول بيان الرسوم التي قبلها الأهالي

نوع الرسم	مقدار الرسم
رسم على المباني	قيمة موازية لرسوم التلفز •
رسم على البضائع المنقولة بطريق السكة الحديدية	١٠ بالمائة من قيمة النولن أرازيد حسب الأحوال •
رسم على الأطفال المصدرة	حسب الترفقة التي يضمها المجلس •
رسم على اللابيح أو كل رسم يرى المجلس ضرورية	
رسم على البضائع المنقولة بطريق التربة المحسودة	

محافظة القنابل

قرار بشأن الباعة السريحة بمدينة بورسعيد — الشوارع التي لا يجوز السير أو الوقوف فيها^(١)

محافظة القنابل

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢١ بشأن الباعة السريحة بمدينة بورسعيد ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ بشأن الشوارع التي لا يجوز للباعة السريحة يعربات يد السير أو الوقوف فيها ؛
قرر ما هو آت :

١ — تضاف الشوارع الميينة بعد الى جدول الأماكن التي لا يجوز للباعة السريحة يعربة يد آت يسروا أو يقفوا يعرباتهم فيها الميينة بالقرار الرقم ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ المشار اليه أعلاه :
نحى العرب :

شارع الجامع التوفيقى	شارع عبد الحميد
شارع ابراهيم توفيق	شارع كسرى

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

بورسعيد في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٢ (١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠)

(١) الوقائع المصرية في ٦ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢٣

مديرية الغربية

قرار بشأن السيارات المعلقة للأجرة ببندر طنطا — الموافق (٥)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة ٤٧ من لأئحة السيارات الصادر بها قرار وزارة الداخلية الرقم ١٦ يولييه سنة ١٩١٣،
وبعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لأئحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١،
وبعد الاطلاع على قرار قوميون بلدى مدينة طنطا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢١،

قرر ما هوآت :

١ — تكون مواقف السيارات المعلقة للأجرة بمدينة طنطا في النقطه الميئنة بعد :

موقف بميدان بوليس قسم أول طنطا شرقى وقبل ساعة المجلس البلدى

١٢

٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بطنطا في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ (١٦ جمادى الثانية ١٣٤٠)

مديرية الغربية

قرار بشأن عربات الركوب بالأجرة ببندر طنطا — الموافق (٥)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لأئحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١،

(٥) الوقائع المصرية في ٦ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢٣

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ بتحديد
المواقف وتعرفة عربات الركوب بالأجرة في مدينة طنطا ؛
وبعد الاطلاع على قرار قوميون بلدى بندر طنطا بتاريخ ١٩ مارس
سنة ١٩٢١ ؛

قرر ماهوآت :

- ١ - يكون عدد عربات الركوب بالأجرة التى يمكن وقوفها فى الموقف
الكائن بميدان بوليس قسم أول طنطا ثمانى عربات فقط .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م
تحريرا بطنطا فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ (١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠)

مديرية بنى سويف

قرار بشأن سريان لائحة الجمارة على ناحيتى اهناسية المدينة وسدس (١٥)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة الأولى من لائحة الجمارة الصادر بها قرار المديرية
الرقم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ماهوآت :

- ١ - تسرى اللائحة الآتية ذكرها على ناحيتى اهناسية المدينة
(مركز بنى سويف) وسدس (مركز بيا) .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام م
بنى سويف فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ (١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠)

(١٥) الوثائق المصرية فى ٦ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٢٣

مديرية الفيوم

قرارات بشأن المحلات العمومية ببندر الفيوم — تعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها^(٥)

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرارات المديرية الصادرة بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ و ١١ أبريل سنة ١٩١٢ و ٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ بتعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات ببندر الفيوم ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بلدى مدينة الفيوم بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هوأت :

١ — تعتبر الشوارع والحوارى والميادين المينة بعد ببندر الفيوم أخطاطا مخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة :

شارع اليوسفى القبل ابتداء من شارع مصطفى باشا فهى لنهاية الشارع المذكور من شرق بجميع الشوارع والحوارى الآخذة منه والتي تصب فى شارع بحر عتر .

شارع بحر عتر من تقاطع مصطفى باشا لنهاية حدود البندر من الجهة الشرقية .

(٥) الوقائع المصرية فى ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٥٤

شارع بحر ايجيج ابتداء من فم البحر لغاية وابور الشركة بجميع الحوارى والشوارع الآخذة منه التى تصب فى شارع بحر عزز أحنى منطقة الحواتم من شرق لغرب .

حارة وابور رمزى بجميع الحوارى والأزقة التى تتخلل منطقة كوم الشيخ والشيخ شريف لغاية مصبها فى شارع سوق المدينة .

الجزء الغربى من شارع الصوفى البحرى المسمى بالعلاوية بأجزائها بشارع درب الخلف ودرب أولاد سعد ودرب صقر ودرب العطفى ودرب أبو هوله ودرب الفخرانى وحارة الجحش ودرب التقورة ودرب القرقاوى .

درب الروبى ؛ حارة الرماح ؛	شارع قره على
حارة الصبحى	البيع دروب
درب الطلاع	درب أبوسبيحة
درب الكاشف	درب اللفة
درب الزاوى	شارع درب القاضى
درب علام	درب الجامع الجديد
درب المتقدم سلا ٤٠	درب القاضى
درب المشاعلى	حارة الشيخ موسى
درب الحسينية	حارة المساوردى
درب الحصرى	عطفة رحيم

من نهاية شوب بنك كوكس الغربية لغاية فم بحر دار الرماد على السكة الزراعية من الجانبين والحوارى القاطعة لهذا الطريق من الجانبين .

حارة جرجس عوض من شارع محمد بك جعفر لغاية بحر يوسف .

شارع بحر يوسف البحرى ابتداء من كوبرى السكة الضيقة لغاية ميدان قارون .

حارة الشيخة حريم .
 شارع منشأة النواصر الشرقى لغاية شارع السكة الحديد الغربى بمشتملاته .
 » » » » » » الغربى » » » » » »

شارع خطيب	شارع القوال
» الورشة	درب التجارين بمشتملاته
» الحصرى	كالة شارع مصطفى باشا
» السوق	درب التجارين الغربى
حارة الشيخ عبد الرحمن	شارع الصليبة القديم

شارع السكة الحديد الغربى ابتداء من شارع بحر سنورس الشرقى لغاية
 مصبه فى أرض جبانة مدينة الفيوم .

منطقة النورى ابتداء من بحرى ملك محمد أفندى المراكبى وعلى بك حبيب
 بمشتملاتها للجهة البحرية من الأراضى الزراعية .

شارع المدرسة ابتداء من مزلقان السكة الحديد لغاية دار الرماد من قبل
 والشوارع القاطعة له من الجهة الغربية والشرقية بما فى ذلك سكن عزبة
 التفتيش جميعها .

منطقة حبيب باشا لطف الله وخرايب عيسى وأرض القوال بجميع الشوارع
 الواقعة بها .

درب الطباخين ابتداء من اسطبل البلدية لغاية المقاسم بما فيه الشوارع
 القاطعة له من الجهة القبيلة والبحرية بجميع مشتملاتها .

شارع المقاسم البحرى ابتداء من ميدان البلدية لغاية المقاسم على بحر يوسف .
 شارع درب حرازه من الجهة الشرقية (درب الشيخ، درب النافع، القنطرة،
 درب المزين، حارة العمري) .

شارع درب حرازه من الجهة الغربية، حارة الكيال، درب قوقع، حارة
 المواخين .

- ٢ - تلغى القرارات الصادرة من المديرية بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ و ١١ أبريل سنة ١٩١٢ و ٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ المشار إليها أعلاه .
- ٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠)

وزارة المالية

قرار وزاري نمرة ٤ - ١٩٢٢ بمنع صيد الأسماك في التربة الحلوة بين الاسماعيلية وبور سعيد^(١)

وكيل وزارة المالية

بعد الاطلاع على الفقرة الخامسة من المادة ١٠ من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ المعدل بالمادة الأولى من المرسوم السلطاني الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢١ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ ؛

قرر ما هوآت :

- مادة ١ - يُمنع صيد الأسماك منعاً باتاً بأي نوع من آلات الصيد ، ماعدا البوص والسنار الذي لا يزيد على ثلاث سنارات في كل خيط ، وذلك في التربة الحلوة الكائنة بين الاسماعيلية وبور سعيد ابتداء من نقطة اتصالها بالتربة الاسماعيلية لغاية بور سعيد بما في ذلك الجزء المعروف باسم التربة العباسية .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ١٢ من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣
- مادة ٣ - يكون اثبات هذه المخالفات وتحرير المحاضر اللازمة عنها طبقاً لأحكام المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ السالف ذكره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٦

مادة ٤ — على المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك وعلى مدير الشرقية ومحافظة القتال كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذي يصرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية ما

القاهرة في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢

مديرية البحيرة

قرار بشأن عربات الركوب بالأجرة ببندر المحمودية (مركز رشيد) —
المواقف والتعريفه (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلى المطف بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هوأت :

١ — تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر المحمودية فى النقطة
المبينة بعد :

موقف فى قطعة الأرض ملك الحكومة بطول ١٤٠ مترا وعرض ثمانية أمتار الواقعة على يسار ترعة المحمودية والتي تحدد من الجهة البحرية بجسر ترعة صدقى القبلى ومن الجهة القبلية بجسر ترعة الرشيدى البحرى ومن الجهة الغربية بأراض زراعية ومن الجهة الشرقية بشارع المحمودية .

(*) الوثائق المصرية فى ٦ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٢٣

٢ — تحدد تعريفه عربات الركوب بالأجرة بالبندر المذكور كالآتي :

بالمسافة :

من المحطة لوابور المياه : { ٤٠ ملياً ذهاباً
٦٠ ملياً ذهاباً وإياباً مع انتظار ١٠ دقائق .

بالساعة :

لمن جنيه

— ٦٠ عن ساعة انتظار

— ١٠٠ عن ساعة واحدة نهاراً

— ١٥٠ عن ساعة واحدة ليلاً

عن يوم بأكمله أى من الساعة ٦ صباحاً إلى الغروب

— ٨٠٠ مع استراحة العريجي والليل ساعة

— ٢٠٠ عن مدة ٢٤ ساعة (ليلاً ونهاراً)

٣ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

٢١ جادى الثانية سنة ١٣٤٠ (١٨ فبراير سنة ١٩٢٢)

وزارة المالية

قرار وزارى نمرة ٥ — ١٩٢٢ بمنع صيد الأسماك فى قطاع الرطمة

المتنّه بين نهر النيل الشرقى وبحيرة المنزلة (*)

وكيل وزارة المالية

بعد الاطلاع على الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من القانون نمرة ٢٧

الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩١٣ المعلنّ بالمادة الأولى من المرسوم السلطانى

الصادر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢١ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يُمنع صيد الأسماك منعاً باتاً بأى نوع من آلات الصيد فى الفتحة

المعروفة بقطاع الرطمة المتنّه بين نهر النيل الشرقى جنوبى عزبة الرطمة وبين

بحيرة المنزلة بمحدود محافظة دمياط .

(*) الواقع المصرى فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٩

ويُجمع الصيد أيضا متنا باتا في دائرة نصف قطرها كيلو متر واحد من القم الشرقى و ٢٠٠ متر من المصب الغربى لهذا القنال وهذه المناطق محدّدة بعلامات موضوعة لذلك .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ١٢ من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ دون الاخلال بحق سحب الرخصة المنصوص عليه في المادة ٦ من القرار الوزارى الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ اذا كانت المخالفة صادرة من مركب مخصص له بالصيد أو من صياد حاصل على رخصة .

مادة ٣ - يكون إثبات المخالفات وتحرير المحاضر اللازمة عنها طبقا لأحكام المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزارى الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ السالف ذكره .

مادة ٤ - على المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومسايد الأسماك وعلى محافظ دباط ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار الذى يصرى مفعوله ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
القاهرة في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار عن مصاريف العلاج بمستشفيات الحكومة (٥)

وكيل وزارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٨٩٣ (١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٠) بشأن الرسوم الصحية ؛
وعلى القرار الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٨٩٣ بتحديد تعريفة مصاريف العلاج بمستشفيات الحكومة ؛
وعلى القرار المؤرخ ٣ يناير سنة ١٩٠٥ بتحديد مصاريف العلاج بالقسم الخاص بمستشفى الحكومة بالسويس وبور سعيد ؛

وعلى القرار المؤرخ ١٠ يولية سنة ١٩٠٨ بتحديد مصاريف العلاج بالقسم
انخاص بمستشفى الحكومة بأسبوط ؛
وبناء على ما عرضه وكيل وزارة الداخلية بمصلحة الصحة العمومية ؛
قرر ما هوأت :

مادة ١ - قد حددت مصاريف العلاج بمستشفيات الحكومة كما يأتي :

(أ) بمستشفى بور سعيد والسويس :
(الدرجة الأولى) عن السرير (في غرفة ذات سرير واحد) ٨٠٠ مليم في اليوم
(الدرجة الثانية) عن السرير (في غرفة ذات سريرين) ٥٠٠ مليم في اليوم
(الدرجة الثالثة) { عن السرير (في غرفة بها من أربعة) ٢٥٠ مليم في اليوم
(الدرجة الرابعة) { لغاية ثمانية أسرة حسب اتساعها) ٥٠ مليم في اليوم
(ب) بالمستشفيات الأخرى للحكومة :

(الدرجة الأولى) عن السرير (في غرفة ذات سرير واحد) ٨٠٠ مليم في اليوم
(الدرجة الثانية) عن السرير (في غرفة ذات سريرين) ٤٠٠ مليم في اليوم
(الدرجة الثالثة) ٥٠ مليم في اليوم
والمرضى الذين ليس في استطاعتهم دفع الخمسين مليم في اليوم يمكن لكبير
أطباء المستشفى معالجتهم بأجرة مخفضة أو مجاناً حسب ما يترأى له .

مادة ٢ - قد حددت مصاريف العلاج بمستشفيات الأمراض المعدية
أو بالأقسام الخاصة بمعالجة هذه الأمراض بالمستشفيات الأخرى كما يأتي :

(الدرجة الأولى) ٤٠٠ مليم في اليوم .
(الدرجة الثانية) ٢٠٠ مليم في اليوم .
(الدرجة الثالثة) مجاناً .

أما الأولاد الذين سنهم اثنتا عشرة سنة فما دون فيؤخذ عنهم نصف هذه الأجور .

مادة ٣ - المعالجة بمستشفيات الرمد الأميرية تستمر مجاناً .

مادة ٤ - كبير الأطباء بكل مستشفى مكلف بتحصيل مصاريف العلاج .

مادة ٥ - هذا القرار يلغى القرارات الصادرة في ١٨ يولية سنة ١٨٩٣
و ٣٠ يناير سنة ١٩٠٥ و ١٠ يولية سنة ١٩٠٨ ويحل محلهما ويصبح نافذ المفعول
بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
تحريراً بالقاهرة في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢

وزارة الخارجية

صورة مذكرة صادرة من سفارة ليتوانيا بسويسرا (*)

أرسل جناب رئيس حكومة الاتحاد السويسرى بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٢ صورة مذكرة صادرة من سفارة ليتوانيا بسويسرا مفادها أن جمهورية ليتوانيا طلبت الاندماج فى اتحاد البوستة العام وصادقت على الاتفاقيات والوفاقات الآتية بعد ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٢ :

- (أولا) اتفاقية البوستة العمومية المبرمة بمدير (الاتفاقية الأصلية) .
- (ثانيا) وفاق مديري الخاص بتبادل الخطابات والطلب ذات القيمة المعلنة .
- (ثالثا) وفاق مديري الخاص بقلم حوالات البوستة .
- (رابعا) اتفاقية مديري الخاصة بتبادل طرود البوستة .
- (خامسا) وفاق مديري بشأن تحويل الحسابات بالبوستة .
- (سادسا) وفاق مديري الخاص بقلم التخصيلات .
- (سابعا) وفاق مديري الخاص بالاشتراك فى الجرائد والنشرات الدورية .
- ويتضح أيضا من هذه المذكرة أن قيمة عملة ٥٠ و ٣٠ و ٢٥ و ١٠ و ٥ سنتيم يقابلها بالعملة الليتوانية ٢ أو كسين و ١,٢٠ و ١ أو كسين و ٤٠ و ٢٠ و ١٠ أسكاتيكس (والأوكسين الليتوانى يتقسم الى ١٠٠ أسكاتيكس ويساوى مارك ألمانى) .

وقيمة عملة ٩٠ و ٥٠ و ٤٥ و ٣٥ و ٣٠ و ٢٥ و ٢٠ و ١٥ و ١٠ و ٥ سنتيم من طرود البوستة مستحقة بحسب سعر القطع بالفرنك الذهب .

(*) الوثائق المصرية فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٩

مديرية أسوان

قرار بمرئان لأئحة السقاين ببنئر أسوان (٥)

مدير أسوان

بعء الاطلاع على قرار المجلس الملى الصادر بملسته المنعقة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ بالوافقة على لأئحة السقاين المصلى عليها من وزارة الداخلية بكتابها المؤرخ ١٦ يناير سنة ١٩٢٢ نمرة ١٩١ ٤

قرر :

مادة ١ — لا يمز للسقاين أن يأخذوا من الأهالى عن أجرة نقل المياه أكثر من ٥ مليات عن كل قرية ويؤخذ ٣ مليات عن النصف قرية (القرية الصغيرة) و ٢ مليات عن الصفيحة أو البلاص .

مادة ٢ — لا يمز للسقاين أن يأخذوا المياه من البحر إلا عند عطة وابور مياه المجلس الملى وفى هذه الحالة يكون للسقاين أن يأخذوا عن القرية ١٠ مليات ونصف القرية ٦ مليات والصفيحة أو البلاص ٤ مليات .

مادة ٣ — لا يمز للسقاين أن يستعملوا إلا القرب التى تكون حولتها ٥٠ لرا أو أنصاف القرب التى تسع ٣٠ لرا وكل هذه القرب يجب أن تعار بمعرفة المجلس الملى ويختم عليها ببصمة المراجعة .

مادة ٤ — يجب على كل سقاء أن يكون متحصلا على رخصة من المجلس الملى وحاملا لنمرة متسلسلة مكتوبة أرقامها باللاتين العربية والافرنجية بعد التحقق من خلقه من الأمراض المعدية وتعطى الرخصة مجاناً .

مادة ٥ — يجب على السقاين اتباع كافة الأوامر التى تنقرر فيما يخص بالصحة العمومية .

مادة ٦ — كل مخالفة لهذه النصوص يعاقب فاعلها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش أو بالجلس مدة لا تتجاوز الأسبوع وإذا تكررت المخالفة ثلاث مرات فى سنة واحدة فيكون للمجلس الملى الحق فى سحب الرخصة من المخالف .

مادة ٧ — تسرى أحكام هذه اللائحة بمجرد نشرها فى الجريدة الرسمية ما عدا ما سرائ فى ٣٠ جمادى الآنية سنة ١٣٤٠ (٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢)

(٥) الرناغ المصرية فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٢٩

ترجمة

تبلغ من المندوب السامى الى حضرة صاحب العظمة السلطان (*)

دارالحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - أنشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية ومبادئها وهو ما أسفله أشد الأسف .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحرريات التى وعدت بها .

٣ - غير أنه ليس شئء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يليئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا إنما ألبأها الى ذلك حرصا على سلامة نفسها فقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ،

(*) الوثائق المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢٠ (غير احتياذى)

والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ — أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ان أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم . ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والخفائية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر وكل ما قصده هو أن تسبقى اداة اتصال تستلحقها حماية المصالح الأجنبية .

٦ — هذا هو كل مرعى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بمقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ — فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذي يبلغون فيه مطمحا ترضب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرء الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أى مساس بمطبعهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاءة السياسية التي سبق يانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتتبيح ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة تتأبج تذهب بثمره الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من أن البحث فيها يجرى في جو قائم على الهدوء والمنافسة باخلاص .

٨ — والآن وقد بدت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصرى والتي تغلب في الساعات الحاسمة فانتى لسعيد أن أنهى إلى عظمتمكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ، وإننى لعل يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلانا دائما مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والتقنصلي لمصر.

١٠ — أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم وإلى الشعب المصري .

وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب انفاذ قانون التضحيات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ما كنى مصر والذى أشير اليه فى التصريح الملقى بهذا فائق أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى — الى أن يتم إلغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ — سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر وأنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعدل والروية لا بمايل الاهواء .
ولى مزيد الشرف اطلع .

تصريح لمصر

باتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة (*) بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ؛
وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ؛
فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من الممد ٢٠ (غير اعتيادي) .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ - الى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية يانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحفظ - كومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

- (أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .
- (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .
- (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
- (د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن .

تأليف الوزارة الجديدة

أمر كريم رقم ١٣

صادر لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا (*)

عزى عزى عبد الخالق ثروت باشا

ان القرار الذى أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يخص انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز . وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تمهدهنا على الدوام بالتشجيع والتأييد . ولا ريب عندنا فى أن استمسك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانها .

(*) الوقائع المصرية فى أول مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢١ (غير اعتيادى) .

ونظرا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور في خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهد فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لمهتكم وقد أصدرنا أمرا هنا للدولتكم للأخذ في تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجاننا لمصنور مرسومنا العالي به .

ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام .

وإنا نسأل الله العلي القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ووعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان ما
صدر برأى عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢)

جواب حضرة صاحب الدواة عبد الخالق ثروت باشا^(١)

يا صاحب العظمة

أقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولني من الثقة السامية إذ عهدت الى بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لي رتبة الرئاسة الجليلة .
واني لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي في العمل وهم :

اسماعيل صدقي باشا لوزارة المالية ؛
وابراهيم قنحي باشا لوزارة الحرية والبحرية ؛
وجعفر ولي باشا لوزارة الأوقاف ؛
ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية ؛
ومحمد شكري باشا لوزارة الزراعة ؛
ومصطفى قنحي باشا لوزارة الحفانية ؛
وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية ؛
وواصل سميكه بك لوزارة المواصلات .
وقد احتفظت بوزارتي الداخلية والخارجية .

(١) الوثائق المصرية في أول مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢١ (غير اعتيادي) .

فاذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحصان لدى عظمتكم يصدر المرسوم
العالي بالتصديق عليه .

يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائي ولى، ونحن نشاطر الأمة أمانها فى الاستقلال، إلا أن نقر
الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على
ما فعل . فلم يكن يسعنا أن نولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد
بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من
مشروع ١٠ نوفمبر، من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته . فان
تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها .

غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم
وتصریح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغيرا كبيرا فأصبح
من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب
ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل
أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة
بأى تعهد سابق .

أما وقد جزنا هذا الدور بنحير فلم يبق على مصر إلا أن تثبت لبريطانيا
العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب
ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد
وأجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ اليهود .

على أن الوزارة ترى أنه الكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل
أماننا بحيث تؤق جميع عمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل
هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة .

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى اعداد مشروع
دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ
المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النائية حق الاشراف على العمل
السياسى المقبل .

وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية وأنه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام يمنع معه جميع التنايير الاستثنائية . وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتنا أخيرا الى عظمتكم . وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التنايير كما أنها ستبذل جهدها اعتادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التنايير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية .

هذا وان إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التثيل السامى والتفصيل لمصر فى الخارج .

ونظرا لأن النظام الادارى الحالى لا يتفق مع النظام السامى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمتحنها البلاد فان الوزارة قد اعترمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدنا فى إدارة شؤون الأمة توجيها الى المصلحة القومية دون غيرها .

والوزارة موقنة بأن أكبر عامل اجتاج مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم بجانب الحكمة .

والوزارة تحمى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية السالية وهى واثمة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وأنها لترجو أن يحمى مكلا لمجهود البلاد .

واتى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢)

وزارة الداخلية

قرار بـسريان القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخالص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة واللائحة المرفقة به فيما يختص بالنوع المرموز له بحرف (ب) على ناحية بطوه بمديرية الغربية^(٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الصادر بها القرار الرقم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ ؛

وبعد الاطلاع على القرارات الرقيمة ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ و ١٠ أبريل سنة ١٩١١ و ١٩ فبراير سنة ١٩١٩ و ١٠ يولييه سنة ١٩٢٠ الشاملة لجدول أسماء المدن والنواحي السارية عليها أحكام القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ واللائحة المرفقة به فيما يتعلق بالمحلات المندرجة في الأنواع المرموز اليها بحرف (ب) ؛

وبعد الاطلاع على القرار الرقم ٣١ مايو سنة ١٩٢٠ الذي به صار استبدال جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

قرر ما هو آت :

تسرى أحكام القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأحكام اللائحة المرفقة به فيما يتعلق بالمحلات المندرجة في الأنواع المرموز اليها بحرف (ب) من الجدول المشار اليه أعلاه على الناحية الآتية :

مديرية الغربية : بطوه .

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرين يوما

٨ مارس سنة ١٩٢٢ (٩ رجب سنة ١٣٤٠)

(٥) الوقائع المصرية في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢٧

وزارة الداخلية

قرار بمرمان لائحة التنظيم على جميع شوارع بندر شرين (غربية) (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة التنظيم وعلى القرارات الوزارية الصادرين بهذا الشأن من وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بناء على قرار مجلس الوزراء بتبني مصالح التنظيم في الأقاليم لوزارة الداخلية ؛ وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢١ على ممران لائحة التنظيم على جميع شوارع بندر شرين (غربية) ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تسمى أحكام لائحة التنظيم على جميع شوارع بندر شرين (غربية) وتقوم اللجنة الدائمة للمجلس المحلى بأعمال مجلس التنظيم .

مادة ٢ — على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريراً فى ١١ مارس سنة ١٩٢٢

(٥) الوقائع المصرية فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢٩

وزارة الزراعة

قرار بتأجيل تاريخ حليج القطن^(٥)

وزير الزراعة

نظرا لحالة القطن الاقتصادية الحاضرة ؛
وبعد الاطلاع على المادة الثالثة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩٢١ التي تقضى
بجليج القطن الناتج من محصول كل موسم قبل أول مايو الى لذلك الموسم ؛
قرر ما هوأت :

مادة وحيدة - - يؤجل التاريخ المشار اليه في المادة الثالثة سالفه الذكر
لحين صدور أوامر أخرى ما

تحريرا في ١٢ مارس سنة ١٩٢٢

وزارة المالية

قرار وزاري نمرة ٨ - - سنة ١٩٢٢ خاص بصيد الاسفنج (٦)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الأوامر المالية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٦
و ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٢٠ بخصوص صيد الاسفنج
في المياه البحرية المصرية ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - - تمتد المياه البحرية المصرية ، فيما يختص بصيد الاسفنج ، الى
مسافة ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ ما عدا في المنطقة المحصورة بين رأس
الضبعة ونقطة العجمي حيث تمتد الى خط وهمي مستقيم يبتدئ من نقطة
تبعد ثلاثة أميال بحرية شمالى رأس الضبعة لتاية نقطة واقعة على بعد ثلاثة
أميال بحرية شمالى العجمي .

(٥) الوثائق المصرية في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢٧

(٦) الوثائق المصرية في ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٢٩

مادة ٢ — تُصَرَف الرخص المنصوص عليها بالمادة الأولى من الأمر
العالي الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٢ بواسطة مصلحة خفر السواحل
ومصائد الإسمك بالشروط التي تحتها مسنويا وزارة المسالية وتشر باعلان
بسيط في "الوقائع المصرية" قبل افتتاح فصل الصيد .

مادة ٣ — المراكب التي تشتغل بمصيد الاسفنج خارج المياه البحرية وتضطر
الى دخول تلك المياه للاحتماء فيها إبان العواصف يجب عليها أن تعود ثانية
الى عرض البحر حالما تسمع بذلك حالة الحق ، وإلا فإن ما قد يكون فيها
من الاسفنج المصيد حديثا يضبط ويصادر حسب نص المادة الرابعة من
الأمر العالي الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٢

مادة ٤ — يجب أن يُثبت في محاضر المخالفات التي يحجزها المأمورون
المكلفون بذلك بمقتضى المادة ٦ من الأمر العالي الصادر في ٢٤ أبريل
سنة ١٩٠٢ ، ما عدا بيان الزمان والمكان اللذين وقعت فيهما المخالفة ، اسم
محررى المحضر ولقبهم ووظيفتهم ومحل إقامتهم ، واسم المركب ونمرته ودرجته ،
وأسماء المخالفين وألقابهم وصناعاتهم ومحل إقامتهم ، ونوع المخالفة وظروفها
وكيفية المصادرة أو الضبط ، والعقوبة المختصة بذلك ، ومادة الأمر العالي
— أو مادة الرخصة اذا وقعت المخالفة من مركب ذى رخصة — التي تنص
على تلك العقوبة ، وما لدى المخالفين من الملاحظات والأقوال ، وبيان مختصر
عن الأشياء المضبوطة أو المصادرة .

مادة ٥ — على المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصايد الإسمك تنفيذ
هذا القرار الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ٦ — تلغى القرارات الوزارية الصادرة في ٩ يونيه سنة ١٩٠٢
و ١٩ يناير سنة ١٩٢٠ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٢١ الخاصة بصيد الاسفنج من

القاهرة في ١٢ مارس سنة ١٩٢٢

مديرية البحيرة

قرار بمنع أخذ مياه للشرب أو خلافة من النيل بمدينة رشيد^(*)

مدير البحيرة

عملا على حفظ الصحة العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية لبندر رشيد المتخذة بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

وبعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الوزاري المؤرخ ١١ مايو سنة ١٩٢٥ وموافقة كل من مجلس مديرية البحيرة ومصادقة وزارة الداخلية ؛

قرر ما هو آت :

أولاً — ممنوع كلية أخذ مياه للشرب أو للاستعمال المتلى بمدينة رشيد من النيل ابتداء من الجهة المقابلة لعين المياه القديمة لغاية الجهة المقابلة لاستراحة مصلبة الري وكذلك بالترع والقنوات الواقعة داخل حدود البندر .

ثانياً — محظور كذلك سقى الحيوانات وغسل الملابس والأواني والاستحمام ما عدا في الجهات التي سيعلم عنها بالنقط الخاصة . ومحظور أيضا ذلك على امتداد ترعة الرشيدية على بعد ٣٠٠ متر من مركز الطلنبات مع التيار و ١٠٠ متر على عكس التيار .

ثالثاً — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن أسبوع .

رابعاً — يصير العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالحرية الرسمية ما

تحريرا بدمنهور في ١٢ مارس سنة ١٩٢٢ (١٤ رجب سنة ١٣٤٠)

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٨٥

خطاب جلالة الملك^(١)

الى شعبنا الكريم

لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدينا وأنا لتبتل الى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجل الحمد على ذلك . ونعلن على ملاء العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وتتخذ لنفسها لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظيمة أننا لن نألو جهدا في السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لنحير بلادنا المحبوبة والعمل على اسعاد شعبنا الكريم .

وأنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد .

مدير برى طابرين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) .

رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢

أمر كريم رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢

بتميم نشر الخطاب السابق^(٢)

عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

في هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الاحتباط وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى أمتنا العزيرة .

وقد أصدرنا أمرا هذا للدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علما بهذا الخطاب المرسل صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره في جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه اليه .

مدير برى طابرين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس سنة ١٩٢٢)

(١) الوقائع المصرية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ و ٣ من العدد ٢٦ (غير احتياذى)

ترجمة المنشور المرسل من وزارة الخارجية المصرية الى الوكالات
السياسية للدول الأجنبية بتبليغها تأليف الوزارة^(*)

وزارة الخارجية

القاهرة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

تتمشرف وزارة الخارجية بإبلاغ الوكالة السياسية لدولة
انه بمقتضى مرسوم صادر بتاريخ أول مارس الحاضر قد تألفت وزارة جديدة
برئاسة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا .
ووزارة الخارجية تنتهز فرصة ارسال صورة هذا المرسوم الى الوكالة السياسية
للاعراب لها عن عظيم الاحترام مـ

رئاسة مجلس الوزراء

قرار باعتبار يوم ١٥ مارس عيداً وطنياً سنوياً^(٢)

قرر مجلس الوزراء ما يأتى :

يعتبر يوم صدور النطق الملكى بإعلان استقلال البلاد وهو يوم ١٥ مارس
عيداً وطنياً سنوياً تستريح فيه وزارات الحكومة والمصالح الأميرية فى جميع
أنحاء القطر مـ

القاهرة فى ١٧ رجب سنة ١٣٤٠ (١٦ مارس سنة ١٩٢٢)

(*) الواقع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٣٠

(٢) الواقع المصرية فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٢٨ (غير اعتيادى) .

ترجمة المنشور المرسل من وزارة الخارجية المصرية
الى الوكالات السياسية للدول الأجنبية بتبليغها النطق الملكي
المعلن لاستقلال مصر^(٥)

وزارة الخارجية

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

حضرة

أتشرف بأن أرسل لكم على هذا ترجمة النطق الملكي الذي أصدره مولاي
ولي الأمر على أثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر معلنا به أن مصر أصبحت دولة
مستقلة بالسيادة والاستقلال ومتخذة لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .
واني أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق الى حكومتكم وأتمنى هذه الفرصة
لأكرر بجلابكم الاعراب عن عظيم احترامي

ترجمة المنشور المرسل من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا
الى الوكالات السياسية للدول الأجنبية بتبليغها توليه مقاليد
وزارة الخارجية المصرية^(٥)

وزارة الخارجية

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

الى حضرة صاحب السعادة المنيو

الوزير المفوض للدولة

يا جناب الوزير

أتشرف بإبلاغكم أنني قد توليت في الوزارة الجديدة مقاليد وزارة الخارجية .
واني لأهني نفسي بما سيكون لي بكم من الصلات كما أرجو أن ألقى من
جميل مؤازرتكم ما يسهل على القيام بالمهمة التي شرفني بها ثقة مولاي المعظم
ويعينني على استبقاء صلات الود القائمة بين حكومتنا والعمل على انماها .
وتفضلوا يا جناب الوزير المفوض بقبول عظيم احترامي

(٥) الوثائق المصرية في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ و ٢ من العدد ٣٠

ترجمة الخطاب المرسل من فخامة المندوب السامي البريطاني
الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية^(١)
دار المندوب السامي

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

أتشرف بأن أرسل لدولتكم مع هذا صورة منشور وجهته الى وكلاء الدول
الأجنبية في هذا القطر لأبلغهم بأنه نظرا لالغاء الحماية البريطانية على مصر
تصبح العلاقات بين الحكومة المصرية وبين هؤلاء الوكلاء مع وزير الخارجية
المصرية رأسا . . .
وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامي ما

دار المندوب السامي^(٢)

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

الى حضرة صاحب السعادة المسيو

الوزير المفوض للدولة

يا جناب الوزير

أبلغ السير لمن شتاهم وكلاء الدول الأجنبية في مصر بمنشور بعث به اليهم
بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ أنه نظرا للمسؤوليات الجديدة التي أخذتها
بريطانيا العظمى على عاتقها في هذه البلاد فان العلاقات بين الحكومة المصرية
وبين وكلاء الدول الأجنبية تجرى بطريق ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية .
على أنه نظرا لأن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت على أثر التصريح
الذي أعلنته حكومة جلالة الملك وأقره البرلمان البريطاني فإني أتشرف
بإبلاغكم بأن علاقات الحكومة المصرية مع وكلاء الدول سيتولاهم منذ الآن
وزير الخارجية المصرية

وتفضلوا يا جناب الوزير بقبول عظيم احترامي ما

^(١) الواقع المصرية في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣٠

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ بيندر رشيد^(٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ وعلى مكتبة مديرية البحيرة الرقيمة ٥ مارس سنة ١٩٢٢ نمرة ٢٤١١ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - تجعل ماهيات أرباب الحفظ بيندر رشيد الموجود به مجلس محلى بالقيم الانية شهريا مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٢ :

ملح	٧٥٠	٣	شيخ الحفر .
وكيل	٧٥٠	٢	شيخ الحفر .
الخفراء	—	٢	الخفراء .

مادة ٢ - ترعى مديرية البحيرة تنفيذ هذا القرار ما

١٩ مارس سنة ١٩٢٢ (٢٠ رجب سنة ١٣٤٠)

(٥) الوقائع المصرية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٣٢٠

وزارة الداخلية

قرار بزيادة الرسم البلدى على البضائع فى أشمون^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٩ بشأن
اللائحة الأساسية للمجالس المحلية ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٩ المعلن للقرار المذكور
أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٢٦ أبريل سنة ١٩١٧ الفاضى بإنشاء مجلس محلى
فى أشمون ؛

وبعد الاطلاع على تعهدات أهالى مدينة أشمون ؛

وبعد الاطلاع على مداولة المجلس المحلى بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٢. ودأى
اللجنة الاستشارية لأعمال المجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ — صرح لمجلس أشمون المحلى بأن يرفع من ٠.٥٪ الى ١.٠٪ الرسم
البلدى الذى يحصله على البضائع المنقولة بالسكة الحديدية .

مادة ٢ — وتصرح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الابارية
لتحصيل الرسم المذكور طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والدشور .

مادة ٣ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

القاهرة فى ٢٣ رجب سنة ١٣٤٠ (٢٢ مارس سنة ١٩٢٢)

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣٢

وزارة الداخلية

قرار بغرض رسم بلدى على طرود البوستة في شرين (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ بشأن
اللائحة الأساسية للمجالس المحلية ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٣٦ أغسطس سنة ١٩١٩ المقتل للقرار المذكور أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٤ فبراير سنة ١٩١٣ القاضى بإنشاء مجلس محلى
في شرين ؛

وبعد الاطلاع على تعهدات أهالى مدينة شرين ؛

وبعد الاطلاع على مداولة المجلس المحلى بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٢١
ورأى اللجنة الاستشارية لأعمال المجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٧ فبراير
سنة ١٩٢٢ ؛

قررها هآت :

مادة ١ — صرح لمجلس شرين المحلى بأن يحصل رسماً بلدياً على طرود
البوستة ، وأزانياً بنجس وعشرين بالمائة من قيمة مصاريف البوستة .

مادة ٢ — وتصرح له أيضاً بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الانذارية
لتحصيل الرسم المذكور طبقاً لأحكام الأمر الداى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠
بخصوص تحصيل العوائد والعشور .

مادة ٣ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؛

القاهرة فى ٢٣ رجب سنة ١٣٤٠ (٢٢ مارس سنة ١٩٢٢)

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣٢

وزارة الداخلية

قرار بفرض رسوم بلدية في المتزلة (*)

وزير الداخلية

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ بشأن
اللائحة الأساسية للمجالس المحلية ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٩ المعلق للقرار المذكور أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ القاضي بإنشاء مجلس
على في المتزلة ؛

وبعد الاطلاع على تمهيدات أهالي مدينة المتزلة ؛

وبعد الاطلاع على مداولة المجلس المحلي بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١
ورأى اللجنة الاستشارية لأعمال المجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٧ فبراير
سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - صرح لمجلس المتزلة المحلي بأن يحصل رسومها بلدية على البضائع
المقولة بطريق المياه والبر وذلك حسب التعريف التي أقرها المجلس .

مادة ٢ - وتصرح له أيضاً بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الإدارية
لتحصيل الرسوم المذكورة طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور .

القرار في ٢٢ ربيع سنة ١٣٤٠ (٢٢ مارس سنة ١٩٢٢) .

(*) الواقع في البصرة في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣٢ .

وزارة الداخلية

قرار بزيادة الرسم البلدى على البضائع فى السنبلاوين^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٩ بشأن
اللائحة الأساسية للمجالس المحلية ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٩ المعلن للقرار المذكور أعلاه ؛
وبعد الاطلاع على قرار ١٥ يناير سنة ١٩٠٧ القاضى بإنشاء مجلس محلى
فى السنبلاوين ؛

وبعد الاطلاع على تمهيدات أهالى مدينة السنبلاوين ؛

وبعد الاطلاع على مداولة المجلس المحلى بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢١
ورأى اللجنة الاستشارية لأعمال المجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٧ فبراير
سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ — صرح لمجلس السنبلاوين المحلى بأن يرفع من ٥٪ الى ١٠٪
الرسم البلدى الذى يحصله على البضائع المنقولة بالسكة الحديدية .

مادة ٢ — وتصرح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الادارية
لتحصيل الرسم المذكور طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور .

مادة ٣ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية
القاهرة فى ٢٣ وجب سنة ١٣٤٠ (٢٢ مارس سنة ١٩٢٢)

^(١) الوقائع المصرية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣٢

مجلس الوزراء

قرار بتحويل وزارة المالية الحق في ادخال التعديلات اللازمة
على اعانة غلاء المعيشة^(٥)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ سبتمبر
سنة ١٩٢١ ؛

وبما أن ترتيب الدرجات الجديد سينفذ في أقرب آن كلما أتمت لجنة
تعديل الدرجات تطبيقه على مصالحة من المصالح ؛
ونظرا لأن نفقات المعيشة أخذت تنقص تدريجيا ؛
وبما أن وزارة المالية تقدر أن هذه الاعانة ستعمل بعد شهرين من الزمان
ولكنها مع ذلك لا تستطيع منذ الآن تحديد مقدار هذا التعديل ولذا فهي
ترى وجوب اسقاط شرط الاعلان المذكور ؛
فلهذه الأسباب :

قرر مجلس الوزراء تحويل وزارة المالية تمام الحرية في ادخال أى تعديل
تراه لازما في اعانة غلاء المعيشة في بحر السنة المالية التى توشك أن تبدأ ؛
القاهرة في ٢٦ رجب سنة ١٣٤٠ (٢٥ مارس سنة ١٩٢٢)

وزارة المالية

اعلان خاص باعانة غلاء المعيشة^(٥)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ اليوم ؛
وبعد الاطلاع على أحكام المادة السادسة من منشور وزارة المالية
نمرة ١٩ لسنة ١٩١٩ والمادة السابعة من منشورها نمرة ٣٩ لسنة ١٩٢١
التي تقضى بأن اعانة غلاء المعيشة عرضة للتعديل والالغاء بشرط النشر
عن ذلك في الجريدة الرسمية ثلاث مرات متوالية قبل الموعد بشهرين .
تعلن وزارة المالية أنها تحتفظ بتمام الحرية في ادخال أى تعديل تراه لازما
في اعانة غلاء المعيشة بعد ٣١ مايو سنة ١٩٢٢ ؛

القاهرة في ٢٦ رجب سنة ١٣٤٠ (٢٥ مارس سنة ١٩٢٢)

(٥) الواقع المصرية في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣١ (غير اعتيادي) .

اللجنة المالية

مذكرة

مرفوعة الى مجلس الوزراء عن ميزانية سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ (*)

ان الايرادات والمصروفات عن السنة المالية القادمة قد تحددت في مشروع القانون الخاص باعتماد الميزانية كالاتى :
جنيه مصرى

الايرادات ٣٣,٦٣٠,٠٠٠
المصروفات (يدخل فيها زيادة في الايرادات قدرها

جنيه مصرى ٣٣,٦٣٠,٠٠٠
٣٣,٦٣٠,٠٠٠ ستضاف الى احتياطي الحكومة العام)

قدّرت الايرادات في سنة ١٩٢١ بمبلغ ٣٦,٧٠١,٠٠٠ جنيه مصرى ؛
وللحصول على التوازن بين ايرادات الميزانية ومصروفاتها أخذ من الاحتياطي
مبلغ ١,٩٨١,٠٠٠ جنيه مصرى . وكان تقدير الايرادات يشتمل على مبلغ
٤,١٢٣,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة المتحصل من مبيعات مصلحة التتوين في حين
أن باقى أبواب الايرادات كان مقدرا لها ٣٢,٥٧٨,٠٠٠ جنيه مصرى .

أما في سنة ١٩٢٢ المالية فيبلغ مجموع الايرادات ٣٣,٦٣٠,٠٠٠ جنيه
مصرى منها ١٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى فقط مقدار ثمن بيع الكميات الباقية
لدى مصلحة التتوين ؛ وعلى ذلك يكون مقدار الزيادة في الايرادات من
الأبواب الأخرى ٨٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

هذا أما من جهة المصروفات فقد أدرج في ميزانية سنة ١٩٢١ مبلغ
٤,٧٠٩,٠٠٠ جنيه مصرى للقيام بمشتريات مصلحة التتوين وربط المصروفات
الأبواب الأخرى ٣٣,٩٧٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

أما في هذه السنة فيبلغ مجموع مصروفات الحكومة ٣١,٤٤٠,٠٠٠ جنيه
مصرى ، منها ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى لتصفية أعمال مصلحة التتوين وعلى
ذلك يكون بالمصروفات الأخرى تخفيض ٢,٦٠٨,٠٠٠ جنيه مصرى وسيضاف
الى الاحتياطي العام مبلغ ٢,١٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

(*) الواقع المصرى في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٣١ (غير اعتيادى) .

هذا وإزاء الأعباء الكثيرة التي ينبغي للحكومة أن تتحملها سواء أكان لانفاذ أعمال الري الكبرى وإصلاح الأراضي في القطر أم للنشر التعليم العام ، وإزاء المصروفات الاستثنائية التي ستترتب على تغيير النظام السياسي ليسنى لمصر أن تتبوأ مركزها بين البلدان المستقلة يتحتم : (أولاً) الاعتماد على سياسة اقتصاد ليتيسر بذلك تكوين مال احتياطي كبير ، (ثانياً) السعى الى زيادة موارد القطر العامة بلجعلها في ملسوب يتفق مع احتياجاته الجديدة . وبفضل هذه السياسة التي زادت وزارة المالية تمسكاً بها في خلال السنة المنقضية وبفضل ادارة الأموال العامة ادارة حازمة ومعاونة جميع المصالح الأميرية معاونة صادقة قد تيسر تخفيض النفقات المقدرة في ميزانية سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ المالية الى ٣١,٣٦٥,٠٠٠ جنيه مصري مقابل ٣٣,٩٧٣,٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٢١-١٩٢٢ المالية لا يدخل في ذلك مصروفات مصلحة التوطين ، كما تيسر زيادة الإيرادات الاعتيادية ، بصرف النظر عن المتحصل من مبيعات مصلحة التوطين ، الى ٣٣,٤٦٨,٠٠٠ جنيه مصري مقابل ٣٢,٥٧٨,٠٠٠ جنيه مصري .

وقد نتج عن تلك السياسة أيضا أن ميزانية المصروفات في السنة المنقضية التي كان ينبغي لتوازنها أن يؤخذ مبلغ ١,٩٨١,٠٠٠ جنيه مصري من الاحتياطي العام الذي نزل مقداره كما دل على ذلك حساب سنة ١٩٢٠ الى ١,٥١٣,٠٠٠ جنيه مصري قد أمكن إيجاد التوازن فيها بدون أخذ شئ من الاحتياطي بل أنه تيسر أن يضاف الى ذلك الاحتياطي مبلغ يقدر الآن بمليونين ونصف مليون جنيه . فإذا أضيف هذا المبلغ الى مبلغ ٢,١٩٠,٠٠٠ جنيه مصري وهو قيمة ما يتظر من زيادة الإيرادات على المصروفات في السنة المالية القادمة يصبح مجموع الاحتياطي في آخر مارس سنة ١٩٢٣ نحواً من ٦,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري . ومن هذا المجموع ٩٦٠,٠٠٠ جنيه مصري نشأت مما تنازلت عنه الحكومة البريطانية لدفع معاشات لأعضاء فرقة العمال وفرقة المهجاة . وسيكون هذا الاحتياطي المستحدث نواةً صالحة تُساعد على القيام بالأعباء الأولى التي ينبغي للحكومة أن تتحملها في المستقبل .

ولا بد من مراعاة بعض العوامل المهمة لئلا يتركز تكوين فكرة خاطئة بشأن الميزان المتوقع للسنة المالية الجديدة . فان نظام تحضير الميزانية في مصر والمملكة المتحدة وإيطاليا وكثير من البلدان الأخرى الذي يدرج بمقتضاه في الميزانية قيمة الدخل والخرج في سنة معينة لا يكشف مطلقاً عن حقيقة الأرباح والخسائر في تلك السنة . وفي ميزان السنة المالية القادمة يجب من جهة المصروفات أن تقوم الميزانية بدفع مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من وفر السنة المنصرمة وينبغي تحويله الى الميزانية الحالية لصرف متأخر الماهيات وفقاً للبدا المقرر بشأن سرمان ترتيب الدرجات الجديد ابتداء من تاريخ ماض . هذا وإن وجود كميات من الفحم وبعض المهتمات الأخرى المخزونة لدى السكك الحديدية التي كانت قد اشترتها في سنة ١٩٢٠ قد ساعد على تخفيض مبلغ ٢,٦٨٨,٠٠٠ جنيه مصري من مصروفات الميزانية . فلأنه يجب شراء هذه الأصناف بأسعار السوق الحالية سدا لحاجات الاستهلاك في السنة الجارية ولم يدرج في الميزانية أي تقدير لدفع متأخرات الماهيات لزادت مصروفات هذه السنة ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري تقريباً فنقص مثل هذا المبلغ من مقدار ما سيضاف الى الاحتياطي العام .

وجدير بالذكر أن بين الإيرادات مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري قيمة المحصول من بيع الأراضي وهو عبارة عن تصرف جزء من رأس مال الحكومة . على أنه يوجد من جهة المصروفات مبلغ ٢,٦٣١,١١٠ جنيهات مصرية معد ليتفق في سبيل أعمال جديدة تزيد في رأس مال البلاد بحيث ان رأس مالها هذا يزداد في خلال السنة بمائتي مليون جنيه مصري .

وتفاصيل أهم التعديلات في الإيرادات والمصروفات مبينة فيما يلي :

الإيرادات

في ما يلي أهم التعديلات التي يتنظر وقوعها في أبواب الإيراد المختلفة :

الأموال المقررة :

تقدر إيرادات هذا الباب في السنة المالية القادمة بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ جنيه مصري ، بزيادة ٤٦,٠٠٠ جنيه مصري بالنسبة الى تقديرات السنة التي قبلها . وهذه الزيادة ناشئة عن زيادة مبلغ ٣١,٠٠٠ جنيه مصري في أموال الأهلين بعضه ناتج عن الاموال المفروضة على الأراضي التي باعها الحكومة

حديثا والبعض الآخر من توقع نقص مساحة "الشرافي" عما كانت عليه في العام الماضي . أما باقي الزيادة وهو ١٥,٠٠٠ جنيه مصري فتأتي من عوائد الأملاك بالنظر الى ما جدد من المباني وإلى إعادة تعديل الضرائب .

الجمارك :

سنة	جنيه مصري
١٩٢٢	٩,٧٦٤,٠٠٠
١٩٢١	٨,١٦٩,٠٠٠
فالزيادة	<u>١,٥٩٥,٠٠٠</u>

ظهر أن التقدير الخاص بالرسوم على الواردات لسنة ١٩٢١ قد كان دون المتحصل . وفي توقع حصول زيادة ٢٢٧,٠٠٠ جنيه مصري في هذا النوع روعيت حالة التجارة الحاضرة دون إغفال ما يتوقع وقوعه من تضائل قوة الشراء في القطر نظرا إلى قلة محصول القطن . وهذا السبب نفسه يجعل من الحكمة توقع تخفيض قدره ١١٢,٠٠٠ جنيه مصري في الرسوم على الصادرات . أما رسوم الدخان فإنه ينتظر أن تعود على الخزنة بدخل إضافي قدره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من جراء زيادة تلك الرسوم زيادة جعلت متوسطها ٨٠ قرشا عن الكيلوجرام .

ورسوم الاستهلاك المقدرة بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ جنيه مصري تشتمل على ٤٩٠,٠٠٠ جنيه مصري من رسوم الاستهلاك المفروضة على الكحول بمقتضى المرسوم السلطاني الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ .

رسوم الليانات والفنارات :

لما كان لا ينتظر أن تكون إيرادات هذا الباب في السنة المالية القادمة أقل من المتحصل فعلا في السنة المالية المتقضية التي زادت فيها حركة الموانئ على المقدّر لها فقد زيد على تقدير هذه الرسوم مبلغ ٢٣,٠٠٠ جنيه مصري .

مصايد الأسماك :

إن نقص ٩,٠٠٠ جنيه مصري في تقدير هذه الإيرادات ناتج عن تخفيض قيمة التاجير لالتزامات الصيد بسبب نزول أثمان الأسماك .

على أن هناك ما يدعو الى الأمل بأن التدابير المتخذة الآن لادخال سمك "البورى" في بحيرة مريوط و"الخنكليس" في نهر النيل وكذلك القيود التي وضعت للصيد في بعض المناطق المحفوظة لزراعة الأسماك سيكون من ورائها زيادة إيرادات هذا الباب .

رسوم الدمغة :

يزيد تقدير إيراد الدمغة ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى عما كان عليه تقدير سنة ١٩٢١ . وقد أرحى اقتراح إلغاء تحصيل رسم الدمغة على ماهيات الموظفين والمستخدمين .

الرسوم القضائية والقيدية :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٢	٢,١٢٣,٠٠٠
١٩٢١	١,٧٨٠,٠٠٠
فالزيادة	٣٤٣,٠٠٠

أهم التغيرات في متحصلات المحاكم المختلطة هي تخفيض ١١٠,٠٠٠ جنيه مصرى من متحصلات رسوم الكتابة والنسخ ، وزيادة ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى في الرسوم النسبية على عقود نقل الملكية ؛ وكان أول أثر لعملية هذه الرسوم من ٢ في المائة الى ٥ في المائة ابتداء من شهر يولييه الماضى وجود نقص كبير في الإيرادات لأن الجمهور كان قد علم بالتغير الذي كان على وشك الوقوع فأبصر بالتسجيل قبل انفاذه ، ثم عادت بعد ذلك أعمال التسجيل الى مجراها الطبيعى ؛ وعلى ذلك يتظر أن تزيد الإيرادات .

وهناك أيضا تغيرات أخرى أقل أهمية بحيث يصبح صافي زيادة إيرادات المحاكم المختلطة ٢٠٧,٠٠٠ جنيه مصرى .

هذا ويتظر أن تزيد إيرادات المحاكم الأهلية في سنة ١٩٢٢ بمقدار ١٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى وأن تزيد متحصلات المحاكم الشرعية والمجالس الحسينية كل منهما بمقدار ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن تقديرات سنة ١٩٢١ التي ظهر أنها كانت قليلة جدا .

السكك الحديدية :

تقدر إيرادات هذه المصلحة بمبلغ ٧,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري بزيادة ٢٩٤,٠٠٠ جنيه مصري عن تقديرات ميزانية سنة ١٩٢١ على أنها تقل بنحو نصف مليون جنيه عن المتحصلات الفعلية في تلك السنة . ويرجع بعض هذا النقص الى ما ظهر أخيراً من نقص عدد ركاب الدرجة الثالثة — وهو نتيجة حالة البلاد الاقتصادية — والبعض الآخر الى نقص مقدار القطن الذي سينقل بواسطة السكك الحديدية في خلال السنة بسبب قلة المحصول ولأن الباقي من محصول سنة ١٩٢١ في أول أبريل القادم سيكون أقل من الباقي من محصول سنة ١٩٢٠ منذ سنة مضت .

وقد ظهرت شكاو عديدة من ارتفاع أجور النقل في السكك الحديدية سواء كانت للركاب أو للبضائع ولا ريب أن في هذه الشكاوى نصيباً من المبالغة على أنه بالنظر الآن الى الحالة الاقتصادية ستهتم الحكومة في خلال السنة المالية بوضع هذه للشكاوى موضع الاعتبار الجدى .

التلغرافات :

يتنظر نقص مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصري في إيرادات هذا الباب والسبب الملم في ذلك هو منافسة التليفونات لها .

التليفون :

إن زيادة ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في هذه التقديرات ناشئة عما سيلتج من إيراد ماتم شراؤه في العام الماضى وما يشتري في خلال العام القابل على حساب رأس المال من الجهازات للمشتركين الجديدين ومن إزدیاد استعمال المخازن الخارجية بين بلد وآخر .

مصلحة البوستة :

إن حصول نقص كبير في عدد طرود البوستة وفي متحصلات رسوم الحوالات الداخلية بسبب كساد حركة التجارة يموض جزءاً منه زيادة رسوم نقل ارساليات البوستة التي تدفعها البلدان الأجنبية طبقاً للنظام الجديد الذى أقره المؤتمر الدولى بمديرد . وستكون النتيجة توقع نقص صاف قدره ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في إيرادات البوستة .

مصلحة الاملاك الأميرية :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٢	٩١٣,٠٠٠
١٩٢١	٨٠٠,٠٠٠
فالزيادة	١١٣,٠٠٠

لقد تبين أن تقدير ايراد هذا الباب للسنة المالية المتقضية كان أقل من الممكن الحصول عليه . أما التقدير الحالى فيتظر منه تحصيل مبالغ مماثلة لما حصل فعلا في سنة ١٩٢١ .

بلد الخدمة العسكرية :

يقدر أن تزيد إيرادات هذا الباب ٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن قيمة ما حصل فعلا في السنة المالية المتقضية كما يتظر الحصول على زيادة أخرى قدرها ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى بمقتضى فئات البلل الجديد . وعلى ذلك نحدد التقدير ببلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

رسوم الخضر :

ان تقدير ١,٤٦١,٠٠٠ جنيه مصرى في هذا الباب مبني على ماهايات الخضر في سنة ١٩٢٢ وعلى ما صرف لهم من اعانة غلاء المعيشة في سنة ١٩٢١ .
ولما كانت وزارة المالية ترى أنه من المهم جنى الحياة البلاد الاقتصادية أن يخفف على قدر الامكان عبء هذا الرسم عن كاهل الممولين فقد طلبت الى وزارة الداخلية أن تخفف بالاتفاق مع مجالس المديرات قيمة اعانة غلاء المعيشة التي تصرف للخضر . وهذا تدبير يسوغه انخفاض أسعار المعيشة في القرى يزيد على انخفاضها في المدن وستكون نتيجة تخفيض قيمة رسم الخضر في سنة ١٩٢٣ .

المستقطع من ماهايات المستخدمين للمعاش :

تفهم زيادة ٥,٠٠٠ جنيه مصرى في هذا الباب بزيادة فئات الماهيات حسب الدرجات الجديدة واستقطاع احتياطي المعاش منها ، وكذا عن النقل الى داخل الهيئة لكثير من الوظائف التي كانت مؤقتة وظهرت الحاجة الآن إليها بصفة دائمة .

الأرباح الناتجة من تشغيل النقود :

ان تخفيض مبلغ ١,٠٠٣,٠٠٠ جنيه مصرى في تقدير السنة المتقضية يتاوه تخفيض آخر في هذه الميزانية قدره ١,١٩٤,٠٠٠ جنيه مصرى من جزاء النقص المتوالى في اصدار البنكنوت وبيع بعض سندات الحكومة .

ايرادات ورسوم متنوعة :

تقدر زيادة هذا الباب بمبلغ ١٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى .
وهنا نوعان جديديان يستلزمان بعض الايضاح :

١. فبلغ ٣١,٠٠٠ جنيه مصرى وهو قيمة ايرادات معمل التكرير بالسويس عبارة عن الايراد الذى يقدر الحصول عليه من بيع المواد المكثرة في المعمل لأن المعمل سيأخذ زيتا خاما بمثابة رسم عينى من شركات الزيت التى تقوم بأعمالها في القطر المصرى .

وبانقطاع تحصيل الرسم النقدي ينقص دخل مصلحة المناجم والمهاجر بمقدار ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

وببلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى من ايجارات منازل الحكومة هو النتيجة المتشتر حصولها من النظام الذى سيغذ تبعا لترتيب الدرجات الحديد الذى يقتضاه يطالب الموظفون الذين يسكنون منزلا من منازل الحكومة في ظروف معينة بدفع ايجارات عنها مع أن السكن المجانى كان يعتبر فيما سبق جزءا من المأهية .

ضريبة القطن :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٢	١,١٥٠,٠٠٠
١٩٢١	٢,٠٠٠,٠٠٠
فالنقص	<u>٨٥٠,٠٠٠</u>

نظرا الى قلة محصول القطن في سنة ١٩٢١ والى الاسراع في ازالته الى السوق سيكون الباقي منه بدون بيع وتحصل عنه الضريبة في أول أبريل سنة ١٩٢٢ أقل كثيرا مما تبقى في أول أبريل سنة ١٩٢١ من محصول سنة ١٩٢٠ وهذا هو سبب معظم ما يتوقع حدوثه من النقص في الايرادات الناتجة من هذه

الضريبة . وفضلا عن ذلك قد أقصت التقديرات الى أبعد من هذا الحد توقعا لما سيقرره مجلس الوزراء قريبا من تخفيض قيمة هذه الضريبة على مرثبات القطن الواطئة من المحصول القادم وذلك طبقا لمشروع هو الآن تحت البحث في وزارة المالية ،

إيرادات غير اعتيادية :

يقدر الحصول على ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى من أقساط أثمان الأراضي التي تم بيعها أو التي لا تزال معروضة للبيع .

ويقدر أن يعود بيع الباقي من القطن الذي اشترته الحكومة في خلال سنة ١٩٢١ بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

مبيعات مصلحة التموين :

عند تحضير ميزانية سنة ١٩٢١ المالية كان يتظر الحصول على إيراد قدره ١٢٣,٠٠٠ جنيه مصرى من مبيع المخزون لدى مصلحة التموين . أما الآن فيمكن توقع ٢٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى من هذا الباب في السنة المذكورة . أما المتبقى بعد ذلك والذي سيصنف في خلال سنة ١٩٢٢ فتمبلغ قيمته ١٤٧,٠٠٠ جنيه مصرى .

ويحذر بالذكر في الوقت نفسه أن في مصروفات مصلحة التموين وفرا قدره ١٦٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

أما الباقي من إيراد هذه المصلحة — أى مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى — فتأتي من بيع المهمات الثابتة .

المصروفات

يلاحظ أن وزارة المالية في ادراج ربط المصروفات المصلحية للحكومة عن العام الآتي لم تدرج أى اعتماد خاص للعلاوات الاعتيادية لأوظفين والمستخدمين أو لضقات تنفيذ ترتيب الدرجات . على أن تلك العلاوات وهذا الترتيب سيوضعان موضع التنفيذ .

وقد بنى للمرة الأخيرة حساب الاعتمادات المفتوحة في كل مصلحة لامايات الموظفين والمستخدمين على قاعدة متوسط مربوط الدرجات كما كان ذلك متبعاً في الماضي . وهذه الطريقة في تقدير تلك الاعتمادات قد زادت ٨١٠,٠٠٠ جنيه مصرى على ميزانية الحكومة في سنة ١٩٢١

أما في الترتيب الجديد فستدرج الوظائف في الميزانية باعتبار الماهيات الفعلية التي تصرف لشاغلي هذه الوظائف . وعلى ذلك اذا كانت التكاليف الفعلية للدرجات الجديدة لا تزيد إلا ٨١٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن التكاليف الفعلية للدرجات القديمة فان المبلغ المدرج الآن في الميزانية سيكون وافيا بهذا الغرض . ولكن قبل أن تهدم جميع الوزارات والمصالح اقتراحاتها بخصوص ترتيب الدرجات لا يتيسر أن يعرف بالدقة ما قد يصل اليه مجموع التكاليف الإضافية فانه يجوز أن يكون أقل من ٨١٠,٠٠٠ جنيه مصرى على أن الأرجح أنه يزيد عنها .

وكذلك لا يتيسر الآن أن يبين بالضبط مبلغ زيادة ربط الماهيات بحسب الترتيب القديم عن المنصرف فعلاً بالرغم من تقدير هذه الزيادة تقديراً تقريبياً بمبلغ ٨١٠,٠٠٠ جنيه مصرى . فعدم التثبت من هذين العاملين جعل من المستحيل تعيين ما اذا كان يلزم أن يدرج في الميزانية الحالية مبلغ اضافى .

فاذا ظهرت ضرورة ذلك فوزارة المالية تتوى أن تطلب من مجلس الوزراء فتح أى اعتماد اضافى ترى الحاجة ماسة اليه لتنفيذ ترتيب الدرجات وفقاً للقواعد التي وافق عليها المجلس في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١

وخليق بالذكر هنا أن المصروفات لمجموع موظفى الحكومة ومستخدميها (بما في ذلك نحو مليون جنيه لأجور العمال باليومية) قد حُدِّدت في الميزانية الجديدة بمبلغ ١٠,٦٨٦,٠٠٠ جنيه مصرى ينبغي أن يضاف اليه مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى مخصص لصرف إعانة غلاء المعيشة .

وهكذا يكون مجموع ربط المستخدمين البالغ ١٣,١٨٦,٠٠٠ جنيه مصرى مستغرقاً ٣٩ في المائة من إيرادات الميزانية البالغة ٣٣,٦٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى . وفي سنة ١٩١٣ حيث لم يكن يصرف إعانة غلاء معيشة كانت قيمة المربوط لامايات وحدها ٥,٣٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى في ميزانية قدرها ١٦,١٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ٣٣ في المائة .

الديوان العالي الملكي :

يبلغ مجموع التقديرات ٦٣٢,٥٠٢ جنيه مصري أى بتخفيض مبلغ ٢٠٥,٠٢٨ جنيهاً مصرياً عما كان عليه في السنة الماضية وذلك ناشئ عن الأخص على أن اعتماد الـ ٢٣٠,٠٠٠ جنيه مصري المدرج في الميزانية السابقة لترميمات يمت "المحروسة" قد زال من هذه الميزانية .

ويشتمل التقديرات الجديدة على مبلغ ٧٢,٠٠٠ جنيه مصري لبند "الأعمال الجديدة" اللازمة بنوع خاص للاستمرار في برنامج الترميمات اللازمة للسرايات وهو البرنامج الذي تمت الموافقة عليه في سنة ١٩٢٠

وقد تقرر زيادة ٢٨,٠٠٠ جنيه مصري للسرايات الملكية (قسم المباني) لسد المصروفات الإضافية اللازمة لصيانة قصرى القبة والمتروك الذين اشتريا حديثاً .

وأما مصروفات "الوابورات الملكية" فقد خفض منها نحو ٦,٨٠٠ جنيه مصري نظراً لانقاص عدد السفن الموجودة في الخدمة .

وتشتمل مصروفات فروع الديوان الأخرى على زيادات طفيفة يقابلها تخفيض مبالغ مساوية لها ناشئ عن نزول أسعار المهامات بوجه عام .

مجلس الوزراء :

في هذه الميزانية زيادة قدرها ٢,٥٥٨ جنيهاً مصرياً منها مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصري في بند الأعمال الجديدة لشراء أثاث . هذا وقد أدخل تعديل على هيئة الموظفين التي قرر مجلس الوزراء زيادتها في مايو سنة ١٩٢١ على أنه رؤى في الإمكان إلغاء وظيفى مفتش وتشريفى .

أقلام المستشارين المالى والقضائى :

هذه الأقلام التي كانت مدرجة في الميزانية بمثابة فصل في ميزانية وزارة المالية وفصل في ميزانية وزارة الحفانية قد أصبحت الآن تؤلف باباً مستقلاً في الميزانية أدرج فيه اعتماد قدره ١٨,١٧٧ جنيهاً مصرياً . وفي هذا المبلغ زيادة ظاهرية بالنسبة إلى السنة الماضية قدرها ٩,٢٠٥ جنيهاً مصرياً وهي ناشئة عما بدأ ، عند فصل هذه الأقلام من وزارتى المالية والحفانية ، من الحاجة

الى انشاء وظائف للمستخدمين الذين - وإن كانوا معينين للعمل في تلك الأقسام - كانوا يستولون على ما هيتهم من الوظائف المربوطة في تينك الوزارتين . وقد ربط أيضا ما يلزم لمصاريف، الانتقال والكسب والايجار الخ لتصبح تلك الميزانية مستقلة عن اعتمادات الوزارتين التي كانت تابعة لها .

وزارة الخارجية

تشتمل هذه الميزانية على زيادة قدرها ٥,٤٩٢ جنيه مصري منها ٣,٩٠٠ جنيه مصري في اعتماد الموظفين والمستخدمين بسبب انشاء وظيفة وزير جديدة و ١,٥٠٠ جنيه مصري في الاعتمادات الباقية .

وزارة المالية

ديوان العموم :

يبلغ ربط هذه الميزانية ٣٢٩,٦٠٢ جنيه مصري أى بتخفيض ٢٩٨,٠٤٢ جنيه مصري . ومن هذا التخفيض مبلغ ٢٤١,٥٠٠ جنيه مصري ناشئ عن الغاء الاعتماد الخاص بالأعمال الجديدة .

ويبلغ مقدار الزيادة في ربط المستخدمين ١٤,٩٨٩ جنيه مصري ومن هذه الزيادة مبلغ ٧,٥٠٠ جنيه مصري ناشئ عن نقل وظائف . فقد أدرج موظفو مراجعة السكك الحديدية المصرية في ميزانية وزارة المالية . أما باقى الزيادة فقد تحتم بسبب القلم الذى أنشئ " لصرف المكافآت لأعضاء فرقة العمال المصريين وسبب اتساع نطاق سائر الوزارات والمصالح اتساعا قضى بزيادة العمل بوزارة المالية .

وهناك تخفيض قدره ٣٥,٤٨٩ جنيه مصري ظاهر في الربط الخاص بالاعانات لأن كل نوع من هذه الاعانات التى تمنحها الحكومة قد نقل الى ميزانية الوزارة التى يساعدها مركزها على مراقبة استخدام تلك الاعانات طبقا لقواعد الاقتصاد .

وهناك وفر قدره ١٣,٠٠٠ جنيه مصري في تهدير الأدوات الكتابية . أما الاعتماد البالغ ٢٣,٠٠٠ جنيه مصري في ميزانية العام السابق لورق النقد فقد حذف من ميزانية العام الآتى لأنه ليس من المتوقع الاحتياج الى شراء مقادير جديدة من ذلك الورق .

ولم يطلب اعتماد في هذه السنة للأعمال الجديدة؛ فالاعتماد الخالص بشراء قصر القبة قد حذف ، والاعتماد الخالص بالبحث عن البترول الخ قد أدرج في ميزانية قلم البترول ، والاعانة المخصصة لمقاومة حمى الملاريا قد نقلت إلى ميزانية مصلحة الصحة العمومية .

الأموال المقررة :

يبلغ الربط لهذا العام ٣٩,٥٦٤ جنيها مصريا أى أن فيه زيادة قدرها ٩٨٦ جنيها مصريا ، وهي في اعتماد الموظفين والمستخدمين ، ومن هذه الزيادة مبلغ ١٠٠ جنيه مصرى فقط ناتج عن إنشاء وظائف جديدة والباقى ناشئ عن نقل بعض وظائف .

المساحة :

يبلغ ربط ميزانية هذه المصلحة ٣٩٨,٥٢٥ جنيها مصريا أى بتخفيض ٧٧,٧٧٠ جنيها مصريا عن ربط الميزانية السابقة ، ومن هذا التخفيض مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا في "مصاريق الانتقال" و ٧٢,٠٠٠ جنيها مصريا في "التوريدات العمومية" لأن المصلحة قصرت شراء "علامات التحديد" على أدنى مقدار يتفق مع أعمال المساحة المتأداة. ولم يدرج أى اعتماد لتعديل النظام المتبع الآن لتسجيل الأراضى .

مصلحة الاحصاء :

إن تخفيض مبلغ ٥٥٦ جنيها مصريا في هذه الميزانية ناشئ معظمه عن تخفيض مبلغ ٤٩٦ جنيها مصريا في نفقات صيانة آلات "هوليث" من جراء نزول الأسعار .

المطبعة الأميرية :

يبلغ تقديرات هذه السنة ١٢١,٦٢١ جنيها مصريا و يبلغ مجموع الزيادة ٣,٠٠٧ جنيهات مصرية أهمها زيادة ٦٢٢ جنيها مصريا لتجهيز أجهزة عمل اليومية و ١,٩٩٠ جنيها مصريا لشحن ماكينات جديدة و ١,٠٠٠ جنيها مصريا في بند "تكاليف أعمال في المطابع الخصوصية" لأعمال التجليد اللازمة للمدريبات والمحاكم الشرعية في هذا العام .
توطأ ذلك تخفيض قدره ٦٢١ جنيها مصريا في ربط "التوريدات العمومية" .

مصلحة الأملاك الأميرية :

أدخل على ميزانية هذه المصلحة لسنة ١٩٢١ المالية تخفيض قدره ٣١,١١٦ جنيناً مصرياً وأدخل الآن في ميزانية سنة ١٩٢٢ تخفيض آخر قدره ٧١,١٧٠ جنيناً مصرياً . وأهم العوامل التي ترتب عليها هذا التخفيض المصروفات هي انقاص ٤٤,٤٢٠ جنيناً مصرياً في "الأعمال الجديدة" و ٨,٢٣٣ جنيناً مصرياً في صيانة الماشية و ١٦,١٥٦ جنيناً مصرياً في ثقات الزراعة . وانقاص المبلغين الآخرين ناشئ عن نزول أسعار العليق والبذور (التقاوى) وأجور الفلاحين .

ولقد كان في الامكان أيضاً توقع وفر قدره ١٢,٠٠٠ جنينه مصرى بسبب انخفاض قيمة المهمات التي تحتفظ بها تلك المصلحة .

مصلحة الجبارك :

يوجد في ميزانية هذه المصلحة زيادة قدرها ١٦,٤١١ جنيناً مصرياً ترجع بأكملها الى تعيين المستخدمين لتحصيل رعم الاناج على الكحول المفروض في خلال السنة الماضية والذي ينتظر أن يعود في سنة ١٩٢٢ بأيراد قدره ٤٩٠,٠٠٠ جنينه مصرى .

مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك :

في هذه الميزانية البالغ مجموعها ١٩٣,٥١٠ جنينيات مصرية تخفيض قدره ٢٤,٨١٢ جنيناً مصرياً بالنسبة الى تقديرات سنة ١٩٢١ المالية . وهو راجع على الأخص الى نزول أسعار العليق وإلى زيادة التدقيق في تقدير حاجات المصلحة من الرقود .

وقد روى في ربط هذه الميزانية زيادة مبلغ مقابل زيادة عدد المستخدمين في قسم المصايد كما أدرج مبلغ ٣,٥٠٠ جنينه مصرى لعمل قطع بين نهر النيل وبحيرة المنزلة تدخل منه المياه الحلوة الى الجزء الشمالى الغربى من البحيرة حيث كانت ملوثة المياه حتى الآن سائلة دون تربية الأسماك .

مصلحة المنتجات والتحاجر :

أن تخفيض مبلغ ٩١,٧٥٧ جنيناً مصرياً في ربط هذه الميزانية ناشئ عن نقل الاعتماد الخاص بالبحث عن البترول الى قسم البترول التابع لوزارة المالية .

معمل التحليل الكيماوى الأمريكى وقلم دمغة المصوغات :
فتح فى هذه الميزانية اعتماد قدره ٢٤,٠٠٠ جنيه مصرى للشروع فى الأعمال
بطريقة نافذة فى معمل التكرير بالسويس الذى سيشتغل بالزيت الخام الذى
تأخذه الحكومة بصفة ضريبة . ومن الصعب فى السنة الأولى أن تفى إيرادات
المعمل بتكاليفه فى سنة ١٩٢٢ بسبب النفقات الاستثنائية اللازمة لبداية
العمل . على أن المتظر أنه سيعود على الحكومة فى السنوات التالية بأرباح
طائلة .

مكتب التجارة والصناعة :

يبلغ ربط هذه الميزانية ١٩,٣٨٥ جنينها مصرى وهو يقل بمقدار ٩,٨٢١
جنينها مصرى عما كان عليه فى السنة الماضية ويرجع ذلك على الأخص الى
حذف اعتماد ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى الذى كان مخصصا لتوسيع ساحل روض
الفرج وقد أدرج له اعتماد قدره ٢,٦١٠ جنينها مصرى فى ميزانية العام المقبل
لمصلحة التنظيم التى تشرف على تنفيذ هذا العمل .

أما ربط "الأعمال الجديدة" لمكتب التجارة والصناعة فيبلغ ٣,٥٠٠ جنيه
مصرى منه ٥٠٠ جنيه مصرى لمشتريات نماذج وصناديق للعرض وخلافها
و ٣,٠٠٠ جنيه مصرى للأكشاك والجارى ذات الميزان للساحل الجديد
بالاسكندرية .

قلم البترول :

ان الاعتمادين الخاصين بالبحث عن البترول وبناء معمل تكرير بالسويس
اللذين كانا مدرجين فى سنة ١٩٢١ فى ميزانيتى مصلحة المناجم ووزارة المالية
قد أدمجا فى سنة ١٩٢٢ فى ميزانية قلم البترول الذى ربط له مبلغ ١٧٦,٠٠٠
جنيه مصرى . وهذا الاعتماد يشتمل على مبلغ ٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى لبناء
معمل تكرير منه مبلغ ٣٧,٠٠٠ جنيه مصرى منقول من ميزانية السنة الماضية
وتدخل فيه ماهية كل من المدير وكبير المهندسين . أما سائر الاعتمادات اللازمة
لاستثمار معمل التكرير فقد تقدم ذكرها .

وقد أدرج أيضا فى هذا الاعتماد مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى للبحث
عن البترول منه ٢٤,٠٠٠ جنيه مصرى منقولة من ميزانية سنة ١٩٢١ .

وعند ما يتم اتفاق مبلغ الـ ١٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى تكون نفقات بناء معمل التكرير قد بلغت نحو ٢١٦,٠٠٠ جنيه مصرى، كما أن مجموع نفقات البحث عن البترول يكون قد بلغ ٢٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

أقسام قضايا الحكومة :

رئيما يتم تنظيم أقسام قضايا الحكومة قد ضمت الفروع المختلفة منها بعضها الى بعض وألحقت مؤقتا بوزارة المالية . وبلغ ربط المصروفات ٧٣,١٤٧ جنيها مصرى بزيادة ٣,٠١٨ جنيها مصرى ناشئة عن نقل بعض وظائف من وزارة الحفانية وعن زيادة طفيفة في هيئة الموظفين .

وزارة المعارف العمومية

قد تغير شكل هذه الميزانية بادماج تقديرات ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى في تقديرات ديوان العموم والتعليم العام . وبالمقارنة يظهر في مجموع هذه التقديرات المدججة زيادة قدرها ٤٥,٨١٧ جنيها مصرى .

في اعتماد الأغذية تخفيض قدره ٤,٧٢٠ جنيها مصرى وفي اعتماد الكسوى تخفيض آخر قدره ٥,٩٣٥ جنيها مصرى وكلاهما ناتج عن نزول الأسعار . هنا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه نظرا الى اتساع نطاق المدارس الحالية يظهر في معظم الاعتمادات الأخرى زيادات أهمها ما يلى :

(١) ٥١,٧٠٠ جنيه مصرى في المساهيات منها ١٢,٠٧٠ جنيها مصرى لأنه قد أدرج في ميزانية الحكومة مصروفات مكاتب (كتائب) الاسكندرية التي كانت تتولى الحكومة ادارتها فيما مضى وكانت تشترك البلدية والحكومة معا في الاتفاق عليها . أما قيمة اشتراك بلدية الاسكندرية لسنة ١٩٢٢ فقد أضيفت الى الإيرادات العامة .

والوظائف الست والستون التي كانت لازمة لسنة أشهر فقط أصبحت الحاجة اليها لمدة سنة كاملة بينما أن اتساع الفصول وما يترتب عليه من زيادة الأعمال في ديوان العموم قد استلزم ادراج ١٦٤ وظيفة مختلفة علاوة على ست وظائف للمحاسبين المنقولة من وزارة المالية والست والعشرين وظيفة المنشأة خلال سنة ١٩٢١ .

(٢) ٥,٦٤٥ جننيا مصريا في مصاريف الانتقال وبدل السفرية لأن ربط هذا البند في الماضي جاء دون الحاجة .

(٣) ٩,٧٩٧ جننيه مصرى فى الايجارات والاثارة والمياه منها ٣,٤٥٠ جننيا مصريا لمكاتب الاسكندرية و ٣,٦١٠ جننيات مصرية لزيادة قيمة الايجارات الحالية و ٩٥٠ جننيا مصريا لايحاد مساكن للمدرسات .

(٤) ٦,١٨٥ جننيا مصريا فى نفقات البعثات المدرسية فى اوروبا وسيتعلم فى الخارج ٢٤ موظفا و ٤٠ تلميذا منهم ١٠ بنات وستخصص نفقاتهن على هذا الاعتماد الذى يبلغ مجموعه ٢٣,٦٩٥ جننيا مصريا .

وتقل من ميزانية وزارة المالية إعانات يبلغ مقدارها ٧,٩٩٥ جننيا مصريا — أما اعتماد الاعمال الحديدية فيبلغ ٢٤,٦٥٥ جننيا مصريا ويسصرف معظمه على الأثاث ، وقد أدرج مبلغ ٣,٦٣٥ جننيا مصريا لأعمال الصيانة فى مدرسة صناعية ببور سعيد عند ما يتم بناؤها وتجهيزها من اكتاب الأهلين . أما الاعتماد المعد اجمالا للتوسع فى التعليم العام فقد أبلغ الى ٢٥,٠٠٠ جننيه مصرى فى سنة ١٩٢٢ بعد أن كانت ٦,٠٠٠ جننيه مصرى فى سنة ١٩٢١ المالية .

وزارة الداخلية :

ديوان العموم :

يبلغ مجموع الربط ٧٩٤,٨٦٤ جننيا مصريا ، وقد كان ربط السنة الماضية ٨٣٤,٧٩٨ جننيا مصريا إلا أنه فى ميزانية هذه السنة قد تقل اعتماد "مرتبات مكة والمدينة" من وزارة المالية الى وزارة الداخلية كما أن قسم القضايا قد تقل من هذه الوزارة الأخيرة ليؤلف مع اقسام قضايا الوزارات الأخرى مصلحة قضائية واحدة للحكومة . وعلى ذلك فيكون النقص الحقيقى ١٩,٠٣٨ جننيا مصريا فى اعتماد مرتبات مكة والمدينة بسبب نزول الأسعار، و ١١١,٩٤١ جننيا مصريا فى سائر بنود الميزانية من ذلك ١٤,٠٣١ جننيا مصريا ناتج عن تقل قسم القضايا .

ويسلخ التخفيض الحقيقى ٩٧,٩١٠ جننيه مصرى وأهم التخفيضات فى البنود الآتية :

تخفيض مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى تهدبرات العلق فى ميزانية ديوان
العموم و ٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى الأغنية لمدرسة البوليس و ١٩,٠٠٠
جنيه مصرى فى الأغذية و ١٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى التوريدات السنوية
و ٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى الأعمال الجديدة لقسم الأمراض العقلية و ٨٤,٠٠٠
جنيه مصرى فى الأعمال الجديدة للجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية؛
ويرجع تخفيض المبلغ الأخير بنوع خاص الى المشروع الذى تعده الآن وزارة
المالية والذي من مقتضاه أن الحكومة بدلا من أن تهتم من مالها شلقات
الى الهيئات المحلية بفائدة اسمية ستكون بضمان القروض التى تعقدتها تلك
الهيئات فى المحلات المنصوصية .

على أنه يحذر بالذكر أن ربط الأعمال الجديدة يشتمل على مبلغ ٢٦,٢٠٤
جنيهاً مصرية قيمة اشتراك الحكومة فى ترميم شوارع الاسكندرية التى
يجوزها الثقليات العسكرية .

ويقابل التخفيض فى تلك البنود زيادة فى ربط المستخدمين و بدل
السفيرة قدرها ١٣,٥٠٠ جنيه مصرى فى ديوان العموم و ١,٠٠٠ جنيه مصرى
فى قسم الأمراض العقلية .

وهناك زيادة أخرى قدرها ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى للاعانات من جراء نقلها
من ميزانية وزارة المالية .

مصلحة الصحة العمومية :

يبلغ ربط هذه المصلحة ٧٥٨,٩٣٥ جنيهاً مصرياً أى زيادة ١٦,٠٩٦
جنيهاً مصرياً .

وأهم مميزات هذه الميزانية :

(أ) نقل الاعانات التى تدفع الى مجلس الصحة البحرية وبعض المعاهد
الطبية وضربها من ميزانية وزارة المالية الى ميزانية هذه المصلحة . و يبلغ
مقدار هذه الاعانات ١١,٨٦٣ جنيهاً مصرياً .

(ب) نقل الاعتماد الخاص بالتحوطات ضد الملاريا من ميزانية تلك
الوزارة قسمها وقد حدد له مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى لسنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣

وبصرف النظر عن العاملين السابقين فإن ميزانية مصالحة الصحة العمومية تخفيضاً قدره ١٥,٧٦٧ جنيه مصرياً وهو نتيجة تخفيض نحو ٣٣,٠٠٠ جنيه مصري في التوريدات العمومية لتزول الأسعار وزيلدة نحو ١٧,٥٠٠ جنيه مصري في البنود الأخرى وأهدمها ما يلي :
(١) ١,٩٠٠ جنيه مصري في ربط الموظفين والمستخدمين خصوصاً في مستشفى الرمد في قنا التي تم اسماؤه أخيراً .

(٢) ٧,٠٠٠ جنيه مصري في ربط مصاريف الانتقال وبدل السفرية ونقل المهمات ، ويرجع بعض هذه الزيادة الى منح القابلات بدل سفرية عند سفرهن لأعمال وظيفتهن في الأقاليم (قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١) وبعضها الى زيادة فئات بدل السفرية التي رخص فيها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٢١ والبعض الآخر الى علم كفاية الاتحاد الخاص بمصاريف النقل .

(٣) ٥,٠٠٠ جنيه مصري في الاتحاد المخصص لمراقبة المسافرين قياماً بالفتقات الناتجة من التدابير الخاصة لمقاومة الكوليرا على حدود سيناء الخ .
مصالحة السجون :

في تقدير مصروفات هذه الميزانية تخفيض قدره ٩٦,٥٠٦ جنيهات بمصرية منه مبلغ ٧٧,٥٠٠ جنيه مصري في الأغذية بسبب نزول الأسعار ، ومبلغ ٥,٩٦٠ جنيهات بمصرياً في المهمات للسبب نفسه ، ومبلغ ١١,٦١٩ جنيهات بمصرياً في الوقود فائى بعضه عن استخدام الحطب بدلاً من الفحم الحجري في الخنايز .
وهناك زيادة ظاهرة قدرها ١٠,٠٥٠ جنيهات بمصرياً يتوقع حدوثها في قيمة ما يؤديه المسجونون من الأعمال لحساب مصالح الحكومة ويرجع جزء منها (٤,٥٠٠ جنيه مصري) الى تغيير نظام المحاسبة .

وزارة الحفانية

يبلغ مجموع التقديرات ١,٢٨٠,٤٢٠ جنيهات بمصرياً أى زيادة ٢٢,٢٠٥ جنيهات بمصرية وقد نقل قسم القضايا الى فرع مستقل في ميزانية وزارة المالية أدمجت فيه جميع أقسام القضايا كما تقدم ذكره .
وأدرج قلم المستشار القضائى مع قلم المستشار المالى في باب قائم بذاته في الميزانية .

أما زيادة الـ ٢٢,٢٠٥ جنيهات مصرية التي سبقت الإشارة إليها فهي صافي الزيادة في ميزانية الجفائية بعد مراعاة نقل الفصلين المتقدم ذكرهما .
ويبقى أن يذكر أيضا أن موظفي المحاكم المركزية الذين كانوا فيما مضى ملحقين بميزانية الأقاليم والمحافظات قد نقلوا إلى ميزانية هذه الوزارة وأحدث قلمهم زيادة ظاهرية قدرها ٧,١٩٣ جنيا مصرية . وعلى ذلك تكون الزيادة الحقيقية ١٥,٠١٢ جنيا مصرية ناجمة عن الزيادات والتخفيضات التالية :

الزيادات :

- (١) ١٨,٠٠٠ جنيه مصرية في ربط الموظفين والمستخدمين بسبب إنشاء :
(أ) ١١٤ وظيفة مندوب محضر لأعمال المحاكم الشرعية ، (ب) وظيفتين لقاضيين أجنيين للمحاكم المختلطة أحدهما لمحكمة الاستئناف وقد أقرها مجلس الوزراء بمجلسه ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ والآخرى للمحاكم الابتدائية بحيث يبلغ عدد القضاة ما كان عليه قبل الحرب أي ٣٢ قاضيا ، (ج) ثلاث وظائف لثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف الأهلية أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ ، (د) خمس وظائف لقضاة من الدرجة الثانية لرئاسة المجالس الحسبية بالمديريات ، (هـ) ثلاث وظائف للمدرسين بمدرسة الحقوق بالنسبة لزيادة عدد الطلبة ، (و) وظائف صغرى متعددة في مختلف الأقاليم بالنسبة لزيادة الجرائم والتوسع الطبيعي في نطاق أعمال تلك الأقاليم .
- (٢) ٢,٠٠٠ جنيه مصرية في اعتماد المصاريف القضائية للمحاكم الأهلية . وهذه المصاريف تختلف باختلاف أهمية القضايا المنظورة .
- (٣) ٢,٠٠٠ جنيه مصرية في بنود أخرى أقل أهمية مثل الإيجارات والمياه والأثاث والمصاريف الثورية الخ .

التخفيضات :

- (١٠) ٢,٠٠٠ جنيه مصرية في بند مصاريف الانتقال وبدل السفرية والنقل ، وهذا المبلغ نتيجة تخفيض ١٠,٠٠٠ جنيه مصرية من جهة في اعتماد المحاكم المختلطة الذي كان مقدرا بأكثر من اللازم وزيادة ٨,٠٠٠ جنيه مصرية عن جهة ثانية في الأقسام الأخرى التي ظهر أن ربطها كان غير كاف خصوصا بسبب زيادة ثلث بدل السفرية التي رخص فيها في خلال السنة .

- (٢) ٣,٠٠٠ جنيه مصري في الكسب والأغذية بسبب نزول الأسعار .
 (٣) ١,٠٠٠ جنيه مصري في مصاريف البعثة العلمية ، فان الاعتماد انخفض بها خفض الى ٣,٠٠٠ جنيه مصري بناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ وتألف البعثة من ثمانية طلاب جميعهم الآن في إنجلترا .

وزارة الأشغال العمومية

ديوانت العموم :

ان هذه الميزانية التي كانت تتألف قبلا من ثلاثة فصول أصبحت الآن ذات فصل واحد من جراء توزيع قلم الحسابات بين مختلف المصالح التابعة لتلك الوزارة ونقل قسم القضايا منها .

وقدر ربط مبلغ ٢٣,٠٠٠ جنيه مصري لنفقات بعثة مؤلفة من ٧٢ موظفا للدرس في الخارج . ويشمل هذا الاعتماد ما يختص بمأهلاتهم وإعانة غلاء المعيشة ومصاريف الدراسة ومصاريف السفر الخ .

مصلحة الري :

في هذه الميزانية تخفيض صاف قدره ١٤٩,١٧٠ جنيا مصريا .
 اما أهم أنواع الزيادة فهي مبلغ ١٤,٤٧٠ جنيا مصريا في بند المأهلات منه مبلغ ١٠,٠٩٥ جنيا ناشئ عن نقل موظفي الحسابات من ديوان العموم ومبلغ ١١,٨٨١ جنيا مصريا في بند الانتقال وبلد السفيرة لكون الربط السابق جاء دون الحاجة . ومبلغ ٢١,٠٩٥ جنيا مصريا في بند التحسينات والأعمال الجديدة الصغيرة . ومبلغ ١٤٦,٣٨٨ جنيا مصريا في بند صيانة أعمال الري التي بلغ مجموع الاعتماد المربوط لها ٩٥٩,٧٧٥ جنيا مصريا .
 وتعليل الزيادة في البندين الأخيرين ما كان أدخل عليهما من التخفيض الكثير جدا في السنة الماضية بسبب الحالة المالية .

أما اعتمادات الأعمال الجديدة فانها تبلغ ٦٧٣,١٨٠ جنيا مصريا مقابل ١,٠٢٩,٧٦٢ جنيا مصريا في السنة الماضية . ومن أهم هذه الاعتمادات ٧٥,٠٠٠ جنيه مصري للاستمرار في مشروعات الصرف في أبي قير و ٤٢,٠٠٠ جنيه مصري للقيام بأعمال المساحة وأبحاث في النيل الأعلى من حيث أعمال الرقابة على النيل و ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لتسوية الحسابات المتعلقة انخاضة بأعمال البناء الموقوفة بخزان جبل الأولياء في خلال السنة .

وقد أدرج ٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى لدفع ثمن الأراضى التى نزع ملكيتها فى السنوات الماضية. وخصص مبلغ احتياطى قدره ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى للوجه القبلى وآثر قدره ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى للوجه البحرى لما قد بطراً من الاعمال التى يقرر أنها ذات صفة مستعجلة . أما الاعتماد الخاص بالمستخدمين الموقتين التابعين "للشروعات" فقد خفض من ٣٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢١ الى ٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى فى الميزانية الحالية .

ادارة عموم المباني :

يلغ ربط مصروفات هذه المصلحة للسنة المالية القادمة ٤٢٥,١٦٦ جنهما مصرى أى بتغفيض ١٥,٩٢٣ جنهما مصرى عن ربط السنة المتقضية . وقد ساعد على إجراء هذا التخفيض نزول أسعار المهمات المعتمدة لصيانة مباني الحكومة وترميمها .

وأهم الاعمال الجديدة التى سيشروع فيها سنة ١٩٢٢ بناء مدرسة ابتدائية فى الزقازيق وقسمين للبوليس (قره قول) فى شبرا والخليفة بالقاهرة وإعادة بناء مركز أسبوط وترميم مستشفى الأقصر الذى تبرع به للحكومة محل الخواجه كوك وولده وبعض تغييرات فى الورش الأميرية ببولاق وتوسيع جديد فى مباني مستشفى الأمراض العفنة بالعباسية ، كما أنه سيستمر العمل فى بناء مدرسة المنصورة الثانوية وبجمن المنصورة ومستشفى دمياط والمحجر الصحى بالقبارى . ويلغ مجموع الاعتمادات المربوطة للأعمال الجديدة ٢١٥,٥٠٧ جنيهات مصرية وهو يكاد يساوى المبلغ المربوط فى السنة المتقضية . وبهذه المناسبة يجدر بالذكر أنه نظرا لازدياد ما تتحمله الحكومة من النفقات لامتداد أعمالها لخاصها ازديادا كبيرا تنوى وزارة المالية انشاء لجنة يناط بها بحث الوسائل الأكثر ملائمة لتخفيض نفقاتها من هذا القبيل الى أدنى حد ممكن .

القسم الميكانيكى :

يلغ ربط هذا القسم ٢٩٩,٧١٦ جنهما مصرى . وهناك زيادة قدرها ١٦,٢٤١ جنهما مصرى فى اعتماد الموظفين والمستخدمين ناشئ عن قل مستخدمى الحسابات من ميزانية ديوان العموم وعن قل بعض وظائف كانت تدفع ماهياتها من اعتمادات الأعمال الجديدة وعن تمزيق مستخدمى قسم الآلات البخارية .

على أن في ربط المهمات وفرا قدره ١١,٨٩٣ جنيه مصرى وفى ربط الوقود وفرا آخر قدره ١٧,٦٨٣ جنيه مصرى .
ومجموع الزيادة فى ميزانية هذه المصلحة ناتج عن زيادة الاعتمادات للأعمال الجديدة من ٩,٥٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢١ الى ٨٧,٩٨٧ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٢ وهى تستعمل على مبلغ ٦٣,٠٠٠ جنيه مصرى مخصص للآلات ذات الاحتراق الداخلى فى العطف . وقد وافق مجلس الوزراء على هذه الأعمال وهى تستدعى اعتمادا جديدا قدره ٢١,٥٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية السنة القادمة . وإلى مبلغ ٦٣,٠٠٠ جنيه مصرى يبنى اضافة مبلغ آخر قدره ١٧,٧١٧ جنيه مصرى لادخال تغييرات فى الآلات الكبرى المستعملة فى ورش الحكومة ، لأن هذه التعديلات ستعود بوفرسنوى فى الوقود يبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

وجدير بالذكر فى هذه المناسبة أنه بسبب شراء مقادير وفيرة من الفحم فى سنة ١٩٢٠ أصبح المخزون الآن من هذا الصنف فى مصلحة سلك الحديد وانما باحتياج المبالغ المختلفة لغاية يونيه سنة ١٩٢٤ . ويؤمل من وجهة الميزانية أن سيحدث تخفيض محسوس فى تكاليف الوقود طالما تحتاج الحكومة الى مشتريات جديدة وذلك بسبب نزول الأسعار . وسينجم وفر يذكر فى استهلاك الوقود السائل بفضل استخدام الآلات الحديثة . فان الحكومة تنوى إقامة أو تحويل آلات : (١) لتوريد المياه لمدينة حلوان ، (٢) لخدمة طلبات اللجنة والجزيرة ، (٣) لورش الحكومة ، (٤) لفنار بورسعيد ، (٥) لتفتيش الوادى .

القسم الكهربائى :

فى هذه الميزانية زيادة قدرها ٤١١ جنيه مصرى قض بها اتساع هيئة الموظفين الذى استلزمته زيادة العمل الخاص بالجهازات الكهربائية :

تنظيم القاهرة :

قد تيسر إحداث وفر قدره ٨,٤٦٦ جنيه مصرى فى ميزانية هذه المصلحة لأن مجموع الاعتمادات المطلوبة لها يبلغ ٣٩٦,٢٧٧ جنيه مصرى . وأدرج فى الأعمال الجديدة مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه مصرى لتحسين نظام توريد المياه

بجلوان ومبلغ ٩,٠٠٠ جنيه مصرى لتركيب عدد جديدة فى طلمبات الحيزة
والجزيرة وينظر أن يترب عليها وفركير فى المصروفات الجارية .
و ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى مقابل نزع الملكية لخطوط التنظيم .

أما التخفيض فيبلغ فى المصروفات الجارية ٢٢,٨٢١ جنبا مصرى وذلك
بالرغم من زيادة هيئة الموظفين فى تنظيم مدينة القاهرة (٥,٢١٥ جنبا مصرى)
وفى مصلحة الكنس والرش (٤,٨٨٧ جنبا مصرى) من جراء اتساع المساحة
التى تتولى هذه المصلحة العناية بها .

مصلحة المجرى الرئيسة :

ان ربط مصروفات هذه المصلحة البالغ ٢٣٥,٩٦٩ جنبا مصرى يقل
بمقدار ٤١,٦٩٩ جنبا مصرى عن ربط السنة الماضية وهذا ناشئ عن
تخفيض ٤٠,٨٥٢ جنبا مصرى من اعتماد الأعمال الجديدة . ولرة الثانية نرى
أن أعمال المجرى فى السويس والمنصورة تستدعى صرف مبلغين جسيمين
(١٨,٥٤٠ جنبا مصرى للأولى و ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى للثانية) على أنهما
سيستدان أخيرا من المجلس البلدى لكلى المدينتين ولم تتغير فى الواقع المصروفات
الجارية . وفى الماشيات زيادة طفيفة يقابلها وفراش عن نزول أسعار
الوقود وغيره .

ادارة عموم الآثار :

أدخل تعديل طفيف على اعتمادات هذه الميزانية نشأ عنه تخفيض قدره
٨٤٢ جنبا مصرى فى ربط هذه السنة بالنسبة الى ربط السنة المالية السابقة .

مصلحة وقاية الحيوانات :

تضمن هذه الميزانية زيادة مبلغ ٥٨٣ جنبا مصرى وهى راجعة الى اعتماد
مبالغ اضافية لمصاريف انتقال المستخدمين ولصيانة الحدائق .

قسم الطبيعيات :

فى بند المستخدمين زيادة ١,٣٧٩ جنبا مصرى ناشئة عن نقل الحاسين
من ميزانية ديوان العموم وعن توسيع طفيف فى هيئة الكتبة وفى قلم الموازين
والمكاييل فهناك أيضا زيادة قدرها ٧٠٠ جنيه مصرى فى ربط مصاريف

الانتقال وبدل السفرية لأن ربط السنة المالية السابقة جاء دون الحاجة —
وبقابل هذه الزيادات تخفيض قدره ٢,٦٧٥ جنيها مصريا في بند "التوريدات
العمومية" ناشئ عن زول الأسعار بحيث يسفر مجموع اعتمادات هذه الميزانية
عن تخفيض صاف قدره ٢٩٠ جنيها مصريا .

وزارة الزراعة

نظرا الى أن حملة الاعتمادات التي تخصص عادة لمعمل "السروم" وقسم
الطاعون البقري ولجنة مباحث القطن قد قسمت في هذه الميزانية ووزعت
بين مختلف بنود هذه الميزانية فإنه يعسر إيراد مقارنة تفصيلية بينها وبين اعتمادات
السنة الماضية .

أما زيادة مبلغ ٢٦,٩٠٧ جنيهات مصرية في مجموع التقديرات فناشئة
عن زيادة عدد موظفي قسمي البساتين وتربية النباتات وكذا القسم الزراعي
الجديد وزيادة عشر بلجان جديدة على بلان التبخير وهذه الزيادة في اللجان
أمر ذو أهمية كبرى لزراعي الأشجار المثمرة، ويعوض زيادة ما ينشأ عن ذلك
من النفقات زيادة في المتحصل من رسوم التبخير .

وخخصص مبلغ ٤٠٧,٥ جنيهات مصرية للبعثة المدرسية في الخارج .
واهم ما في الأعمال الجديدة ٥,٠٠٠ جنيهه مصرى لتجهيز اللجان الجديدة
لتبخير الأشجار المثمرة .

وزارة المواصلات

ديوان العموم :

أن تخفيض ٢٣,٦١٢ جنيها مصريا في هذه الميزانية سببه الاقطاع عن
عمل الترتيبات لسفن خاصة لأوروبا أثناء فصل الاجازات . على أنه
أضيف من جهة أخرى اعتماد قدره ٦,٠٠٠ جنيهه مصرى لإنشاء حوض
في بحيرة المتلة معد لمراكب الصيد رغبة في اجتناب المنازعات التي تنشأ الآن
بين الصيادين بسبب الترتيب الحالي .

أما ميزانية قسم القضايا فقد أدمجت في ميزانية سائر أقسام القضايا الأخرى
كما تقدم القول .

السكك الحديدية :

يبلغ مجموع مصروفات السكك الحديدية ٦٧,٤٦٧,٠٦٤ جنيهاً مصرياً
الأنه نظراً للقادير الكبيرة التي خرّجت من الفحم والمهمات في سنة ١٩٢٠
لا يتظر أن يصرف مجموع الاعتماد قدماً، فسيحجب من المخازن من الفحم ما قيمته
٢,٣٨٨,٠٠٠ جنيه مصري ومن المهمات ما قيمته ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري
وسيتبرر على ذلك أن ينخفض حساب مخازن السكك الحديدية بمبلغ ٢,٦٨٨,٠٠٠
جنيهاً مصرياً .

ونظراً للنتائج الحسنة التي أمكن الحصول عليها بما تم أخيراً من توسيع دائرة
بوليس السكك الحديدية يتظر أن ينجم وفر طائل في بند التعويضات عن
البضائع المسروقة والاعتداد المقدر لهذا البند هو ٣٣,٠٠٠ جنيه مصري فقط
في حين أنه كان في السنة الماضية ٨٢,٥٠٠ جنيه مصري .

وهناك وفر قدره ٤٧١,٤٥٠ جنيهاً مصرياً في الوقود ساعد على حصوله
انخفاض أسعار الشحن التي مكنت مصلحة سكك الحديد من توريد الفحم
اللازم للاستهلاك في سنة ١٩٢٢ بسعر أقل من سعر سنة ١٩٢١ بفضل التحويل
على سفن متوسط لتوريدات الفحم المختلفة .

وفي بند مهمات الصيانة والتجديد تخفيض قدره ٧٩,٤٠٠ جنيه مصري
في مصروفات صيانة الخط . وفي قسم العربات تخفيض ٢١١,٧٠٠ جنيه مصري .
على أن هناك زيادة في اعتماد قسم الواحورات قدرها ٩٠,١٠٠ جنيه مصري
وقد قنع اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري لمشتري مدد لتحويل الخطوط
إذ الحاجة إليها ماسة جداً ليستبدل بها ما يستعمل الآن مما تلي من العدد التي
من الطراز القديم .

وسيصرف في سنة ١٩٢٢ مبلغ ١٩٠,٠٠٠ جنيه مصري يضاف إلى حساب
رأس المال . وأكبر جزء من هذا المبلغ ٨٧,٠٠٠ جنيه مصري لكبرى إماراته
الحجاري بناؤه الآن . وقد خصص مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري للصرف منه
على كبرى الحامول وكبرى مراغه . أما باقي المصروفات في الأعمال الجديدة
فلاستمرار في تنفيذ برنامج التحسينات الذي يوشى العمل فيه .

التلغرافات :

في مصروفات هذه المصلحة زيادة صافية قدرها ٢,٢٩٧ جنيه مصرى وليس في الأعمال الجديدة سوى مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى لإنشاء خط تلغرافى بين القاهرة وأسوان يسهل نقل الرسائل البرقية الى السودان .

التليفون :

يبلغ صافى التخفيض في مصروفات هذه المصلحة ٧,٤٢٦ جنيه مصرى . وفى بند الأعمال الجديدة أدرج مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى للشروع في بناء ديوان عام جديد ومركز لمبادلة المحادثات التليفونية (ستراى) للقاهرة ومبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى لإنشاء خط تليفونى جديد بين القاهرة والإسكندرية ومبلغ ٦٤,٠٠٠ جنيه مصرى لاستحضار مهمات التليفون والجهازات للمشترين . وهذه الخدمة التى ستتبع في الحال زيادة في الإيرادات تتطلب اعتيادا اضافيا قدره ٩,٥٧٤ جنيه مصرى وربط هيئة المستخدمين الذين يستغلون في إدارة حركة التليفون والمستخدمين الكتبة وزيادة أخرى قدرها ١,١٠٠ جنيه مصرى في الكسوى .

مصلحة البوستة :

يبلغ تقدير مصروفات هذه المصلحة ٥٢٢,٤٠١ جنيه مصرى أى زيادة ١٩,٩٠٦ جنيهات مصرية . وهذا المبلغ نتيجة زيادات في بعض البنود وتخفيضات في غيرها . وأهم تلك الزيادات والتخفيضات ما على :

الزيادة :

(١) ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى في نقل ارساليات البوستة منها ٢٤,٠٠٠ جنيه مصرى للرسوم على المراسلات و ٦,٠٠٠ جنيه مصرى للرسوم على الطرود . ورسوم المراسلات في سنة ما تخصم عادة على ميزانية السنة التالية لها غير انه في سنة ١٩٢٢ سيحل أجل دفع رسوم سبقي ١٩٢٠ و ١٩٢١ أما تأخير تسوية رسوم سنة ١٩٢٠ التى كان ينبغي عادة دفعها في سنة ١٩٢١ فراجع الى قرار مؤتمر البريد بمديرد الذى تأجل الدفع بمقتضاه لحين معرفة نتيجة الاحصاء الدولى العام ولا يتظر أن تعرف هذه النتيجة قبل آخر السنة المالية الحالية .

- أما الزيادة في رسوم الطرود فهي بناء على اتفاقية مدريد .
- (ب) ٤,٠٠٠ جنيه مصرى في العمولة على دفع الحوالات المسحوبة على الهند وذلك لتزول قيمة الروية، وتعوض هذه الزيادة في المصروفات زيادة في الإيرادات قدرها ٤,٣٠٠ جنيه مصرى .
- (ج) ١,١٠٠ جنيه مصرى في بدل السفرية ناشئة بنوع خاص عن زيادة فئات بدل السفرية .
- (د) ١,٥٠٠ جنيه مصرى في الأعمال التي حثت الاعتماد الخاص بها بمبلغ ١,٦٦٠ جنيها مصريا، معظمه مخصص لشراء ساعات حائط الماكينات البوستة .
- التخفيض :
- (أ) ١٢,٧٠٠ جنيه مصرى في الكسوى والمهمات لتزول الأسعار .
- (ب) ٥,٠٠٠ جنيه مصرى في تشغيل طوابع البوستة والحوالات اتص بمقدار المبيع من الأوراق المدموغة .

مصلحة الليمانات والفنارات :

- ربطت ميزانية هذه المصلحة بمبلغ ٦٩٩,٦٤٦ جنيها مصريا فهي تنقص ٢٩,٤٠٦ جنيهات مصرية عما كانت عليه في السنة الماضية .
- وأهم التغيرات في المصروفات المتجددة تخفيض ١٨,٩٦٤ جنيها مصريا في ثمن الوقود و ١,٤٨٨ جنيها مصريا في الأغذية و ٣,٥٠٤ جنيهات مصرية في الكسوى وقد نقل "كندوسة" القصير وموظفوه من ميزانية مصلحة أقسام الحدود .
- وفي بند "الأعمال الجديدة" أدرج مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى للاستقرار في أعمال توسيع ميناء السويس ومبلغ ٨٣,٠٠٠ جنيه مصرى لاتمام بناء مظاهرات بالرصيف الخارجى (حرف K) بميناء الاسكندرية وتجهيزها بالونشات والآلات ومهمات القوة الدافعة اللازمة لاستعمالها ومبلغ ٩,٠٠٠ جنيه مصرى لرصف طريق في الرصيف K الذى أنشئ حديثا بالاسكندرية أيضا و ٩,٠٠٠ جنيه مصرى لانشاء مظلة للجمر ك عوضا عن التي أُلقيت في النيران في العام الماضى .
- وقد خصص مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى لتحويل ملانة بورسعيد الى طريقة أكثر اقتصادا بحيث تار يتخار البترول .

مصلحة النقل الميكانيكى :

بلغت تقديرات المصروفات لهذه المصلحة ٩٢,٩٠٥ جنيهات مصرية بتقص
٣١,٤٨٣ جنيها مصريا عن السنة الماضية

وقد حاولت وزارة المالية أن تخفض مصروفات هذه المصلحة بقصد
التوفير فخفضت مبالغ جسيمة فى الاعتمادات الرئيسية وتركزت للمصلحة أن
تتخير لانفاذ هذا التوفير أكثر الطرق اتفاقا مع حسن ادارة الأعمال .

وتخفيض مبلغ ٣١,٤٨٣ جنيها مصريا يصيب ربط المستخدمين منه
٥,٠٠٠ جنيه مصرية ، وصيانة المركبات ٢٢,٠٠٠ جنيه مصرية ، والأعمال
الجديدة ٣,٥٠٠ جنيه مصرية .

والاعتمادات المدرجة فى بند الأعمال الجديدة هى فقط لاتمام الورشة الموقفة
ومحل تخزين السيارات الجارى بناؤهما (١,٧٠٠ جنيه مصرية) ومشتري
مركبات لمصلحة خفر السواحل ووزارة الزراعة (٨٠٠ جنيه مصرية) .

مصلحة الطرق الرئيسية والكبارى :

بلغ مجموع الاعتمادات لهذه السنة ٣٥٩,١٩٠ جنيها مصريا وهى تشمل
على زيادة مبلغ ١٨١,٧٥٨ جنيها مصريا كلها فى ربط "الأعمال الجديدة" .

وأكبر مبلغ من هذا الاعتماد هو مبلغ ١٥٣,٠٠٠ جنيه مصرية المخصص
لكبرى امبابه وقد ارتبطت الحكومة فعلا بذلك المشروع وكان التقدير الاصل
لهذا العمل مبلغ ٣٨٨,١٣٧ جنيها مصريا منه ١٠٦,٨٠٠ جنيه مصرية كان
ينوى خصمه على ميزانية مصلحة الطرق الرئيسية والكبارى و ٢٨١,٣٣٧
جنيها مصريا على ميزانية السكك الحديدية . وقد أعيد النظر فى التقدير حتى
يشمل الزيادة التى طرأت بعد الحرب على أثمان المهمات وأجور العمال
فبلغ ٦٥٥,٠٠٠ جنيه مصرية ميقم بنفس النسبة السابقة أى أن مصلحة
الطرق الرئيسية والكبارى يتحصا ١٧٨,٠٠٠ جنيه مصرية والسكك الحديدية
٤٧٧,٠٠٠ جنيه مصرية .

أما مصلحة الطرق الرئيسية والكبارى فقد دفعت ٢٥,٠٠٠ جنيه مصرية
لهذا العمل . والباقي وقدره ١٥٣,٠٠٠ جنيه مصرية أدرج له اعتماد فى الميزانية
فى حين انه قد أدرج فى ميزانية السكك الحديدية اعتماد قدره ٨٧,٠٠٠ جنيه
مصرية ومجموع ما يصرف على هذا العمل لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ هو

٣٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى . والحكومة مرتبطة كذلك بمقتضى عقد لصرف مبلغ ٩,٠٠٠ جنيه مصرى على كبرى الحاملون .
والباقي من ربط الأعمال الجديدة وقدره ٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى هو لاعادة بناء أو ترميم الكبارى الأخرى وإلا كانت خطرا على الجمهور وترتب على التأخير فى العمل زيادة النفقات فى آخر الأمر .
وخففت مصاريف الصيانة بمقدار ٧,٧٥٠ جنيه مصرى .
مصلحة الملاحة الداخلية :

ربط لمصروفات هذه المصلحة مبلغ ١٨,٠٣٥ جنينها مصرى بتخفيض ٣,٧٥٣ جنينها مصرى عن ربط سنة ١٩٢١ ويرجع بعض هذا التخفيض الى الوفرة العام والبعض الآخر الى انقاص مبلغ ٢,٦٠٣ جنينيات مصرية من الاعتماد الخاص بأجور البحارة . والارادات التى تحصلها المصلحة تتكون من ٦,٧٠٠ جنيه مصرى قيمة أرباح مرآكب الحكومة و ٨,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة رسوم تسجيل المراكب و ٤,٠٠٠ جنيه مصرى من التزامات المعادى .
وفى النية اتخاذ التدبيلات اللازمة فى خلال السنة الحالية لتتعاادل المصروفات والارادات حتى لا تمتثل هذه المصلحة كاهل ميزانية ١٩٢٣ .

الأقاليم والمحافظات

خدمة الادارة والتحصيل :

صافى الزيادة فى الميزانية ١٦,١٣٦ جنينها مصرى ولكن لما كان قد تقل الى ميزانية وزارة الحقتانية مبلغ ٧,١٩٣ جنينها مصرى خاص بموظفى المحاكم المركزية فإن الزيادة الحقيقية فى الميزانية المذكورة تكون ٢٣,٣٢٩ جنينها مصرى ويمكن تلخيصها فيما على :

الزيادة :

(أ) ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ربط الموظفين والمستخدمين لانشاء نحو ١٥٠ وظيفة كاتب لتعزير الاقلام المختلفة فى المديريات وهى أقلام الحسابات والأموال المقررة والاقلام الادارية والاقلام المنوطة بصرف معاشات فرقة العمال المصرية الخ .

(ب) ٦,٣٠٠ جنيه مصرى فى مصاريف النقل وبذل السفيرة لزيادة تنقلات الموظفين والمستخدمين فى الاقاليم . وقد ظهر أن الربط على ماهو الآن لا يتفق مع الحاجة من هذا القبيل .

(ج) ٨,٥٠٠ جنيه مصرى للقيام بالمصاريف الاضافية الناشئة عن زيادة فئات المكافآت التى منحت مؤخرا الى مشايخ الحارات فأصبحوا يعاملون أسوة بمشايخ الخفراء وبالحفراء الموجودين بنواحهم ،
(د) ١,٢٠٠ جنيه مصرى لللاث والتلفرات الخ .
التخفيض :

٣,٠٠٠ جنيه مصرى فى الايجارات الخ لأن ايجار البناية الجديدة المؤجرة لمحافظة الاسكندرية سيخصص على الاعتماد المخصص فى ميزانية ادارة عموم المباني لمساكن الحكومة .

البوليس :

يبلغ ربط هذه السنة ٩٨٦,٩٧٦ جنينيا مصريا وكان فى السنة الماضية ٩٧٥,٩٤١ جنينيا مصريا والزيادة ناشئة عن تعزيز قوات البوليس فى القاهرة والاسكندرية والسويس . وكانت الخطة التى اتبعت فى ذلك تقضى بمنح أى اعتماد ترى وزارة الداخلية ضرورة صرفه لحماية الجمهور والممتلكات واستتباب النظام فى المدن الكبرى .

وترتب على زيادة القوات اضافة مبلغ ٣٩,٩٤٥ جنينيا مصريا الى ربط الموظفين والمستخدمين و ١٤,٨١٣ جنينيا مصريا الى بدل السفرية ومصاريف الانتقال كما أنه ترتب على ذلك زيادة ربط الأغذية والتجهيزات الخ وبعض المصروفات الادارية الصغيرة . أما قوات البوليس فى الأقاليم فانها بقيت بلا زيادة .

وأهم أنواع التخفيض ٢١,٥٢٦ جنينيا مصريا فى العليق والركائب . أما مشروع شراء ٥٠٠ حصان استراالى الذى أدرج له فى السنة الماضية اعتماد ٣,٠٠٠ جنيه مصرى فى الميزانية فانه لم يتم اقاذه حتى الآن . وفى الاعتماد الحالى مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى من الاعتماد الذى سبق اقراره .

ويتوقع حصول وفر قدره ١٥,١٤٤ جنينيا مصريا فى المخازن مع مراعاة قيمة الكميات الاضافية التى تتطلبها القوات الجديدة .

وفى المصروفات غير الاعتيادية تخفيض قدره ٢,٦٨٩ جنينيا مصريا ناشئ عن أن بعض القوات فى السويس التى كانت تقوم بأعمال الجوازات (الباسورات) وكانت تخصص ماهياتها على هذا الاعتماد قد نقلت الى البند الأول .

الخبراء :

يبلغ مجموع الاعتماد اللازم في هذه السنة ١,٥٢٧,٠٩٦ جنيها مصريا .
وصافي الزيادة البالغ ١٨٨,٦٦ جنيها مصريا ، بالنسبة للسنة الماضية ،
يكاد يكون بأكمله ناشئا عن زيادة قوات الخفر وتجديد أسلحتها . أما زيادة
القوات فستدعى في ربط المساهيات زيادة قدرها ٥٧,٧٤٢ جنيها مصريا .
وأما تجديد التسليح فقد تمت الموافقة عليه في السنة الماضية وأدرج في الميزانية
بناء على ذلك مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه مصري وإنما نظرا الى تأخير تسليم الأسلحة
لا يمكن التصرف في هذا الاعتماد . وقد أدرج مبلغ ٧٨,٠٠٠ جنيه مصري
مقابل ثمن ٢٠,٠٠٠ بتلقية يجب تسليمها في خلال هذه السنة .

أما مبلغ ١٧,٠٩٢ جنيها مصريا وهو الباقي من اعتماد الأعمال الجديدة
فخصص لشراء الذخيرة . هذا وفي بند ”ملبوسات وتجهيزات“ وفر قدره
٢٠,٤٧٩ جنيها مصريا (وقد طلبت وزارة المالية الى وزارة الداخلية أن
تخفض اعانة غلاء المعيشة التي تصرف للخبراء تخفيضا مساويا لما نال موظفي
الحكومة ومستخدميها) .

وزارة الحرية

سنة	جنيه مصري
١٩٢١	١,٨٩٠,٥٦٠
١٩٢٢	١,٨٨٩,٨٣٥
فالنقص	٧٢٥

في تقديرات هقات الجيش تخفيض قدره ٤٩,٠٠٠ جنيه مصري وهو
يرجع على الأخص الى نزول أسعار الأغذية والعلوق .

ومع هذا فان هذا التخفيض سيزول أثره بضرورة : (أ) صرف ثقات
أعلى للمساهيات التي منحت في خلال سنة ١٩٢١ للضباط وصف الضباط
البريطانيين ، (ب) اضافة فرقة مشاة راكبة من عرب الشرق لحماية دارفور
من مثل الاغارات التي ردت أخيرا في نيالا .

ويشتمل ربط الأعمال الجديدة على مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى لمواصلة أعمال البناء فى ثكنات سنجا والروصيرص وكرموك ، و ٩,٦٢٠ جنيه مصرى لترميم ثكنة الخبالة فى العباسية ، و ٥,٠٠٠ جنيه مصرى لتحويل مدرسة الموسيقى القديمة فى طره الى ثكنة ، و ٥,٠٠٠ جنيه مصرى للأسلاك لحماية دارفور .

المعاشات والمكافآت :

يبلغ مجموع ربط هذا الباب ١,٠٦٩,٨١٠ جنيهات مصرية مقابل ٨١١,٧٥٠ جنيه مصرى فى الميزانية السابقة . ومن الزيادة مبلغ ٨٨,٠٠٠ جنيه مصرى للمعاشات والمكافآت الملكية الممنوحة بمقتضى قانون المعاشات وهواناشئ ما عدا الزيادة المعتادة فى هذا الفصل مما يتوقع من أثر تعديل الدرجات فى زيادة المعاشات وعن قبول المستخدمين الموقتين فى هيئة المستخدمين المستحقين معاشا ولصرف المكافآت الخصوصية التى تمنح بقرارات من مجلس الوزراء . أما زيادة ٤٨,٠٠٠ جنيه مصرى فى المعاشات والمكافآت العسكرية فناتج عن بعضها عن زيادة ماهيات الجيش وبعضها عن زيادة ربط المكافآت التى تمنح للقصرين عند نهاية خدمتهم .

وقد أدرج فى هذه الميزانية اعتماد قدره ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى لصرف المرتبات للصايين من أعضاء فرقة العمال المصريين وفرقة الهجانة ولورثتهم . وهذه المرتبات التى رضيت الحكومة المصرية التكفل بصرفها مقابل مبلغ ٩٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى قدمته الحكومة البريطانية وأضيف الى الإيرادات فى ميزانية سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ المالية سينزل أثرها من الميزانية تدريجيا .

الدين العمومى :

فى ميزانية هذا العام زيادة ٤,٦٩٠ جنيه مصرى .

أدرج لصندوق الدين ٦,٠٠٠ جنيه مصرى مقابل زيادة العمولة التى تدفع لبنك لندن وبنك الكريدى ليونيه عن الأعمال التى يقوأن بها فيما يختص بصرف الكوبونات — ومن جهة أخرى يوجد تخفيض قدره ١,٣١٠ جنيهات مصرية فى المبلغ اللازم لصرف اطانة غلاء المعيشة الى موظفى الصندوق ومستخدميه .

اعانة غلاء المعيشة :

٠ ٢٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

قَدَر هذا الاعتماد بحيث يكفى لسرف اعانة غلاء المعيشة بنسبتها الحالية لغاية آخر مايو سنة ١٩٢٢ - وهو الموعد الذى يُرى فيه تمام تحسين الدرجات - وبحيث يكفى لسرفها بعد ذلك التاريخ لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ بنسبة يُقدَّر متوسطها بواقع ٢٠ فى المائة ، فتكون نسبة الاعانة التى تصرف عن كل السنة بواقع ٢٥ فى المائة .

وقد أُدرج كذلك مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى كى تتمكن المجالس البلدية والمحلية التى فى مركز مالى حرج من أن تصرف الى موظفيها ومستخدميها اعانة غلاء المعيشة .

تصفية أعمال مصلحة التمرين :

خصص مبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى للمبالغ المطلوبة من هذه المصلحة ولمصروفاتها لغاية تمام تصفيتها .

تسوية المصاريف الناشئة عن الاضطرابات :

خصص مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى لدفع قيمة الطلبات الباقية بدون تسوية بعد اضطرابات سنتي ١٩١٩ و ١٩٢١ وقد بلغت المبالغ التى صرفت لغاية فبراير سنة ١٩٢٢ نحو ٨٦٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

مصرفات اللجان المؤقتة :

أدرج بالميزانية الحالية مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى لسد نفقات لجنة التوفيق بين العمال ولجنة مسترديوى ولجنة ترتيب الدرجات والتعويضات .

وتخفيض مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى هذا الباب من المصروفات ناشئة بالرغم من انشاء لجنة مسترديوى عن أن اللجنتين الأخيرتين ستتحلان فى أوائل السنة المالية الجديدة .

متأخرات الماهيات المعدلة عن السنة المالية ١٩٢١-١٩٢٢ :

٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

انه بسبب الوقت الطويل الذى استلزمه نقل الموظفين والمستخدمين الى الدرجات الجديدة لن يتسنى اتخاذ قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترتيب الجديد ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢١ الا فى سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ المالية . وعليه فلم يكن بد من أن يتنقل الى الميزانية الجديدة مقدارا الوفر الذى قدر حصوله فى السنة الماضية فى ربط الماهيات وربط اعانة غلاء المعيشة المخصصين للموظفين والمستخدمين فى ميزانية سنة ١٩٢١ أما الوفر الناتج فى الماهيات عن خلوص بعض الوظائف وعن طريقة ادراج الوظائف فى الميزانية باعتبار متوسط مربوط الدرجة فيبلغ ٨١٠,٠٠٠ جنيه مصرى وأما اعانة غلاء المعيشة فينتظر أن يكون المنصرف منها قد تجاوز الربط لها ببلغ ٣٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى وعمل ذلك لن يتوفر سوى ٤٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى لصرف متأخرات الفرق عن سنة ١٩٢١ بين الماهيات القديمة والماهيات الجديدة وقد جعل هذا المبلغ حيلة نصف مليون جنيه مصرى .

ولما كان هذا المبلغ هو كل ما يمكن الحصول عليه وكانت نفقات ترتيب الدرجات أعظم منه كثيرا فلن يتيسر والحالة هذه أن يصرف الى كل موظف كامل فرق الماهية المستحق له عن سنة ١٩٢١ ولكن سيوزع المبلغ بين جميع الموظفين توزيعا نسبيا . وبهذه الطريقة وحدها يمكن الحصول على المال اللازم فى المستقبل لمقابلة كامل تكاليف ترتيب الدرجات .

وفى ما تقدم من حساب المنصرف فى سنة ١٩٢١ بصفة اعانة غلاء معيشة لم تراعى المصروفات الإضافية التى تحملتها الحكومة من جراء الاستمرار فى صرف الاعانة بمعدل ٤٠ ٪ . بعد ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ وهو التاريخ الذى كان يجب فيه تخفيض الاعانة الى ٢٠ فى المئة حسبما جاء فى مذكرة ميزانية سنة ١٩٢٢ فكانت نتيجة استمرار منح الاعانة بمعدل ٤٠ فى المئة انتفاع الموظفين والمستخدمين بنحو ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى أخذت من الوفورات العامة لتلك السنة فنقص بقدرها المبلغ الذى كان يبقى فى آخر مارس اضافته الى الاحتياطي العام .

القاهرة فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٢

مراجعة الإيرادات

تقسيمات		مجموعات			
نوع	نوع	سنة ١٩٢٠		سنة ١٩١٩	
		مجموع	مجموع	مجموع	مجموع
١	١	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٥٦٢٢٩١	٥٦٠٨٧١٢
٢	٢	٩٧٦٤٠٠٠	٨١٦٩٠٠٠	٦٩٢٠٨٩	٥٣٣٩٠٢
٣	٣	٢٥٢٠٠٠	٢٢٩٠٠٠	٩١٤٢٨	٦٨٨٢
٤	٤	٨١٠٠٠	٩٠٠٠٠	٥٨٤٢٢	٥٠٣١٧
٥	٥	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥١٢٣٤	٦٨٤١٥
٦	٦	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣١٧٢٠	٢٩٦٩٤
٧	٧	٢١٢٣٠٠٠	١٧٨٠٠٠٠	١٦٠٦٩٢٩	١٢٢٧٢٩٤
٨	٨	٧٤٠٠٠٠	٧١٠٦٠٠٠	٦٩٩١١٠٥	٥٠٠٣٦٦٢
٩	٩	٣١٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٢٣٧٢٦٦	١٨٨٩٢٨
١٠	١٠	٣٤٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٢٥١٠٠٠	—
١١	١١	٥٨٠٠٠٠	٦٣١٠٠٠	٤٣٧٤٤	٣٥٩٧٥٨
١٢	١٢	٩١٣٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٩٨٢٣٨٨	١٠٣٢٨٤٥
١٣	١٣	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٩١٣٤٠	١٧٣٤٨٠
١٤	١٤	١٤٦١٠٠٠	١٣٩٣٠٠٠	١٠٤٨٦٥٦	٦٨٥٣٧٥
١٥	١٥	٢٥٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠	١٧٥٧٧٦	١٤٠٧٦٨
١٦	١٦	١٠٦١٠٠٠	٢٣٥٠٠٠٠	٢٤٢٨٤٧٦	١١٧٠٣٠٦
١٧	١٧	١١٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٩٦٨٣٧٦	١٠٨١٠٥١
١٨	١٨	١١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	—	—
١٩	١٩	—	—	—	—
٢٠	٢٠	—	—	—	—
٢١	٢١	—	—	—	—
٢٢	٢٢	—	—	—	—
٢٣	٢٣	—	—	—	—
٢٤	٢٤	—	—	—	—
٢٥	٢٥	—	—	—	—
٢٦	٢٦	—	—	—	—
٢٧	٢٧	—	—	—	—
٢٨	٢٨	—	—	—	—
٢٩	٢٩	—	—	—	—
٣٠	٣٠	—	—	—	—
٣١	٣١	—	—	—	—
٣٢	٣٢	—	—	—	—
٣٣	٣٣	—	—	—	—
٣٤	٣٤	—	—	—	—
٣٥	٣٥	—	—	—	—
٣٦	٣٦	—	—	—	—
٣٧	٣٧	—	—	—	—
٣٨	٣٨	—	—	—	—
٣٩	٣٩	—	—	—	—
٤٠	٤٠	—	—	—	—
٤١	٤١	—	—	—	—
٤٢	٤٢	—	—	—	—
٤٣	٤٣	—	—	—	—
٤٤	٤٤	—	—	—	—
٤٥	٤٥	—	—	—	—
٤٦	٤٦	—	—	—	—
٤٧	٤٧	—	—	—	—
٤٨	٤٨	—	—	—	—
٤٩	٤٩	—	—	—	—
٥٠	٥٠	—	—	—	—
٥١	٥١	—	—	—	—
٥٢	٥٢	—	—	—	—
٥٣	٥٣	—	—	—	—
٥٤	٥٤	—	—	—	—
٥٥	٥٥	—	—	—	—
٥٦	٥٦	—	—	—	—
٥٧	٥٧	—	—	—	—
٥٨	٥٨	—	—	—	—
٥٩	٥٩	—	—	—	—
٦٠	٦٠	—	—	—	—
٦١	٦١	—	—	—	—
٦٢	٦٢	—	—	—	—
٦٣	٦٣	—	—	—	—
٦٤	٦٤	—	—	—	—
٦٥	٦٥	—	—	—	—
٦٦	٦٦	—	—	—	—
٦٧	٦٧	—	—	—	—
٦٨	٦٨	—	—	—	—
٦٩	٦٩	—	—	—	—
٧٠	٧٠	—	—	—	—
٧١	٧١	—	—	—	—
٧٢	٧٢	—	—	—	—
٧٣	٧٣	—	—	—	—
٧٤	٧٤	—	—	—	—
٧٥	٧٥	—	—	—	—
٧٦	٧٦	—	—	—	—
٧٧	٧٧	—	—	—	—
٧٨	٧٨	—	—	—	—
٧٩	٧٩	—	—	—	—
٨٠	٨٠	—	—	—	—
٨١	٨١	—	—	—	—
٨٢	٨٢	—	—	—	—
٨٣	٨٣	—	—	—	—
٨٤	٨٤	—	—	—	—
٨٥	٨٥	—	—	—	—
٨٦	٨٦	—	—	—	—
٨٧	٨٧	—	—	—	—
٨٨	٨٨	—	—	—	—
٨٩	٨٩	—	—	—	—
٩٠	٩٠	—	—	—	—
٩١	٩١	—	—	—	—
٩٢	٩٢	—	—	—	—
٩٣	٩٣	—	—	—	—
٩٤	٩٤	—	—	—	—
٩٥	٩٥	—	—	—	—
٩٦	٩٦	—	—	—	—
٩٧	٩٧	—	—	—	—
٩٨	٩٨	—	—	—	—
٩٩	٩٩	—	—	—	—
١٠٠	١٠٠	—	—	—	—

سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣

نوع	نوع	سنة ١٩٢٢		سنة ١٩٢٣	
		مجموع	مجموع	مجموع	مجموع
١	١	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠
٢	٢	٩٧٦٤٠٠٠	٨١٦٩٠٠٠	٩٧٦٤٠٠٠	٨١٦٩٠٠٠
٣	٣	٢٥٢٠٠٠	٢٢٩٠٠٠	٢٥٢٠٠٠	٢٢٩٠٠٠
٤	٤	٨١٠٠٠	٩٠٠٠٠	٨١٠٠٠	٩٠٠٠٠
٥	٥	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
٦	٦	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
٧	٧	٢١٢٣٠٠٠	١٧٨٠٠٠٠	٢١٢٣٠٠٠	١٧٨٠٠٠٠
٨	٨	٧٤٠٠٠٠	٧١٠٦٠٠٠	٧٤٠٠٠٠	٧١٠٦٠٠٠
٩	٩	٣١٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠
١٠	١٠	٣٤٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
١١	١١	٥٨٠٠٠٠	٦٣١٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	٦٣١٠٠٠
١٢	١٢	٩١٣٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٩١٣٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
١٣	١٣	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٤	١٤	١٤٦١٠٠٠	١٣٩٣٠٠٠	١٤٦١٠٠٠	١٣٩٣٠٠٠
١٥	١٥	٢٥٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	٢١٠٠٠٠
١٦	١٦	١٠٦١٠٠٠	٢٣٥٠٠٠٠	١٠٦١٠٠٠	٢٣٥٠٠٠٠
١٧	١٧	١١٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١١٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
١٨	١٨	١١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
١٩	١٩	—	—	—	—
٢٠	٢٠	—	—	—	—
٢١	٢١	—	—	—	—
٢٢	٢٢	—	—	—	—
٢٣	٢٣	—	—	—	—
٢٤	٢٤	—	—	—	—
٢٥	٢٥	—	—	—	—
٢٦	٢٦	—	—	—	—
٢٧	٢٧	—	—	—	—
٢٨	٢٨	—	—	—	—
٢٩	٢٩	—	—	—	—
٣٠	٣٠	—	—	—	—
٣١	٣١	—	—	—	—
٣٢	٣٢	—	—	—	—
٣٣	٣٣	—	—	—	—
٣٤	٣٤	—	—	—	—
٣٥	٣٥	—	—	—	—
٣٦	٣٦	—	—	—	—
٣٧	٣٧	—	—	—	—
٣٨	٣٨	—	—	—	—
٣٩	٣٩	—	—	—	—
٤٠	٤٠	—	—	—	—
٤١	٤١	—	—	—	—
٤٢	٤٢	—	—	—	—
٤٣	٤٣	—	—	—	—
٤٤	٤٤	—	—	—	—
٤٥	٤٥	—	—	—	—
٤٦	٤٦	—	—	—	—
٤٧	٤٧	—	—	—	—
٤٨	٤٨	—	—	—	—
٤٩	٤٩	—	—	—	—
٥٠	٥٠	—	—	—	—
٥١	٥١	—	—	—	—
٥٢	٥٢	—	—	—	—
٥٣	٥٣	—	—	—	—
٥٤	٥٤	—	—	—	—
٥٥	٥٥	—	—	—	—
٥٦	٥٦	—	—	—	—
٥٧	٥٧	—	—	—	—
٥٨	٥٨	—	—	—	—
٥٩	٥٩	—	—	—	—
٦٠	٦٠	—	—	—	—
٦١	٦١	—	—	—	—
٦٢	٦٢	—	—	—	—
٦٣	٦٣	—	—	—	—
٦٤	٦٤	—	—	—	—
٦٥	٦٥	—	—	—	—
٦٦	٦٦	—	—	—	—
٦٧	٦٧	—	—	—	—
٦٨	٦٨	—	—	—	—
٦٩	٦٩	—	—	—	—
٧٠	٧٠	—	—	—	—
٧١	٧١	—	—	—	—
٧٢	٧٢	—	—	—	—
٧٣	٧٣	—	—	—	—
٧٤	٧٤	—	—	—	—
٧٥	٧٥	—	—	—	—
٧٦	٧٦	—	—	—	—
٧٧	٧٧	—	—	—	—
٧٨	٧٨	—	—	—	—
٧٩	٧٩	—	—	—	—
٨٠	٨٠	—	—	—	—
٨١	٨١	—	—	—	—
٨٢	٨٢	—	—	—	—
٨٣	٨٣	—	—	—	—
٨٤	٨٤	—	—	—	—
٨٥	٨٥	—	—	—	—
٨٦	٨٦	—	—	—	—
٨٧	٨٧	—	—	—	—
٨٨	٨٨	—	—	—	—
٨٩	٨٩	—	—	—	—
٩٠	٩٠	—	—	—	—
٩١	٩١	—	—	—	—
٩٢	٩٢	—	—	—	—
٩٣	٩٣	—	—	—	—
٩٤	٩٤	—	—	—	—
٩٥	٩٥	—	—	—	—
٩٦	٩٦	—	—	—	—
٩٧	٩٧	—	—	—	—
٩٨	٩٨	—	—	—	—
٩٩	٩٩	—	—	—	—
١٠٠	١٠٠	—	—	—	—

ميراثية المصروفات

[illegible]

1977 - 1977ء

[illegible]

میزانیة المعروضات

[illegible]

ب. لجنة الإعدادات من المجلس وقامت

24

1977-1978ء

رقم	مصرفات اعتيادية	وقت			
		شخص		وقت	
		مصر	خارج مصر	مصر	خارج مصر
١٧	(١١١١) دارية الوصايات : القوات والمدارات مصلحة نقل الركاب البنك المصري البنك المصري البنك المصري البنك المصري	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩
١٨	الاعمال والمعاملات : خدمة الادارة والمصارف البنك المصري البنك المصري	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩
١٩	مصرفات عسكرية : وزارة الحربية الجيش المصري مع تجارة الرقيق : معارف ومكالات الدين العمومي اعانات منوطة بالمساعدة على غلاء المعيشة مصلحة مصلحة القوم مصلحة للمصارف الناشئة من الاضطرابات البنك المصري معارف خاصة بالاعيان سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ المصلحة معارف غير منظورة	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩
٢٠	معارف غير منظورة	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩
٢١	معارف غير منظورة	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩
٢٢	معارف غير منظورة	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩
٢٣	معارف غير منظورة	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	١٩١٩
	مبلغ الشخصيات	١١١١١١١١	١١١١١١١١	١١١١١١١١	١١١١١١١١

وزارة الداخلية

قرار سريان لائحة التنظيم والطرق على بندر طما (مديرية جرجا) (١٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة التنظيم ؛

وعلى القرارات الوزارية الصادرين بهذا الشأن من وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بناء على قرار مجلس الوزراء بتبني مصالح التنظيم في الأقاليم لوزارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال الأفراد للطرق العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذي بمقتضاه يكون وزير الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة في الأقاليم ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢١ على سريان لائحة التنظيم والطرق على بندر طما (مديرية جرجا) ؛

قرر ما هو آت :

أولا — تسرى لائحة التنظيم على بندر طما (مديرية جرجا) وتقوم اللجنة الدائمة للمجلس بأعمال مجلس التنظيم .

ثانيا — تعمرى أيضا على البندر المذكور أحكام لائحة الطرق الصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥

ثالثا — على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية مـ

تحريرا في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢

(١٥) الوقائع المصرية في ٦ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ٧ من العدد ٣٥

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الثانية من سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بمرمان لائحتي التنظيم واستعمال الأفراد للطرق العمومية على بندر قليوب
(مديرية القليوبية) (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
بخصوص لائحة التنظيم ؛

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من وفارة الأشغال
بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨
ببناء على قرار مجلس الوزراء بتسيع مصالح التنظيم بالجهات لوزارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال
الأفراد للطرق العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠
الذي بمقتضاه يكون وزير الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة
في الجهات ؛

وعلى موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٢١ على سريان لائحتي التنظيم والطريق على بندر قليوب (مديرية
القليوبية) ؛

(*) الوثائق المصرية في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٢. صحيفة ٣ من العدد ٣٦

قرر ماهوات :

أولا - تسرى أحكام التنظيم على بندر قلوب (مديرية القليوبية) وتقوم اللجنة الدائمة للمجلس المحلى بأعمال مجلس التنظيم .

ثانيا - تسرى أيضا على البندر المذكور أحكام لائحة الطريق الصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

ثالثا - على جناب مدير قسم البلديات والمحاس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما تحريرا بمصر فى أول أبريل سنة ١٩٢٢ .

وزارة الداخلية

قسم البلديات والمحاس المحلية

مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء (*) (†)

ان إشغال الطريق العمومى فى مدن القطر المصرى المختلفة ومن ضمنها الاسكندرية لا يزال حتى اليوم تحت أحكام لائحة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ التى نشرت بمقتضى قرار صدر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ مايو فى السنة ذاتها ثم حلت بقرارات تالية .

غير أنه فى الاسكندرية عهد بكل ما يتعلق بهذه الأحكام الى المجلس البلدى عند انشائه .

وبمقتضى اتفاق عمل بتأريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٠١ بين كل من بلدية ومحافظه الاسكندرية استبدلت الموافقة الاولى من قبل المحافظة على كل طلب لإشغال طريق (المشترطة بالبند «٦» من اللائحة) بالاكفاء بأرسال كشوفات يومية بالرخص الممنوحة .

(*) الواقع المصرية فى ٣ يولي سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٦١

(†) راجع قرار بلدية الاسكندرية الرقم ١٢ يوزة سنة ١٩٢٢ صحيفة ١٧٥

ومنذ سنة ١٩١٣ طلبت بلدية الاسكندرية الموافقة على لائحة عمومية جديدة لتحل محل لائحة سنة ١٨٨٥ وتكون حاوية بنوع خاص أحكاما جديدة بشأن مسافة الطريق العمومي الممكن اشغالها وتعريف العوائد التي يدفعها الشاغلون .

فاقتضى البحث في معرفة ما اذا كان يمكن للبلدية نشر هذه اللائحة الجديدة بمقتضى سلطة من اللوائح التي يخولها اياها قانونها الاساسى وذلك بعد تصديق وزارة الداخلية التي — بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ — كلفت وحدها بتنفيذ لائحة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ في جميع مدن القطر المصرى ههنا .

ويوجد سابقة بهذا المعنى في قرار مجلس الاسكندرية البلدى بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٨٩٧ المصتق عليها من وزارة الداخلية الخاص بأحكام إشغال الطريق العمومي بمينا البصل بالأقطان وأصناف التجارة الأخرى التي تباع بالجملة .

إلا أن قلم قضايا الحكومة — لما استشير بخصوص هذه المسألة — رأى أنه اذا كان يمكن للبلدية نشر اللائحة الجديدة لأنها تتعلق بمصلحة أصبحت بلدية يقتضى مع ذلك عرض هذه اللائحة على مجلس الوزراء للمصادقة عليها لأنها تلتقى — فيما يتعلق بمدينة الاسكندرية — لائحة سنة ١٨٨٥ المصتق عليها من مجلس الوزراء ولأنه من جهة أخرى يجب ملاحظة أن الطريق العمومي بالاسكندرية لا يزال من ضمن الأملاك العمومية للحكومة وأن البلدية لها بهذا الشأن نوع من الادارة فقط يرمى خاصة الى تحصيل العوائد المتعلقة بالاشغال .

وهذا الاشغال — من جهة أخرى — يتصل بالمنافع الخاصة بالنظام والأمن العام الواقعة بكليتها تحت وصاية الحكومة التي تقوم بهذه الوصاية بواسطة البوليس .

وبهذا الخصوص رؤى من الضروري أن يوضع في الفقرة الرابعة من اللائحة الجديدة نص بأنه — رغما عن التصريح الممنوح من البلدية — يكون دائما للبوليس الحق بمنع أو حصر اشغال الطريق العمومي مع حفظ الحق لصاحب التصريح بمطالبة البلدية برؤية العوائد عن مدة الاشغال الباقية ويظهر لوزارة الداخلية أن قرار مجلس الوزراء الذى يصدر بالموافقة على اللائحة يكون مبنيا على هذه المبادئ .

فهذا القرار يؤخذ إذا بمعنى أن الموافقة على اللائحة الجديدة لا تتطلب من قبل الحكومة تنازلاً نهائياً لحقها بمراقبة التصاريح المشار إليها وهو الحق الثابت في البند السادس من اللائحة الحالية والذي — كما ذكرنا — استبدل بمجرد وجوب إرسال كشف إلى البوليس يبين فيه عدد التصاريح الممنوحة — فإذا كان من الحقيقي أن هذه الطريقة مع التحفظ المعمول في البند الرابع من اللائحة الجديدة الذي ذكرناه يمكن اعتبارها بأنها وافية بنوع عام في الأوقات الطبيعية فلا بد أيضاً من أن مجلس الوزراء يحفظ لنفسه الحق بأن يفرض من جديد ضرورة موافقة أعضاء البوليس على التصريح إذا اقتضت الضرورة ذلك وأن يحفظ أيضاً بنوع عام السلطة لأن تطلب الحكومة من جديد حق سن لائحة لإشغال الطريق العمومي بالاسكندرية الذي — كما قلنا سابقاً — لا يزال دائماً داخلاً ضمن الأملاك العمومية للحكومة .

فالأمل من مجلس الوزراء التكرم بالتصديق على مشروع اللائحة المرفقة بهذا مع مراعاة التحفظات المشتبهة بإعلانه .

وفهم تماماً أنه حسب شروط اللائحة الجديدة يجب على البلدية أن تخطر البوليس عن التصاريح الممنوحة وذلك بواسطة كشوفات أسبوعية أو — إذا طلب البوليس — كشوفات يومية ٤
محرم في ٣ شعبان سنة ١٣٤٠ (أول أبريل سنة ١٩٢٢)

قرار مجلس الوزراء

بالتصديق على مشروع لائحة استعمال أو إشغال الطريق العمومي
في دائرة مدينة الاسكندرية (٥)

بناءً على ما جاء بهذه المذكرة وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقد في ٢٧ شعبان سنة ١٣٤٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢) على مشروع اللائحة المرفقة بهذا مع مراعاة التحفظات المبينة بالمذكرة ٤ .

إقراة في ٢ رمضان سنة ١٣٤٠ (٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

(٥) الوقائع المصرية في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٦٦ .

وزارة الداخلية

قرار يخول اللجنة الدائمة للمجالس المحلية في البلاد التي لم تسر عليها لائحة التنظيم اختصاصات مجالس التنظيم فيما يتعلق بالمباني التي تحتاج لترميم أو الآلة للسقوط (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة التنظيم ؛

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين في هذا الشأن من وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بناء على قرار مجلس الوزراء القاضي بتبعية مصالح التنظيم في الاقاليم لوزارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ بشأن لائحة المجالس المحلية الأساسية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩١١ القاضي ببيان مفعول المادة العاشرة من الأمر العالي المشار اليه الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ على جميع مدن وقرى القطر المصري ؛

قررها هآت :

أولاً — في البلاد التي لم تكن سارية عليها لائحة التنظيم تقوم اللجنة الدائمة للمجالس المحلية المشكلة الآن والتي تتشكل فيما بعد باختصاصات مجلس التنظيم فيما يتعلق بالمباني المحتاجة للترميم حرصاً على الأمن العام وألتي تكون آيلة للسقوط ويحضر أحد مهندسي التنظيم ومفتش صحة الجهة المجلسات ويكون رأيهما استشارياً ثم تعرض قرارات اللجنة الدائمة على هيئة المجالس المحلية .

ثانياً — على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذي يسرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية ؛

تحريراً في أول أبريل سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣٧

وزارة المالية

قرار وزاري نمرة ٩ - ١٩٢٢ بمنع الصيد منعا باتا في بعض مناطق
إلا بمقتضى رخصة خاصة (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ الخاص
بالصيد والملاحة في البحيرات الداخلية والمياه البحرية وقناة السويس ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١
بترتيب نظام الصيد بالضريبة في بعض مناطق معينة من نهر النيل وفي بعض
الترح والمصارف والبرك ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٢٢ بمنع
استعمال آلات معينة في الصيد بالمياه الداخلية ماعدا بحيرات المنزلة والبرلس
وادكو ومربوط وقارون وسياحات البرلس ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - يمنع الصيد منعا باتا في المناطق الميينة بعد إلا بمقتضى رخصة
خاصة تصرف من مصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك مقابل دفع رسم
سنوى بحسب التعريفة المحدثه في المادة الثانية الميينة بعد :

النيل الغربي - من قناطر الدلتا لغاية المعديّة عند علقام كيلو ٨٣,٥
رياح البحيرة وترعة الخطاطبة - من قناطر الدلتا لغاية علقام كيلو ٦١,٧٥
على ترعة الخطاطبة .

رياح المنوفية - من قناطر الدلتا لغاية كوبرى شين الكوم .
النيل الشرقى - من قناطر الدلتا لغاية كفر شكر عند كيلو ٦٥
الرياح الثوفيقي - من قناطر الدلتا لغاية الحدود البحرية لمديرية القليوبية
عند أسنيت .

(*) الوقائع المصرية في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٢٧

فرع النيل وفروع الترع المذكورة أعلاه — المناطق الكائنة بين قناطر الدلتا جنوبا ورياح البحيرة وترعة الخطاطبة غربا والرياح التوفيقي شرقا والسكة الزراعية من نادر لمنية الواط لشبين الكوم لمحطة قويسنا لمحطة ميت بره لكفر شكر شمالا .

النيل الغربى — من الكيلو ٢١٠ عند برمبال لغاية المعديّة بين شبراخيت وعلة دياى .

ترعة القضاة — من برمبال للقنطرة الكائنة عند الكيلو ١٢ ١/٢ عند محلة دياى .

ترعة الرشيدية وترعة ساحل مرقس — من الكوبرى عند شبراخيت لغاية محلة أمير .

النيل الشرقى — من كفر شكر عند الكيلو ٦٥ لغاية المعديّة بين محلة المنجاق وشرين .

الرياح التوفيقي وترعا المنصورة والشرقاوية — من الحدود البحرية لمديرية القليوبية عند اسنيت لمحطة المنجاق .

ترعا الساحل وعمر بك — من سكة حديد الحكومة بين شرين وبسنديلة لغاية القنطرة الكائنة على السكة الزراعية عند محلة ميت بره .

مصرف غمرة ١ — من سكة حديد الحكومة بين شرين وبسنديلة لغاية نهاية المصرف جنوبا بالقرب من ترعة عمر بك .

بحريوسف — من قنطرة اللاهون لغاية قنطرة المقاسم وفروعه .

بحر وأصف — من فمه على بحريوسف لغاية الكوبرى عند فم بحر التلة وفروعه .

مصرف الوادى — من الكوبرى الكائن عند التلة لغاية كيلو مترين خلف كوبرى الوادى .

مصرف البطس — من الكوبرى الكائن على الطريق الموصل بين البطس وسنورس لغاية الكوبرى الكائن على الطريق الموصل بين الفرقص والروضة .

النيل — من الخط التوهي بين جزيرة المساعدة والوصول لنهاية قناطر
أسبوط .

مادة ٢ — تصرف الرخص للصيد في المناطق المبينة بالمادة السابقة مقابل
دفع الرسوم السنوية الآتية :

فخص ملك طيم جنبه

عن كل مركب صيد (درجة أولى) لا يتجاوز عند بحارته ١٠ ٢ — ١٦

» » » » » » (ثانية) » » » » ١ — ٨

» » » » » » (ثالثة) » » » » ١ — ٤

» رخصة شخصية للصيد بدون مركب ... — — ١٢٠٠

مادة ٣ — في المناطق المبينة في الفقرتين ١ و ٣ من المادة الثانية من
القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١ تعطى رخص الصيد من الآن
فصاعدا طبقا للرسوم المحدث في المادة الثانية من قرارنا هذا بدلا من الرسوم
التي كانت عمدة لتلك المناطق في المادة الثانية من القرار المتقدم ذكره
الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١ .

مادة ٤ — تسرى على المناطق المذكورة في المادتين ١ و ٣ المتقدمتين
أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ١١ من القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيو
سنة ١٩٢١ كما انه أحكام القرار الوزاري الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٢٢ تبقى
نافذة المفعول .

مادة ٥ — على مدير عموم مصلحة خفر السواحل ومصائد الاسماك
والمديرين والمحافظين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله من
أول يونيو سنة ١٩٢٢ م

القاهرة في ٢ أبريل سنة ١٩٢٢

وزارة الزراعة

قرار بتعديل ملحق القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢١ القاضي باقتصاص المساحة
التي تزرع قطناً في سقى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢١ القاضي باقتصاص المساحة
التي تزرع قطناً في سقى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والمعدل بالقانون نمرة ١٤
لسنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تضاف الجهات الآتية الى الملحق بالقانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢١
المشار اليه :

مديرية البحيرة

مركز دمنهور :

الحمامية - الصفا صيف - دسونس أم ديتار - سكينيد - زرقون -
زاوية غزال - بسطره - كفر الحمامية - منشأة الحشيش - منشأة
حمود - دفشال .

مركز أبو حمص :

أبو حمص - الغابة - منشأة دمسنا - عزبة أمين باشا سيد أحمد -
كوم القناطر - عزبة الحرفة .

مركز رشيد :

اللوبية - العطف - المحمودية - سرنائى - منابادة - كفر اميلط -

مركز شبراخيت :

الرحمانية - درشابة - ممخراط - كفر غنيم - كفر محلة داود -
كفر الشيخ حسن .

(*) الوقائع المصرية في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٣٦

مديرية الدقهلية

مركز المنصورة :

دبو عوام - ميت عوام - ميت عزون - الخليج - كوم بني مراس -
طناخ - برققص - بدین - كوم التعالب - ميت محمود -
شبا بدین - الدنايق - محلة دمنه - سلامون .

مركز السبلواين :

كفر الأمير عبد الله - كفر بنوى جرجس - الربع - السبلواين -
طماى الزهايرة - تمى الامديد - البيضة .

مركز دكرنس :

جزيرة القباب - كفر القباب - القباب الكبرى - دموة السباخ -
القباب الصغرى - ميت العرايا - ميت الخلوج - ميت شرف -
ميت سعدان - أشمون - الروان - ميت السودان - ميت حديد -
منشاء عاصم - برمبال الجديدة - ميت سلسيل - ميت شريف -
البصرات - ميت خضير - كفر ججاج - السنايته - جديدة المنزل -
المنزلة - كفر الباز - العجيرة - الأحمدية - عزبة الطوارة - اقليم
المنزلة - المصافرة - ميت فارس - ميت عدلان - ميت رومى -
بنى عبيد - ميت طريف - البجلات - كفر عبد المؤمن - ميت ضافر -
المرسة - الخشاشنة - دكرنس - الدراكسة - ميت الخولى مؤمن -
ميت النصرى - ميت عاصم - كفر أبو زكري - كفر قتيش -
كفر علام - ميت القمص - برمبال القديمة - كفر الكردى -
الكردى - ميت مرجا سلسيل - الجمالية - المواجد - انقراية -
الفرمات - ميت النحال - كفر أبو ناصر - ديمجلت - نجير وميت شداد -
العرازة والقلبوية - ميت تمامة - الجواير - الكفر الحديد - ميت طاهر .

مركز فارسكور :

شرباص - كفر العرب - كفر أبو عضمه - التجارين - السالية -
الضهره - أولاد حمام - بساط كريم الدين - شرمساح - الزطارة -
ميت الخولى عبد الله - الزرقة - السرو - دقهلة - البراشية - كفر

الشناوى — فارمكور — العبيدية — ميت الشيخ — الحوراني —
البيستان — العادلية — عزبة القش — كفر الميامرة — الغنيمية —
الرحامنة — عزبة الحاجة — العطوى — الطرحة — الخليفة — عزب
البصارطة — عزبة اللحم — غيط النصارى — الشعري .

مديرية الغربية

مركز فوه :

ميت الأشراف .

مركز دسوق :

محلة مالك — كفر العرب .

مركز كفر الشيخ :

كفر يوسف — ميت علوان — كفر عسكر — قراجه — بطيطه — اسحاقه .

مركز طلخا :

طية نشا — نشا وكفورها .

مديرية الشرقية

مركز الزقازيق :

العبرة — عليم — الصوة — صفط الحنة — شذارة الطنانات —
ميت ردين — بني جرى — القطاوية — كفر العزازى — بحطيط —
بهتاباى — أنشاص البصل .

مركز هيما :

هيما — الخلاوات — مهدية — مقل حيان — كفر جنيدى —
الدهتمون — لزقه — القراموص .

مركز كفر صقر :

كفر صقر — أبو الشقوق — اشنيط القرادنه — كفر عثمان — أبو حريز —
الغابة — مقل ميمون — الرباعين — كفور نجم — الحبش — السدس —
كفر الشيخ داود — هريط — كفر النصيرى — تليجة .

مركز فاقوس :

فاقوس — الديدامون — العارين — الغزالي — البيروم — الفلادته —
الزاوية الحمراء — كفر كشك — الحماقة — منزل نعيم — الصوالح —
دوار جهينة — الفروط — كفر شاويش .

مركز بليس :

بليس — خيتة — العنيلة — الجوسق والمبسى .

مركز منيا القمح :

تلبانة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما
تحريرا بالقاهرة في ٥ أبريل سنة ١٩٢٢

مديرية الغربية

قرار بشأن المحلات الممومة في بندر طنطا — تعديل جدول الأخطاط
المخصصة لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات الممومة ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين
الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير المعدة للتجارة بمديرية الغربية ؛
وبعد الاطلاع على قرار قوميون بلدى طنطا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هو آت :

١ — يحذف من جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير المعدة
للتجارة ببندر طنطا الجزء من شارع محمد على الكائن بين قنطرة سيدى
عز الرجال والكوبرى الذى يصل هذا الشارع بشارع سعيد باشا .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بطنطا في ٥ أبريل سنة ١٩٢٢ (٧ شعبان سنة ١٣٤٠)

(*) الوقائع المصرية في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٤٦

مديرية الغربية

قرار بشأن سريان المواد ١٦ و ٢٩ من لأئحة السيارات في بندر طنطا (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادتين ١٦ و ٢٩ من لأئحة السيارات الصادر بها قرار
وزارة الداخلية الرقم ١٦ يوليه سنة ١٩١٣ ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بلدى طنطا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢١ ؛
وبعد موافقة وزارة الداخلية ؛

قرر ما هوآت :

١ — ممنوع استعمال العاكس الذى يرمى ضوءا يهر الأبهار في بندر
طنطا في الشوارع الآتية :

شارع عباس .	شارع البورصة .
» محمد على .	» المديرية الشرقى .
» كتنشر .	» الخان .
» بهلى .	» السكة الجديدة .

٢ — ممنوع سوق السيارات في دائرة مدينة طنطا بسرعة تزيد عن اثنى عشر
كيلومترا في الساعة .

٣ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

تحريرا بطنطا في ٥ أبريل سنة ١٩٢٢ (٧ شبان سنة ١٣٤٠)

مديرية البحيرة

قرار باتخاذ احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر أبى حمص (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية
في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمركز أبى حمص بتاريخ ٢٠ أغسطس
سنة ١٩٢١ ؛

وبعد موافقة مجلس مديرية البحيرة ؛

قرر ما هو آت :

١ - يمنع داخل حدود بندر أبى حمص وعلى ٥٠٠ متر فوق تيار المياه
وتحت من هذه الحدود أخذ المياه من ترعة المحمودية سواء للشرب أو الاستعمال
المثلئ إلا من المسافة المنحصرة بين نقطتين ابتداء من فم ترعة المعذر وانتهائها
فم ترعة الهيشة وطولها ٧٥٦ متراً .

٢ - ممنوع غسل الملابس والأدوات المنزلية والاستحمام وسقى المواشى
داخل حدود المسافة المعينة بالمادة الأولى لأجل أخذ مياه الشرب والاستعمال
المثلئ أو فى أى نقطة تقل عن ٥٠ متراً تحت تيار المياه أو ١٠٠ متر فوق تيار
المياه من هذه الحدود .

٣ - ممنوع رسو المراكب داخل حدود المسافة المعينة بالمادة الأولى
لأخذ مياه الشرب أو فى أى نقطة تقل عن ١٠٠ متر تحت تيار المياه أو ١٥٠ متراً
فوق تيار المياه من هذه الحدود .

٤ - ممنوع إلقاء القاذورات والكناسة والماء القذر على ضفتى ترعة
المحمودية أو تلويثها بأى طريقة أخرى داخل حدود بندر أبى حمص أو على
مسافة ٥٠٠ متر خارج حدوده .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز
المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

في ٦ أبريل سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣٩

(٤) الوقائع المصرية في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٤٦

مديرية المنوفية

قرار بشأن لائحة الدراجات في بندر أشمون (*)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلى والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط ؛
وبعد تصديق محكمة الاستئناف المختطة بجمعيتها العمومية في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤ طبقا لذكره ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محل أشمون بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ ؛
قرر ما هو آت :

- ١ - كل دراجة معدة للسير في بندر أشمون يلزم أن يوضع في دليل ما كبتها جرس أو يوق لتنبه المارة ويجب أن يكون لها فانوس تصير انارته عند غروب الشمس .
- ٢ - يجب على راكب الدراجة السير دائما في جهة اليمين وأن يخفف سيره عند تلاقي الشوارع .
- ٣ - لا يجوز لراكبي الدراجات أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها .
ولا يجوز لهم أيضا أن يسيروا على المماشي (الترتوارات) إلا حين دخولهم في منازلهم .
- ٤ - لا يجوز لراكبي الدراجات الركوب على دراجاتهم ولا التزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار .
- ٥ - يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس .
- ٦ - يعاقب المخالفون بنصوص هذه اللائحة بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش .
- ٧ - يمرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

تحريرا في ٨ أبريل سنة ١٩٢٢ (١٠ شعبان سنة ١٣٤٠)

(*) الوقائع المصرية في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٤٦

مديرية قنا

قرار بشأن تعريف عربات الركوب بالأجرة ببندر قنا (٥)

مدير قنا

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعدل بالقرارات الصادرة من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ و ٢٢ يولييه سنة ١٩١٨ وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ بشأن موافق وتعرفة عربات الركوب بالأجرة ببندر قنا .
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلي ببندر قنا بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١

قرر ما هوأت :

١ - تحدد تعريف عربات الركوب بالأجرة ببندر قنا كالآتي :

ذهابا ذهابا

طريق طريق

من الموقف أو من أى نقطة في البندر الى المحطة ٤٠ ٧٠

» » الى وابور المياه بأخر جسر الخييدات ٤٠ ٧٠

» » الى كنيسة الأقباط ٣٠ ٥٠

» » الى جبانة المسلمين ٦٠ ١٠٠

» » الى جبانة الأقباط ٨٠ ١٥٠

» » الى الاستتالية الأميرية ٣٠ ٥٠

عن كل ربع ساعة انتظار زيادة عن كل من المسافات المشار اليها أعلاه - ٢٥

عن كل ساعة نهارا - ١٢٠

عن كل ساعة ليلا - ١٥٠

عن يوم بأكمله - ٧٠٠

٢ - تلتى المادة الثانية من قرار المديرية الرقم ٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦

المشار اليه أعلاه .

٣ - يمرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ما

تحريرا في ٨ أبريل سنة ١٩٢٢

(٥) الوقائع المصرية في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٤٦

مديرية قنا

قرار بشأن عربات الركوب بالأجرة ببندر الأقصر (التعريف والمواقف) (٤)

مدير قنا

بعد الاطلاع على المواد ٢٢ و ٢٦ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارات الصادرة من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ و ٢٢ يولييه سنة ١٩١٨ ؛

وبعد الاطلاع على قرارات المديرية القيمة ٢٤ يناير سنة ١٩٠٤ و ٣ مارس سنة ١٩١٠ بشأن تعريف ومواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر الأقصر ؛

وبعد الاطلاع على قرارى قومسيون محلى ببندر الأقصر بتاريخ ٧ نوفمبر و ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

قرر ما هوأت :

١ - تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر الأقصر فى النقاط الآتى بيانها :

عدد العربات

٥	موقف أمام محطة السكة الحديد
٣	» أمام بركة الأقصر من الجهة القبلىة
٥	موقف أمام باب لوكاندة النيل
٥	» » » ساقواى
٥	» » » الأقصر

(٤) الوقائع المصرىة فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٤٦

٢ — تحدد تعريفه عربات الركوب بالأجرة ببندر الأقصر كالآتي :

- من المحطة الى أية نقطة بالبندر ٣٠ جنيه
— من البندر الى بركة الكوك نهارا وبالعكس بدون انتظار ١٥٠
— » » » ليلا » » ٢٠٠
— » الى العوامية نهارا » » ١٠٠
— » » ليلا » » ١٥٠
— عن كل ساعة انتظار زائدة عن كل من المسافات المشار إليها أعلاه ٤٠
— عن يوم في الجهة الشرقية من النيل ٦٠٠
— » » للفرية » » ٤٠٠
— عن كل ساعة داخل البندر ٨٠
من البندر الى منشأة 'العماري والزينية ودير الأنبا باخوم
بجاجر المنشأة ذهابا وإيابا مدة فيضان النيل مع انتظار ساعة ٣٠٠
— من البندر الى 'منشأة العماري والزينية ودير الأنبا باخوم
بجاجر المنشأة ذهابا وإيابا مدة فيضان النيل مع انتظار ساعة ٤٠٠
— يزداد أربعون مليا على الثلاثمائة والاربعمئة مليا المشار إليها أعلاه عن كل
ساعة انتظار .

٣ — تلغى قرارات المديرية الرقمية ٢٤ يناير سنة ١٩٠٤ و ٣ مارس
سنة ١٩١٠ المشار إليها أعلاه .

٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ٦

تحريرا في ٨ أبريل سنة ١٩٢٢

مديرية قنا

قرار بشأن تعريفة أجر الجمارة بالأقصر والقرنة والكرنك (*)

مدير قنا

بعد الاطلاع على لائحة الجمارة الصادر بها قرار المديرية الرقم ٣٠ مايو سنة ١٨٩٣ والتعريفة الملحق بها الخاصة بالأقصر والقرنة والكرنك ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلي بندر الأقصر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - تلغى تعريفة أجر الجمارة بالأقصر والقرنة والكرنك الملحقه بالقرار المشار اليه أعلاه وتستبدل بالتعريفة الآتية :
 ملجم
 من الأقصر الى الكرنك ذهابا وإيابا مع انتظار ساعة نهارا ... ١٠٠
 » » » » ليلا ... ١٥٠
 عن كل ساعة انتظار تزيد عن المسافتين السابقتين ... ١٠
 من الأقصر الى مدينة هو ذهابا وإيابا ... ١٥٠
 من الأقصر الى أبواب الملوك ذهابا وإيابا ... ٢٠٠
 عن يوم في الجهة الشرقية ... ٢٥٠
 » » الغربية ... ٣٠٠

- ٢ - يجرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ٦

٨ أبريل سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية في ١١ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٧ من العدد ٤٧

مديرية قنا

قرار بشأن تعريف أجر الحماة ببندر قنا (٥)

مدير قنا

بعد الاطلاع على لائحة الحماة الصادرة بها قرار المديرية الرقم ٣٠ مايو سنة ١٨٩٣ والتعريف الملحق بها الخاصة ببندر قنا ؛
وبعد الاطلاع على قرار قوميون محل بندر قنا بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هو آت :

- ١ - تلغى تعريف أجر الحماة ببندر قنا الملحق بالقرار المشار اليه أعلاه وتستبدل بالتعريف الآتية ؛

٢٠	مقيم	ذمما	١٠٠
٣٠	مقيم	ذمما	١٠٠
١٠	مقام سيدى عبد الرحيم القناوى	»	١٠٠
٢٠	جبانة الأقباط	»	١٠٠
١٠٠	من محل مرمى وابورات السواحين بالغرب لغاية بركة دندره	»	١٠٠
٢٥٠	من الموقف فى البندر لغاية قوص	»	١٥٠
٢٥٠	»	»	١٥٠
٢٥٠	عن يوم باكله من الصباح الى المساء خارج البندر	»	٢٥٠
٣٠	عن مسير ساعة واحدة	»	٣٠
٣٠	عن ساعة واحدة انتظار	»	٣٠
١٠	عن نصف ساعة انتظار أو أقل	»	١٠

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام م

٨ أبريل سنة ١٩٢٢

(٥) الوقائع المصرية فى ١١ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٨ من العدد ٤٧

وزارة الأشغال العمومية

قرار وزاري رقم ٢١ بشأن منع رى الأراضي الشراقي^(٥)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣) ؛

والأمر العالي الصادر في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٣ (٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥) ؛

والأمر العالي الصادر في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٣١ (٢٧ أبريل سنة ١٩١٣) ؛

وبناء على ما عرضه جناب وكيل الوزارة ؛

قرر ما يأتي :

مادة ١ - ابتداء من التاريخ المبين في هذه المادة الى تاريخ يحدد فيما بعد بقرار وزاري يمنع رى الأراضي المسماة عرفا بالشراقي والمشملة على الأراضي المخصصة لزراع النرة أو غيرها مما يزرع بنفس الطريقة المتبعة في زراعة الذرة . وهذا المنع يتبدى من اليوم الأول من شهر مايو سنة ١٩٢٢ (في مصر الوسطى وفي الوجه البحري) .

ولا يسرى مع ذلك على الأراضي المخصصة لزراعة الأرز في المناطق المرخص بزراع فيها ولا على الأراضي المخصصة لزراعة الخضر والمقاتي والسمسم والقول السوداني ولا على الأراضي المخصصة للمزروعات التي تروى بمياه الآبار الغير المتصلة بترعة ما وإنما تستمد مياهها من الطبقات التي تحت الأرض ولا على الجزر المحاطة بالمياه من جميع الجهات ولا على سواحل النيل .

مادة ٢ - من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب طبقا لما جاء بالأمر العالي السالف الذكر الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣) .

مادة ٣ - على حضرات مفتشي الرى العاملين في الوجهين البحري والقبلي ومديرى الوجه البحري ومديرى أسبوط والمنيا وبنى سويف والبحيرة والقويس تنفيذ قرارنا هذا كل فيما يخصه .

حرر بالقاهرة في ١٣ شعبان سنة ١٣٤٠ (١١ أبريل سنة ١٩٢٢)

(٥) الوقائع المصرية في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٣٩

مديرية المنيا

قرار بشأن مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر المنيا (*)

مدير المنيا

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٦ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارات الصادرة من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ و ٢٢ يولييه سنة ١٩١٨ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٩ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن مواقف وتسعفة عربات الركوب بالأجرة ببندر المنيا ؛
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى المختلط بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هو آت :

١ — تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر المنيا فى النقاط الآتى يانها :

عدد العربات

- (١) موقف الى الجهة الغربية من منتزه رضوان يحده شرقا المنتزه وغربا شارع ترعة دماريس وشمالا منزل يعقوب افندى مرزوق وجنوبا منزل الدكتور رزق الله افندى جاب الله الذى يفصله عن الشارع ٣
- (٢) موقف فى الجهة الشرقية من ميدان المستشفى الأميرى يحده شرقا أرض ورثة محفوظ افندى مغربى وغربا ميدان المستشفى وشمالا شارع المركز وجنوبا أول شارع جنينة السبكي ٢
- (٣) موقف فى أول المنتزه بشارع المديرية يحده شرقا أول المنتزه وغربا مباني المديرية وشمالا شارع المديرية الموصل للبنك الأهلى وجنوبا الشارع المذكور وأول مباني البنك الزراعى ... ٢

(*) الوثائق المصرية فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٤٦

عدد العريات

- (٤) موقف في ميدان المحطة واقع بأول شارع مستشفى الرمد
يحمده شرقاً أول الشارع وأرض قضاء ملك محمد بك جاهين وغرباً
ترعة الدماريسية ومخزن السكة الحديد وشمالاً شارع مستشفى
الرمد الواقع على الترعة المذكورة وجنوباً بمحطة السكة الحديد
وباب مخزنها ١٥
- (٥) موقف في سوق الغلال القديم ويقع بأرض البلدية بمحده
شرقاً ملك حسنين أحمد الخولي وغرباً الشارع العمومي ومحله
تجارة المرحوم الشيخ حسن جمال الدين وشمالاً الشارع العمومي
وجنوباً بأول شارع سوق الجزائر ٧

٢ - تلتنى المادة الأولى من قرار المديرية الرقم ٩ أغسطس سنة ١٩١٤

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام م

تحريراً في ١٢ أبريل سنة ١٩٢٢

أمر كرم

بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية (*)

نحن ملك مصر

بما أن مصلحة البيت المالك ومصلحة البلاد تقتضيان بوضع نظام لتوارث
عرش المملكة المصرية ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثي في أسرة جندنا
الجليل محمد علي .مادة ٢ - تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى أكبر أبنائه ثم الى
أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة .

(*) الواقع المصرية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ العدد ٣٨ (غير احتيادي) .

وإذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية الى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى اخوة .

ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجية شرعية .
فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق .

مادة ٣ — إذا لم يكن لمن له ولاية الملك عقب كانت الولاية الى أكبر اخوته ، فإذا لم يكن للمتوفى عقب ولا اخوة كذلك فالى أكبر أبناء أكبر اخوته ، فان لم يكن لأكبر اخوته ابن فالى أكبر أبناء اخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الاخوة . فان لم يكن له أبناء اخوة كذلك فالى أكبر أبناء أكبر اخوته ، فان لم يكن لأكبر اخوته ابن ابن فالى أكبر أبناء أبناء اخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الاخوة ، فان لم يوجد له على قيد الحياة أبناء أبناء اخوة كذلك كانت ولاية الملك الى ذريتهم طبقه بعد طبقه على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة .

فان لم يكن لمن له ولاية الملك عقب ولا اخوة ولا ذرية اخوة كذلك كانت الولاية الى أعمامهم وذريتهم على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة طبقه بعد طبقه .

فان لم يكن له أعمام ولا ذرية أعمام كذلك كانت ولاية الملك الى أعمام أبيه وذريتهم ثم الى أعمام جده وان علا وذريتهم ، كل ذلك على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة طبقه بعد طبقه .

الاخوة والأعمام المشار اليهم في الفقرات المتقدمة هم الاخوة والأعمام الأشقاء وأولاد ، والذرية هي العقب الذكر من أبناء الذكور مهما كانت طبقتهم ، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجية شرعية .
ويستثنى من أحكام هذه المادة الخديو السابق عباس حلمي باشا فلا تثبت له ولاية الملك ، على أن هذا الاستثناء لا يمتداه الى أبنائه وذريته فتجري في حقهم أحكام أمرنا هذا .

مادة ٤ — كل من آلت اليه ولاية الملك بحسب أحكام القواعد المنصوص عليها في أمرنا هذا يعتبر أصلاً ويكون توارث العرش مستمرا في فرعه ثم في اخوته وذريتهم ثم في عمومته وذريتهم بحسب تلك القواعد عينها .

مادة ٥ — لا حق للنساء أياً كانت طبقتهم في ولاية الملك كما لا حق لغير العصابات فيها .

مادة ٦ — يشترط فيمن يتولى الملك أن يكون عاقلاً مسلماً من أبوين مسلمين .

مادة ٧ — اذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو اذن من كان له الحق في تولي سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش وتنتقل ولاية الملك الى من يليهم في الترتيب .

كذلك يحرم من العرش من صدر في حقّه حكم باخراجه من الأسرة المالكة لعدم الجدارة طبقاً للاوضاع والشروط التي تعين في نظام تلك الأسرة وتنتقل ولاية الملك الى من يليه . وهذا مع عدم الاخلال بحقوق ذريته في العرش .

ويصدر الحرمان في الحالتين بعد موافقة البرلمان من الملك أو من تولى سلطته .

ويجوز للملك أو لمن تولى سلطته اقالة المحروم أو اقالة ذريته كلها أو بعضها من هذا الحرمان ومما ترتب عليه من الآثار ، والاقالة من الحرمان ومن آثاره هي أن يعاد الى المحروم ما يجوز أن يؤول اليه في المستقبل من الحقوق في وراثة العرش بعد وفاة الملك الجالس عليه . ويشترط في هذه الاقالة موافقة البرلمان .

مادة ٨ — يبلغ الملك سنّ الرشد اذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية .

مادة ٩ — يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سنّ الرشد .

مادة ١٠ — تؤلف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحرر من أصلين يودع أحدهما بديوان الملك والآخر برئاسة مجلس الوزراء وتحفظ الوثيقة في ظرف مختم ولا يفتح الظرف وتعلن الوثيقة إلا بعد وفاته وأمام البرلمان .

ويجب فيمن يعين في هيئة الوصاية ان يكون مصرياً مسلماً وأن يختار من بين الطبقات الآتى ذكرها :

أمرء الأسرة المالكة وأصهارهم الأقربون ؛

رؤساء مجلس الوزراء الحالي والسابقون ؛

رؤساء مجلس النواب الحالي والسابقون ؛

الوزراء أو من تولوا مناصب الوزارة ؛

رئيس وأعضاء مجلس الأعيان وكذا رؤسائه السابقون وهذا اذا نص

الدستور على انشاء مجلس أعيان .

على أن هذا الاختيار لا يتخذ إلا اذا وافق عليه البرلمان .

مادة ١١ - اذا لم يتوفر التعيين المنصوص عليه في المادة السابقة فيعين البرلمان هيئة وصاية للعرش .

مادة ١٢ - اذا تمذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو البرلمان في الحال الى الاجتماع فاذا ثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة قرر البرلمان انتهاء ولاية ملكه فتنقل الى صاحب الحق فيها من بعده بحسب أحكام أمرنا هذا .

مادة ١٣ - على وزراء حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية م

صدر برأى طابقي في ١٥ شعبان ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢

تبلغ

أمر كريم خاص بنظام توارث عرش المملكة المصرية (*)

عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

بما أن مصلحة البيت المالكة ومصلحة البلاد تهضيان بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية فقد أصدرنا أمراً بالأحكام التى يؤول الملك بمقتضاها لتكون قاعدة مرعية وسنة متبعة وجعلنا هذا الأمر من أصليين حفظ أحدهما بديواننا ونرسل الآخر لدولتكم ليحفظ برئاسة مجلس الوزراء .
وانا نسأل المولى عز وجل أن يعيننا على تحقيق آمالنا العظيمة فى مستقبل البلاد ما

صدر برأى هاديين فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢

وزارة الحفانية

قرار بإنشاء محكمة خط وتغير فى دائرة اختصاص محكمة خط أخرى (†)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٣ المختص بتشكيل عاكم الأخطاط ؛

وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء عاكم الأخطاط وتحديد دوائر اختصاصها بمديرية جرجا ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١

مديرية جرجا

مركز سوهاج :

تلتأ محكمة خط بتاحية المراغة وتسمى محكمة خط المراغة .

(*) الوثائق المصرية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٣٨ (غير اعتيادى) .

(†) الوثائق المصرية فى ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٥٤

مادة ٢ — تشمل دائرة اختصاص محكمة خط المراغة البلاد الميينة
بالكشف المرفق مع هذا نمرة ١ ٤

تشمل دائرة اختصاص محكمة خط جزيرة شندويل البلاد الميينة
بالكشف المرفق مع هذا نمرة ٢ ٤

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢

تحريراً في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٢

كشف نمرة ٢	كشف نمرة ١
البلاد التابعة لمحكمة خط جزيرة شندويل :	البلاد التابعة لمحكمة خط المراغة :
(١) الوقعة .	(١) المراغة .
(٢) جزيرة شندويل .	(٢) بني هلال .
(٣) البهاليل .	(٣) الشيخ شبل .
(٤) بهته .	(٤) بناويط .
(٥) الشيخ يوسف .	(٥) أولاد اسماعيل .
(٦) نجع طابع .	(٦) السمانفة .
(٧) شندويل .	(٧) باصونة .
(٨) القرامطة .	(٨) الحريديّة .
(٩) العرابة .	(٩) العزيزات .
(١٠) البحاته .	(١٠) البطاح .
(١١) نجع الغار .	(١١) بني وشاح .
(١٢) نجع تمام .	(١٢) العمور .
(١٣) بني زار .	

وزارة الزراعة

قرار ببيان أسماء الطيور النافعة للزراعة (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٢٢ الخاص
بوقاية الطيور النافعة للزراعة ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تعتبر الطيور الآتية أسماءها بعد نافعة للزراعة :

• كروان	• قنبرة
• وروار	• عصفور مغنى
• أبو قردان	• عصفور التين
• هدهد	• عصفور التين
• زقزاق مطوق	• عصفور التين
• زقزاق بلدى	• عصفور التين
• زقزاق شامى	• عصفور التين

مادة ٢ - يسرى المنع المنصوص عنه فى الفقرة السادسة من المادة الأولى
من القانون المشار اليه على أوكار ويض بعض الطيور النافعة للزراعة الآتية
أسمائها بعد وهى :

الكروان - الوروار - أبو قردان - الزقزاق البلدى .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية م

القاهرة فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٤

وزارة المالية

قرار نمرة ١٠ - ١٩٢٢ بتعديل تأليف اللجنة المشكلة بمقتضى قرار
وزارة المالية الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩١٦ للقيام بإجراءات
السحب لاستهلاك سندات خط سكة حديد حلوان (*)

المادة الأولى من قرار وزارة المالية المؤرخ في ٨ أبريل سنة ١٩١٦
بشأن تأليف اللجنة المعهود إليها في القيام بإجراءات سحب السندات المقتضى
استهلاكها من سندات خط سكة حديد حلوان السابق تعديلها بقرار مؤرخ
في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٠ تعطل كما يأتي :
تؤلف لجنة من مراقب الإدارة ومن مندوب من البنك الأهلي المصري
برئاسة وزير المالية للقيام بإجراءات سحب السندات المقتضى استهلاكها
القاهرة في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢

مجلس الوزراء

قرار بتدخل الحكومة في سوق مينا البصل بسبب تناقص
نسبة سعر القطن المصري الى القطن الأمريكي (١)

بناء على ما أبداه وزير المالية من أن نسبة أسعار القطن المصري الى أسعار
القطن الأمريكي قد تناقصت في العهد الأخير تناقصا مزعجا لا يسوغه المركز
التجاري والاحصائي للقطن المصري ؛
وبما أن هذه الحالة لم تنشأ إلا عن عوامل مصطنعة وترى الحكومة من
واجبها حرصا على الثروة العامة أن تعمل على دفع هذه العوامل ؛
فلذلك ، قرر مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم التدخل في سوق مينا البصل
بسبب هذه الحالة الخاصة وعهد الى وزير المالية اتخاذ ما يلزم لذلك
من التدابير ما

القاهرة في ٢٤ شعبان سنة ١٣٤٠ (٢٢ أبريل سنة ١٩٢٢)

(*) الوثائق المصرية في ٤ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٤٥

(٢) الوثائق المصرية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٤١

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الامناء — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
والوزير المفوض للجمهورية الفرنسية بمصر (*)

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ٢٢ أبريل
سنة ١٩٢٢ بمصر عابدين استقبال حضرة صاحب الجلالة الملك — وحوله
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب
الدولة رئيس ديوان جلالاته وحضرة صاحب المعالي كبير الامناء وحضرة
صاحب السعادة كبير الباوران — جناب الميسو هنرى جيار المندوب فوق
العادة والوزير المفوض للجمهورية الفرنسية بمصر .

وبل فتم جنابه أوراق اعتماد جلالة الملك تلا بين يديه الخطاب الآتى
تصريه :

مولاي

أتشرف بأن أرفع لجلالتكم الكتاب الذى يعتمدنى به جناب رئيس جمهورية
فرنسا مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا للجمهورية الفرنسية لدى جلالتكم .
وانه لشرف كبير لى أن ادعى لتمثيل حكومة الجمهورية فى هذا البلد الجميل
فى الوقت الذى أصبح فيه دولة مستقلة ذات سيادة تحت رعاية جلالتكم المحيطة .

ان فرنسا تحي هذا العصر الجديد وترجو دوام الرفاهية للقطر المصرى الذى
تربطه بفرنسا أواصر الصداقة المتينة التى ما فتئت قائمة بين البلدين منذ عهد
جد جلالتكم العظيم .

وانى معتمد على هذه الدواعى المشجعة التى ذكرتها أواملى أن جلالتكم
ستفضل وتولينى ثقها الثمينة لتكون عوناً لى على قضاء مهمتى كما أرى لن
أدخر وسعاً فى العمل وفقاً لما تمناه حكومة الجمهورية لجلالتكم من الملك
المجيد وما ترجوه من الخير لهذا البلد تحت رعايتكم .

فأجاب جلالة الملك بما يأتى تصريه :

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٤٢

يا جناب الوزير

إن سرورى عظيم بأن ألقى اليوم رسميا الكتاب الذى يعتمدكم به جناب رئيس الجمهورية مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً للجمهورية الفرنسية لدى .
وليس شئ أحب الىّ من أن أرى المصالح الفرنسية قد عهد بها فى مصر المستقلة المتمتعة بحقوق السيادة الى نفس من تولى أمرها الى الآن بمثل ما عهد فيكم من الحلق وحسن المجاملة .

ولقد كان لما أعربت عنه حكومة الجمهورية الفرنسية من التمنيات لشخصى ولبلادى أحسن أثر لدىّ كما أن المواطنين التى حيث بها فرنسا مستقبل مصر قد وقعت من نفى خير موقع فأرجوكم يا جناب الوزير أن تعربوا عما أشعر به من الشكر الخالص وما أتمناه من الرفاهية والسعادة للشعب الفرنسى المجيد .

وانى مع ابداء الأمل الوطيد فى زيادة إحكام روابط الصداقة القديمة القائمة بين فرنسا ومصر منذ أيام جدّى العظيم تلك الروابط التى تكررتم الآن بذكرها أؤكد لكم يا جناب الوزير أنه تسهلاً لقيامكم بأعباء مهمتكم يمكنكم أن تعتمدوا دائماً، كما كان من قبل، على معاوتى القليلة ومساعدتى الثابتة .

وزارة الداخلية

قرار بتعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة*

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢ من القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الرقم ٣١ مايو سنة ١٩٢٠ باستبدال جدول المحلات المذكورة الملحق بالقرار الرقم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ بمجدول جديد ؛

(*) الوقائع المصرية فى أول مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٤٤

قرر ما هوآت :

مادة ١ - المحلات الميينة بعد تعتبر ضمن المحلات المضرة بالصحة وتضاف الى الجداول المشار اليه أعلاه في القسم الثاني والى النوع المرموز اليه بحرف (أ) :

”محلات طحن البن أو الحبوب المسارة بالحيوانات أو بالمحركات الميكانيكية“.

مادة ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
القاهرة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢ (٢٦ شعبان سنة ١٣٤٠)

وزارة المالية

قرار وزارى نمرة ١١-١٩٢٢ بتعديل القرار الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢١
بفرض رسوم على الكحول المقطر في القطر المصرى^(٥)

وزير المالية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٢ المعدل
للمرسوم الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ بفرض رسوم على الكحول المقطر
في القطر المصرى ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢١
بتقرير القواعد الخاصة بالرسم المفروض على الكحول داخل القطر .

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر
في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ عملاً بالأمر العالى المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

قرر ما يأتى :

مادة ١ - يضاف الحكم الآتى الى المادة الخامسة من قرار ٢٦ يونيه
سنة ١٩٢١ المتقدم ذكره :

”تضع المصلحة الأختام على الأنابيب التى لا تكون مشغلة ولا ترفع تلك
الأختام إلا بعد اعطاء الترخيص الكتابى بالتقطير“ .

مادة ٢ - تلغى المادة السابعة من القرار المتقدم ذكره .

(٥) الوقائع المصرية في أول مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٧ من العدد ٤٤

مادة ٣ — يضاف الى المادة التاسعة من القرار المتقدم ذكره فقرة هذا نصها :

”كل كمية من الكحول ومن أنواع الأرواح والخمور والمشروبات الروحية يجب نقلها من معمل التقطير في خلال الأربع وعشرين ساعة التي تلي دفع الرسوم والإلا كانت عرضة للجزاءات نفسها“.

مادة ٤ — يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية

القاهرة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٢٤ بأباجة وتحديد مواعيد رى البرسيم المسقاوى في بعض المناطق^(١)
وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على ما جاء بالمادة الأولى من القانون رقم ٦ الصادر بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩١٣ بشأن منع رى زراعة البرسيم المسقاوى بعد اليوم العاشر من شهر مايو في كل سنة وتحديد تاريخ بعد اليوم المذكور لأباجة رى تلك الزراعة في بعض الأراضي سنويا بقرار يصدر من وزير الأشغال العمومية ؛ وبناء على ما رآته وزارة الزراعة ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يباح رى البرسيم المسقاوى في مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان بعد اليوم العاشر من شهر مايو سنة ١٩٢٢

مادة ٢ — يرخص برى البرسيم المسقاوى في المناطق الآتى ذكرها لغاية ٣١ ابر سنة ١٩٢٢ :

في مديرية البحيرة كل المنطقة الواقعة ببحرى ترعة المحمودية الى العطف ؛
في مديرية الغربية كل المنطقة الواقعة ببحرى خط سكة حديد البرارى من دسوق الى شربين .

(١) الوقائع المصرية في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٤٢ .

في مديرية الدقهلية كل المنطقة الواقعة بحرى شرقى السكة الزراعية من
حطة أنجاق عن طريق دكرنس وميت فارس الى أبى الشقوق .
في مديرية الشرقية كل المنطقة الواقعة شرقى خط يبتدئ من أبى الشقوق
الى أبى كبير ففاقوس ومنها يتبع السكة الزراعية مجازا التربة السعيدية
وقبل بلوغه القرين يتبع التربة المشار اليها حتى نقطة تلاقيها بالتربة
الاسماخيلية وتشمل هذه المنطقة وادى الطميلات .

مادة ٣ - كل من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القرار تسرى
عليه العقوبات والنصوص الوارد ذكرها في القانون رقم ٦ الصادر بتاريخ
٩ أبريل سنة ١٩١٣ م
تحريرا في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢

مجلس الوزراء

قرار خاص بأشغال الطرق العمومية (*)

بعد الاطلاع على اللائحة التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ اليوم عن أشغال
الطريق العمومى بمدينة الاسكندرية ؛
وبعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من وزارة الداخلية ؛
قرر المجلس الترخيص لوزير الداخلية بأن يعتمد بقرار يصدر منه بالنسبة
لكل مدينة فيها مجلس بلدى أو مجلس على أحكاما مشابهة للأحكام الواردة
في اللائحة المتقدم ذكرها الخاصة بمدينة الاسكندرية بعد تعديلها بما يتفق
مع حالة كل مدينة وبشرط أن لا تزيد الرسوم فيها على الرسوم المقررة في اللائحة
المشار اليها ؛

ومتى صدر قرار من وزير الداخلية عن مدينة من المدن فإن هذا القرار
يحل بالنسبة لتلك المدينة محل لائحة أشغال الطريق العمومى الصادرة
في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ والتي عدلت وأكملت بمقتضى القرارات الصادرة
في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦
القاهرة في ٢٧ شبان سنة ١٣٤٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢)

(*) الوثائق المصرية في ٤ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٤٥

مجلس الوزراء

قرار باضافة فقرة جديدة الى القانون المالى (*)

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ شعبان سنة ١٣٤٠ (٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢) اضافة فقرة جديدة الى المادة ٧٥ من الفصل الثاني من القانون المالى هذا نصها :

”مضى كان الوقت نتيجة لازمة لحكم جنائى صادر من محكمة مختصة طبقاً لأحكام قانون العقوبات أو متى نص فى الحكم الجنائى على الوقت صراحة فإن الأمر يحال مع ذلك على مجلس التأديب المخصوص لكى يثبت ويحدد الإثر المرتب على ذلك الحكم الجنائى من الوجهة الادارية وذلك سواء فيما يختص بالوقت فى ذاته أو بضيق المكافأة أو مرتب الاستيداع أو المعاش“ .

وزارة الحفانية

قرار بشأن فصل عزبة ورثة محمد القباني التابعة لمحلة النجاى بمركز فارسكور من اختصاص محكمة فارسكور الشرعية (†)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على كتاب الداخلية نمرة ١ المؤرخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ بشأن فصل عزبة ورثة محمد القباني عن ناحية محلة النجاى بمركز فارسكور والحاقها بناحية طرابلس البحر بمركز المنصورة ؛

وعلى المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ ؛

قرر ما يأتى :

تفصل العزبة المذكورة من دائرة اختصاص محكمة فارسكور الجزئية الشرعية وتدخل فى دائرة اختصاص محكمة المنصورة الشرعية ما

محرياً فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٨ من العدد ٤٧

(†) الوقائع المصرية فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٤٦

وزارة الداخلية

لائحة بكيفية تنفيذ القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل
ورمي الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩٣٣
عن المراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال
الرياضة ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - طلبات الرخص عن استغلال أى نوع من أنواع الرهان على
سباق الخيل 'ورمي الحمام وغيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة' تقم
الى وزارة الداخلية طبقا للأورنيك الذى قرره الوزارة لهذا الغرض على
ورق تمغه فئة ٣٠ مليما وتكون حاوية للبيانات الآتية :

(١) اسم الطالب ولقبه، (٢) تبعيته، (٣) محل إقامته، (٤) نوع المراهنة،
(٥) الألعاب أو أعمال الرياضة التى سيجرى المراهنة عليها، (٦) محل استغلال
المراهنة، (٧) بقية البيانات التى يمكن أن تطلبها الوزارة .

مادة ٢ - تعطى الرخصة لمدة لا تتجاوز سنتين ويمكن تجديدها بعد
ذلك . ويمكن سحبها فى أى وقت إما لعدم القيام بالشروط التى تدرج فى القرار
الذى تصدر به الرخصة أو لأسباب خطيرة تتعلق بالأداب أو بالنظام العام .

مادة ٣ - يبين فى قرار الرخصة نوع المراهنة الذى يرخس به والقواعد
التي يلزم اتباعها فى استغلاله وذلك لحاية الجمهور من الغش والخداع .
ويمكن فى حالة الترخيص بالرهان المتبادل أن ينص فى القرار عن الجزء
الذى يجوز لمستغل المراهنة أن يحتفظه لنفسه من قيمة المرهون .

ويمكن أيضا أن يشترط فيه على مستغل الرهان دفع مبلغ بصفة تأمين ولا
يعاد هذا المبلغ اليه الا بعد مضي المدة التى تحدد فى قرار الرخصة على توقيفه
عن الاشتغال بالمراهنة .

(١) الواقع المصرية فى ٤ مايوس ١٩٣٣ صحيفة ٢ من العدد ٤٥

مادة ٤ — يبين في قرار الرخصة الجزء الذي يجب أخذه من الأرباح طبقاً للمادة (٥) من القانون المذكور أعلاه لصرفه في سبيل الأعمال المنصوص عنها في تلك المادة والتي يجب ذكرها في قرار الرخصة ويدين فيه أيضاً ما إذا كان هذا الجزء سيقدر بنسبة مئوية من الأرباح أو أنه مبلغ متفق عليه وكذلك تبين طريقة أخذ هذا المبلغ والسلطة أو المأمورين الذين يجب دفعه اليهم .

مادة ٥ — لمأموري الحكومة الذين تعينهم الوزارة الحق في مراقبة استقلال المراهنة ولهم أن يطلبوا إبراز دفاتر حسابات القائم باستغلالها للتأكد من قيامه بالشروط المذكورة في الفقرة الثانية من المادة ٣ وفي المادة ٤

مادة ٦ — الرخصة شخصية ولا تسرى الا على نوع المراهنة أو في المحل وعلى نوع الألعاب أو أعمال الرياضة المبينة فيها .

مادة ٧ — لا يجوز لأحد أن ينشئ توكيلاً لجمع النقود للمراهات المصرح بها أو أن يقوم بوظيفة وسيط بين المراهتين والشخص أو الشركة المصرح لها باستغلال المراهنة سواء كان ذلك لحساب ذلك الشخص أو الشركة أو لحسابه الخاص الا اذا تحصل على إذن خاص لذلك من الوزارة .

ولا يسطى هذا الاذن الا لمدة سنة واحدة ويمكن تجديده .

وعلى المرخص له اتباع جميع الشروط التي تقرر في الاذن لحماية الجمهور من الغش والخداع .

وهذا الاذن شخصي ويمكن محصيه في أى وقت إما مخالفة أحد الشروط المقررة فيه أو لأسباب خطيرة تتعلق بالآداب أو بالنظام العام .

مادة ٨ — على الأشخاص أو الشركات الذين يدرون الآن عملاً للمراهنة أن يقدموا الى وزارة الداخلية طلب الرخصة المنصوص عنه في المادة الأولى من هذا القرار في ميعاد ١٥ يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فاذا لم يقدموا الطلب في هذا الميعاد أو اذا قدموا الطلب ولم يتحصلوا على قرار الرخصة في بحر شهر من تاريخ الطلب فعليهم أن يمتنعوا عن استغلال المراهنة فاذا لم يمتنعوا طبقت عليهم أحكام المادتين ١ و ٢ من القانون السابق ذكره وكذلك على بقية الأشخاص المذكورين فيهما .

مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة في المادة الأولى من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩٢٢

مادة ١٠ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما أول ما يورس ١٩٢٢ (٤ رمضان سنة ١٣٤٠)

مديرية بنى سويف

قرار بشأن المحلات العمومية فى بندر بنى سويف - تعديل جدول الأخطاط
المخصصة لسكن العائلات والى لايحوز فتح محلات عمومية فيها^(٥)

مدير بنى سويف

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعين
الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير المئمة للتجارة ببندر بنى سويف ؛

قرر ما هو آت :

١ - تضاف الى جدول الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير
المئمة للتجارة ببندر بنى سويف الشوارع الآتية :

شارع المدارس .

شارع البحر .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

بنى سويف فى ٥ مايو سنة ١٩٢٢ (٨ رمضان سنة ١٣٤٠)

وزارة الداخلية

قرار بتعديل الرسوم البلدية على المركبات فى السويس (٢)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٩ بشأن
اللائحة الأساسية للمجالس المحلية ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٩ المعدل للقرار السابق ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ القاضى بانشاء مجلس محلى

فى السويس ؛

(٥) الوقائع المصرية فى ١١ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٧ من العدد ٤٧

(٢) الوقائع المصرية فى ١١ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٤٧

وبعد الاطلاع على تعهدات أهالى مدينة السويس ٤

وبعد الاطلاع على مداولة المجلس فى ٣٧ فبراير سنة ١٩٢٢ ورأى اللجنة
الاستشارية لأعمال البلديات والمجالس المحلية بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٢٢ ٤

قرر ما هوآت :

مادة ١ — ألغيت فى مدينة السويس الرسوم البلدية على المركبات الصادرة
بها قرار ٣ يناير سنة ١٩٢١ واستبدلت بالرسوم الآتية :

مبلغ جنيه	سنويا
عربة مخصصة للركوب بالأجرة.....	٢ —
» » لركوب مالكةا.....	٢ —
» نقل بسجلتين أو أربع سجلات.....	٨٠٠ —
» أوتوموبيل مخصص للركوب بالأجرة.....	٥ —
» » لركوب المالك.....	٥ —
» » يسيكلت.....	٣٠٠ —
» » موتوسيكل.....	١ —
» عربة يد.....	٣٠٠ —
» » يجرها حمار.....	٥٠٠ —
» ركوبة بالأجرة.....	٣٠٠ —
» » مخصصة لركوب مالكةا.....	٣٠٠ —
» أومتيبوس أو توموبيل.....	١٠ —
» » سيارة نقل (لورى).....	١٠ —

مادة ٢ — تصرح لمجلس السويس المحلى بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق
الادارية لتحصيل الرسوم المذكورة طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر
فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور .

مادة ٣ — يمرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

القاهرة فى ٦ مايو سنة ١٩٢٢ (٩ رمضان سنة ١٣٤٠)

وزارة الداخلية

قرار بشأن تحديد عوائد الذبيح في سلخانة فرشوط (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٣٧ الصادر في سنة ١٩١٠
بشأن تعريف عوائد الذبيح في البلديات المختلطة والمجالس المحلية ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس فرشوط القروى بجلسته المنعقدة في ٢ مارس
سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تحصل عوائد الذبيح في فرشوط على الوجه الآتى :

الضاني والماعز - ٣ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن
لا يقل المتحصل على الحيوان الواحد عن ٤٠ مليا .

الخننازير - ٤ مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل
المتحصل على الحيوان الواحد عن ١٥٠ مليا .

الجواميس الصغيرة والكبيرة والبقرة والثيران والجمال والخيول - مليان
عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الحيوان الواحد
عن ١٠٠ مليم .

مادة ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية م

القاهرة في ٦ مايو سنة ١٩٢٢ (٩ رمضان سنة ١٣٤٠)

وزارة الداخلية

قرار بوضع نظام لطلب وتصدير المواد المخدرة^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الحادية عشرة والمادة الثانية والعشرين من القانون
نمرة ١٤ لسنة ١٩٠٤ عن تعاطى صناعة الصيدلة والأججار بالجواهر السامة ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ بمنع جلب الجواهر المخدرة
السامة المبيئة فى المادة الأولى من المرسوم المذكور الى البلاد المصرية
أو تصديرها منها بدون الحصول مقلما على رخصة خاصة بذلك ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — الرخصة الخاصة بجلب الجواهر السامة المبيئة بالمادة الأولى
من المرسوم المؤرخ فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ الى البلاد المصرية أو تصديرها .
لا تمنحها مصلحة الصحة العمومية إلا للأشخاص الذين تشملهم الفئات
المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة من القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٠٤

مادة ٢ — الرخصة الخاصة المذكورة لازمة عن كل جلب أو كل تصدير
ويجب على طالب الرخصة أن يذكر فى طلبه كمية ونوع الجواهر المخدرة التى
ينوى جلبها أو تصديرها مع ايضاح الأسباب المبررة لطلب هذه الجواهر
أو تصديرها لأجل احتياجات صناعته أو تجارته .

ومصلحة الصحة دائماً مطلق الحرية فى رفض منح هذه الرخصة أو فى
تعميدها بكميات أقل من الكميات المذكورة فى الطلب اذا تراءى لها عدم
وجود مبرر لطلب أو تصدير كل أو بعض المواد المطلوب جلبها أو تصديرها .

وتسحب الرخصة بمجردة الجمرك فى وقت التخليص على البضاعة .

وتعطى للشخص المختص صورا من رخص جلب المواد أو تصديرها ليستعملها
فى البلاد التى تطلبها منه لأجل الترخيص بتصدير المواد .

(١) الوقائع المصرية فى ١١ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٤٧

مادة ٣ — الرخصة التي تعطى للتجار بالجملة في الجواهر السامة حسب نص المادة الثانية والعشرين من القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٠٤ تكون دائماً موقفة . ويكون معمولاً بها لمدة خمس سنوات أو لمدة سنة واحدة فقط اذا شملت الجواهر المخدرة المينة في المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٢ م^(١)

تحريراً في ٨ مايو سنة ١٩٢٢

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمانة — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة والوزير المفوض للحكومة الاسبانية بمصر^(٢).

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٩ مايو سنة ١٩٢٢ في سراي عابدين العامرة استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك وحوله حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب الدولة رئيس ديوان جلالتهم وحضرة صاحب المعالي كبير الأمانة وحضرة صاحب السعادة كبير الباوران — جناب الميسو سيلفيو فرنانديز قالين المندوب فوق العادة والوزير المفوض للحكومة الاسبانية بمصر .

ولما قدم جنابه أوداق اعناده لجلالة الملك تلاين يديه الخطاب الآتي تعريه :

مولاي

إني لسعيد جداً لما أولاني إياه مولاي وملكي المعظم من الشرف باختيارى لأن أرفع لجلالتكم الكتاب الذي يعتمدني به مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى جلالتكم .

وإن من أخص دواعي سروري أن أقدم لجلالتكم رسمياً في هذا الاحتفال ما يتناه ملك اسبانيا دون ألفونسو الثالث عشر من السعادة لجلالتكم ولحضرة صاحبة الجلالة الملكة ولصاحب السمو الأمير ولي العهد وللشعب المصري النبيل .

(٢) الوقائع المصرية في ١٥ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٤٨

ولما كانت جميع عواطفى تدفعنى نحو مملكتكم فانى فى هذا اليوم العظيم من تاريخ مصر الخالد أستقبل بمزيد الإبتهاج المهمة الشريفة التى انتدبت لها والتي غايتها تثبيت وإنماء العلاقات الودية القائمة بين مصر المستقلة المتمتعة بحقوق السيادة وبين وطنى والعمل على أحكام روابطها .

وانى سأبذل قصارى الجهد للقيام بواجب يتفق تمام الاتفاق مع ما أعربت عنه من العواطف واتقا من سهولة تأديته بفضل عطف جلالكم السامى ومؤازرة حكومتكم الودية .

فاجابه جلالة الملك بما يأتى تعرييه :

يا جناب الوزير

انى أفتقبل منكم بمزيد السرور كتاب جلالة ملك اسبانيا دون ألفونسو الثالث عشر الذى يعتمدكم به مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى .
وأنتج بأن أرى أن جلالتى ، لمناسبة رفع درجة ممثله فى بلادى التى أصبحت مستقلة وذات سيادة ، قد اقتضت حسن مجاملته أن يلقى جنابكم هنا لمواصلة مهمة أديتموها بقسط وفير من الحلق والكياسة .

وانى مع شكرى الجزيل لجلالة الملك على تمنياته لشخصى وللأميرة الملكية ولشعبى أرجوكم أن تعربوا بجلالتى عما أرجوه قليلا بجلالتى ولحضرة صاحبة الجلالة الملكية ولحضرة صاحب السمو ولى العهد وللأميرة الفخيمة المملوكة من الهناء وما أتمناه من الرفاهية والاحبال للشعب الاسبانى النبيل .

وانى ، متأثرا بما أبديتوه من رقيق العواطف نحو مصر ، أرجوكم أن تتقوا يا جناب الوزير بانى لن أدرى وسما فى العمل على إنماء وتوثيق عرى الصلات الحسنة الموجودة بين بلدينا كما انى أؤكد لكم أنه تسميلا لقيامكم بأعباء مهمتكم يمكنكم أن تعتمدوا دائما على معاوتى القلبية وعلى مساعدة حكومتى الثامة .

مجلس بلدى دمنهور

قرار بشأن زيادة الرسوم البلدية على الأقطان والبذرة المصدرة (*)

رئيس مجلس محلى مختلط مدينة دمنهور

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢ الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ القاضى
بانشاء قومسيون محلى مختلط بمدينة دمنهور ؛

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المذكور بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٢
بشأن زيادة الرسوم البلدية على الأقطان والبذرة المصدرة ؛

وبعد الاطلاع على مكتابة وزارة الداخلية المؤرخة فى ١٣ مارس سنة ١٩٢٢
نمرة ١٨١ بالمصادقة على هذا القرار ؛

قرر ماهوآت :

مادة ١ — يكون تحصيل الرسوم البلدية على الأقطان والبذرة المصدرة
التي يحصل عليها الآن رسوم بواقع ١٥ ٪ من قيمة نولون السكة الحديد
بالتفآت الآتية :

٧,٥	على كل قنطار من القطن الشمر .
١٠	» » » الزهر .
٢,٥	» » » أرب من البذرة .

مادة ٢ — يكون تحصيل الرسوم المذكورة عند الاقتضاء بالطرق الادارية
طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل
الموائد والعشور .

مادة ٣ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

دمنهور فى ٩ مايو سنة ١٩٢٢

(*) الوثائق المصرية فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٥١

وزارة الحفانية

قرار بتعديل في تحديد دائرى اختصاص محكمة خط (٥)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢
المختص بتشكيل محاكم الأخطاط ؛
وعلى القرارات الصادرة من إنشاء محاكم الأخطاط وتحديد دوائر اختصاصها
بمديرية جرجا ؛

قرر ما هو آت :

- مادة ١ — مديرية جرجا ، مركز طهطا :
تفصل ناحيتا "الشيخ مسعود" و "الحريديّة" من اختصاص محكمة
خط جهينة وتضافان الى اختصاص محكمة خط طهطا .
مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ م
تحريرا في ١٤ مايو سنة ١٩٢٢ (١٧ رمضان سنة ١٣٤٠)

وزارة المواصلات

قرار وزارى نمرة ١ — ١٩٢٢ بتخفيض رسوم مصاريف المحطة
على رسائل السباخ البلدى التى تصدر بصفة (بضائع سياية)
على سلك حديد الحكومة (٤)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على القانونين نمرة ٧ ونمرة ٩ لسنة ١٩١٩ ؛
وعلى القرار الوزارى الصادر من وزارة الأشغال العمومية نمرة ٤٠٩
في ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٣ ؛
وعلى القرارين الوزاريين الصادرين في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٠ و ٢٩ يونيه
سنة ١٩٢١ ؛

(٥) الوقائع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٤٩

(٤) الوقائع المصرية في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٥١

وحيث أن رسوم مصاريف المحطة المفروضة في الوقت الحاضر على رسائل السباخ التي تصدر بغير عبوات هي أزيد مما ينبغي وبقضى تخفيضها ؛ وبناء على ما عرضه جناب مدير عام سكك حديد الحكومة المصرية ؛

قرر

مادة ١ - مصاريف المحطة على رسائل السباخ التي تصدر بغير عبوات وبصفة بضائع سايية التي تحصل الآن بواقع مليم ونصف مليم عن كل عشرة كيلو جرامات طبقا للبند العاشر من تعريفه نقل البضائع المعقل بالفقرة السادسة عشرة من القرار الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٠ تخفض الى نصف مليم عن كل عشرة كيلو جرامات .

مادة ٢ - مصاريف المحطة عن الصنف ذاته على السكك الحديدية الاضافة بالوجه القبلي الجاري تحصيلها الآن بواقع ستة أعشار الملیم عن كل عشرة كيلو جرامات عملا بالبند الأول من القرار الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١ سالف الذكر تخفض الى ثلاثة أعشار الملیم عن كل عشرة كيلو جرامات .

مادة ٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

القاهرة في ١٤ مايو سنة ١٩٢٢

بلدية الاسكندرية

لاحة بشأن الغرف المفروشة والبسيونات وما مائل ذلك بالاسكندرية (٥)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر المالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بإنشاء القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛

وعلى القرارين الصادرين من القومسيون في ٨ مايو و ٤ سبتمبر سنة ١٩١٨ ؛

وعلى موافقة معالى وزير الداخلية ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٥١

قرر ما هوآت :

- مادة ١ — أحكام لأئحة الفنادق الصادرة في ٢٠ يولييه سنة ١٩١١ والمعدلة بقرار البلدية الرقم ١٠ أغسطس سنة ١٩١٢ تنفذ على الغرف المفروشة والبسيونات وما ماثلها من المحال التي تؤجر أكثر من ثلاث غرف أو تعطى الطعام أو المثل فقط باليومية أيا كان عدد الغرف أو عدد المستأجرين .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية ما الاسكندرية في ١٥ مايو سنة ١٩٢٢

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ٢٣٢٥ بشأن تعديل المادتين ١٦ و ٢٥ من اللائحة المؤقتة للمدرسة التجهيزية الملحقه بدار العلوم (٥)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٢٣٨٢ الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٢١ بشأن اللائحة المؤقتة للمدرسة التجهيزية الملحقه بدار العلوم ؛ وعلى ما رآه المجلس الأعلى للمعارف العمومية في جلسته المنعقدة في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛

وعلى ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ — تعتل المادتان ١٦ و ٢٥ من اللائحة المؤقتة للمدرسة التجهيزية الملحقه بدار العلوم الصادر عليها قرار الوزارة رقم ٢٣٨٢ في أول سبتمبر سنة ١٩٢١ كما يأتي :

مادة ١٦ — الامتحانات — تمتحن المدرسة طلبتها امتحان وسط السنة في أول سبب يبلو ١٥ يناير من كل سنة ويكون امتحان الانتقال لطلبة السنتين الأولى والثالثة في الميعاد الذي تحدده الوزارة وينع في امتحان الانتقال و امتحان

(٥) الوقائع المصرية في ١٢ يونيو ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٥٥

وسط السنة النهائية الكبرى والصغرى على حسب ماهو مبين في المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ أما درجات الخط فيتبع فيها ما هو مقرر في امتحان الدخول في مادتي ٨ و ١٠ من هذه اللائحة .

وعند ترتيب الطلبة يضاف متوسط الدرجات التي تعطى عن العمل المدرسي اليومي الى درجات الامتحان .

ويدخل طلبة المدرسة في نهاية السنة الثانية امتحان شهادة الدراسة الثانوية (القسم الأول) وفي نهاية السنة الرابعة يدخلون الامتحان المذكور (القسم الثاني الأدبي) وينطبق عليهم جميع أحكام لائحة امتحان شهادة الدراسة الثانوية بقسميه (القسم الأول والثاني) في دوره المعتاد ويختبرون في جميع مواد الامتحان عدا اللغات الأجنبية والترجمة .

مادة ٢٥ - صورة الشهادة - تعطى الشهادة الثانوية بقسميها للناجحين من طلبة المدرسة أو الخارج وتكون صورتها هي صورة الشهادة الثانوية غير أنه يكتب فيها أنها لتجهيزية دار العلوم وإذا كان للطالب المام باللغة الإنجليزية نص في تلك الشهادة على ذلك .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار بصفة مؤقتة بالمدرسة التجهيزية الملحقة بدار العلوم اعتباراً من السنة المكتبية ١٩٢١ - ١٩٢٢

حزب القاهرة في ١٨ رمضان سنة ١٣٤٠ (١٥ مايو سنة ١٩٢٢)

وزارة الأشغال العمومية

بلاغ عن إيراد مياه الصيف عام ١٩٢٢ (*)

ان منسوب المياه هذا العام في بحيرة البرت وفي النيل الأبيض، وهما اللذان يعدان مصر بما يوازى ٨١ بالمائة من إيرادها الصيفي في الأحوال المعتادة، قد بلغ من الانخفاض مبلغاً لم يسبق له مثيل فيما دوتته مصلحة الري بسجلاتها حتى الآن . فان تصرفات النيل خلال شهر أبريل الماضي عند الملاكال

(*) الوثائق المصرية في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٥٠

لم تتجاوز قط ٧٠ في المائة مما كانت عليه في مثل ذلك الشهر من عام ١٩١٤ إذ كان قد تقرر في الأذهان أن تصرف النيل وقتئذ قد بلغ أدنى ما يمكن أن يصل إليه من دركات الانخفاض .

ومع أن تصرف النيل قد بدأ يزداد عند منجلا فان هذه الزيادة طفيفة . وقد كان هذا التصرف في ٧ مايو الجارى لا يتجاوز ٤٣٧ مترا مكعبا في الثانية أى نحو ٣٨ مليون مترا مكعبا في اليوم . وفضلا عن ذلك فان هذه الزيادة اليسيرة لن تصل الى أسوان قبل منتصف شهر يونيه وأذن فأقول زيادة منتظرة في حالة التحريق الحاضرة ستأتى بطبيعة الحال من النيل الأزرق .

ولكن مناسيب المياه في النيل الأزرق أيضا منخفضة للغاية ومع أن الأمطار قد بدأت تتزل في بلاد الحبشة فان نزولها قد جاء متأخرا اذ كان المعتاد سنويا أن تبدو بوادر الزيادة عند مقياس الروصيرص حوالى أواخر أبريل أو أوائل مايو بحيث لا يتصف شهر مايو إلا ويكون مقدار وافر من المياه قد أخذ في الانحدار الى مصر . ولكن الذى حصل هذا العام أن أول زيادة محسوسة عند مقياس الروصيرص لم تظهر إلا في ١٣ مايو .

يتضح مما تقدم أن إيراد المياه بمصر في شهرى يونيه ويوليه القادمين سيكون محدودا للغاية وأن الضرورة ستقضى باطالة مدة البطالة بين أدوار الرى في المداوات الصيفية وأن مناسيب المياه في الترع ستكون من الانخفاض بحيث يصحتم الاعتماد على استعمال آلات الرى بكثرة كما حصل في عام ١٩١٤

لذلك تنبه وزارة الأشغال العمومية أصحاب الأراضي الى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لاعداد الآلات الراضعة وما يلزمها من الوقود مع التأهب لمعالجة ظروف لن تكون بلا شك أخف وطأة من نظيراتها في يونيه سنة ١٩١٤؛ على أن الحالة بالوجه البحرى في شهر يوليه قد تحسن عما كانت عليه في سنة ١٩١٤ اذا زاد المسبوب عند الروصيرص زيادة مستمرة ٤

وزارة الزراعة

اعلان خاص بالقرار الصادر من محافظة مصر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩١٨
باتخاذ احتياطات ضد الكلب بمدينة القاهرة وضواحيها
تنفيذا للقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٥ (*)

نلفت نظر الجمهور الى أنه طبقا لقرار المحافظة المتوه عنه أعلاه المؤرخ
٢٦ مايو سنة ١٩١٨ يجب أن تكون جميع الكلاب التي توجد في الطرق
أو الأماكن العمومية بمدينة القاهرة وضواحيها مكشمة أو مقونة بزمام
وفي كلتا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفیحة من معدن عليها
اسم صاحبه ومحل سكنه .
وسيصدر اعلان آخر عند ما يكون من الممكن ابطال اتخاذ الاحتياطات
المبينة بالقرار المذكور .

تحريرا في ١٨ مايو سنة ١٩٢٢

وزارة المعارف العمومية

اعلان بشأن تغيير أسماء بعض المعاهد المدرسية وغيرها (*)

قد رأت وزارة المعارف العمومية تغيير أسماء المعاهد المذكورة بعد
بالأسماء الجديدة الموضحة أمامها :

الاسم الأصلي	الاسم الجديد
مدرسة المعلمين السلطانية	مدرسة المعلمين العليا
مدرسة الهندسة السلطانية	مدرسة الهندسة
دار الكتب السلطانية	دار الكتب المصرية

في ١٨ مايو سنة ١٩٢٢

(*) الواقع المصرية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٢ بقعة ٢ من العدد ٤٩

مديرية جرجا

قرار بمنع وضع الاحطاب في بنادر سوهاج وجرجا وطهطا والبلينا وأنجم (*)

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة الثانية من قرار وزارة الداخلية الرقم ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ بشأن منع وضع الأحطاب والمواد القابلة للالتهاب على الأسطح ؛ وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلي بندر سوهاج بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٢١ وبندر جرجا بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢١ وبندر طهطا بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٢١ وبندر البلينا بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٢١ وبندر أنجم بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هوآت :

١ - تسرى أحكام القرار الرقم ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ المشار اليه أعلاه على بنادر سوهاج وجرجا وطهطا والبلينا وأنجم .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ما

٢٠ مايو سنة ١٩٢٢

وزارة الزراعة

قرار ببيان أسماء الطيور النافعة للزراعة (†)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوقاية الطيور النافعة للزراعة ؛

(*) الوقائع المصرية في ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٥٤

(†) الوقائع المصرية في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٥١

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تعتبر الطيور الآتية أسمائها بعد نافعة للزراعة :

قنبرة .	كروان .
عصفور مغنى .	وروار .
عصفورالذين (البكفيك)	أبو قردان .
» سقسبكولا .	هههد .
» أكل الذباب .	زقزاق مطوق .
» يبيت .	زقزاق بلدى .
أبوفصادة .	زقزاق شامى .

لغلاق (المعروف عند العوام باسم أبى منازل أو العتر أو الحلاج قاسم) .

مادة ٢ — يسرى المنع المنصوص عنه فى الفقرة السادسة من المادة الأولى من القانون المشار إليه على أوكار ويضض بعض الطيور النافعة للزراعة الآتية أسمائها بعد وهى :

الكروان — الوروار — أبو قردان — الزقزاق البلدى .

مادة ٣ — يلغى القرار الصادر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ببيان أسمماء الطيور النافعة للزراعة .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية م

القاهرة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢

وزارة الزراعة

قرار بتعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى

فى فصل زراعة القطن فى سنة ١٩٢٣ (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٣ لتحديد منطقة قفل القطن غير المحلوج ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء وزارة الزراعة ؛

(*) الوثائق المصرية فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٥١

قرر ما يأتي :

مادة فردة — يكون الخط الفاصل بين الوجه القبلي والوجه البحري في فصل زراعة القطن المقبل كما يأتي :

يبتدئ هذا الخط من النهاية الغربية للجسر المعروف بصليبة دهشور غربي النيل متبعا لتأرجح ذلك الجسر في وجهة شرقية ويمتاز بمصرف المحيط عند الكوبرى المقام عليه ويواصل السير بإزاء ذلك الجسر الى أن يبلغ خط السكة الحديد الأميرية عند المزلقان الموجود بالكيلومتر ١٤٧١ و١٤٨٠ ثم يمتاز ذلك الخط ويقطع ترعة الجيزاوية على كوبرى المرور ومن ثم يتبع جسر النيل في وجهة بحرية شرقية في مسافة طولها ١٢٤ مترا الى نقطة منه تعين بعلامة تقام على مسافة نحو ٥٠٠ متر قبلى ناحية أبورجوان القبلى ومن هناك يتبع ساحل النيل الغربى الى كوبرى الروضة (عباس الثانى) ومن ثم ينطفئ الى الجهة القبلى ويسير بإزاء ساحل النيل الشرقى الى نقطة تعين بعلامة تقام غربي كوبرى ترعة الحشاش على مسافة نحو كيلو متر قبلى ناحية كفر العلو ثم يسير بإزاء مسقاة واقعة تلك الجهة معروفة بترعة الدائرة ومن هناك الى ترعة التينين ثم يسير مستقيما الى ضريح سيدى محفوظ أبو قربة ما
تحريرا في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بتعديل دوائر الاختصاص الإدارى بمديرية قنا (*)

وزير الداخلية

بعد الاتفاق مع وزارة المالية ، وبعد أخذ رأى مجلس مديرية قنا ؛

قرر ما هوأت :

- ١ — تفصل ناحية الشاورية وما يتبعها من العزب ونحوها عن مركز نجح حامدى وتلتحق بمركز دشنا .
- ٢ — على مدير قنا تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

تحريرا في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ (٢٥ رمضان سنة ١٣٤٠)

(*) الوثائق المصرية في ٥ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٥٣

وزارة الداخلية

قرار بتعديل الجدول الثانى الملحق بلائحة تعاملات صناعة الصيدلة
والايجار بالجواهر السامة (*)

وزير الداخلية

بملاطلاع على المادة التاسعة والعشرين من لائحة تعاملات صناعة الصيدلة
والايجار بالجواهر السامة ؛
وبناء على ما عرضه وكيل وزارة الداخلية بمصلحة الصحة العمومية ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تضاف "نيترات الفضة" الى الجدول الثانى الملحق باللائحة
المذكورة .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمانة - استقبال جلالة الملك للجناب المندوب فوق العادة
والوزير المفوض للحكومة الإيطالية بمصر (†)

فى الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢ فى سراى
عابدين العامرة استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك وحوله حضرة صاحب
الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب الدولة رئيس
ديوان جلالتهم وحضرة صاحب المعالي كبير الأمانة وحضرة صاحب السعادة
كبير الياوران - جناب المركزين نجروتو كيبازو المندوب فوق العادة والوزير
المفوض للحكومة الإيطالية بمصر .

(*) الوقائع المصرية فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٥٣

(†) الوقائع المصرية فى أول يونيه سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٥٢

ولما قدم جنابه أوراق اعتماده وقلادة الوشاح الأكبر من وسام الأنوسباد
العلی الشأن لجلالة الملك تلا بين يديه الخطاب الآتي تعريه :

مولای :

في طليعة هذا العصر التاريخي عصر استقلال مصر أشرف بان أرفع
جلالتكم الكتاب الذي يتمدني به مولای ومليكي المعظم مندوبا فوق العادة
وزيرا مفوضا لدى جلالتكم .

واني لأفخر بأن يقع على الاختيار لتمثيل إيطاليا في هذا القطر الجميل الذي
تربطه ببلدى أواصر الصداقة القديمة والمصالح المشتركة وجالية ايطالية كبيرة
قد أينعت أعمالها في مصر وهي تود أن تتقابل ما تتمتع به من كرم الضيافة
في هذه الديار بعملها على نجاح ورفاهية مصر التي تعلمها تلك الجالية الآن
وطنا ثانيا لها .

وسيقضي الواجب أن أبذل غاية العناية لأحبابكم عرى العلاقات الحسنة
القائمة بين بلدينا وأن أدا ب على أتمائها وذلك بفضل ما أوكل أن تشملني به
جلالتكم من جميل النطق والتعظيم وما أرجو أن أناله من معاونة حكومتكم
لى على القيام بأعباء وتطبيقاتى .

وانه لمن جميل الاتفاق وحسن التوفيق أن تقضى الظروف السعيدة أن أبدا
مهمتي بأن أقدم لجلالتكم قلادة الوشاح الأكبر من وسام الأنوسباد العلى
الشأن التي أهداها جلالة الملك فيكتور عمانوئيل لجلالتكم تذكارا للعلاقات
الودية والصداقة المتينة بين أجداد جلالتكم العظام وبين أسرة مائوا ودليلا
على تقديره السامى لشخصكم الجليل .

واني لمناسبة أداء هذه المهمة التي أولتني منتهى الشرف أرجو جلالتكم
قبول ما أعرب عنه باسم جلالة الملك والحكومة الإيطالية والشعب الإيطالى
من أصدق التمنيات القلبية لشخص جلالتكم والأسرة الملكية الجلية والمستقبل
مصر السعيد .

فأجاب حضرة صاحب الجلالة الملك بما يأتي تعريه :

يا جناب الوزير :

انى أقبل بمزيد السرور كتاب جلالة الملك فيكتور عمانوئيل الذى يعتمدكم به مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى .

وليس أحب الى من أن أرى جلالة الملك فيكتور عمانوئيل لمناسبة رفع درجة ممثله في مصر المستقلة المتمتعة بحقوق السيادة قد عهد بمصالح إيطاليا لدينا الى ممثل قد أتبع لى أن أقدر درايتة وحسن مجاملته في فرص عديدة .

ولقد وقع من نفسى خير موقع ما تفضل جلالة الملك فيكتور عمانوئيل باظهاره لى من سامى التقدير وعظيم الاعتبار بأهدائى ومسام الأونسيد العلى الشأن الذى تقدمون لى اليوم قلادته تذكارا لعلاقات الود الدائم التى تربط أسرتنا .

وانى لشعورى العميق بما يديه جلالاته لى من المواطنين وما يوجهه الى من التمنيات الرقيقة في هذه المناسبة أرجوكم يا جناب الوزير أن تمرىوا جلالاته عن تشكرائى القلبية وعما أتمناه من صميم قواذى جلالاته وجلالة الملكة وللأ مرة الملكية الجليلة من الهناء وما أرجوه من اليمين والاقبال للأمة الإيطالية المحبدة .

وانى مع شكرى لكم على رقيق خطابكم وعلى ما تمرىون عنه باسم حكومتكم من التمنيات لشخصى ولبلادى يسرنى أن أفصح لكم عن عظيم تقديرى لما تقوم به الجاليات الإيطالية بمصر من الجهود المتواصلة لتكون من العوامل المشاركة في تحقيق رهاية البلاد . ومعنى أن أؤكد لكم أنه تسهلا لقيامكم بأعباء مهمتكم يمكنكم أن تعتمدوا في كل آن على مساعدتى التامة وعلى معاونة حكومتى لتوطيد وائفاء وأواصر الثقة والصداقة القائمة لحسن الحظ بين مصر وإيطاليا منذ القدم ما

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمانة — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
والوزير المفوض للحكومة البلجيكية بمصر^(١)

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ٢ يونيو سنة ١٩٢٢
في سراى عابدين العامة استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك — وحوله حضرة
صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب الدولة
رئيس ديوان جلالتهم وحضرة صاحب المعالي كبير الأمانة وحضرة صاحب
السعادة كبير الباوران — جناب المسيو أ. ديج المندوب فوق العادة والوزير
المفوض للحكومة البلجيكية بمصر .

ولما قدم جنابه أوراق اعتماده لجلالة الملك تلا بين يديه الخطاب الآتى
تسريه :

مولاي :

لى الشرف بأن أرفع لجلالتكم كتاب ملكى المعظم الذى يعتمدى به مندوبا
فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى جلالتكم .

وانى لسميد أن يدعوى واجبي فى هذه المناسبة الى أن أكرر لجلالتكم
ما يؤكده الملك من الوداد المستديم وما يعرب عنه من التمنيات الصادقة لهناه
شخصكم ولسعاده أسرتم ولرفاهية بلدكم الجميل فى عهد استقلاله .

ولتفضل جلالتكم بالسماح لى بأن أضمر الى هذه العواطف التى أعربت عنها
دليل احترامى الفائق لجلالتكم .

وانى سأبذل قصارى جهدى وعنائى أثناء قيامى بالمهمة التى نيظت لى
لتثيت روابط المودة والمصالح العديدة الموجودة لحسن الحظ بين مصر وبلجيكا
ليس فى الدائرة الاقتصادية فحسب بل فى دائرة العلم والفكر كما أنى ساعمل
على زيادة احكام هذه الروابط ان كان ثمت من مزيد .

وانى أؤمل أنه لتسهيل مهمتى يمكن أن أعتمد على عطف جلالتكم السامى
وعلى مؤازرة حكومتكم الودية .

(١) الوثائق المصرية فى ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٥٤

فأجاب حضرة صاحب الجلالة الملك بما أتى تعريه :
يا جناب الوزير :

ان سرورى عظيم بأن ألقى اليوم منكم رسميا الكتاب الذى يعتمدكم به
جلالة الملك أليبر مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى لمناسبة رفع درجة
ممثل في مصر المستقلة المتمتعة بحقوق السيادة .

ولقد كان تمنيات جلالة الملك الرقيقة ولما أعرب لى عنه من الصداقة
والود في هذه المناسبة أجمل أثر في نفسى فأرجوكم يا جناب الوزير أن تعبروا
بلحائمه عن خالص تشكراتى وأن تبلغوه ما أرجوه قليا له وللأسرة الملكية
الفخيمة من الهناء وما أتمناه للأمة البلجيكية الشبهة الحيدة من اليمن والاقبال .
وهي أن أشكر بجنابكم تلك المواطنين التى أظهرتموها لى كما أنه ليسررى
أن أؤكد لكم أنى سأوجه دائما عنايتى نحو تثبيت وانماء علائق الود والمصالح
المشتركة التى ماثلت منذ سنتين طوال تربط بلجيكا ومصر وأنه تسهيا للمهتمين
يمكنكم في كل وقت أن تعتمدوا على تعضيدى التام وعلى معاونة حكومتى الودية

بلدية الاسكندرية

قرار يشمل بعض نصوص تتعلق بالأبلية والترميمات في المقارات
المضروب عليها خط التنظيم^(*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٢٣ من الأمر العالى الصادر في ٥ يناير
سنة ١٨٩٠ بإنشاء القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛
وعلى الأمر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن مصلحة
التنظيم ؛

وعلى قرار وزارة الأشغال العمومية الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩
والمعلق بالقرار الرقم ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ بشأن اللائحة التنفيذية للتنظيم ؛
وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢١
المصنف عليه من وزارة الداخلية بمكاتبه رقم ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٢ نمرة ٤٠ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٥٨

قرر ما هو آت :

مادة ١ — كل صاحب ملك مضروب عليه خط تنظيم يجوز الاذن اليه باجراء ترميمات أو معدات أو تعديلات أو أعمال صيانة في ملكه اذا عمل بالشروط الآتية وهى :

أولاً — الاذعان للوائح السارية للحصول على رخصة بالأشغال المنوى اجراؤها .

ثانياً — التنازل مقدماً عن أى تعويض عن قيمة الأبنية المضروب عليها خط التنظيم أيا كان الوقت الذى تختاره البلدية لتنفيذ ، ولو جزئياً ، خط التنظيم الجديد أو أى خط تنظيم آخر قد يحل محله وفى هذه الحالة الأخيرة يكون التنازل لغاية الحدود المقررة بخط التنظيم السارى مفعوله فى وقت التمهيد .

ثالثاً — أن يهدم على نفقته فى وقت تنفيذ خط التنظيم الجديد كل بناء خارج عن ذلك الخط .

رابعاً — أن يضع بالاتحاد مع البلدية النهاية العظمى لثن الوحدة من الأرض المقضى نزاع ملكيتها وأن يكون ذلك الثن عند تنفيذ خط التنظيم الجديد قابلاً للتقص لا للزيادة مطلقاً .

خامساً — تسجيل الشروط المسارة الذكر بالطرق القانونية بحيث تكون حجة على الغير .

ويحفظ القومسيون البلدى لنفسه الحق دون سواء فى كل حالة على حثتها فى اعطاء أو عدم اعطاء حد أدنى لميعاد يتمهد بأن لا يتخذ فى أنشائه خط التنظيم الجديد وهذا الحد الأدنى لا يجوز بحال من الأحوال أن يتجاوز خمس سنين .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ما

فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٢

بلدية طنطا

قرار بشأن اشتراك أصحاب الأملاك في نفقات تبليط الشوارع
أورصفها بالمكدام (*)

رئيس مجلس بلدى طنطا

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون رقم ٢٠
سنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل مجلس بلدى غتظ بمدينة طنطا ؛

وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى بجلسته المنعقدة فى ٧ أغسطس
سنة ١٩٢١ بشأن اشتراك أصحاب الأملاك فى نفقات تبليط الشوارع أورصفها
بالمكدام ؛

وعلى افادة وزارة الداخلية رقم ٢٣٣ تاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ بالمصادقة
على القرار المذكور ؛

قرر

١ — جميع أصحاب الأملاك الواقعة على الشوارع التى يقرر القومسيون
تبليطها أورصفها بالمكدام ، والذين يكونون خاضعين لدفع العوائد البلدية ،
ملزمون بحمل ربع نفقات أشغال المكدام أو التبليط بنسبة طول واجهات
منزلهم ماعدا الملاك الملقين من دفع الرسوم الاضافية المفروضة على الأملاك
المبينة بنسبة ٣٥ فى المائة من قيمة عوائلها .

٢ — تحصل الفريضة المشار اليها فى المادة السابقة عند اللزوم بطريق
الحجز الادارى طبقا لذكره تو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٣ — ينفذهذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بمئة خمسة عشر يوما

تحريرا بلنطا فى ٣ يونيو سنة ١٩٢٢

(*) الوثائق المصرية فى ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٥٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل اللائحة الخاصة بتنفيذ قانون المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الصادر بها القرار الرقم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤^(*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩٢٢ ؛
وبعد الاطلاع على اللائحة الخاصة بتنفيذ القانون المشار اليه أعلاه الصادر بها قرار وزارة الداخلية الرقم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ ؛
وبعد الاطلاع على قرارى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ يناير و ١٥ أبريل سنة ١٩٢٢ الصادرين طبقاً للأمر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

قررها هآت :

مادة ١ — تعلى مصاريف النظر المذكورة فى المادة الرابعة من القرار المشار اليه أعلاه كما يأتى :

- طسم جنيه
- (أ) المحلات التى يشتغل فيها شخص واحد الى ثلاثة أشخاص
أوالتي تدفع ايجارا سنويا لا يتجاوز ١٨ جنيتها مصريا ٥٠٠ —
- (ب) المحلات التى تستخدم أربعة أشخاص أو أكثر الى
خمسة عشر شخصا أو التى تستخدم حيوانات عديدة
أو محركات ميكانيكية لا يتجاوز مجموع قوتها ١٥ حصانا
افكتيف كقوة محرك أو المحلات التى تدفع ايجارا
سنويا يزيد على ١٨ جنيتها مصريا ولا يتجاوز
٢٤٠ جنيتها مصريا ٢ —
- (ج) المحلات التى تستخدم أكثر من خمسة عشر شخصا
أوالتي تستخدم محركات ميكانيكية تتجاوز قوتها
١٥ حصانا افكتيف كقوة محرك أو التى تدفع ايجارا
سنويا يتجاوز ٢٤٠ جنيتها مصريا ٥ —

(*) الوقائع المصرية فى ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٥٤

- مادة ٢ — تضاف المادة الآتية بعد المادة الرابعة السالفة الذكر :
- مادة ٤ مكررة — يكلف أصحاب المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة بأن يدفعوا سنويا مصاريف التفتيش المبينة بعد : سليم جنيه
- (أ) المحلات التي تستخدم شخصا واحدا الى ثلاثة أشخاص
أو التي تدفع ايجارا سنويا لا يتجاوز ١٨ جنيها مصريا ٢٥٠ —
- (ب) المحلات التي تستخدم أربعة أشخاص أو أكثر الى ستة
أشخاص أو التي تستخدم حيوانا واحدا كقوة محركة
أو التي تدفع ايجارا سنويا يزيد على ١٨ جنيها مصريا
ولا يتجاوز ٦٠ جنيها مصريا ٧٥٠ —
- (ج) المحلات التي تستخدم سبعة أشخاص أو أكثر الى
خمسة عشر شخصا أو التي تستخدم حيوانات عديدة
أو محركا ميكانيكيا واحدا أو أكثر لا يتجاوز مجموع
قوتها خمسة أحصنة افكتيف كقوة محركة أو التي تدفع
ايجارا سنويا يزيد على ٦٠ جنيها مصريا ولا يتجاوز
١٢٠ جنيها مصريا ٥٠٠ ١
- (د) المحلات التي تستخدم أكثر من ١٥ شخصا أو التي
تستخدم محركا ميكانيكيا واحدا أو أكثر لا يتجاوز
مجموع قوتها ١٥ حصانا افكتيف أو التي تدفع ايجارا
سنويا يزيد على ١٢٠ جنيها مصريا ولا يتجاوز
٢٤٠ جنيها مصريا ٣ —
- (هـ) المحلات التي تستخدم محركا ميكانيكيا واحدا أو أكثر
لا يتجاوز مجموع قوتها ٣٠ حصانا افكتيف أو التي
تدفع ايجارا سنويا يزيد على ٢٤٠ جنيها مصريا ولا يتجاوز
٣٦٠ جنيها مصريا ٥ —
- (و) المحلات التي تستخدم محركا ميكانيكيا واحدا أو أكثر
يتجاوز مجموع قوتها ٣٠ حصانا افكتيف أو التي تدفع
ايجارا سنويا يتجاوز ٣٦٠ جنيها مصريا ٨ —
- مادة ٣ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بشهر واحد ٤
٤ يونيو سنة ١٩٢٢ (٨ شوال سنة ١٣٤٠)

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمناء — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
والوزير المفوض للحكومة اليونانية بمصر^(٥)

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٦ يونيه سنة ١٩٢٢
في سراي عابدين العامة استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك — وحوله حضرة
صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب الدولة
رئيس ديوان جلالاته وحضرة صاحب المعالي كبير الأمناء وحضرة صاحب
السعادة كبير الأوران — جناب المسيو قسطنطين فاراناسيس المندوب فوق
العادة والوزير المفوض للحكومة اليونانية بمصر .

ولما قُدم جنابه أوراق اعتماده لجلالة الملك تلا بين يديه الخطاب الآتي
تعريبه :

مولاي :

لى الشرف بأن أقدم لجلالتكم كتاب مولاي ومليكي المعظم الذى تفضل
واعتدنى به مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى جلالتكم .
واسمحوا لى بامولاي بأن أقدم لجلالتكم فى هذه المناسبة ما يؤكده ملكى
لكم من الود الخالص المستديم مع ما يمتناه لجلالتكم ولأسرتكم الجلية من الهناء
وما يرجوه من الرفاهية لبلادكم فى طليعة هذا العصر الجديد الذى يبتدىئ
باليمن والاقبال .

وانى لأرجو بامولاي أن العناية التى سأبذلها بكل احترام ستجعلنى أهلا
لاستحقاق عطف جلالتكم الذى سأعتمد عليه لمتابعة الفرض الذى ترمى اليه
مهتمى ألا وهو توثيق روابط الصداقة القديمة الموجودة لحسن الحظ بين
البلدين واتماء المصالح الكبيرة المشتركة التى تربط شعبين قد استحكمت
بينهما منذ أجيال وأواصر مدنية فخمة عظيمة .

وانى مع تقديم هذه امتنيات أعرب لجلالتكم أيضا عن شعور الجاليات
اليونانية العديدة التى لا تفتأ تقابل بالحب والولاء ملائقته فى كل وقت من حسن
الصنيع بما أولتها اياه مصر من كرم الضيافة .

(٥) الواقع المصرية فى ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٥٥

ولتفضل جلالكم بأن توليني شرف ثقها تسهلا لى للقيام بأعباء مهمتى
وبأن تقبل فاتق احترامى .

فأجاب جلالة الملك بما يأتى تعريبه :

يا جناب الوزير :

يسرنى أن أقبّل اليوم منكم رسماً الكتاب الذى يعتمدكم به جلالة الملك
قسطنطين مندوبا فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى .

ولقد كان لما أعزيت لى عنه باسم جلالة الملك من عواطف الود الخالص
المستديم ومن التمنيات لشخصى ولبلادى المستقلة ذات السيادة أجمّل أثر
فى نفسى فأرجوكم يا جناب الوزير أن تبلغوا جلالته تشكرا لى الفاتقة مع
ما أشعر به قلبيا نحو جلالته من عواطف الود وما أتمناه له ولأسرته الجليّة من
الهناء وما أرجوه من الرفاهية لشعبه . وانى لمقدّر عظيم التقدير عواطف المحبة
والولاء التى تعربون لى عنها باسم الجاليات اليونانية العديدة المحبّة الناجحة .

ومع الاعراب لها فى هذه المناسبة عن عطفى نحوها يهمنى أن أؤكد لكم
يا جناب الوزير أنه تسهلا لقيامكم بمهمتكم يمكنكم دائماً أن تعتمدوا على
معاونتى التامة وانى سأوجه كل عنايتى لتوثيق وإتمام علاقات الوداد والمصالح
المشتركة الكثيرة الموجودة لحسن الحظ منذ القدم بين مصر واليونان المرتبطتين
تاريخياً بأقدم المدينات ٤

وزارة الداخلية

قرار بالفاء مجلس حلوان المحلى والحق أعماله بمصلحة تنظيم مصر^(٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢ يناير سنة ١٨٩٦ بإنشاء مجلس
حلوان المحلى ؛

وعلى القرار الصادر فى ٤ يوليه سنة ١٩٠٣ بترتيب واختصاصات المجالس
المحلية ؛

(٥) الوثائق المصرية فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٥٦

وعلى القرار الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٠٥ بإلغاء مجلس حلوان المحلى
وتقل أعماله لوزارة الأشغال العمومية ؛

وعلى القانون الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ بإنشاء مجلس بلدى مختلط
بحلوان ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩١٧ بإلغاء مجلس
حلون المختلط ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٧ بإنشاء
مجلس محلى فى هذه المدينة ؛

ونظرا للرجبة التى أبدتها مرارا سكان هذه المدينة فى إلغاء المجلس المحلى
والحاق أعماله بوزارة الأشغال العمومية (مصلحة تنظيم مصر) ؛
ونظرا لاستعفاء جميع أعضاء هذا المجلس المحلى ؛

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة الاستشارية الصادر فى جلستها المنعقدة
يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وموافقة رأى وزارتى المالية والأشغال العمومية
بإفادتهما المؤرختين ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ نمرة ١١٨ — ١/١٢ و ٢٩ أبريل
سنة ١٩٢٢ نمرة ٥١ — ١/١٢ بالتوالى ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — ألغى مجلس حلوان المحلى ابتداء من ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢

مادة ٢ — تحال أعمال مجلس حلوان المحلى على وزارة الأشغال العمومية ما

بحريرا بمصر فى ٦ يونيو سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بتعديل المادة الرابعة من لائحة الخدامين (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على لائحة الخدامين الصادرة بها القرار الرقم ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦
والمعدلة بالقرار الرقم ١٩ مارس سنة ١٩١٧ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يحتل نص الفقرة "هـ" من المادة الرابعة من القرار الرقم ٨ نوفمبر
سنة ١٩١٦ المشار اليه أعلاه كما يأتي :

"إذا فقدت شهادة تحقيق الشخصية من حاملها فيعطى بدلها مقابل دفع
مبلغ أربعة وعشرين قرشا صاغا " .

مادة ٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
٨ يونيو سنة ١٩٢٢ (١٢ شوال سنة ١٣٤٠)

وزارة المواصلات

قرار وزاري رقم ٢ — ١٩٢٢ بتخفيض أجرة نقل مواد الحريق (*)
بسكك حديد الحكومة

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على القانونين رقم ٧ ورقم ٩ الصادرين في سنة ١٩١٩ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٠ الصادر من وزارة الأشغال العمومية في ٢٣ يونيو
سنة ١٩٠٣ ؛

وعلى الاعلانيين المنشورين في الجريدة الرسمية ببلديهما رقم ٢٨ ورقم ٥٣
في ٤ أبريل وأول يولييه سنة ١٩١٨ ؛

(*) الواقع المصرية في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢٠٢ من العدد ٥٦

وعلى القرارين الوزاريين المؤرخين في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٠ و ١١ سبتمبر سنة ١٩٢١ ؛

وحيث انه بموجب الاعلانيين والقرار المؤرخ في ٢٢ يونيه المذكورة قبل قد زيدت أجرة نقل مواد الحريق مائة ونحسين في المائة مع أن الزيادة في أجرة نقل الفحم الحجري لم تبلغ إلا نحسين في المائة فوق أجور النقل التي كانت تحصل قبل الحرب ؛

وحيث ان أجرة نقل خطب الحريق قد خفضت الزيادة فيها الى نحسين في المائة بموجب القرار المؤرخ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢١ ؛

وحيث انه يحسن معاملة مواد الحريق معاملة واحدة فيما يخص بأجرة نقلها ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تحصل أجرة نقل الأصناف الموصفة أدناه سواء كانت محزومة أو سائبة على قاعدة الدرجات المقررة لها في الوقت الحاضر في جدول درجات البضائع الملحق بتعريفه نقل البضائع المصنقة عليها بالقرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٣ مع اضافة نحسين في المائة على الأجور المعينة في التعريف المذكورة وهذه الأصناف هي :

جله	تراب فحم
قوالب أذره	فحم حطب
حطب أذره	فحم كوك
حطب قطن .	فحم رجب

مادة ٢ — على جناب مدير عام سكك حديد الحكومة تنفيذ أمرنا هذا بعد مضي عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٨ يونيه سنة ١٩٢٢

مذكرة تفسيرية

بشأن القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة (٥)

الأسرة المالكة ركن من أركان الدولة بما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القرباة وبما قد يؤول إليها من حقوق العرش . وهى من جهة أخرى أكبر الأمور وأكرمها والمشال الذى يحتذى فى ضبط النفس وبكال السلوك ، لذلك وجب أن تكون شؤون هذه الأسرة من ألقاب أوغير ذلك من الأمور محل تنظيم خاص .

وقد كان المرجح فى هذا التنظيم ما للجالس على العرش من حق الولاية على عموم أفراد الأسرة باعتباره رئيسها . وهذا الحق مستمد من طبيعة مركزه وله فوق ذلك سند من قواعد الشريعة الاسلامية فى ولاية القابة . لبثت العلاقة بين ولى الأمر وأعضاء أسرته زمانا طويلا مناطها العرف وحده حتى دعت الدواعى لتنظيمها بالأحكام الثابتة المحددة فصدرت الأوامر الكريمة المشار إليها وبدياجة القانون المرفق بهذا بتحديد طبقات الأسرة التى ينحصر فيها لقب الامارة وبيان القاعدة فيما يتعلق بجزء المخصصات الذى يجوز الحجز عليه قانونا وظل ما عدا ذلك مرجعه أحكام العرف عن تلك الولاية .

على ان اعلان استقلال البلاد كان من شأنه وجوب ضبط الأحكام المتعلقة بالأسرة وتعديلها من جديد فصدر الأمر الكريم الخاص بنظام توارث العرش وقامت الحاجة بعد ذلك لاكماله بقانون خاص بنظام الأسرة المالكة فيما خرج عن حق وراثة العرش .

والفرض من القانون المرفق بهذا سد تلك الحاجة ، والمسائل التى تعرض لها القانون نوعان : نوع يرتبط بنظام القضاء واختصاص المحاكم ويرجع الحق فيه الى السلطة التشريعية فى البلاد ، كانشاء مجلس للفصل فى مسائل الأحوال الشخصية للأمرء والأميرات ، ونوع يرجع الأمر فيه الى مطلق ارادة الملك كما هو الحال فى منح لقب الامارة والحرمان منه وفى ترتيب مخصصات لأفراد الأسرة المالكة . وقد جمع النوعان فى لائحة واحدة لارتباط أحدهما

(٥) الوقائع المصرية فى ١٢ يونيو ١٩٢٢ (ملحق للعدد ٥٥) .

وابح القانون نمرة ٢٥ الخاص بنظام الأسرة المالكة المنشور بمجموعة القوانين صحيفة ٤٥

بالآخر من حيث الغرض على انه لم يقصد بذلك أن تحول هذه اللائحة دون احتفاظ الملك بما له من الحق في المسائل التي كان الأمر فيها راجعا الى ارادته ولذلك أشير في ديباجة القانون الى أن هذه اللائحة "لا تخل بحقوق الملك وسلطته التي جرى بها العرف ومضى عليها العمل الى الآن" .

وقد خصت المواد السبع الأولى من القانون بأحكام هذه الحقوق فان المادة الأولى تقر القاعدة العامة التي لا نزاع فيها قاعدة ولاية الملك على أمرته أما المادتان الثانية والثالثة فتتضمنان أحكام الأمرين الكريمين الصادرين في ١٦ مايو سنة ١٩٠١ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ بشأن الطبقات التي ينحصر فيها لقب الأمير ونظام توارث ذلك اللقب وليس فيها من جديد الا أن الصيغة نسقت على وجه يتفق مع تحرير الأمر الكريم الخاص بنظام توارث العرش . أما المادة الرابعة عن شروط الاسلام والمصرية والولادة من زوجة شرعية فهي تقرير للواقع ونتيجة لازمة لمركز الأسرة في البلاد . وتتضمن المادة السادسة تنظيم قواعد الاذن في الزواج واثار مخالفة تلك القواعد أخذًا بالعرف الجاري في البلاد الملكية وصيانة للأسرة من أن يختلط بها بطريق الزواج من ليس أهلا لحمل لقب الامارة . ولا تخرج المادة السابعة عن أن تكون ضابطة للعرف الجاري مما أثبت بعضه في الأمرين الكريمين الصادرين في ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ و ٩ فبراير سنة ١٩٢٠

وليس في نظام المراتب والألقاب الخاصة بالأسرة المالكة شيء من الاختلال بالمساواة بين أفراد الرعية المصرية فلا يزال الأمراء والأميرات خاضعين للقوانين العامة سواء كان ذلك في أحكام القوانين المدنية والجنائية أو في قواعد النظام القضائي الذي يرتب أنواع المحاكم التي تقضي في المسائل المختلفة (المادة الخامسة) غير أنه لوحظ أن مسائل الأحوال الشخصية مسائل عائلية محضة وأن كرامة الأسرة المالكة ومركزها في البلاد يقضيان بالآ تبذل هذه الخلافات الداخلية المحضة الى أحاديث الناس واستطلاعهم كما لوحظ أن تعدد جهات الاختصاص في الأحوال الشخصية في مصر يجعل من المرغوب فيه جدا توحيدها بالنسبة للأمراء في مجلس واحد . ثم أن التقاليد المتبعة في كثير من البلاد الملكية الدستورية تجعل لأعضاء الأسرة المالكة مجلسا عائليا يختص بكثير من شؤونها . لذلك رؤى انشاء مجلس يلاط الملك يختص بهذه المسائل

وروعى في تشكيله أن يضم أعظم رجال الدولة ورؤساء جهات القضاء الأهل بالشرع وكبار رجال الشرع كما روعى فيه تمثيل المعنى العائلي مما يتناسب مع الأغراض الداعية لانشاء ذلك المجلس . وقد خص دون غيره بالقضاء في مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأمراء والأميرات عدا الوقف فلم يبق للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية اختصاص بها الا اذا صدر أمر ملكي بإحالة شئ من ذلك اليها (المادتان الثامنة والحادية عشرة) .

وقد قضى الترام الأصول المربعة في المسائل التي تدخل في اختصاص الحاكم الشرعية بأن ينص في المادة الحادية عشرة على أن القاعدة الشرعية التي يبنى عليها الحكم تثبت برأى الأعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى غالبيتهم بعد أن نص في المادة التاسعة على أن المجلس لا يتخذ مهييما في هذه المسائل الا بحضورهم .

وقد جعلت أحكام المجلس واجبة التنفيذ ونيط أمر ذلك التنفيذ بوزير الحفانية (المادة السابعة عشرة) .

انما روعى أنه يجب أن يكون للملك رأى في انتخاب الأوصياء أو القامة أو الوكلاء الذين يعينهم المجلس . لذلك أشتط أن تعرض القرارات المتعلقة بتعيينهم أو باستبدالهم على الملك للتصديق عليها (المادة الحادية عشرة) .

بذلك أصبح هذا المجلس جهة من جهات القضاء فيه ما في غيره من الضمانات وفيه فوق ذلك حفظ أسرار الأسرة وتحقيق وحدة وجهة النظر واتصال الرأى في شؤونها وقد ضمنت المادة التاسعة أحكام انعقاده والرئاسة فيه وشيئا من الاجراءات وترك باقى الاجراءات يضعها المجلس ويصدر بها أمر ملكي (المادتان التاسعة والسادسة عشرة) .

ويكاد لا يكون للأمراء والأميرات عدا تشكيل هذا المجلس استثناء آخر من قاعدة المساواة فان القوانين التي يطبقها ذلك المجلس هي الشريعة الاسلامية وقوانين المملكة . أما ما ورد في القانون من الأحكام الخاصة بالأمراء والأميرات فليس المقصود به التضييق أو النقص من حقوقهم العامة وإنما جاء هذا التخصيص نتيجة لمقتضيات ارتباط الأسرة بملك البلاد . فان اشتراط الاذن في المادة السادسة لا يترتب عليه تعطيل حق شرعى

أو حرمان الزوجين من اجراء عقد الزواج بحسب ما تقتضيه قوانين البلاد .
 أما المادة العاشرة فانها لاتمس حق الطلاق لأى الزوجين ولم تراع في إيجاب
 اجراءات الصلح الا تحقيق أوامر الشرع وازالة أسباب الشقاق في أمر الأمراء
 والأميرات . أما المادة الثانية عشرة فيوجبها الحرص على مصالح المملكة
 وسلامتها فان من يجوز أن يؤول اليه الملك ليست تربيته أمرا خاصا يعنى
 وليه وحده واذ لم يكن بقد من القيام على تربيته بوجه خاص فليس أحق بذلك
 من ولي الأمر وملك البلاد مستعينا بمجلس البلاط . والمادة الثالثة عشرة
 مطابقة لما جرى به العرف بل اشترط مع ذلك أخذ رأى المجلس على أن
 يكون رأيه في ذلك استشاريا . ثم انت اخراج أمير أو أميرة من الأسرة
 المالكة لعدم جدارته بالانساب اليها لا يقصد به الاخلال بالأحكام المتعلقة
 بالنسب وما يترتب عليه من الحقوق الشرعية . أما المفوق فقد جعلته المادة
 الرابعة عشرة كما كان من حقوق الملك وحده .

وفضلا عن أن المجلس هيئة من هيئات القضاء فقد أصبح هيئة استشارية
 في الامور المهمة التي تمس الأسرة (المادة الخامسة عشرة) .

وقد روى أخيرا أن يجعل لتبليغ مواليد أعضاء الأسرة المالكة ووفياتهم
 نظام قانونى ثابت محل بالنسبة لهم محل النظام المقرر في قانون نمرة ٢٣
 لسنة ١٩١٢ فجعل التبليغ الى رئيس ديوان الملك وحفظ السجلات بذلك
 الديوان ، وخص أولاد الملك بقيد خاص في رئاسة مجلس الوزراء لزيادة
 العناية لارتباط الأمر بولاية العهد وترك للمجلس وضع نظام لاجراء التبليغات
 وتصحيحها (المادة الثامنة عشرة) .

ولا تخرج الأحكام الوقتية عن أن تكون تطبيقا للقواعد العامة في حالة
 انشاء هيئة قضائية جديدة أو فيما يتعلق باحترام الحقوق المكتسبة . لذلك
 اشترط في نقل القضاة من المحاكم الشرعية الى المجلس ألا يكون قد صدر
 في القضية حكم تمهيدى أو نهائى . ثم اشترط أن يصدر أمر ملكى خاص
 باحالة النظر فيها على المجلس . أما قطبايا المجلس الحسبى فليست قضايا بالمعنى
 الصحيح بديل أن مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه ليس مرجحيا في قراراته كما

أن لقراراته طبيعة خاصة لا تنطبق معها القواعد والتقسيمات المتعلقة بالأحكام القضائية ، لذلك لم يكن محل لتطبيق الفقرة الأولى من المادة العشرين على هذه القضايا ووجب نقلها بالحالة التي هي عليها الى المجلس (المادة العشرون) .

أما المحجز والتنازل الذي تم قبل بدء العمل بالقانون فيستمر الأمر فيه على ما كان جاريا من قبل أى أنه يقع صحيحا بالنسبة للثلث . على أنه لا يجوز أن يتعدى الى ما يقرر بعد صدوره من تخصيص جديد أو من زيادة على تخصيص قديم فإن منحهما روعيت فيه أحكام القانون الجديد وحده (المادة الحادية والعشرون) ما

مجلس المنصورة المحلى المختلط

قرار بالتصريح بتحصيل عوائد اضافية على عوائد المباني وعوائد على الايجارات بالطرق الادارية^(٥)

رئيس مجلس بلدى المنصورة

بعد الاطلاع على المادة ١٥ و ٣ و ٤ من المرسوم الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ بشأن تعديل نظام مجلس بلدى المنصورة ؛

والاطلاع على قرار المجلس المذكور بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩١٩ القاضي بفرض عوائد اضافية بواقع ٢٠٪ من عوائد الأملاك المستحقة للحكومة تدفع من طرف الملاك وكذا عوائد بواقع ٢٪ من قيمة الايجارات تدفع من طرف المستأجرين ؛

والاطلاع على قرار المجلس بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠ بزيادة العوائد الاضافية على عوائد المباني الى ٣٣٪ ؛

والاطلاع على موافقة وزارة الداخلية على هذين القرارين ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٥٨

قرر ما هوآت :

أولاً — تحصل عند اللزوم العوائد الاضافية على عوائد المباني وكذلك عوائد الايجارات بالطرق الادارية طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل الأموال الأميرية والعشور .

ثانياً — تحصل متأخرات العوائد الاضافية على عوائد المباني عن سنة ١٩١٩ بواقع ٢٠٪ من قيمة العوائد المستحقة للحكومة وللسنوات التالية بواقع ٣٣٪ من القيمة المذكورة .

ثالثاً — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بجمعة عشريوما ٢٤

المنصورة في ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢

بلدية الاسكندرية

قرار يشمل لائحة استعمال أو اشغال الطريق العمومي
في دائرة مدينة الاسكندرية (٥)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٢٣ من الأمر العالي الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ الصادر بإنشاء القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ الشامل للائحة استعمال أو اشغال الأفراد للطريق العمومى والمعمل بالقرارات الصادرة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٢ يونيه سنة ١٨٩٦ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ؛
وعلى لائحة البلدية الصادرة فى ٧ يوليه سنة ١٨٩٧ بشأن اشغال الطريق العمومى بيميناء البصل ويميناء الشراقة ؛

وعلى قرارات القومسيون البلدى المصتق عليها من وزارة الداخلية بخطابها المؤرخ فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ نمرة ١٧٢ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الرقم ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛

(٥) الوثائق المصرية فى ٣ يوليه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٧ من العدد ٦١

قررهاآت :

مادة ١ — ممنوع في حائرة مدينة الاسكندرية الا باذن خاص من البلدية
ما آتى وهو :

(١) عمل أى حفرة أو قناة أو بئان فوق أو تحت أرض الطريق العمومى
بما فيها الترتوات .

(٢) وضع أثاث أو صناديق أو تخاشيب في الطريق العمومى أو وضع
مواسير أو أسلاك ضخمة أو بسيطة أو غير ذلك فوق أو تحت أرض الطريق
العمومى .

(٣) أن يحمل فوق الطريق العمومى يغطات أو لوحات اعلانات
أو مقائف أو تندات أو فريئات أو غير ذلك من الأشياء أيا كانت .

غير أنه يسمح باشغال الطريق العمومى لاقامة مأتم بناء على اذن خاص
بنلك من البوليس ويكون الاشغال مجانا بشرط أن لا يتجاوز ثلث الطريق
والا يلزم من يشغلونه بدفع العوالد بموجب هذه اللائحة عن كل المسطح
المشغول .

مادة ٢ — تعين في الرخصة المنصوص عليها في المادة الأولى المتقدمة
الذكر الشروط والكلف التي تفرض على المتفع بها وتحدد فيها العوائد
المقتضى تحصيلها منه .

وتكون الرخصة شخصية محضة وتلقى من تلقاء نفسها بمجرد تنازل صاحبها
عنها أو جعل غيره يتفع بها أو تغيير الغرض من الاشغال الذى من أجله
أعطيت الرخصة .

وعلى كل من يده رخصة أن يقدمها للبوليس كلما طلب منه ذلك وأن
يقبها في الدكان أو المحل المعطاة له هذه الرخصة .

مادة ٣ — كل طلب رخصة أو تجديد رخصة يجب أن يكتب على ورق
دمغة وأن يبين فيه ما آتى :

(أولاً) اسم وثقب وصناعة وجنسية الطالب ؛

(ثانياً) الغرض من الاشغال ومدته وكذا مكانه ومسطحه .

وعلى الطلب رسم ثابت قدره ٢٠ قرشا مصريا يجب دفعه وقت تسليمه للبلدية وقبل أى نظر فيه وهذا الرسم يصير حقا للبلدية أيا كانت النتيجة من الطلب .

مادة ٤ — يكون للبلدية الحق فى إعطاء أو رفض الرخصة باسغال الطريق العمومى وهى الحكم الوحيد المطلق فى أسباب ذلك .

ويجوز لها كذلك عند الاقتضاء أن تنقص من مفعول الرخص بعد إعطائها بل وأن تبطلها بالكلية دون أن تدفع لأصحابها أى تعويض عن ذلك أو تلزم بسوى رد العوائد الخاصة بالباقي من مدة الاشغال .

ويكون للبوليس دائما أن يمنع اشغال الطريق العمومى أو أن ينقص منه لأسباب ترجع الى النظام أو الأمن العام وللشغال الحق فى أن يطلب من البلدية رد العوائد اليه طبقا لما جاء فى الفقرة السابقة .

مادة ٥ — لا يجوز اجراء هدم أو بناء بالمحاذاة للطريق العمومى بدون تسوير الجزء اللازم للعمل من ذلك الطريق بمجاز من الخشب يجب أن يكون موازيا لمحور الطريق وأن لا يبعد عن حائط الوجهة بأكثر من الآت :

- ١ مترواحد فى الطرق التى عرضها يقل عن ٥ أمتار ؛
- ١,٥٠ » ونصف » » من ٥ الى ٩ »
- ٢ متران » » » ١٠ الى ١٦ مترا ؛
- ٢,٥٠ » ونصف » » يتجاوز ١٦ مترا .

والطرق المغروسة بها أشجار يجب أن لا يقترب الحاجز فيها من خط الأشجار بحيث تقل المسافة بينه وبين ذلك الخط عن ٥٠ سنتيمترا .

ويجب أن يكون باب الحاجز يفتح الى نحو الداخل فاذا تعذر ذلك فليكن فتحه بالاتلاق على نفس الحاجز ولكن لا يجب أبدا أن يكون فتح الباب الى خارج الحاجز .

ويكون ارتفاع الحاجز مترين ونصف متر على الأقل ليمتنع سقوط المواد على الطريق العمومى ويجب طول مده الاشغال أن تكون السفالات الأنفية نيا فوق الدور الأرضى ذات ألواح متضامة ولها حاجز .

ويجب أثناء الليل أن تكون أبواب الحواجز مغلقة بالمفتاح .
والآلات التي تستعمل في اصعاد وانزال المهمات يجب أن تجعل في داخل
الحاجز ولا يجوز في أى حال وضع مهمات في خارج الحاجز .
وفي حال وقوع مخالفة يكون للبلدية الحق في إيقاف الأعمال وتستحق
على المخالف غرامة تعادل مبلغ العوائد على الجزء المشغول بفترحق محسنة
عن كل مدة اشغال الطريق وذلك بلا اخلال بالعقوبات الأخرى المنصوص
عليها في هذه اللائحة .

وتعطى رخص الحواجز للبناء او الهدم باسم أصحاب الأملاك والمقاولين معا .
ويجب الابتداء في الشغل بمجرد وضع الحاجز فاذا مضى ثمانية أيام
ولم يكن قد ابتدئ فعل المرخص اليهم أن يتزعوا الحاجز والا نزعت البلدية
على مصاريفهم ومسؤوليتهم وعاقبتهم .

والحاجز يجب أن يبقى في موضعه طول مدة الاشغال ولغاية تمام انتهائها .
مادة ٦ - تحفظ البلدية لنفسها الحق في أن تأذن للطالين في حال
الترميزات الصغيرة بأن لا يضعوا حاجزا بل سقالات علوية غير مركزة
على الأرض .

ومع هذا للبلدية في أى وقت كان أن تطالب المرخص اليهم بتنفيذ
الاحتياطات المانعة من سقوط المهمات على الطريق وأن تستعين في ذلك
بالبوليس عند الاقتضاء .

مادة ٧ - يجب في مدى الثمانية الأيام التالية لتزع الحواجز أن يكون
المرخص اليهم قد رموا كل الاتلاف التي هم قد أحدثوها في الطريق والتротوارات
والا فان البلدية تشرع في اصلاح حالة الطريق العمومي على مصاريفهم .
وفي جميع الأحوال تشرع البلدية على مصاريف المرخص اليهم في اصلاح
حالة المغروسات وغيرها التي تكون قد أصابها اتلاف تسبب فيها المرخص
اليهم وعمالهم .

مادة ٨ — السقائف أو التندئات المجهزة أمام المباني لا يجب بحال من الأحوال أن تتجاوز عرض التروتوار ولا بد أن يكون بين الأرض وأدنى نقطة منها مسافة رأسية خالية بالكلية لاهتلال عن مترين وخمسة وعشرين سنتيمترا .
وهذا النص يسرى كذلك على جبال ومساند السقائف والتندئات وغيرها .
والفتريئات المجهزة في وجهات الدكاكين يجب أن لا يتجاوز بروزها ٢٥ سنتيمترا .

مادة ٩ — اشغال الطريق العمومي من أجل أعمال الأسفلت يجب أن لا يزيد عن مترين من عرض الطريق وأن يبقى التروتوار خاليا بالكلية .

مادة ١٠ — لا تعطى رخص باشغال الطرق التي فيها أشرطة ترامواي الا اذا كانت في الطريق تروتوارات وكان عرضه ١٢ مترا في حال ما يكون خط الترام مزدوجا و ١٠ أمتار في حال ما يكون مفردا .

ولا يجوز أن يزيد عرض المسافة المشغولة في تلك الطرق عن ٤٠ سنتيمترا
واذا كانت المسافة ٥٠ سنتيمترا بين خط الترام والتروتوار فيمتنع اشغال الطريق على طول تلك المسافة .

مادة ١١ — الطرق التي لا يمر فيها الترام أو التي ليست بها تروتوارات يسرى على اشغال الطريق فيها ما يأتي :

(١) الطرق التي عرضها ٢٠ مترا فما فوق يجوز اعطاء الرخصة بالاشغال فيها لغاية مترين عرضا ؛

(٢) الطرق التي عرضها ١٥ مترا فما فوق يكون عرض المسافة المشغولة فيها لغاية متر ونصف متر ؛

(٣) الطرق التي عرضها ١٠ أمتار فما فوق يكون عرض المسافة المشغولة فيها لغاية متر واحد ؛

(٤) الطرق التي عرضها من ٦ الى ٩ أمتار يكون عرض المسافة المشغولة فيها لغاية نصف متر ؛

(٥) الطرق التي عرضها أقل من ٦ أمتار لا يجوز الترخيص بالاشغال فيها الا بالفتريئات فقط ؛

- مادة ١٢ - الطرق التي فيها تروتوارات يسرى على الاشغال فيها ما يأتي :
- (١) اذا كان عرض التروتوار ٤ أمتار فما فوق فيجوز الترخيص باشغال مسافة تبلغ لغاية مترين عرضاً ؛
 - (٢) اذا كان عرض التروتوار ٣ أمتار فما فوق فيكون عرض المسافة المشغولة لغاية مترو نصف متر ؛
 - (٣) اذا كان عرض التروتوار مترين فما فوق فيكون عرض المسافة المشغولة لغاية ٧٥ سنتيمتراً ؛
 - (٤) اذا كان عرض التروتوار متراً فما فوق فيكون عرض المسافة المشغولة لغاية ٥٠ سنتيمتراً .

مادة ١٣ - أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ السابقة الذكر لا تنمى على اشغال الطرق العمومية المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦

مادة ١٤ - الشوارع والحارات التي يقل عرضها عن ٥ أمتار وتكون فيها أسواق أو سويقات أو دكاكين لصغار الباعة والصناع يجوز اشغال الطريق فيها من الجانبين بمعرضات أو دكاكين لا يزيد عرضها عن ٥٠ سنتيمتراً .

مادة ١٥ - الرخص باشغال الطريق العمومي بمعرضات من لحوم أو أسماك أو خضروات أو فواكه أو غير ذلك لا تغطي إلا على مسافة أقلها ١٢٠ متراً من الأسواق .

وصناديق بيع الثلج والمياه الغازية لا يمكن وضعها على مسافة تقل عن ١٥٠ متراً بين الصندوق والاخر .

مادة ١٦ - اشغال الطريق العمومي لا يجوز الترخيص به عند نواحي الشوارع والحارات الا على مسافة ٣ أمتار من الناصية .

مادة ١٧ - الرسوم التي يدفعها المرخص اليهم باشغال الطريق هي الالية :

(أولاً) في جميع الطرق والميادين المكسمة أو المبلطة أو التي الى جوانبها تروتوارات :

- ١ - عن الاشغال المنصوص عليه في المواد ٥ و ٦ و ٩ المتقدمة الذكر:
 - (أ) ٢٠ مليما عن المتر المربع في كل يوم اذا لم تتجاوز المدة ١٥ يوما ؛
 - (ب) ١٠ مليات « « « أثناء الخمسة عشر يوما الثانية ؛
 - (ج) ٥ مليات « « « فيما بعد الخمسة عشر يوما الثانية .
- ٢ - عن الاشغال أمام الدكاكين ومشارب القهوة واليرة وغير ذلك :
 - (أ) ١٠٠ مليم عن المتر المربع في الشهر اذا كان الطالب هو صاحب الملك أو المستأجر للملك المحاذ للأرض المراد اشغالها ؛
 - (ب) ٢٠٠ مليم عن المتر المربع في الشهر اذا كان الطالب أى انسان آخر ؛
 - (ج) ١٠٠ مليم عن المتر المربع في الشهر اذا كان المطلوب الاشغال بفترينات .

(ثاني) في جميع الطرق والميادين التي ليست مبلطة ولا بمسكدة وليست بها تروتوارات يدفع نصف التعريفة السابق يانها .

(ثالثا) عن اشغال باطن أرض الطريق العمومي يدفع ما يأتي :

 - (أ) مليون عن المتر الطولي في الشهر اذا كان الاشغال بأسلاك ضخمة أو مواسير محكمة من الرصاص أو زهر الحديد أو الحديد أو غير ذلك .
 - (ب) ٦٠٠ مليم عن كل متر بلا أرضية في السنة .

وتحتسب كسور المتر في تقدير الرسوم مترا كاملا .
- مادة ١٨ - شركتا المياه والغاز غير ملزمتين بتقديم طلب رخصة ولا بدفع الرسوم عند ما تركيبان أو ترممان مواسيرهما أو أسلاكهما وتكون تلك الأعمال لا تتجاوز منها أربعة وعشرين ساعة وما عليهما في هذه الحالة الا مجرد الإبلاغ البلدية والبوليس .
- وأما في جميع الأحوال الأخرى فعل الشركتين المذكورتين الحصول على الرخص القانونية غير أنهما تفتيان من العوائد عند ما يكون اجراء الاشغال لحساب الأفراد بل لحسابهما خاصة .
- ويعتبر ما يجري لحساب الأفراد أعمال ادخال الماء أو الغاز في منازلهم وبوجه عام كل ما يدفع الأفراد للشركة قيمته من الأعمال .
- وعلى الشركات في جميع الأحوال أن تراعى نصوص المادة السابعة المتقدمة الذكر .

اشغال الطريق العمومى فى ميناء البصل وميناء الشراقة
وفى القبارى لغاية المكس

مادة ١٩ - اشغال الطريق العمومى فى ميناء البصل وميناء الشراقة
وفى القبارى لغاية المكس بالأقطان والغلال والأخشاب وغيرها من بضائع
التجارة بالجملة تسمى عليه النصوص الآتية فيما لى وذلك مع عدم الاخلال بما
سبق ذكره من النصوص .

مادة ٢٠ - لا تعطى أى رخصة باشغال الطريق العمومى فى الشوارع
التي يقل عرضها عن ٦ أمتار .

مادة ٢١ - بالات القطن المكبوسة بالضغط المائى لا يجوز رصها
أكثر من صفين يملو أحدهما الآخر .

وأما البالات المكبوسة بالبخر فلا يجوز رصها أكثر من أربعة صفوف
فوق بعضها البعض اذا كان وضعها على الأرض أفقيا وأما اذا كانت موضوعة
رأسيا فلا يزيد رصها عن صفين يملو أحدهما الآخر .

والأخشاب والغلال وبذرة القطن لا يجوز وضعها بحيث يزيد ارتفاعها
عن ثلاثة أمتار .

مادة ٢٢ - قد حدد رسم واحد لاشغال الطريق العمومى هو ٣ قروش
مصرية عن المتر المربع فى الشهر ولو لم يكن الشارع مبلطا ولا ممكدا .
وكسور الشهر تحسب شهرا كاملا .

مادة ٢٣ - على من يريد من التجار الاتقاع بالترفية المنصوص عليها
فى المادة ٢٢ السابقة أن يبينوا ذلك فى الطلب المنصوص عليه فى المادة ٥
المتقدمة وأن يحصلوا على ترخيص بذلك قبلا .

فانما لم يكن ذلك فتتخذ الترفية المحددة فى المادة ١٧ وهى تنفذ أيضا
على كل اشغال يتجاوز الحدود المينة فى الرخصة .

أحكام عمومية

مادة ٢٤ - كل مخالفة لنصوص هذه اللائحة تكون المعاقبة عليها
بالجزاءات المقررة للمخالفات وهذا بلا اخلال بوجوب ازالة المخالف لموضوع
المخالفة فى مدى ٢٤ ساعة من ثبوتها والا فيكون للبلدية ازالة تلك الحالة على
مصاريف ومسؤولية وعاتق المخالف .

مادة ٢٥ — العوائد والرسوم والغرامات وكذا المصاريف التي تكون قد أنفقتها البلدية لتنفيذ هذه اللائحة يكون تحصيلها من أولى الشأن عند الحاجة بموجب الأمر العالي الرقم ٢٥ مايو سنة ١٨٨٠ ولا يكون على البلدية تقديم مستندات أخرى سوى الكشف بالحساب .

مادة ٢٦ — الغرض من هذه اللائحة هو تسهيل تهاذ المواد ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط و ٣٢٨ و ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلي فيما يخص المخالفات لنصوص هذه اللائحة وبناء على هذا فكل ما لم يبين في هذه اللائحة من المخالفات المعينة في تلك المواد كتنوير مواضع الأعمال أو المواد أثناء الليل مثلا أو غير ذلك فلا تزال باقية أحكامه كما هي .

مادة ٢٧ — يلغى كل ما يخالف هذه اللائحة من النصوص السارية .

مادة ٢٨ — يعمل بهذه اللائحة بعد ٣٠ يوما من نشرها بالجريدة الرسمية .

نص وقفي

مادة ٢٩ — يجوز لمن ليسم الآن رخص باشغال الطريق العمومي أن يتفصوا بها لغاية انتهاء المدة المبينة فيها ما
بحريرا في ١٦ شوال سنة ١٣٤٠ (١٢ يريزه سنة ١٩٢٢)

وزارة الحفانية

قرار بشأن فصل ناحية الشاورية وما يتبعها من العزب ونحوها
عن مركز نيج حمادى والحاقها بمركز دشتا (٥)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ بشأن فصل ناحية الشاورية وما يتبعها من العزب ونحوها عن مركز نيج حمادى والحاقها بمركز دشتا ؛

وعلى المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ ؛

(٥) الوثائق المصرية في ٢٢ يريزه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٥٨

قررهاآت :

تفصل الناحية المذكورة وما يتبعها من العزب ونحوها عن دائرة اختصاص محكمة نجع حمادى الجزئية الشرعية وتدخل فى دائرة اختصاص محكمة دشنا الجزئية الشرعية ما

تحريرا فى ١٤ يونيو سنة ١٩٢٢

وزارة الحفانية

قرار بتعديل فى دائرى اختصاص محكمى نجع حمادى ودشنا الجزئيين (*)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون
نمرة ٥ الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ؛

وعلى قرارى الحفانية الصادرين بتحديد دائرى اختصاص محكمى نجع حمادى
ودشنا الجزئيين ؛

وعلى قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ بتعديل دوائر
الاختصاص الادارى بمديرية قنا ؛

قرر ما يأتى :

ادخال ناحية الشاورية وما يتبعها من العزب ونحوها فى دائرة اختصاص
محكمة دشنا الجزئية بدلا من محكمة نجع حمادى الجزئية ما

تحريرا فى ١٤ يونيو سنة ١٩٢٢ (١٨ شوال سنة ١٣٤٠)

(*) الوقائع المصرية فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٢ . صحيفة ٤ من العدد ٥٩ .

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ٢٣٣٢ بشأن تعديل المادة الخامسة من لائحة امتحان
القبول بفرقة السنة الأولى من المدارس الثانوية الأميرية للبنين
الصادر عليها القرار الوزاري رقم ١٩٠٦ في ٨ يناير سنة ١٩١٦^(*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ١٩٠٦ بشأن لائحة امتحان القبول
بفرقة السنة الأولى من المدارس الثانوية الأميرية للبنين ؛
وعلى مراء المجلس الأعلى للمعارف العمومية بمجلسه المنعقدة في ١٠ أبريل
سنة ١٩٢٢ ؛

وعلى ماقرره مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تعديل المادة الخامسة من لائحة امتحان القبول بفرقة السنة الأولى
بالمدارس الثانوية المذكورة الصادر عليها قرار الوزارة رقم ١٩٠٦ في ٨ يناير
سنة ١٩١٦ كما يأتي :

النص القديم	النص المعدل
لا يعاد الطالب ناجحاً في الاختبارات	لا يعاد الطالب ناجحاً في الاختبارات
التحريرية الا اذا حصل بالأقل على	التحريرية إلا اذا حصل بالأقل على
الدرجات الآتية :	الدرجات الآتية :
.....
.....
٦ درجات (٤٠٪) في الخط العربي	٦ درجات (٤٠٪) في الخط العربي
.....
.....
٣ ودرجة الخط الرقعة عن ٣	بحيث لا تقل درجة النسخ والثلث معا عن ٣ ودرجة الخط الرقعة عن ٣

(*) الوثائق المصرية في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٦٤

النص القديم	النص المعلن
٦ درجات (٤٠٪) في الخط الانجليزي بحيث لا تقل درجة الخط الكبير والأرقام معا عن ٣ ودرجة الخط الدارج عن ٣	٦ درجات (٤٠٪) في الخط الانجليزي

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار ابتداء من سنة ١٩٢٢ م

تحريرا بالقاهرة في ١٩ شوال سنة ١٣٤٠ (١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ٢٣٣٣ بشأن تعديل المادتين الرابعة والخامسة
من القرار الوزاري رقم ١٩٤٦ الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٦
المختص بالمحال المجانية بالمدارس الثانوية الأميرية (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ١٩٤٦ الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٦
المختص بالمحال المجانية بالمدارس الثانوية الأميرية ؛
وعلى ما قرره المجلس الأعلى للمعارف العمومية بجلسته المتعقدة في ١٠ أبريل
سنة ١٩٢٢ ؛

وعلى ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛

(*) الواقع المصرية في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٦٤

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تمثل المادتان الرابعة والخامسة من القرار الوزاري رقم ١٩٤٦ الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٦ المختص بالحال المجانية بالمدارس الثانوية الأميرية على الوجه الآتي :

النص القديم المادة الرابعة	النص الممثل المادة الرابعة
لا يعتبر الطالب مستحقا لحل مجاني إلا اذا حصل في امتحان القبول المنصوص عنه في المادة السابقة على ستين في المائة (٦٠٪) على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات . وعند تساوى الدرجات يفضل الأصغر سنا ممن يتحقق فيهم هذا الشرط .	لا يعتبر الطالب مستحقا لحل مجاني إلا اذا حصل في امتحان القبول المنصوص عنه في المادة السابقة على ستين في المائة (٦٠٪) على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات . ويفضل الأصغر سنا ممن يتحقق فيهم هذا الشرط .
المادة الخامسة	المادة الخامسة
تعين وزارة المعارف العمومية في كل سنة عدد التلاميذ المجانيين وتبين كيفية توزيعهم على المدارس ويكون منح الحال المجانية بناء على ما تشرحه اللجنة العلمية الادارية بالتطبيق لهذا القرار .	تعين وزارة المعارف العمومية في كل سنة عدد التلاميذ المجانيين وتبين كيفية توزيعهم على المدارس ويكون منح الحال المجانية بناء على ما تشرحه اللجنة العلمية الادارية بالتطبيق لهذا القرار .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار ابتداء من السنة الدراسية ١٩٢٢ - ١٩٢٣

تحريرا بالقاهرة في ١٩ شوال سنة ١٣٤٠ (١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)

أمر ملكى رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٢

بإنشاء مجلس إدارة لمعهد أسيوط الدينى العلمى الاسلامى (*)

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على ماقدره مجلس الأزهر الأعلى بمجلسه المنعقدة فى ١٧ شوال سنة ١٣٤٠ (١٣ يونيه سنة ١٩٢٢) من إنشاء مجلس إدارة لمعهد أسيوط ؛
وبعد الاطلاع على المواد (٥ و ١٠ و ٢١) من قانون الجامع الأزهر والمعاهد
الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ؛
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الأزهر الأعلى بكتابه المبلغ لديواننا
بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣٤٠ (١٥ يونيه سنة ١٩٢٢) رقم ٢٦٢ ؛
أمرنا بما هو آت :

- ١ - ينشأ مجلس إدارة لمعهد أسيوط الدينى العلمى الاسلامى .
- ٢ - على رئيس مجلس الأزهر الأعلى تنفيذ أمرنا هذا ما
صدر برأى طابئين فى ٢٣ شوال سنة ١٣٤٠ (١٩ يونيه سنة ١٩٢٢)

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمانة (٢)

بما أنه حصل بعض التعديل فى كسا التشريف المدنية الخاصة برتب
"الامتياز والرياسة" و "الباشاوية" و "البيكوية من الدرجة الأولى" فوفقا
للمادة العاشرة من المرسوم العالى الصادر بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩١٥ بشأن
الرتب والنياشين قد أعد ديوان جلالة الملك نماذج بكسا التشريف السالفة
الذكر مطابقة للتعديل الجديد وهى معروضة بقلم التوقيع بديوان جلالة الملك
لمن يريد الاطلاع عليها وقد مهت جميع النماذج المعدة للتداول بخت ديوان
جلالة الملك معنا للتحرير والالتباس ما

تحريرا فى ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٥٩

(٢) الوقائع المصرية فى ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٥٧

أمر ملكي رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢

بمحصراً أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب "النبل" أو "النيلة" (٥)

نحن ملك مصر

بما أنه بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة قد حضر لقب الامارة في فريق من أفراد أسرتنا دون الباقيين ؛ وبما أنه قد رؤى من الموافق أن يلقب من عدا الأمراء والأميرات من ذرية جدنا المغفور له محمد علي بلقب يدل على شرف اتسابهم للمؤسسين أسرتنا المالكة ؛

أمرنا بما هوآت :

- مادة ١ — يطلق لقب "النبل" أو "النيلة" على الآتي بينهم :
- أولاً — من عدا الأمراء والأميرات من ذرية محمد علي من الظهور ذكورا كانوا أو إناثا .
- ثانياً — زوجات النبلاء المتقدم بينهم وأراملهم حتى يتزوجن .
- ويلقب كل نبيل أو نيلة بصاحب أو صاحبة المجد .
- مادة ٢ — يشترط في النبلاء والنيلات أن يولدوا من زوجية شرعية وأن يكونوا مسلمين كما يشترط أيضا في النبلاء أن يكونوا مصريين .
- مادة ٣ — اذا ارتكب النبيل أو النيلة أمورا تخل بكرامة مركزه جاز حرمانه من لقبه بأمر يصدر منا ويترتب على حرمان النبيل من لقبه حرمان زوجته التي استتمت منه ذلك اللقب .
- مادة ٤ — يجوز اقالة من صدر أمر بحرمانه من لقب نبيل أو نيلة ورد لقبه اليه بأمر يصدر منا .
- مادة ٥ — لا تسمى أحكام أمرنا هذا على من حرم من لقب الامارة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة .
- مادة ٦ — على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا ما صدر به من
- صدر برأى طابئين في ٢٥ شوال سنة ١٣٤٠ (٢١ يونيو سنة ١٩٢٢) .

كشف

باسماء ذرية المغفور له محمد على من الظهور الذين يطلق عليهم لقب "النيل"
أو "النيلة" طبقاً لأحكام الأمر الملكي رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢ (٥)

١ - النبلاء

صاحب المجد النيل عمر حليم :

ابن المرحوم الأمير محمد سعيد حليم ابن المرحوم الأمير محمد
عبد الحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا وإلى مصر .

صاحب المجد النيل سعيد حليم :

ابن الأمير محمد على حليم ابن المرحوم الأمير محمد عبد الحليم باشا
ابن ساكن الجنان محمد على باشا وإلى مصر .

صاحب المجد النيل عباس حليم :

ابن الأمير إبراهيم حليم ابن المرحوم الأمير محمد عبد الحليم باشا ابن
ساكن الجنان محمد على باشا وإلى مصر .

صاحب المجد النيل سعيد طوسون :

» » » حسن طوسون :

أبناء الأمير عمر طوسون ابن المرحوم الأمير محمد طوسون باشا
ابن المرحوم محمد سعيد باشا وإلى مصر ابن ساكن الجنان
محمد على باشا وإلى مصر .

صاحب المجد النيل عادل طوسون :

ابن الأمير محمد جميل طوسون ابن المرحوم الأمير محمد طوسون باشا
ابن المرحوم محمد سعيد باشا وإلى مصر ابن المرحوم ساكن الجنان
محمد على باشا وإلى مصر .

(٥) الوقائع المصرية في ٣ يوليوس ١٩٢١ صحيفة ٣ (لحق العدد ٦١) .

صاحب المجد النبيل اسماعيل داود :

» » » منصور داود :

» » » سعيد داود :

» » » سليمان داود :

أولاد المرحوم محمد داود باشا ابن المرحوم الأمير اسماعيل بك ابن المرحوم الأمير محمد علي باشا ابن ساكن الجنتان محمد علي باشا وإلى مصر .

صاحب المجد النبيل اسماعيل حسين :

» » » هاشم حسين :

ابن المرحوم الأمير حسين بك كامل ابن المرحوم الأمير اسماعيل بك ابن المرحوم الأمير محمد علي باشا ابن ساكن الجنتان محمد علي باشا وإلى مصر .

صاحب المجد النبيل عمرو إبراهيم :

ابن المرحوم الأمير محمد وجيد الدين ابن المرحوم الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن المرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا وإلى مصر ابن ساكن الجنتان محمد علي باشا وإلى مصر .

صاحب المجد النبيل عز الدين حسن :

» » » اسماعيل حسن :

ابن الأمير محمد علي حسن ابن المرحوم الأمير حسن باشا ابن المرحوم الخديو اسماعيل ابن المرحوم إبراهيم باشا وإلى مصر ابن ساكن الجنتان محمد علي باشا وإلى مصر .

٢ - النobileات

صاحبة المجد النبيلة وجدان :

» » » كريمة :

» » » أمينة :

» » » توفيقه :

» » » نعمت :

» » » زينب :

بنات الأمير محمد عباس حلم ابن المرحوم الأمير محمد عبد الحليم
باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر .

صاحبة المجد النبيلة أمينة كامل فاضل :

ابنة الأمير كامل فاضل ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن
المرحوم إبراهيم باشا والى مصر ابن ساكن الجنان محمد على باشا
والى مصر .

صاحبة المجد النبيلة أمينة :

ابنة الأمير عمر طوسون ابن المرحوم الأمير محمد طوسون باشا ابن
المرحوم محمد سعيد باشا والى مصر ابن ساكن الجنان محمد على
باشا والى مصر .

صاحبة المجد النبيلة زبيدة حسين :

» » » عين الحياة حسين :

» » » بهيجة حسين :

بنات المرحوم الأمير حسين بك كامل ابن المرحوم الأمير اسماعيل بك
ابن المرحوم الأمير محمد على باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا
والى مصر .

صاحبة المجد النبيلة عين الحياة ابراهيم :

ابنة المرحوم الأمير محمد وحيد الدين ابن المرحوم الأمير ابراهيم أحمد
باشا ابن المرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن المرحوم ابراهيم باشا
والى مصر ابن ساكن الجنتان محمد على باشا والى مصر .

صاحبة المجد النبيلة فاطمة الزهراء :

ابنة الامير على حيدر شامى ابن المرحوم الأمير رشدى بك ابن المرحوم
الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم ابراهيم باشا والى مصر
ابن ساكن الجنتان محمد على باشا والى مصر .

مديرية الغربية

قرار بشأن مواقف عربات الركوب بالأجرة بنندر كفر الزيات (٥)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المسألة ٢٢ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادر
بها قرار وزارة الداخلية الرقم ٢٦ يوليه سنة ١٨٩٤ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٩ بشأن مواقف
وتعريف عربات الركوب بالأجرة بنندر كفر الزيات ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون بلد بنندر كفر الزيات بتاريخ ٩ أغسطس
سنة ١٩٢١ ؛

قررهاوات :

١ - تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة بنندر كفر الزيات فى النقط
الآتى ذكرها :

عدد العربات

- ١٠ موقف فى الجهة الشرقية الغربية من محطة السكة الحديد الأميرية
- موقف فى قطعة الارض الفضاء الواقعة بأول شارع ترعة النعناعية
- خلف وابور المياه ٥

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

تحريراً فى ٢٥ شوال سنة ١٣٤٠ (٢١ يونيه سنة ١٩٢٢)

(٥) الوقائع المصرية فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٦٩

مديرية الغربية

قرار بشأن مواقف عربات النقل والصندوق ببندر كفر الزيات (*)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادة ١١ من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ والمعلقة بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ و ١٨ يونيه سنة ١٩٠١ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن مواقف عربات النقل والصندوق ببندر طنطا وكفر الزيات وزقني والحلة الكبرى ؛

وبعد الاطلاع على قرار قوميون يلدى كفر الزيات بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ ؛

قررها هوات :

١ - تكون مواقف عربات النقل والصندوق ببندر كفر الزيات في النقطة الآتى ذكرها :

عدد العربات

موقف كائن بقطعة الأرض القضاء ملك الحكومة بشارع

الضبطية بحرى مسور وابور بلاقطه ٢٠

٢ - يلغى قرار المديرية المشار اليه أعلاه الرقم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤ فيما يخص ببندر كفر الزيات .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

تحريرا في ٢٥ شوال سنة ١٣٤٠ (٢١ يونيه سنة ١٩٢٢)

محافظة السويس

قرار بشأن سريان لائحة التكفف على مدينة السويس (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على القرار الصادر من وزارة الداخلية في ٢١ يونه سنة ١٨٩٧
بشأن منع التكفف في الأماكن العمومية ؛
قرر ما هوأت :

١ — يمرى مفعول القرار المشار اليه على مدينة السويس في الأماكن
العمومية الآت ذكرها :

بور توفيق	شارع التوفيقى
شارع سوق النمسا ومحطة النمسا	» سعيد
» سكة حديد الحوض من بحرى وقيل	» ابراهيم
» عباس	» محمد على
» فابريكة تكرير البترول (الزيتية)	» الجرك
» المحافضة	» ايواز بك
» رسوه بك	» مازنى
» جامع المعرف	» ميدان الشونة
» السوق العمومى	» الجعفرى
» حليم	» الورشة
» المحكمة الشرعية	» الخور
» البرج	» المنتره
» قره قول السوارى	» المساجريه
» » الورشة	» صلاح الدين
» رسمى بك	» الأمير عبد القادر
» لاسون	» الملاحة
» كلاله سوق النمسا	

٢ — يمرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر
يوما ٤

تحريرا بالسويس في ٢٦ شوال سنة ١٣٤٠ (٢٢ يونه سنة ١٩٢٢)

(*) الوثائق المصرية في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٦٩

محافظة السويس

قرار بشأن المحلات العمومية بمدينة السويس
تعديل جدول الأخطاط الأوربية (*)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة رقم ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤ بتعيين الأخطاط
الأوربية بمدينة السويس ؛

ونظرا الى أنه من الموافق تحديد شارعى النسا والسكة الحديد المعتبرين
في القرار الموما اليه من الأخطاط الأوربية ؛

قرر ما هو آت :

١ - شارع النسا يتدئ شمالا من مخزن الجمرك وينتهى جنوبا بالجانب
البحرى لمزلقان محطة النسا عند تلاهى الشارع المذكور مع شارع السكة الحديد
من جهة سور المستشفى الأميرى القديم .

٢ - شارع السكة الحديد (المعروف الان بشارع سكة حديد الحوض)

يتدئ شرقا ببورتوفيق وينتهى غربا بشارع المازنى ويشمل الجهتين البحرية
والقبلىة لخط السكة الحديد .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

محررا بالسويس فى ٢٨ شوال سنة ١٣٤٠ (٢٤ يونيو سنة ١٩٢٢)

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٦٩

مديرية جرجا

قرار بشأن مريان لائحة البويمية (مساحى الاحذية) على بندر طهطا (*)

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من قرار وزارة الداخلية الرقم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ بشأن لائحة البويمية (مساحى الأحذية) ؛
وبعد الاطلاع على قرار قوميون على بندر طهطا تاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هوأت :

- ١ - تسرى اللائحة المشار اليها على بندر طهطا .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيامها
تحريرا في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٢ (٢٨ شوال سنة ١٣٤٠)

مديرية أسيوط

قرار بشأن مواقف السيارات المعدلة للأجرة ببندر أسيوط (†)

مدير أسيوط

بعد الاطلاع على المادة ٤٧ من لائحة السيارات الصادرة بها قرار وزارة الداخلية الرقم ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ ؛
وبعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارين الصادرين في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ ؛
وبعد الاطلاع على قرار قوميون على بندر أسيوط بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٦٩

(†) الوقائع المصرية في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٧٠

قررها هآت :

١ - تكون مواقف السيارات المعدة للأجرة بيندر أسيوط في النقط
الآتي ذكرها :

عدد السيارات

- موقف أمام نقطة بوليس الخزان ٤
» في ميدان المجدوب ٤
» في الجراء في الجهة القبيلة من سرائى المديرية ... ٢
» أمام المدرسة الأميرية الابتدائية في الجهة الغربية ... ٢

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

نحرى فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٢

مديرية أسيوط

قرار بشأن مواقف عربات النقل والصندوق بيندر أسيوط (٥)

مدير أسيوط

بعد الاطلاع على المادة ١١ من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة
بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ والمعدلة بالقرارين الصادرين من وزارة الداخلية
بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ و ١٨ يونيه سنة ١٩٠١ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠١ بشأن
مواقف عربات النقل والصندوق فى بنادر ونواحي مختلفة من مديرية أسيوط ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ١١ يناير سنة ١٩١٥ بتعديل القرار
الآف ذكره فيما يختص بمواقف عربات النقل والصندوق بيندر أسيوط ؛

وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلى أسيوط بتاريخ ١٥ مارس
سنة ١٩٢٢ ؛

(٥) الوثائق المصرية فى ٣١ يوليه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٧٠

قرر ما هوآت :

١ - تلغى مواقف عربات النقل والصندوق المينة بقرارى المديرية الصادرين بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠١ و ١١ يناير سنة ١٩١٥ وتستبدل بالمواقف الآتية :

عدد العربات

- | | |
|----|------------------------------------------------------------------|
| ١٠ | موقف أمام فابريكة الدخان بالجهة الغربية من دبابزين المحطة القبلى |
| ٦ | » فى الحمراء بجوار شركة المياه من الجهة القبلىة |
| ٦ | » فى ميدان سوق المواشى |
| ٤ | » على جسر السلطان |

٢ - يلغى القرار الرقم ١١ يناير سنة ١٩١٥ المشار اليه .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام
محررا فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٢

مديرية أسىوط

قرار بشأن مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر متفلوط^(٥)

مدير أسىوط

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليه سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارين الصادرين من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلى متفلوط بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هوآت :

١ - تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر متفلوط فى النقط الآتى ذكورها :

موقف فى الجهة الشرقية من محطة متفلوط .

» فى أول شارع البستان من جهة شارع السلطان حسين كامل .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

محررا بأسىوط فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٢

(٥) الوثائق المصرية فى ٣١ يوليه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٧٠

مديرية أسيوط

قرار بشأن مواقف عربات النقل والصندوق ببندر متفلوط^(٥)

مدير أسيوط

بعد الاطلاع على المائدة ١١ من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ والمعدلة بالقرارين الصادرين من وزارة الداخلية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ و ١٨ يناير سنة ١٩٠١ ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محلي متفلوط بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هو آت :

١ - تكون مواقف عربات النقل والصندوق ببندر متفلوط في النقاط
الآتي ذكرها :

عدد العربات

- موقف في الجهة الشرقية من محطة متفلوط ٥
- » في أول شارع البستان من جهة شارع السلطان حسين كامل ٥

٢ - يصرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام
تحريراً في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٢

مديرية الغربية

قرار بشأن الأخطاط التي يمكن فتح بيوت العاهرات فيها ببندر طنطا^(٦)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٢٧ من لائحة بيوت العاهرات الصادر بها قرار وزارة الداخلية الرقم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ؛
وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بسمريان
اللائحة المذكورة على بلاد طنطا وكفر الزيات والمحلة وكفر الشيخ وسمنود
ودسوق ؛

(٥) الوقائع المصرية في ٣١ يولي سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٧٠

(٦) الوقائع المصرية في ٢٧ يولي سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٦٩

وبعد الاطلاع على قرارات المديرية الرقيمة ٧ أغسطس سنة ١٩١٥ و ١٩ يناير سنة ١٩١٨ .

وبعد موافقة مجلس المديرية بمجلسه المتعقد بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ ،
قررها هآت :

١ - يجوز فتح بيوت العاهرات ببندر طنطا بقمم ثاني في الشوارع والحواري الاتي ذكرها :

- حارة الخيزه من حارة الاشدهى الى حارة حسن مختار ؛
- » عديله من شارع الجنائية الى حارة حسن مختار ؛
- » الفلال من شارع الجنائية الى شارع العوانى ؛
- » سيدى عبد المعطى من شارع الجنائية لشارع العوانى ؛
- » حسن مختار من حارة الخيزه الى حارة الحاجه بهانه ؛
- » ابو الريش من حارة الاشدهى الى شارع العوانى ؛
- شارع العوانى من حارة الخيزه الى شارع العموى .

٢ - تلغى قرارات المديرية الرقيمة ٧ أغسطس سنة ١٩١٥ و ١٩ يناير سنة ١٩١٨ المشار اليها .

٣ - يجرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما ما
تحريرا في ٢٩ شؤال سنة ١٣٤٠ (٢٥ يولييه سنة ١٩٢٢)

مديرية المنوفية

قرار بشأن سريان لائحة البويحية (مساحى الأحذية) على بندر منوف (*)
مدير المنوفية

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من قرار وزارة الداخلية الرقم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ بشأن لائحة البويحية (مساحى الأحذية) ؛
وبعد الاطلاع على قرار قومسيون محل بندر منوف بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٦٩

قرر ما هو آت :

- ١ - تسرى اللائحة المشار إليها على بندر منوف .
- ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام^(٥)
محررا في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢ (٣٠ شوال سنة ١٣٤٠)

وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى رقم ٢٣٣ بشأن خطة الدراسة بمدارس البنات الابتدائية^(٥)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على خطة الدراسة لمدارس البنات الابتدائية الصادرة بها القرار
الوزارى المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٢١ رقم ٢٢٨٠ ؛
وعلى خطة الدراسة الموقفة لمدارس روضة الأطفال للبنين التى أقرها مجلس
الوزراء فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ ؛
وعلى مآراه المجلس الأعلى للمعارف بجلسته المتعقدة فى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ ؛
وعلى ما قرره مجلس الوزراء فى جلسته المتعقدة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ ؛
قرر ما هو آت :

- مادة ١ - تحوّل الفرقتان الأوليان من مدارس البنات الابتدائية الحالية
الى مدارس قائمة بذاتها تسمى مدارس روضة الأطفال للبنات وتسرى عليها
أحكام اللائحة المختصة بمدارس روضة الأطفال للبنين .
- مادة ٢ - تكون مدة الدراسة بمدارس البنات الابتدائية ست سنوات .
- مادة ٣ - تتبع بصفة مؤقتة خطة الدراسة لمدارس البنات الابتدائية
المراقبة لهذا والمصتق عليها من مجلس الوزراء فى جلسته المتعقدة فى ١٥ يونيه
سنة ١٩٢٢ ابتداء من العام الدراسى ١٩٢٢ - ١٩٢٣ م

محررا بالقاهرة فى غرة ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢)

(٥) الوثائق المصرية فى ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٧١

خطة الدراسة بمدارس البنات الابتدائية

عدد الحصص في الأسبوع						مواد التعليم
السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	
٨	٨	٧	٧	٧	٧	اللغة العربية
٢	٢	١	١	١	١	الخط العربي
٨	٨	٧	٧	٧	٧	اللغة الإنجليزية
١	١	١	١	—	—	الخط الإنجليزي
—	—	—	—	١	١	الترجمة
٥	٥	٥	٥	٥	٥	الحساب
٢	٢	٢	٢	٢	٢	دروس الأشياء وتعامل مشاهد الطبيعة
٢	٢	٢	٢	٢	٢	الجغرافيا
—	—	—	١	١	٢	التاريخ
٢	٢	٢	٢	—	—	الأشغال اليدوية (روعة الأطفال)
٤	٤	٣	٣	٣	٣	أشغال الأبرة
٣	٣	٢	٢	٢	٢	الرسم والشغل بالقرصون
—	—	—	—	٢	٢	علم تدبير الصحة (العمل)
—	—	—	٤	٣	٣	إدارة المنزل والطبخ والتنسلك والكي
٧	٧	٢	٢	٢	٢	الرياضة البدنية والالعاب
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	المجموع

تنبيهات :

أولاً — تخصص حصّة مقدارها ٢٠ دقيقة في مبدأ كل يوم مدرسي للتعليم الديني والقرآن الكريم والأخلاق ؛

ثانياً — يشتمل اليوم المدرسى على سبع حصص زمن كل منها ٤٠ دقيقة أربع في الصباح وثلاث بعد الظهر ما عدا يوم الخميس فلا يشتمل الا على أربع حصص في الصباح . وفي فصل الصيف أى ابتداء من السبت الأول من شهر مايو يكون عدد الحصص اليومية ستاً جميعها في الصباح ومدة كل منها ٣٥ دقيقة ونحس الحصص التى تنقص فى الأسبوع بسبب ذلك تستقطع من حصص أشغال الابرّة أو مواد التدبير المتزلى أو الرياضة البدنية والألعاب حسب ما تراه ناظرة المدرسة ؛

ثالثاً — تعرض كل مدرسة جدول أوقات الدروس بها على الوزارة قبل افتتاح العام الدراسى بخمسة عشر يوماً على الأقل للموافقة عليه وإذا أرادت المدرسة أحداث تغيير فيه فى خلال العام الدراسى وجب على ناظرة المدرسة أن تعرض التغيير المطلوب على الوزارة قبل الموعد الذى يراد انفاذه فيه بخمسة عشر يوماً للموافقة عليه .

وزارة المعارف العمومية

قرار وزارى رقم ٢٣٣٥ بشأن خطة الدراسة لمدرسة البنات الثانوية بالقاهرة (١)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على خطة الدراسة لمدرسة البنات الثانوية بالقاهرة الصادر عنها قرار الوزارة فى أول سبتمبر سنة ١٩٣١ رقم ٢٢٨١ ؛

وعلى ما رآه المجلس الأعلى للمعارف العمومية فى جلسته المنعقدة فى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ ؛

وعلى ما قرره مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ ؛

(١) الوقائع المصرية فى ٨ أغسطس سنة ١٩٣٢ صحيفة ٢ من العدد ٧١

قرر ما هزأت :

مادة ١ — ينشأ بمدرسة البنات الثانوية قسم تحضيرى لاعداد التلميذات للدخول بالقسم الثانوى بها وتكون مدة الدراسة فيه سنة واحدة .

مادة ٢ — تنج بصفة مؤقتة خطة الدراسة بمدرسة البنات الثانوية بالقاهرة (قسم تحضيرى وقسم ثانوى) المراقبة لهذا والمصلىق عليها من مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ وذلك ابداء من العام الدراسى المقبل سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ م

تحريرا بالقاهرة فى غرة ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢)

خطة الدراسة لمدرسة البنات الثانوية بالقاهرة

(١) القسم التحضيرى

عدد الحصص فى الأسبوع	المواد :
٨	اللغة العربية
٨	اللغة الانجليزية أو الفرنسية
٥	الحساب
١	دروس الاشياء (تأمل مشاهد الطبيعة)
٣	التاريخ والجغرافيا
٢	الرسم
٥	أشغال الابر والتدبير المنزلى
٢	الرياضة البدنية
٣	الجملة

(ب) القمم الثانوية

عدد الحصص في الأسبوع						المواد
السنة الرابعة		السنة الثالثة		السنة الثانية	السنة الأولى	
• (ب)	• (أ)	• (ب)	• (أ)			
٨	٨	٨	٨	٨	٨	اللغة العربية
٨	١٠	٨	١٠	١٠	١٠	اللغات الأجنبية (الانجليزية والفرنسية)
٣	٥	٣	٥	٤	٤	الرياضيات
—	٣	—	٣	٢	٢	العلوم الطبيعية
٤	٤	٤	٤	٤	٤	التاريخ والجغرافيا
٢	٢	٢	٢	٢	٢	الرسم
٢	٢	٢	٢	٢	٢	الرياضة البدنية
—	—	—	—	٢	٢	أشغال الآلة علما وعملا
٧	—	٧	—	—	—	أشغال الآلة والتدوير المنزلي الرافى وعلم تدوير الصحة والمتانة بالمرضى وتدوير صحة الأطفال علما وعملا
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	الجملة

* (أ) الطالبات اللاتي يرغبن في اعداد أقصمن لممارسة إحدى المهن ؛

(ب) الطالبات اللاتي لا يرغبن في اعداد أقصمن لممارسة مهنة ما .

تنبيهات :

(١) تخصص لجميع فرق المدرسة حصة واحدة مقدارها عشرون دقيقة

في مبدأ كل يوم مدرسي للتعليم الديني والقرآن الكريم والأخلاق ؛

(٢) يقسم الزمن المخصص لدراسة اللغات الأجنبية بالتساوي بين الانجليزية

والفرنسية على أنه يجوز تعديل ذلك اذا قضت مصلحة التلميذات

على شرط أن يوافق عليه وزير المعارف العمومية ؛

(٣) يكون التعليم باللغة العربية في جميع المواد علما اللغات الأجنبية والعلوم

الطبيعية والرسم ؛

(٤) الموسيقى من المواد الاختيارية التي تعلم مقابل أجر خاص ولها

أوقات خاصة .

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروي ببندر القناطر الخيرية مديرية القليوبية (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بإنشاء وتشكيل مجالس القرى ؛

وعلى القرار الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٩ بتعديل المادة الثانية من القرار السابق ؛

وعلى رأى مجلس المديرية بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛

وعلى رأى اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — ينشأ مجلس قروي ببندر القناطر الخيرية مديرية القليوبية

مادة ٢ — قد تصرح للمجلس القروي المذكور بأن يتقاضى الرسوم الاختيارية التي قبلها الأهالي وتوضعت في الجدول الملحق بهذا القرار وقد تصرح له أيضا بأن يصخذ عند الاقتضاء الطرق الادارية لتحصيل تلك الرسوم طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل الموائد والعشور ما

تحريرا في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٢

(٥) الوقائع المصرية في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٦٥

جدول الرسوم التي قبلتها الأهل

نوع الرسوم	مقدار الرسوم
حوائط مباني	باعتبار رسوم الخفر مع مائة الذين يخفون أقل من مائة ملم .
حوائط على البضائع الصادرة والواردة بطريق سكة حديد الحكومة :	
١ - قطارات الركاب	باعتبار ٥ ٪ من تولون السكة الحديد من الصادر والوارد بشرط أن لا يقل المتحصل عن عشرة مليات من الرسالة الواحدة .
٢ - قطارات البضاعة	باعتبار ١٠ ٪ من تولون السكة الحديد من الصادر والوارد بشرط أن لا يقل المتحصل عن عشرة مليات من الرسالة الواحدة .
حوائط على البضائع الصادرة والواردة بطريق القناة	باعتبار ١٠ ٪ من تولون السكة الحديد البضاعة والركاب بشرط أن لا يقل المتحصل عن عشرة مليات من الرسالة الواحدة .
حوائط السخنة	بحسب التعريفة المقررة بمجلس بلدي بها .
حوائط على السويقة	باعتبار ١٠ ملم من كل شخص يشغل الطريق الصوي يوم السوق .
حوائط على حقائق الأسماء	باعتبار ٢ ٪ من مجموع أثمان الأسماء المباعة لويما بالحققة .

محافظة مصر

قرار بشأن الباعة المريحة بمدينة القاهرة وضواحيها)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة السادسة من لائحة
الباعة المريحة الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١٥ ؛
وبعد الاطلاع على المادتين ٣ و ٤ من قرار المحافظة الرقم ٤ يولي
سنة ١٩١٧ والمعلق بالقرارات الرقيمة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ و ٣٠ أبريل
سنة ١٩١٨ و ٢٩ يونيو سنة ١٩١٨ و ١٠ أغسطس سنة ١٩١٨ ؛

(*) الواقع المصرية في ٢٧ يولي سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٦٩

قرر ما هوات :

١ — يضاف الى كشف الشوارع المينة بالمادة الثالثة من قرار المحافظة المشار اليه التي لا يجوز للباعة السريحة الوقوف أو المرور فيها الشوارع والميادين الآتية :

قسم الموسيقى

شارع البومسة القديمة، شارع العتبة الخضراء، ميدان العتبة الخضراء .

قسم الجمالية

شارع المشهد الحسيني، خان الخليل .

٢ — يضاف الى كشف الشوارع المينة بالمادة الرابعة من قرار المحافظة المشار اليه التي لا يجوز للباعة السريحة الذين يستعملون عربات يد أو عربات تجرها الحيوانات أو الذين يستعملون جمالا أو بغالا أو حميرا أو أى حيوان آخر من دواب الحمل المرور أو الوقوف فيها الشوارع والميادين العمومية الآتى ذكرها :

قسم الازبكية

شارع الفجالة، شارع كلوت بك، شارع بولاق، ميدان الخازندار، كوبرى شبرا (من ميدان باب الحديد لغاية كوبرى شبرا) .

قسم بولاق

شارع بولاق .

قسم شبرا

جزء من شارع شبرا (من كوبرى شبرا لغاية غزون الترام)، شارع جزيرة بدران (من ابتداء الشارع من جهة شارع شبرا لغاية ملتقاءه بشارع ابن الرشيد) .

٣ — يسمى مقعول "هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ٤"

وزارة المعارف العمومية

قرار وزاري رقم ٢٣٣٦

بشأن لائحة الاعانات التي تمنحها الوزارة للمدارس الثانوية غير الأميرية (*)

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على لائحة الاعانات التي تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس الثانوية غير الأميرية الصادر عنها قرار الوزارة في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ رقم ١٧٥٩ ؛

وعلى القرار الوزاري الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٠ رقم ٢١٦٦ بتعديل المادتين الثانية والسابعة من اللائحة المذكورة ؛

وعلى ما رآه المجلس الأعلى للمعارف في جلسته المتعقدة في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ ؛

وعلى ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

يعمل بلائحة الاعانات التي تمنح للمدارس الثانوية غير الأميرية المرافقة لهذا المصتق عليها من مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ من يوم نشرها في الوقائع المصرية ؛

تحريرا بالقاهرة في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٤٠ (٢٩ يونيو سنة ١٩٢٢)

(*) الوقائع المصرية في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٧١

لائحة

بشان الاعانات التي تمنح للمدارس الثانوية غير الأميرية (*)

مادة ١ — المدارس التي يجوز منحها اعانة — يجوز منح اعانة لأي مدرسة ثانوية أو قسم من مدرسة ثانوية تكون الدراسة فيها أرقى مما قررت وزارة المعارف العمومية دواسته بالمدارس الابتدائية .

مادة ٢ — الفصل في جواز منح الاعانة — لوزارة المعارف العمومية وحدها الحق في اعتبار أي مدرسة أو قسم من مدرسة في عداد المدارس التي يجوز منحها اعانة وفق أحكام هذه اللائحة .

مادة ٣ — شروط منح الاعانة — لكي تعتبر أي مدرسة أو قسم من مدرسة جديرة بمنحها اعانة يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

(أ) أن تكون المدرسة في عداد المدارس التي تعدها وزارة المعارف منتظمة ؛

(ب) أن تقتنع الوزارة بلزوم المدرسة في الجهة الواقعة فيها وأن تكون المدرسة خاضعة لإدارة لجنة محلية تعين الشخص الذي يقوم بمراسلة الوزارة ؛

(ج) ألا يكون بين التلاميذ المدتة أسمائهم بسجلات المدرسة كثير ممن تزيد سنهم على السن التي تلائم الدراسة المقررة . وللوزارة وحدها حق الفصل في هذا الشأن ؛

(د) أن تكون مقدرة معلمى المدرسة ومؤهلاتهم العلمية على درجة تراع إليها الوزارة وأن تكون مرتباتهم كافية متناسبة مع مؤهلاتهم وخبرتهم ؛

(*) الشروط الواجب توافرها لمنح اعانات للمدارس الفنية الواردة بالقرار الوزاري المرقوم

بالرقم ١٧٣٧ الصادر في العاشر من مايو سنة ١٩١٣

- (هـ) أن تكون حالة المدرسة المالية على درجة من الثبات ينظر معها بقاء المدرسة بحالة منتظمة وأن تكون حسابات المدرسة معني بتدوينها ومعدة لتفتيش وزارة المعارف العمومية في كل وقت. وأنا كان بالمدرسة قسيان أو أكثر وجب أن يكون للقسم الذي يجوز منحه إعانة حساب خاص به منفصل عن حساب بقية الأقسام؛
- (و) أن تكون مالية المدرسة أو مالية القسم في حالة تتطلب المعونة والا كان لوزارة المعارف الحق في العدول عن منح الإعانة .

مادة ٤ - حّد الإعانة - تمنح وزارة المعارف العمومية الاعانات بعد النظر في تقارير مفتشيها والوقوف على رأيهم فيها مع مراعاة عدم تجاوز المبلغ المقرر لهذا الغرض .

على أن منح الإعانة في سنة ما لا يحتم على الوزارة الاستقرار في منحها كلها أو بعضها في السنوات التالية .

مادة ٥ - أنواع الإعانة - الإعانة على نوعين : إعانة مساعدة ، وإعانة أساسية .

مادة ٦ - إعانة المساعدة - إعانة المساعدة هي إعانة سنوية ولا تتجاوز قيمتها ما يأتي :

(أ) ١٠ جنيئات في المدارس الثانوية التي يعلم فيها مقرر الدراسة الثانوية بأكمله عن كل تلميذ يواظب على الحضور الى المدرسة من أول العام الدراسي بشرط ألا تتجاوز جملة الإعانة التي تمنح لأي مدرسة ٢٠٠ جنييه في أي سنة ؛

(ب) ٥ جنيئات في المدارس التي يجوز منحها إعانة ولا يعلم فيها مقرر الدراسة الثانوية بأكمله عن كل تلميذ يواظب على الحضور الى المدرسة من أول العام الدراسي بشرط ألا تتجاوز جملة الإعانة التي تمنح لأي مدرسة ٥٠٠ جنييه في أي سنة .

ولا تمنح إعانة المساعدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا عن التلاميذ الآتي يانهم :

(١) تلاميذ السنة الأولى الذين جازوا : (١) امتحان القبول المتعقد وفق أحكام القرار الوزاري المرقوم برقم ١٩٠٦ المؤرخ ٨ يناير سنة ١٩١٦ في دوره السابق مباشرة لمبدأ العام الدراسي الذي التحقوا فيه بالمدرسة ؛ أو (ب) امتحان قبول عقده المدرسة ، وأقرته وزارة المعارف ، قبل مبدأ العام الدراسي الذي التحقوا فيه بالمدرسة بمدة لا تزيد على ستة شهور ؛

(٢) تلاميذ السنة الثانية الذين استحققت المدرسة عنهم إعانة وهم بالسنة الأولى ثم جازوا امتحان انتقال أقرته الوزارة للالتحاق بالسنة الثانية ؛

(٣) تلاميذ السنة الثالثة الذين جازوا امتحان القسم الأول من شهادة الدراسة الثانوية ؛

(٤) تلاميذ السنة الرابعة الذين استحققت المدرسة عنهم إعانة وهم بالسنة الثالثة ثم جازوا امتحان انتقال أقرته الوزارة للالتحاق بالسنة الرابعة .

ويستثنى من كل ما هلم التلاميذ الآتي يانهم فلا تمنح عنهم إعانة وهم :

(١) التلاميذ الذين تتجاوز سنهم ما يأتي في اليوم الأول من العام الدراسي

١٧ سنة لتلاميذ السنة الأولى ؛

١٨ » » » الثانية ؛

١٩ » » » الثالثة ؛

٢٠ » » » الرابعة ؛

(ب) التلاميذ الذين أدرجت أسمائهم بسجلات الفرقة الواحدة أكثر من مستتين ؛

(ج) التلاميذ الذين لا يثبت سلوكهم على الارتياح .

مادة ٧ - الإعانة الأساسية - تكون الإعانة الأساسية إما بمنح

قطعة أرض وإما بمنح ثمن من المال تشتري به أرض أو يستعان به على إقامة

ما يلزم من المباني المدرسية أو أعداد الأثاث المدرسي ومعدات التعليم .

ولا يمكن منح قطعة أرض إلا بموافقة وزارة المالية بشرط أن يكون للحكومة بالجهة المراد انشاء المدرسة فيها قطعة أرض ملائمة لحاجة المدرسة ويمكن الحصول عليها لهذا الغرض .

أما ما يمنح من المال بصفة إعانة أساسية فيكون منحه بمقتضى الشروط التى ترى وزارة المعارف اتباعها فى كل مدرسة على حدة .

وإذا قصرت المدرسة فى استخدام الاعانة الأساسية فى الغرض الذى منحت من أجله أو أخلت بشروط الاعانة فقد يترتب على ذلك حرمانها فى المستقبل من اعانة المساعدة أو الاعانة الأساسية .

مادة ٨ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذه اللائحة من اللوائح والقرارات التى سبق صدورها بشأن اعانات المدارس الثانوية غير الأميرية .

مادة ٩ - يعمل بهذه اللائحة من يوم نشرها فى الوقائع المصرية ٤

مديرية الدقهلية

قرار بشأن تعريف عربات الركوب بالأجرة بهندى المنصورة (*)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليى سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارين الصادرين من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ١١ يوليى سنة ١٩٢٠ بشأن تعريف عربات الركوب بالأجرة بهندى المنصورة ؛

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى المختلط بهندى المنصورة بتاريخ

١٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٢ تحفة ٢ من العدد ٨٥

۲۰ ۲۵ ۲۰ ۲۵ ۳۰ ۳۵ ۴۰ ۴۵ ۵۰ ۵۵ ۶۰ ۶۵ ۷۰ ۷۵ ۸۰ ۸۵ ۹۰ ۹۵ ۱۰۰

حرية	حرية	بالساعة :
بجسمان واحد	بجسمانين	
مليم	مليم	
٢٥	٣٠	عن كل ربع ساعة أو أقل مما يزيد عن الساعة داخل البندر ليلا
١٠٠	١٢٠	عن كل ساعة أو أقل خارج البندر نهارا
١٢٠	١٤٠	» » » » ليلا
		عن كل ربع ساعة أو أقل مما يزيد عن الساعة خارج البندر نهارا أو ليلا تزداد أجرة ربع ساعة .
٦٠٠	٦٠٠	عن ١٢ ساعة خارج البندر نهارا
٨٠٠	٨٠٠	عن ١٢ ساعة خارج البندر ليلا
		عن ١٢ ساعة داخل البندر بحسب التعريفة بواقع تعريفة الساعة .

٢ - يلغى قرار المديرية الرقم ١١ يوليه سنة ١٩٢٠ المشار اليه قبل .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ٦

٢٩ يونه سنة ١٩٢٢ (٤ ذى القعدة سنة ١٣٤٠) .

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الثالثة من سنة ١٩٢٢

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمانة — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
والوزير المفوض لحكومة الدانمارك بمصر^(١)

في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت أول يولييه سنة ١٩٢٢
في سراى رأس التين المأمرة أستقبل حضرة صاحب الجلالة الملك — وحوله
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب
الدولة رئيس ديوان جلالة وحضرة صاحب المعالي كبير الأمانة وحضرة
صاحب السعادة كبير الأوران — جناب المسيو هارى دى تريكو المندوب
فوق العادة والوزير المفوض لحكومة الدانمارك بمصر .

ولما قدم جنابه أوراق اعتماده لجلالة الملك تلا بين يديه الخطاب الآتى
تفريجه :

مولاي :

انى لسعيد جدا لما أوليته من الشرف بتعييني ممثلا لجلالة ملك الدانمارك
في هذا البلد الحافل تاريخه بالصفحات المحيية والذي ما فتئت عواطفى
تدفعنى نحوه .

وان الشرف الذى أناله برفع الكتاب الذى يعتمدنى به جلالة الملك
مولاي المعظم مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى جلالكم يقضى بأن
يكون من أول واجباتى أن أعرب لجلالتكم رسميا عما يتمناه مولاي الملك
من السعادة لكم ولأسرتكم الجليلة وللأمة المصرية النبيلة .

ولما كانت جميع عواطفى تتجه نحو مصر فانى قبلت بابتهاج المهمة
الشريفة التى أئتمنت لها والتي غايتها تثبيت وأمناء العلاقات الودية القائمة
بين الأمتين والعمل على احكام روابطها .

(١) الوثائق المصرية في ٦ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٦٢

وانى ما بذل قصارى الجهد للقيام بواجب يتفق تمام الاتفاق مع ما عربت عنه من العواطف ألا أنه يمكننى أن أعتد على عطف جلالكم وعلى مؤازرة حكومتكم الودية فى سبيل نجاح مهمتى .
فأجاب جلالة الملك بما يأتى تعرييه :

يا جناب الوزير :

اليوم أقبل منكم رسميا وبمزيد السرور كتاب جلالة الملك كريستيان الذى يعتمدكم به مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى .
ولقد كان للتمنيات الرقيقة التى تفضل جلالة الملك كريستيان بتوجيهها الى فى هذه المناسبة أبجل أثر فى نفسي فأرجوكم يا جناب الوزير أن تبلغوا جلالته تشكراتى الجزيلة وأن تعربوا له عن صادق ما أتمناه لجلالته ولأسرته الجليلة من الهناء مع ما أرجوه من العظمة والرفاهية لملكته .

وانه ليمنى أن أعبركم يا جناب الوزير عن مبلغ تقديري للعواطف الرقيقة التى أبديتها لها الآن نحو مصر كما أنى أود أن أؤكد لكم أنه تسهلا لأداء مهمتكم يمكنكم فى كل آن أن تتمدوا على مساعدتى التامة وعلى مؤازرة حكومتى الودية لانماء واحكام العلاقات الحسنة القائمة بين مصر والداخلك ما

وزارة المواصلات

قرار وزارى نمرة ٣ - ١٩٢٢ بتخفيض أجرة نقل الحبوب والبن
المصدرة من محطات الوجه القبلى فى موسم سنة ١٩٢٢^(٥)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على القانونين رقم ٧ ورقم ٩ الصادرين فى سنة ١٩١٩ ،
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٠٩ المؤرخ فى ١٣ يوتيه سنة ١٩٠٣ والقرار
رقم ٣٥٧ المؤرخ فى ٣ مارس سنة ١٩١٨ الصادر من المجلس الأعلى للسكك
الحديدية ؛

(٥) الوقائع المصرية فى ٣ يولية سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ (ملحق للعدد ٦١) .

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٠ ؛
تحقيقا للرغبة في تشجيع نقل الحبوب والتبن من الوجه القبلي بالسكك
الحديدية مدة موسم سنة ١٩٢٢ ؛
وبناء على ما عرضه جناب المدير العام لسكك حديد الحكومة ؛

قرر :

مادة ١ — في المدة المنصوص عنها بالمادة الثالثة من هذا القرار تحسب
أجرة نقل رسائل الحبوب والتبن التي تصدر بالشحنة الكاملة أى عشرة
أطنان على الأقل في الحبوب وستة أطنان في التبن من جميع محطات الوجه
القبلي بما فيها محطة الجزيرة الى المحطات الواقعة بجزيرة بحرى محطة الجزيرة كما يأتى :

أولا — عن الحبوب :

بواقع الدرجة السادسة من تعريفة نقل البضائع بدون علاوة .
وتضاف مائة في المائة بدلا من مائتين في المائة على مصاريف المحطة
التي كانت معمولاً بها قبل الحرب .
ويستمر تحصيل علاوة المائتين في المائة على رسوم الشحن والتفريغ .
ويكون نقل رسائل الحبوب على مسئولية المصلحة بالحدود المنصوص عنها
في التعريفة .

ثانيا — عن التبن :

بواقع الدرجة السادسة وعلاوة خمسين في المائة بدلا من مائة في المائة .
وتضاف مائة في المائة على مصاريف المحطة بدلا من مائتين في المائة .
ويستمر تحصيل علاوة المائتين في المائة على رسوم الشحن والتفريغ .
ويشترط للارتفاع بهذا التخفيض أن يوقع المصدر على استمارة خاصة
مضمونها قبوله النقل على مسئوليته خاصة ومن يريد من مصدرى التبن أن
يكون النقل تحت مسئولية المصلحة فعليه دفع أجرة النقل النافذة المفعول
في الوقت الحاضر بدون أدنى تخفيض .

مادة ٢ — فيما عدا مانص عليه بالمادة الأولى أعلاه تكون هذه الرسائل
خاضعة لاحكام تعريفة نقل البضائع المعمول بها في الوقت الحاضر .

مادة ٣ — ينفذ هذا القرار بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ويظل مفعوله بدون سبق اعلان في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ وهو التاريخ الذي يرجع فيه لتطبيق التعريفة العادية ما
القاهرة في ٢ يولي سنة ١٩٢٢

وزارة المواصلات

قرار وزاري نمرة ٤ — ١٩٢٢ بتعديل نص البند ٤٦ من تعريفة نقل الركاب والعفش والبضائع بقطارات الركاب (المستعجل) على خطوط سكك حديد الحكومة (١)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على لوائح وتعريفة نقل الركاب والبضائع بالمستعجل على خطوط سكك حديد الحكومة المصنق عليها في ١١ يولي سنة ١٩٠١ من مجلس ادارة المصلحة المذكورة الملغى وعلى القرارات التالية التي عدلت بعض أحكام فيها ؛

وحيث ان البند ٤٦ من التعريفة المذكورة الخاص بإيداع العفش والطرود بالمحطات لم يرد به تحديد لمسئولية المصلحة في حالة حصول فقد أو استبدال أو تلف للأشياء المودعة كما انه لم ينزل فيه للمودعين الحق في التأمين على طرودهم ولا للمصلحة الحق في التصرف فيها بعد مضي وقت معين ؛

وحيث انه يقتضي سد هذا النقص وكذلك النقص المتعلق بالقواعد الواجب تطبيقها فيما يختص بالطرود أو العفش المستحق عنها رسم نقل بالمستعجل في حالة رفض أصحابها دفع ذلك الرسم ؛

وبناء على ما عرضه جناب مدير عام سكك حديد الحكومة ؛

(١) الوقائع المرمرة في ٢ يولي سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ (طعن لعدد ٦١) .

قرر :

مادة ١ - يعتل البند ٤٦ عن تعريف نقل الركاب والعفش والبضائع بالمستعجل على خطوط سكك حديد الحكومة المعمول به في الوقت الحاضر ليكون نصه كالآتي :

يجوز للركاب ايداع عفشهم بالمحطات المرخص لها بذلك مقابل دفع رسم ايداع قدره عدا العلاوة المقررة خمسة مليمات عن الطرد الواحد في الأربع والعشرين ساعة أو كسور الأربع والعشرين ساعة .

والرسم المستحق عن الأربع والعشرين ساعة الأولى يجب دفعه مقدما عند الايداع والباقي يدفع قبل سحب العفش ويعطى لهم من المحطة إيصال يوضح به عدد الطرود وزنها وتاريخ الايداع ووقته والمبلغ الذي تحصل . وفي حالة فقد أو سرقة أو استبدال أو تلف تكون مسئولية المصلحة محددة بنص البند ٦٠ من التعريفة المذكورة .

ومع ذلك فلا ركاب أن يؤمنوا على طرودهم المودعة طبقا لأحكام البند ٥٩ من التعريفة سائلة الذكر معذلا بما يأتي :

(١) الحافظة التي يدون بها البيان الخاص بالتأمين وهي المتوه عنها في الفقرة الأولى من البند المذكور تعطى بدلها استمارة خاصة تقدمها المحطة لمريد الايداع بناء على طلبه وعليه أن يوضح بها عنوانه .

(٢) يجب على المودع أن يرفق بالاستمارة المذكورة كشفا بتوقيعه بين فيه بالتفصيل محتويات كل طرد وقيمتها .

(٣) لا يقتصر فيما لا يجوز التأمين عليه على النقود والأشياء الثمينة الموضحة بالفقرة الأولى من البند ٥٩ المذكور بل يدخل فيما لا يجوز التأمين عليه الأشياء ذات القيمة مثل الحرار والداتيلات النالية وغيرها مما يقبل عنه التأمين بموجب البند سالف الذكر .

(٤) علاوة على رسم الأرضية يدفع بدل التأمين بواقع عشرة مليمات عن كل جنيه مصرى أو كسور الجنيه من قيمة الطرود المودعة بشرط أن لا يقل بدل التأمين عن مائة مليم عن كل ايداع وأنه لا يتجاوز الحد أقصى للقيمة التي يمكن قبول التأمين عنها مائة جنيه عن كل ايداع .

وإذا اشتملت الطرود على مواد قابلة للالتهاب أو خطرة أو مضرّة أو من شأنها إلحاق الضرر بالبضائع الأخرى المودعة جاز رفض إيداعها وفي حالة التعريف عن مشتملاتها على غير الحقيقة يجوز للمصلحة مصادرتها بجانب الحكومة مع عدم الإخلال بتطبيق العقوبات المنصوص عنها باللوائح .

وإذا اشتملت الطرود على أشياء قابلة للعطب السريع جاز يعمها تطبيقاً للبند ٢٦ من التعرّيف بعد مضي ستة شهور من تاريخ الإيداع يكون للمصلحة الحق في بيع الطرود المودعة بالمزاد العلني الذي تجرّبه بمقرّها وبدون سبق إخطار المودع وسواء أكانت الطرود مؤمّناً عليها أو غير مؤمّناً عليها .

وفي هذه الحالة يخصم من المتحصل من البيع الرسوم المستحقة للمصلحة ومصاريف البيع ويرد الباقي إلى صاحب الشأن إذا طلبه في خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات محسوبة من تاريخ البيع فإذا لم تحصل مطالبة في تلك المدة صار المبلغ حقاً مكتسباً للمصلحة بصفة نهائية .

وللمصلحة الحق أيضاً في كل وقت قبل انقضاء الستة أشهر إذا رأت أن الرسوم المستحقة لها أصبحت تستغرق الثمن الذي يتحمل الحصول عليه من بيع الطرود المودعة أن تكلف المودع بسداد تلك الرسوم في ظرف أسبوع ويحصل هذا التكليف بخطاب موصى عليه يرسل إليه بال عنوان الذي أوفّجه باستمارة الإيداع فإذا لم يسدّد المودع تلك الرسوم جاز للمصلحة بيع الطرود وتسوية ثمنها بالكيفية المبينة في الفقرتين السابقتين .

مادة ٢ — يضاف على التعرّيف المذكورة بند جديد ٤٦ «مكرر» ويكون نصه كالآتي :

في حالة رفض الركاب دفع الرسم المستحق على نقل العفش والطرود التي يستحق عنها رسم لنقلها بالمستعجل يكون للمصلحة الحق في حجز ذلك العفش أو تلك الطرود وإيداعها بالمحطات الموجودة بها مخازن لإيداع العفش ومعاملتها طبقاً للأحكام المبينة أعلاه .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤

القاهرة في ٢ يولييه سنة ١٩٢٢

وزارة المالية

قرار وزاري نمرة ١٧ - ١٩٢٢ بخصوص الصيد^(١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة (١٠) من القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ المعلن بمقتضى المرسوم السلطاني الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢١ بخصوص الصيد والملاحة في البحيرات الداخلية والمياه البحرية وقناة السويس ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ بخصوص هذا الصيد ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ فيما يتعلق بالصيد في بحيرة المتزلة ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تلغى المادة (٢) من القرار الوزاري الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ ويستبدل بها ما يأتي :

يمنع الصيد أيضا منعاً مطلقاً في المدة من أول مايو لغاية ٣١ ديسمبر من كل سنة في منطقة تمتد على مسافة كيلومترين اثنين على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ابتداء من محل السلخانة بيور سعيد الى نقطة مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك المعروفة باسم كشك الشيخ على .

مادة ٢ - - يمنع الصيد بتاتا في بحيرة المتزلة بواسطة الطرق والآلات الآتية :
(البلة ، والقطاع ، والفنار ، والرفيعة ، والخنأوى) .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بحسب أحكام المادة (٦) من القرار الوزاري الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ السالف الذكر .

(*) الوثائق المصرية في ١٣ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٦٤

وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بحسب نص المادة (٩) من القرار الوزاري المذكور .

مادة ٤ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك ومديرى الدقهلية والشرقية ومحافظى القنال ودمياط كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذى يمرى مفعوله بعد ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
بولكل فى ٢ يولييه سنة ١٩٢٢

وزارة المواصلات

قرار وزارى رقم ٥ بتعديل البند ٢٠ من تعريفه نقل الركاب والعفش والبضائع قطارات الركاب (المستعجل) على خطوط سكك حديد الحكومة^(٥)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على لوائح وتعريفه نقل الركاب والبضائع بالمستعجل على خطوط سكك حديد الحكومة المصتق عليها فى ١١ يولييه سنة ١٩٠١ من مجلس ادارة المصلحة المذكورة الملغى وعلى القرارات التالية التى عدلت بعض أحكام فيها ؛

وحيث انه ظهر عمليا أن مدة الخمسة عشر يوما الواجب انقضاؤها بحسب البند ٢٠ من اللائحة المذكورة قبل صرف صور تذكار الاشتراك التى تفقد زائدة عن الحد ولذلك يتعين تخفيض تلك المدة ؛

وحيث من جهة أخرى وفيما يختص بصور تذكار الاشتراك على خطوط الضواحي يمكن صرف تلك الصور فى ذات اليوم الذى يبلغ فيه الفقد للمصلحة ولذلك يتعين أن لا تفرض أية مهلة لصرف الصور المذكورة ؛
وبناء على ما عرضه جناب المدير العام لسكك حديد الحكومة ؛

(٥) الوثائق المصرية فى ١٢ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٦٤

قرار :

مادة ١ — يعتل البند ٢٠ من لائحة نقل الركاب بالآتي :

على المشترك اذا فقد تذكرته أن يحضر المصلحة بذلك في الحال والا عومل حسب أحكام البنود ١٣ و ١٧ و ١٨ و ١٩ أعلاه وفي حالة الاخطار وبناء على طلبه تصرف له تذكرة جديدة مماثلة للأولى في ظرف خمسة أيام يعمل في أثنائها التحري اللازم ويكون ذلك نظير دفع الماتى ملين المقررة بالبند ١٨ أعلاه وتأمين جديد عن التذكرة الجديدة أما الخمسة أيام المذكورة فتستقل من مدة مفعول التذكرة المفقودة .

وفيا يختص بتذاكر الاشتراك المنصرفة لاستعمالها على خطوط الضواحي تصرف التذكرة الجديدة في نفس اليوم الذي يحصل فيه الاخطار عن فقد التذكرة وطلب بدلها .

وفي حالة فقد تذكرة الاشتراك أو صورتها لا ترد لصاحبها القيمة الباقية من ثمنها ولا التأمين المدوع عنها مهما كانت الأحوال .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٣ يولييه سنة ١٩٢٢

وزارة الأشغال العمومية

قرار وزاري رقم ٣٠ بالتخصيص بـ الشرافي بمديرية الوجه البحري (*)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ رقم ٢١ بخصوص منح رى الأراضي الشراقى ؛ وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة ؛

(*) الوثائق المصرية في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٦٣ .

قرما يأتي :

مادة ١ - يصرح برى الأراضي الشراقي في خلال مدد معينة بالوجه البحرى فقط في المناطق المينة بالمادة الأولى من القرار رقم ٢١ المذكور أعلاه والتي تقضى بمنع المزارعين من رى الأراضي في مصر الوسطى والوجه البحرى وهى المعروفة بوجه عام بالشراقي بما في ذلك الأراضي المخصصة لزراعة الذرة أو خلافاها ؛

على أن يكون ذلك التصريح في اليومين الأخيرين من أيام الادارة في كل دور من أدوار المناوبة في الوجه البحرى فقط ابتداء من دور الادارة الذى يتبدى بعد أول يوليه سنة ١٩٢٢ ؛

ان هذا التصريح لا يغير شيئا في جداول المناوبات السابق نشرها ويستمر العمل بها الى أن يصدر أمر آخر ولا يسوغ لأحد رى أراضي الشراقي في غير اليومين الأخيرين من دور الادارة المخصص لمنطقته ؛

مادة ٢ - نظرا الى الضرر الذى قد يلحق بزراعة الذرة من جراء رشح مياه الفيضان يطال منع رى الشراقي بأكمله بصفة استثنائية ابتداء من أول يوليه سنة ١٩٢٢ في المناطق التي تروى بالآلات الرافعة المركبة على فرعى دمياط ورشيد والترع المجاورة وهذه المناطق واقعة كما يأتي :

مديرية القليوبية

- بين النيل وترعة الساحل وأيضا بين فرع دمياط والرياح التوفيقي

مديرية الدقهلية

- بين فرع دمياط وترع زغلوله وأم جلاجل والشرقاوية .

مديرية المنوفية

- بين فرع دمياط والجانب الأيمن لرياح المنوفية من فمه الى الكيلو ١١ ومن ثم باستمرار بين فرع دمياط والجوانب اليمنى لترع راضى وميت بره والساحل ؛
- بين فرع رشيد والجانب الأيسر لرياح المنوفية من فمه الى الكيلو ٦ ومن ثم باستمرار بين فرع رشيد والجوانب اليسرى لترعى البحار والنعناعية .

مديرية الغربية

بين فرع دمياط والساحل وترعتى عمربك والساحل الى فم ترعة شرين
ومن ثم باستمرار بين فرع دمياط وترعة شرين وأيضا بين فرع رشيد وترع
التعناعية والقضابة والرشيديّة .

مديرية الجيزة والبحيرة

بين فرع رشيد ورياح البحيرة من فمه الى التوفيقية ومن ثم بين فرع
رشيد وساحل مرقص الى العطف وبين فرع رشيد وترعة الرشيديّة الى رشيد .

مادة ٣ - على حضرات المفتش العام للرى بالوجه البحرى ومديرى
الوجه البحرى تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

تحريرا فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (٤ يولييه سنة ١٩٢٢)

وزارة الأشغال العمومية

قرار وزارى رقم ٣١ عن تعديل بعض المواد من القرار المختص بالآلات البخارية
الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠^(١)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الأمر المالى الصادر فى ٥ نوفمبر
سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ عن الآلات
البخارية ؛

وبعد مصادقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ طبقا للأمر المالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

(*) الوثائق المصرية فى ١٠ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٦٣

قررها هـ أ ت :

مادة ١ - تعدل الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القرار المختص بالآلات البخارية المذكور أعلاه الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ كما يأتي :
 "وهذا الرسم يعمل به مهندس رياضي بمقياس ١/١٠ وعلى المرخص له أن يدفع قبل استلامه الرخصة مبلغا قدره مائة قرش صاغ وهو رسم النظر في طلبه".

مادة ٢ - تضاف الفقرة المستجدة الآتية بعد نهاية المادة السابعة من القرار المذكور وهي :

"وتحسب هذه النفقة بواقع مائة قرش صاغ عن كل معاينة يجريها مندوب الوزارة لأجل تجديد عمل التجربة".

مادة ٣ - تضاف الفقرة المستجدة الآتية بعد الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر من القرار المذكور وهي :

"وعلى صاحب الآلة أن يدفع رسما قدره مائة قرش صاغ عن كل معاينة تعمل لأجل التحقق من تنفيذ الاعلان الإداري المذكور في الفقرة الأولى من هذه المادة".

مادة ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية ٤
 ١١ ذي القعدة سنة ١٣٤٠ (٦ يولييه سنة ١٩٢٢)

وزارة المعارف العمومية

قرار من وزيرى الداخلية والمعارف العمومية رقم ٢٣٣٧ بشأن تعديل المادة الأولى من اللائحة المختصة بمنهج الدراسة وامتحان الحصول على شهادة مساعد صيدلى^(٥)

نحن وزيرى الداخلية والمعارف العمومية

بعد الاطلاع على اللائحة المختصة بمنهج الدراسة وامتحان الحصول على شهادة مساعد صيدلى الصادر عليها قرار وزيرى الداخلية والمعارف العمومية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١١ رقم ١٥٨٣

وعلى مكتوبة مصلحة الصحة العمومية المؤرخة في ٣٠ فبراير سنة ١٩٢٢ رقم ٥٩٢٧

(٥) الوقائع المصرية في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٧١

وعلى مكانة جناب ناظر مدرسة الطب في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ رقم ٣١٦٢
وعلى ما رآه المجلس الأعلى للمعارف بجلسته المنعقدة في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢
وعلى ما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢

قررنا ما هوأت :

مادة ١ — تمثل المادة الأولى من اللائحة المذكورة بمالية المختصة بمنهج
الدراسة وامتحان الحصول على شهادة مساعد صيدلى على الوجه الآتى :

النص الحديث

على من يرغب أن يكون طالباً
لنيل لقب مساعد صيدلى أن يقدم
شهادة أو شهادات من صيدلى قانونى
أو أكثر من الحاصلين على دبلوم ممن
باشروا إدارة صيدلية اشتغل بها
الطالب ويجب أن تكون هذه
الشهادات دالة على أن الطالب قد
اشتغل بصفة تلميذ تحت التمرين
مرؤساً لمعطيا ثلاث سنوات على
الأقل ونحسا على الأكثر من يوم قيد
اسمه بمدرسة الطب ومصلحة الصحة
العمومية وأن يصدق عليها مدير عموم
هذه المصلحة ويجب على الطالب
أيضاً أن يثبت أنه بلغ من العمر
٢٠ سنة على الأقل وأن يقبلم
الشهادات التى تطلبها وزارة المعارف
العمومية ومنها شهادة القسم الأول
من الدراسة السنوية .

النص القديم

على من يرغب أن يكون طالباً
لنيل لقب مساعد صيدلى أن يقدم
شهادة أو شهادات من صيدلى قانونى
أو أكثر من الحاصلين على دبلوم
ممن باشروا إدارة صيدلية اشتغل بها
الطالب ويجب أن تكون هذه
الشهادات دالة على أن الطالب قد
اشتغل بصفة تلميذ تحت التمرين
مرؤساً لمعطيا ثلاث سنوات على
الأقل ونحسا على الأكثر من يوم
قيد اسمه بمدرسة الطب ومصلحة
الصحة العمومية وأن يصدق عليها
مدير عموم هذه المصلحة ويجب
على الطالب أيضاً أن يثبت أنه بلغ
من العمر ٢٠ سنة على الأقل وأن
يقدم الشهادات التى تطلبها نظارة
المعارف العمومية (خلاف الشهادات
الدراسية) .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من أول العام الدراسى المقبل سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣

تحريراً بالقاهرة في ١٤ نى القعدة سنة ١٣٤٠ (٩ يولية سنة ١٩٢٢)

وزارة الزراعة

قرار باحتياطات ضد الطاعون البقري بمديرية الفيوم (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادتين الثالثة والرابعة من القانون نمرة ٧ الصادر في سنة ١٩٠٣ بشأن الاحتياطات الاستثنائية لمنع انتشار الطاعون البقري ؛

ونظرا لظهور الطاعون البقري بمديرية الفيوم ؛

وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - لا يجوز اجراء ما يأتى بمديرية الفيوم الا بمقتضى تصريح يعطى بذلك من الجهة الادارية التى يعينها قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة وطبقا للشروط الملقونة بالتصريح المذكور :

- (أولاً) نقل الأنوار والأبقار والمعجول والجاموس من ناحية الى أخرى ؛
- (ثانيا) الاتجار فى الجلود الناشفة للحيوانات المذكورة ونقلها ؛
- (ثالثاً) نقل لحوم الحيوانات المذكورة المذبوحة فى سلخانة عمومية الى خارج المدينة أو الناحية التى توجد فيها السلخانة المذكورة ؛
- (رابعا) الاتجار فى النظام والأسقاط والسبله والبقايا الحيوانية الأخرى المتخلفة من الحيوانات المذكورة ونقلها .

مادة ٢ - يمنع ما يأتى منعاً كلياً بمديرية الفيوم :

- (أولاً) الاتجار فى الجلود الطرية للأتوار والأبقار والمعجول والجاموس ونقلها ؛

(ثانيا) ذبح الحيوانات المذكورة خارج السلخانات العمومية ؛

(ثالثاً) نقل لحوم الحيوانات المذكورة المذبوحة خارج السلخانات العمومية .

مادة ٣ - تقفل جميع أسواق المواشى بمديرية الفيوم فيما يختص بالأنوار والأبقار والمعجول والجاموس الى أن يصدر أمر آخر .

مادة ٤ — كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين الثالثة والرابعة من القانون نمرة ٧ الصادر في سنة ١٩٠٣

مادة ٥ — على مدير الفيوم تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به بعد درجه بالجريدة الرسمية فى الحال ما

القاهرة فى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٢

وزارة الزراعة

قرار بإلغاء احتياطات الأمراض المعدية للطيور الداجنة
بمدينة مصر وضواحيها (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ باتخاذ الاحتياطات ضد الأمراض المعدية للطيور الداجنة بمدينة مصر وضواحيها ؛
وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يلغى مفعول القرار المذكور الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢

مادة ٢ — على محافظ مصر تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به بعد درجه بالجريدة الرسمية فى الحال ما

القاهرة فى ١١ يوليه سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٦٥

وزارة المواصلات

قرار وزاري رقم ٦-١٩٢٢ بتعديل البنود ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من تعريفات نقل البضائع بغیر المستعجل على خطوط السكك الحديدية الأميرية^(١)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على القانونين رقم ٧ ورقم ٩ الصادرين في سنة ١٩١٩ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٩ الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٣ ؛
وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٤ وقرار المجلس الأعلى
للسكك الحديدية رقم ٨٠ في ٦ سبتمبر سنة ١٩١٦ والقرار الوزاري الصادر
في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٠ ؛
حيث ان المواعيد المسموح بها لشحن العربات وتفريغها كانت قد قصت
لأسباب أهمها حالة الحرب ولم يبق الآن مسوغ للاستمرار على ذلك ؛
وحيث ان المواعيد القديمة التي كان مسموحا بها بالبنود ٣٣ و ٣٤ و ٣٥
من تعريفات نقل البضائع قبل قصها مضرّة بأعمال المصلحة ؛
وبناء على ما عرضه جناب المدير العام للسكك الحديدية والتلفونات
والهاتفونات ؛

قرر :

مادة ١ - تعديل البنود ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من تعريفات نقل البضائع بغیر المستعجل كما يأتي :

بند ٣٣ - الميعاد المسموح به لشحن العربات أو تفريغها ورسم الأرضية
(١) يسمح بالميعاد الآتي لشحن وتفريغ جميع العربات وتدخل فيها
عربات الصهاريج :

(١) الواقع المضرّة في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٦٥

ثمانى ساعات نهائية للعربات التى لا تزيد حولتها على عشرة أطنان ؛
عشر ساعات نهائية للعربات التى حولتها أكثر من عشرة أطنان ولا تزيد
على عشرين طنا ؛

اثنتى عشرة ساعة نهائية للعربات التى تزيد حولتها على عشرين طنا .

وتحتسب هذه المواعيد من ساعات العمل المقررة لفتح المحطات لتصدير
البضائع وإبتداء من الوقت الذى توضع فيه العربات تحت تصرف المصدرين
أو المرسل اليهم .

(ب) بمجرد انتهاء هذه المواعيد يحصل رسم أرضية نظير عطل العربات
وقدرة ملء ونصف عن الساعة الواحدة سواء بالنهار أو بالليل وعن الطن
الواحد يحسب الحولة الرسمية للعربة .

(ج) اذا اتفق أن الميعاد المسموح به للشحن لم ينته فى اليوم الذى حصل
فيه البدء بالشحن لغاية الميعاد الرسمى المقرر لإغلاق المحطة يكمل الباقي منه
فى اليوم التالى إبتداء من الميعاد المقرر لفتح المحطة الا فى محطتى مصر والقبارى .
فان الميعاد المسموح به يعتبر انتهؤه بإتتهاء الميعاد المقرر لإغلاق المحطة فى نفس
اليوم الذى يحصل فيه الشحن مهما كان الوقت الذى اقضى منذ اعداد
العربة ووضعها تحت تصرف المصدر .

(د) اذا اتفق أيضا أن الميعاد المسموح به للتفريغ لم ينته عند حلول
الميعاد المقرر لإغلاق المحطة يكمل الباقي منه فى اليوم التالى إبتداء من ميعاد
فتح المحطة .

(هـ) على كل حال اذا لم يتم تفريغ العربة أو العربات فى ظرف الثمانى
والأربعين ساعة التالية لوقت وصول العربات الى محطة الوصول تحفظ
المصلحة لنفسها الحق فى أن تولى تفريغها على مصاريف المرسل اليه ومسئوليته
بدون سبق إخطاره بالأمر .

(و) بمجرد تفريغ البضائع من العربات تسرى عليها الأحكام الآتية فيما
يخص المواعيد المحددة لسحبها والأرضية التى تحصل عنها الخ .

تنبيه — فى جميع الأحوال المذكورة أعلاه لا تحتسب أيام الآحاد والأعياد
ضمن المواعيد .

بند ٣٤ - رسوم الأرضية بكافة المحطات ما عدا محطات

مصر والقبارى وبور سعيد والسويس

كل البضائع التي تبقى بالمخازن أو على الأرصفة أو بأرض ملك المصلحة في جميع المحطات ما عدا محطات مصر والقبارى وبور سعيد والسويس تمرى عليها القواعد الآتية وذلك سواء أكانت بمحطات التصدير أو بمحطات الوصول :

١ - البضائع المحزومة ما عدا قطع المنسوجات الصوفية أو القطنية المعروفة بالمانيفاتورة وكل صنف آخر لا يزيد وزن القطعة منه على ألفى كيلوجرام :

(أ) الأربع والعشرون ساعة الأولى لا يحتسب عنها رسم أرضية .

(ب) بعد مرور هذه الأربع والعشرين ساعة يستحق عليها رسم قدره جزء من عشرة أجزاء الملمع عن كل عشرة كيلوجرامات في كل ٢٤ ساعة أو كسور الأربع والعشرين ساعة محتسبة نهائيا أو ليلا .

٢ - قطع المنسوجات الصوفية أو القطنية المذكورة أعلاه :

(أ) الأربع والعشرون ساعة الأولى لا يحتسب عنها رسم أرضية .

(ب) بعد مرور هذه الأربع والعشرين ساعة يستحق عنها رسم قدره عشرة مليات عن كل طرد في كل أربع وعشرين ساعة أو كسور الأربع والعشرين ساعة .

٣ - البضائع الساية والقطع الثقيلة التي تزن الواحدة منها أكثر من ألفى كيلوجرام :

(أ) يكون الميعاد المسموح به كالتالى :

(١) ٢٤ ساعة إذا كانت البضاعة معبأة تشحن في عربة حمولة عشرة أطنان أو فرغت من عربة بنفس هذه الحمولة .

(٢) ٤٨ ساعة إذا كانت حمولة العربة أكثر من عشرة أطنان .

وتحتسب هذه المدة ابتداء من الوقت الذى توضع فيه العربة أو العربات تحت تصرف المرسل منهم أو اليهم .

(ب) بعد هذه المواعيد يستحق عنها رسم أرضية قدره جزء من عشرة أجزاء من المليم عن كل عشرة كيلو جرامات في كل أربع وعشرين ساعة أو كسور الأربع والعشرين ساعة .

٤ - السيارات والعربات ذات العجلتين أو الأربع العجلات :

(١) الأربع والعشرون ساعة الأولى لا تحتسب عنها أرضية .

(ب) بعد مرور هذه الأربع والعشرين ساعة يستحق عليها رسم قدره ١٠٠ مليم عن كل سيارة أو عربة في كل أربع وعشرين ساعة أو كسور الأربع والعشرين .

تنبيه - في جميع الأحوال آتفة الذكر لا تدخل أيام الآحاد والأعياد في حساب المواعيد .

بند ٣٥ - رسوم الأرضية في محطات مصر والقبارى

وبور سعيد والسويس

جميع البضائع الواردة أو الصادرة التي تبقى بالمخازن أو على الأرصفة أو بأرض ملك المصلحة بمحطات مصر والقبارى وبور سعيد والسويس تسرى عليها القواعد الآتية :

١ - البضائع المخزومة والأصناف التي ترن الواحدة منها أقل من ألفي كيلو جرام :

(١) لا تحتسب أرضية عن الأربع والعشرين ساعة الأولى .

(ب) بعد مرور هذه الأربع والعشرين ساعة يستحق عنها أرضية قدرها عشرة ملايين عن الطرد الواحد كل أربع وعشرين ساعة أو كسور الأربع والعشرين ساعة .

٢ - البضائع السائبة والقطع التي ترن القطعة الواحدة منها أكثر من ألفي كيلو جرام :

(١) يكون الميعاد المسموح به كالاتي :

(١) ثمانى ساعات من ساعات العمل الرسمية اذا كانت البضائع تشحن في عربة حولة عشرة أطنان أو فرضت من عربة حولتها عشرة أطنان .

(٢) عشر ساعات من ساعات العمل المذكورة اذا زادت حمولة العرب
عن عشرة اطنان ولم تتجاوز عشرين طنا .

(٣) اثنتي عشرة ساعة من ساعات العمل المذكورة اذا زادت حمولة العرب
على عشرين طنا .

تحتسب هذه المدة من الوقت الذى توضع فيه العرب أو العربات تحت
تصرف المرسل منهم أو المرسل اليهم .

(ب) بعد مرور هذه المواعيد يستحق عنها أرضية قدرها جزء واحد من
عشرة أجزاء المليم عن كل عشرة كيلوجرامات فى كل أربع وعشرين ساعة
أو كسور الأربع والعشرين ساعة .

٣ — سيارات وأ عربات ذات عجلتين أو أربع عجلات :

(أ) الأربع والعشرون ساعة الأولى لا تحتسب عنها أرضية .

(ب) بعد مرور هذه الأربع والعشرين ساعة يستحق عنها أرضية
قدرها مائة مليم عن كل عربة فى كل أربع وعشرين ساعة أو كسورها .

٤ — القطن المحلوج (بمحطة القبارى فقط) :

(أ) الأربع والعشرون ساعة الأولى لا تحتسب عنها أرضية .

(ب) بعد مرور هذا الميعاد يستحق عنها أرضية قدرها مائة مليم عن
البالة الواحدة فى كل أربع وعشرين ساعة أو كسورها .

تنبيه — فى جميع الأحوال المنصوص عنها أعلاه لا تحتسب أيام الاحاد
والأعياد ضمن المواعيد .

مادة ٢ — يضاف على تعريضة البضائع بند جديد برقم ٣٥ مكررة يكون
نصه كالآلى :

ابتداء من وقت انتهاء الميعاد المقرر بالبندين ٣٤ و ٣٥ أعلاه لاستلام
البضائع أى من الوقت الذى تستحق فيه أرضية عنها تبطل مسئولية المصلحة
عنها وتصبح هذه البضائع بمجرد حلول هذا الوقت تحت مسئولية المرسل
اليه حتما .

مادة ٣ — يستمر نفاذ الزيادات الجارية تحصيلها الآن على رسوم عطل العربات والأرضية إلا أنه يعفى من هذه الزيادات رسم الأرضية الذي تقرر بصفة خاصة عن باللات القطن المحلوج بمحطة انقيارى .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

القاهرة في ١٣ يولية سنة ١٩٢٢

مديرية البحيرة

قرار عن الاحتياطات لمنع تلويث مياه الشرب ببندر كفر الدقار (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ ؛

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية بمركز كفر الدقار بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هو آت :

١ — يمنع داخل حدود بندر كفر الدقار وكلما خارج حدوده على مسافة خمسمائة متر فوق تيار المياه وتحت أخذ المياه من ضفتي ترعتي المحمودية والسعرانية وترعة كفر الدقار سواء للشرب أو الاستعمال المنزلى إلا من النقط الآتية :
(أ) الموردة الأولى في الشاطئ القبلى لترعة المحمودية شرقى منبع ترعة كفر الدقار وطول هذه الموردة خمسة عشر مترا ؛
(ب) الموردة الثانية في الشاطئ البحرى لترعة المحمودية طولها خمسة عشر مترا كائنة شرقى قنطرة حجر كفر الدقار .

(ج) الموردة الثالثة في ترعة السعرانية طولها خمسة عشر مترا كائنة في نقطة تلاقى طريق أبو المطاير مع الترعة أى الشاطئ الأيمن للترعة بحرى الكوبرى ولا تؤخذ المياه وقت هبوط مياه الترعة في أوقات المناوبة .

(*) الوثائق المصرية في ٢٠ يولية سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٦٧

٢ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية والاستحمام وسقى المواشى فى أى مكان من رعى المحمودية والسعرانية يقع فى مسافة خمسين مترا تحت التيار أو مائة متر فوق التيار من أى نقطة من الثلاث نقط المعنية بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٣ - ممنوع رسو المراكب فى أى مكان من ضفتى رعى المحمودية والسعرانية يقع فى مسافة مائة متر تحت التيار أو مائة وخمسين مترا فوق التيار من أى نقطة من الثلاث نقط المعنية بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٤ - ممنوع إلقاء القاذورات والكتامة والماء القذر على ضفتى رعى المحمودية والسعرانية وكفر الدوائر أو تلويثها بأى طريقة أخرى فى المسافات الواقعة داخل حدود بندر كفر الدوائر أو على مسافة خمسمائة متر خارجا عنها .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ٤
تحريرا فى ١٢ يولييه سنة ١٩٢٢

وزارة الحفائية

قرار بتعديل منهج الدراسة بمدرسة الحقوق الملكية (*)

وزير الحفائية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - يعتمد قرار مجلس ادارة مدرسة الحقوق الملكية المؤرخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢٢ وقراره المؤرخ ٢٦ منه بشأن تعديل منهج الدراسة فى مواد القانون المدنى والقانون التجارى والبحرى ونظام السلطات العمومية والقانون الادارى

(*) الوثائق المصرية فى ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٦٩

ومقدمة القوانين — كالمين في المحق المرفق بهذا القرار . ويعمل به ابتداء

من السنة المكتنية ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ؛

مادة ٢ — على ناظر مدرسة الحقوق الملكية تنفيذ قرارنا هذا ما

تحريراً في ١٦ يولي سنة ١٩٢٢

ملحق يشتمل على تعديل منهج دراسة القانون المدني والقانون التجارى والبحرى
ونظام السلطات العمومية والقانون الادارى ومقدمة القوانين

القانون المدنى

السنة الثانية : نظرية التمهيدات ماعدا المسؤولية (و ما عدا المقدمة) .

نظرية الاثبات .

السنة الثالثة : البيع — الشفعة — المعاوضة — الشركة — العارية —

الاجارة — الوديعة — التوكيل — الصلح .

السنة الرابعة — القسم الأول :

الأموال : أنواع الأموال — الملكية — حق الانتفاع —

حق الارتفاق — أسباب الملكية والحقوق العينية .

حقوق الدائنين : أنواع الدائنين — الدائنون العاديون —

الرهن العقاري — اختصاص الدائن بقارات مدينة

لحصوله على دينه — الامتياز — حق حبس الشيء —

اثبات الحقوق العينية — دفاتر التسجيل — الكفالة —

الرهن — الفاروقة .

القسم الثانى :

المسؤولية .

نظرية الشخصية المعنوية — والتشريع المقارن فيها —

وتطبيقها على الشركات المدنية والتجارية والأعيان المحبوسة

والأشخاص المعروفة فى القانون العام .

(تنبيه) يجوز أن يشمل التدريس أيضا المقارنة بأهم القوانين

الاجنبية .

القانون التجارى والقانون البحرى

- السنة الثالثة : التجار والأعمال التجارية ؛
 دفاتر التجارة — التوكيل ؛
 التمييز فيما بين الشركات المدنية والشركات التجارية — وفيما بين
 البيع المدنى والبيع التجارى .
 السنة الرابعة : السمسرة ولائحة البورصة ؛
 عقد الوكالة بالعمولة ؛
 الأوراق التجارية (الكمبيالات، السندات التى تحت الاذن
 والتى لحاملها ، الشيكات الخ) ؛
 القواعد العمومية للافلاس والصلح (كونكورداتو) ؛
 عقد التأمين (سيكورتاه) ؛
 القانون البحرى — عقد النقل ؛
 (ملاحظة) ولاتوجه الى الطلبة أسئلة قاصرة على مجرد الاجراءات .

نظام السلطات العمومية

الجزء الأول

السنة الأولى :

- نظرية الدولة ؛
 أصل الدولة ؛
 الحرية الشخصية ؛
 شخصية الدولة ؛
 علاقات الدول بعضها ببعض ؛
 شكل الدولة — الدستور ؛
 اختصاصات الحكومة ؛
 فصل السلطات بعضها عن بعض — الحكومة البرلمانية —
 أصلها ببلاد الانجليز ؛
 مجلسا التشريع ؛
 السلطة التنفيذية — مسؤولية الوزراء ؛

الانتخابات والحق فيها والقبالية لها ؛
تمثيل الأقليات ؛
الحكومة ذات الولايات المتحدة ؛
الحكومة ذات المستعمرات .

الجزء الثاني

امتيازات الأجانب — مركز الأجانب في مصر ؛
الحرية الشخصية في مصر .

الجزء الثالث

نظام القضاء في مصر ؛
تقسيم المحاكم الى محاكم تنظر في قضايا الأحوال الشخصية
وأخرى في القضايا العينية ؛
المحاكم المختلطة ؛
تاريخ الإصلاح القضائي لسنة ١٨٧٥
المحاكم الأهلية ؛
المحاكم التنصلي واختصاصها المدني والجناي — حق التنصل
في ابعاد جان من رعايا دولته ؛
محاكم الأحوال الشخصية الاسلامية . وغير الاسلامية —
مع التوسع في تدريس ما يتعلق بالمجالس الحسينية ونظاماتها
ومقارنتها بالنظمات المشابهة لها في الدول الأخرى .

القانون الادارى

إسنة الثانية : معنى القانون الادارى — مقارنته بالقانون النظامى ؛
وظائف الادارة ؛
الادارة المركزية — مجلس الوزراء ؛
الادارة المحلية — ومقارنتها بما هي عليه في تشريع بعض البلاد
الأخرى ؛

مجالس المديرية — والمجالس البلدية والمحلية ؛
 الأملاك ذات المنفعة العامة وأمالك الميرى الخاصة ؛
 قانون نزع الملكية للمصلحة العامة ؛
 الموظفون — مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات ؛
 مراقبة المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية لأعمال الإدارة ؛
 المحاكم الادارية .

مقدمة القوانين

السنة الأولى :
 الجزء الأول
 مقدمة وجيزة لدرس القانون المدني بوجه عام ؛
 ماهية الحق — مأخذه — تفسيره ؛
 القوانين التي تسرى على جميع قاطني البلاد والقوانين التي تتبع
 جنسية الأشخاص .

الجزء الثاني

مقدمة لدرس التمهيدات مـ

اعلان

بشأن أملاك الخديو السابق (*)

بما أن أملاك الخديو السابق عباس حلمى باشا قد بيعت كلها تقريبا
 فقد استطلعت الحكومة البريطانية رأى الحكومة المصرية فيما يتبع فى أمر
 صفات المتحصل من تصفية الأملاك المذكورة فتم الاتفاق بين الحكومتين
 على أن يوضع تحت تصرف الخديو السابق عباس حلمى باشا مائتج من هذه
 التصفية بعد خصم ما دفع وما يتوقع دفعه من الديون .

وقد صدرت الأوامر اللازمة بذلك الى الخراس الرسمى لأموال الإعداء مـ

الاسكندرية فى ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٦٦ (غير امتيادى) .

وزارة الأشغال العمومية

قرار وزاري رقم ٣٣ بإباحة رى الشرقى^(١)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ رقم ٢١ بخصوص منع رى الأراضى الشرقى ؛
وعلى قرار الوزارة الصادر بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٢٢ رقم ٣٠ بإباحة رى الشرقى بالوجه البحرى بالكيفية المبينة فيه ؛
وبعد النظر فى خير الطرق للارتفاع بالإيراد المائى المحدود ؛
وبناء على ما عرضه سعادة وكيل الوزارة ؛
قرر ما هو آت :

مادة ١ — يبطل منع رى الشرقى المتوخ به فى المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٢١ بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٢ ويرخص برى الأراضى المعروفة بذلك الوصف فى المواعيد الآتية :

من ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢	بمديرية أسبوط
» ١٨ » ١٩٢٢	» المنيا
» ١٩ » ١٩٢٢	بمديرية بنى سويف والفيوم
» ٢٠ » ١٩٢٢	بمديرية الجيزة
» ٢٢ » ١٩٢٢	بمديريات الوجه البحرى

مادة ٢ — لا يكون بوجه ما لترخيص برى الشرقى أدنى تأثير فى جداول المناوبات السابق نشرها والتي تبقى معمولاً بها بصرف النظر عن قرار الترخيص .

مادة ٣ — على حضرات المفتشين العاملين للرى بالوجهين البحرى والقبلى ومديرى أقاليم الوجه البحرى ومصر الوسطى تنفيذه هذا القرار كل منهم فيما يخصه ما

نحرى فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (١٧ يولييه سنة ١٩٢٢)

(١) الوقائع المصرية فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٦٧

وزارة الداخلية

قرار بتعديل دوائر الاختصاص الإداري بمديرية الشرقية ومحافظة القنال (*)
وزير الداخلية

بعد الاطلاع على مداولة مجلس مديرية الشرقية وأخذ رأى وزارة المالية ؛
قرر ما هو آت :

مادة ١ — تمثال الأعمال الإدارية لنواحي الخمسة وأبوصير والسبع آبار
والمكفر ونفيسه على محافظة الاسماعيلية التابعة لمحافظة القنال هذا أعمال
الشاخات ولوائح الترع والجسور والسكك الزراعية والانتخابات النيابية فانها
تبقى في تلك النواحي تابعة لمديرية الشرقية (مركز الزقازيق) .

مادة ٢ — يدخل في حكم الفقرة السابقة ناحيتا سرايوم وفايده المفصولتان
حديثا من ناحية نفيسه .

مادة ٣ — على مدير الشرقية ومحافظ القنال تنفيذ هذا القرار الذي يصرى
مفعوله بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام م

تحريرا في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢ (٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠)

وزارة المالية

قرار وزاري نمرة ١٨ — ١٩٢٢ بخصوص الصيد (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٧ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩١٣ الخاص
بالصيد والملاحة في البحيرات الداخلية والمياه البحرية وقناة السويس ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١
بخصوص ترتيب نظام الصيد بالضريبة في بعض مناطق معينة في نهر النيل
وفي بعض الترع والمصارف والبرك .

(*) الرقاع المصرية في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٧٠

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تلغى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ السالف ذكره وتُسبَّل بها الفقرة الآتية :

(٢) في الفرع الشرقي لنهر النيل المحدد جنوباً بالسد الكائن بحرى فارسكور وشمالاً بيوغاز دمياط :

دبيل وكه طلم بنيه
عن كل مركب صيد (درجة أولى) لا يتجاوز عدد مجارته ١٠ ٢ — ١٦
» » (» ثانية) » » ١ ٥ — ٨
» » (» ثالثة) » » ١ ٢ — ٤
عن كل شخص يصيد برخصة شخصية بدون مركب — — ٢٠٠ ١

مادة ٢ — على المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك والمديرين والمحافظين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار الذى يصرى مفعوله من أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ م

القاهرة في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٢

مديرية البحيرة

قرار بمنع أخذ ماء الشرب والاستعمال المتربى من النيل (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية بمديرية البحيرة الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٢ ؛

وبعد أخذ رأى المجلس المحلى ومصادقة وزارة الداخلية ؛

(*) الوقائع المصرية في ٣١ يولييه سنة ١٢٢٢ صحيفة ٥ من البد ٧٠

قرر ما هوأت :

١ - يمنع أخذ ماء الشرب والاستعمال المنزلى من النيل ببندر الجيزة في التقطين الثانية والثالثة المعيتين بقرار مديرية الجيزة الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ نظرا لخبو بعض أنواع من الأعشاب البحرية ذات اللون الأخضر الأزرق في الماء وإيجاد حنفيات صدقة بالبندر تصرف منها المياه للأهالى الفقراء مجانا .

٢ - كل مخالفة للأحكام المتقدمة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ أو بالحبس مدة لا تزيد عن الأسبوع أو بالعقوبتين معا .

٣ - يسرى العمل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية ما تحريرا في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (١٨ يولية سنة ١٩٢٢)

محافظة الاسكندرية

قرار بشأن المحلات العمومية بالاسكندرية - تعديل كشف الأخطاط المخصصة لسكن العائلات والنير مفتوحة للتجارة (*)

محافظ الاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بخصوص المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الرقم ١٥ مارس سنة ١٩٠٤ بتعيين الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وليست مفتوحة للتجارة ؛

قرر ما هوأت :

١ - لا يعتبر ضمن الأخطاط المخصصة لسكن العائلات المندرجة تحت عنوان قسم محرم بك بالكشف المرفق بالقرار السالف الذكر الجزء من شارع طيه ومن الشارعين نمرقى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ الموجود به قطعة أرض مسطحها ٥١ × ٢٣ مترا مكونة لجزء من الأراضي ملك الخواجه هاموس الكائنة بين شارع البرنس ابراهيم وشارع طيه .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخسة أيام ما تحريرا في ١٩ يولية سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٧١

وزارة الحقانية

قرار بتعديل في تحديد دائرى اختصاص محكمتى خط (٥)

وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ المختص بتشكيل محاكم الأخطاء ؛
وعلى قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ بتعديل دوائر الاختصاص الادارى بمديرية قنا ؛
وعلى القرارات الصادرة منا بانشاء محاكم الأخطاء وتحديد دوائر اختصاصها بمديرية قنا ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ — تفصل ناحية الشاورية وما يتبعها من العزب ونحوها من دائرة اختصاص محكمة خط نجع حمادى وتضاف الى اختصاص محكمة خط الحلفاية قبل (مركز دشنا) .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٢ م
تحريرا في ١٩ يولييه سنة ١٩٢٢

أمر ملكى رقم ٦٣ لسنة ١٩٢٢
باصدار لائحة اجراءات مجلس بلاط الملك (٢)

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٢٥ الصادر في ١٤ شوال سنة ١٣٤٠ (١٠ يولييه سنة ١٩٢٢) بوضع نظام الأسرة المالكة ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة التى وضعها مجلس بلاطنا بجلسته المنعقدة في غزة ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (٢٦ يولييه سنة ١٩٢٢) للاجراءات والمرافعات في المسائل التى يختص بها ؛

(٥) الوقائع المصرية في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١٠١ من العدد ٧٢

(٢) الوقائع المصرية في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ (لحق العدد ٧٥) .

أمرنا بما هوآت :

- ١ — اللائحة المرفقة بأمرنا هذا المشتعلة على خمس وستين مادة يكون معمولاً بها أمام مجلس بلاطنا للأجراءات والمرافعات في المسائل التي يختص بها .
- ٢ — على رئيس مجلس بلاطنا ووزير الحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ما

صدورى راس الثين فى عزة ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (٢٦ يولييه سنة ١٩٢٢)

لائحة اجراءات مجلس بلاط الملك

الباب الأول — فى الاجراءات العامة والأحكام

الفصل الأول — فى الاعلان

مادة ١ — كل ورقة يراد اعلانها يقدمها الطالب مع صورة لها الى قلم مسكوتارية مجلس البلاط ويتولى ذلك القلم ارسال صورتها الى المعلن اليه بطريق البريد المسجل مع وصل مرتجع ويبقى الأصل فى محفوظاته .

مادة ٢ — يجب على طالب الاعلان أن يبين فى الورقة المراد اعلانها اسم ولقب المعلن اليه ويحل اقامته بالدقة التى تمكن البريد من ايصالها اليه مع مراعاة الأحكام الآتية .

مادة ٣ — يصدر الاعلان الى محل اقامة الخصم فان تعذر ذلك فالى مركز ادارة أعماله فان لم يكن له مركز كذلك أو امتنع عن استلام الاعلان يكون الاعلان صحيحاً بنشره أو نشر ملخصه فى "الجريدة الرسمية" وفى احدى الجرائد اليومية .

مادة ٤ — يكون ميعاد الحضور أمام المجلس ثمانية أيام خلاف مواعيد المسافة المنصوص عليها فى المادتين التاليتين .

مادة ٥ — اذا كانت الورقة الملغنة للصم بالقطر المصرى أو السودان تشتمل على طلب حضوره أمام المجلس أو التنبيه عليه باجراء أمر ما فيمعد محدد فيزاد على هذه المواعيد يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وذلك لكل مسافة يقطعها بنير السكة الحديد .

مادة ٦ — تكون مواعيد المسافة للأشخاص المقيمين خارج القطر المصرى أو السودان حسب ماهوأت :

(أولا) يعطى ميعاد ثلاثين يوما لمن يكون مقيما باحدى البلاد الأوروبية أو بسواحل البحرين الأبيض والأحمر ؛

(ثانيا) يعطى ميعاد ستين يوما لمن يكون مقيما باحدى الجهات الأخرى .

مادة ٧ — اذا كانت الورقة الملغنة للصم تشتمل على طلب حضوره في ميعاد مقرر بالأيام أو على التنبيه عليه باجراء أمر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور وانما كان اليوم الأخير منه يوم عيد امتد الميعاد الى اليوم الذى بعده .

مادة ٨ — يجب أن تشتمل ورقة التكليف بالحضور أمام المجلس على اليوم والساعة المقتضى حضور الأشخاص فيهما ويان الغرض المقصود من الطلب .

مادة ٩ — على قلم سكرتارية المجلس اثبات الأوراق التى ترد اليه لاعلتها على حسب ترتيب التواريخ في دفتر معد لذلك مع بيان ملخص الأوراق الملغنة بوجه الاختصار وما تم بالنسبة لاعلتها .

مادة ١٠ — اذا رأى قلم سكرتارية المجلس أن ورقة الاعلان لا تشتمل البيانات السابقة أو رأى أنها تشتمل على عبارات لا يلىق ذكرها أو أن المواعيد المحددة فيها غير كافية يرفع الأمر الى رئيس المجلس أو من يتوب عنه ليصدر أمره بما يراه كتابة على الورقة المراد اعلانتها ويقوم قلم السكرتارية بتنفيذ هذا الأمر .

الفصل الثانى - فى انعقاد المجلس والاجراءات

مادة ١١ - يتعقد المجلس بديوان الملك بالقاهرة أو الاسكندرية ولا يكون الانعقاد صحيحا إلا اذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل فاذا كان الانعقاد للنظر فى أمر من أمور الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الشرعية وجب أن يحضره الأعضاء الشرعيون الثلاثة .

مادة ١٢ - يُدعى الأعضاء لحضور الجلسات بالبريد قبل كل جلسة بأسبوع .

مادة ١٣ - اذا عُرض على المجلس أن يصدر قرارا بالحجر أو برفعهِ فيدعو المجلس أحد أقارب صاحب الشأن الأقربين قبل الجلسة بأسبوع .
ويخطر النائب العمومى لدى محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة فى الموعد المذكور ليشتمكن من الحضور لابتداء أقواله هو أو رئيس نيابة الاستئناف .

مادة ١٤ - تكون جلسات المجلس غير علنية وضبط الجلسة منوط برئيسها .

مادة ١٥ - تحصل الاجراءات فى مواجهة الخصوم ويحوز لهم أن يتيوا عنهم غيرهم فى ذلك بتوكيلات رسمية خاصة .

مادة ١٦ - يصدر المجلس قراراته بناء على مذكرات كتابية يتبادلها الخصوم . والممدعى عليهم الحق فى تقديم آخر مذكرة فى الموعد الذى يحدده المجلس ومع هذا يجوز للمجلس أن يطلب سماع أقوال الخصوم أو سماع من يرى فائدة من سماع أقوالهم من الشهود أو الخبراء أو الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أو غيرهم .

مادة ١٧ - اذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فالمجلس تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة على حسب الاقتضاء ويذكر فى قرار التعيين المواد المتقاضى الاستعانة بأهل الخبرة فيها مع بيان ما يرخص لهم بعمله من الاجراءات .

مادة ١٨ - يؤذى الشاهد شهادته أمام المجلس وله أن يحلفه اليمين وكذلك يحلف الخبراء اليمين قبل تأديتهم المأمورية التى تحوّل عليهم ان لم يكونوا من الخبراء المحققين .

مادة ١٩ - تثبت جميع الاجراءات التي تتخذ في جلسات المجلس في محاضر يضيها الرئيس وكاتم السر ويكون لكل دعوى محضر على حدة .

الفصل الثالث

في المناولة واصدار القرارات والأحكام

مادة ٢٠ - لا يجوز للمجلس أن يسمع توضيحات من أحد الخصام أو من أحد وكلائهم أثناء المناولة بأودة المشورة الا بمحضور الخصم الآخر أو وكيله .

مادة ٢١ - لا يسوغ في وقت المناولة قبول تحرير أو مذكرة أو أية ورقة من أحد الخصام بدون اطلاق الخصم الآخر عليها مقدما .

مادة ٢٢ - يجمع الرئيس الآراء بعد المناولة مبتدئا بالأهل أسبقية في نظام أسبقية الدرجات .

مادة ٢٣ - تصدر قرارات المجلس بأغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٢٤ - اذا كانت الدعوى المنظورة أمام المجلس مما تختص به المحاكم الشرعية فالقاعدة الشرعية التي يبنى عليها الحكم تثبت برأى الأعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى أغليتهم .

مادة ٢٥ - يوقع على صور الأحكام والقرارات التي يصدرها المجلس كل من رئيسه أو النائب عنه وكاتم السر .

مادة ٢٦ - جميع الأحكام والقرارات التي يصدرها المجلس يجب أن تكون مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها .

مادة ٢٧ - يجب على كاتم السر أن يقيد في دفتر خاص كافة القرارات والأحكام بأسماها وأسماء الخصام وأسماء الأعضاء الذين قضوا فيها ويكون قيد ذلك بطريقة منظمة على حسب ترتيب التواريخ .

مادة ٢٨ - يسوغ للأخصام أن يطلخوا على الأحكام أو القرارات في مسكرتارية المجلس اذا بينوا تواريخها وأسماء الخصام .

مادة ٢٩ - إذا أراد صاحب الشائب الحصول على صور الأحكام أو القرارات يرفع طلبه كتابة الى رئيس المجلس لإصدار أمره بما يراه .

مادة ٣٠ - تنشر القرارات القاضية بتوقيع الحجر أو رفعه أو باستمرار الوصاية الى ما بعد الثامنة عشرة في " الجريدة الرسمية " وفي احدى الجرائد اليومية لأجل احاطة الجمهور علما بها .

الفصل الرابع

في الأحكام النهائية والمعارضة فيها

مادة ٣١ - اذا غاب المدعى عليه بعد تكليفه بالحضور على حسب أحكام هذه اللائحة ولم يقدم مذكرة بدفاعه يصدر المجلس الحكم أو القرار في غيبته .

مادة ٣٢ - اذا غاب المدعى وامتنع عن تقديم مذكرة بأقواله يخبر المدعى عليه بين شطب القضية وبين طلب الحكم غايبا في أصل الدعوى .

مادة ٣٣ - تكون الأحكام والقرارات الصادرة في غيبة الخصم واجبة التنفيذ الى حين المعارضة فيها انما لا يسوغ تنفيذها الا بعد اعلانها بمثابة أيام .

مادة ٣٤ - تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة الى الوقت الذي يعلم فيه الغائب بتنفيذها .

مادة ٣٥ - يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضي ثلاثة أيام بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمركز ادارة أعماله .

مادة ٣٦ - لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به .

مادة ٣٧ - تحصل المعارضة على حسب الأصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر طبقا لأحكام الفصل الأول من الباب الأول من هذه اللائحة ،

مادة ٣٨ - - يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ الا اذا كان التنفيذ الموقت مذكورا في الحكم أو واجبا بنص القانون .

مادة ٣٩ - - الحكم الذى يصدر فى النية بعد المعارضة لا تقبل فيه المعارضة مطلقا .

مادة ٤٠ - - يكون فى سكرتارية المجلس مجلس لقيده المعارضات ويكون قيدها بمعرفة كاتب السرى فى يوم حصولها أو فى ظرف أربع وعشرين ساعة اذا منعه مانع عن القيد فى اليوم المذكور .

ويتضمن ذلك القيد بيان أسماء الأخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة.

مادة ٤١ - - لا تنفذ الأحكام الصادرة فى النية على غير المتقاضين الا بشهادة من كاتب سر المجلس دالة على عدم وجود معارضة فى تلك الأحكام بالسجل السابق ذكره .

الفصل الخامس - فى تنفيذ الأحكام

مادة ٤٢ - - يرغى كاتب سر المجلس الى ديوان جلالة الملك صور الأحكام والقرارات فى ظرف ثمانية أيام من يوم صدورها لمرضاها على الملك واستصدار الأمر بالتنفيذ .

مادة ٤٣ - - لا يجوز تنفيذ الأحكام بالطرق الجبرية إلا بعد مضي ثمانية أيام على تاريخ إعلانها للخصم .

مادة ٤٤ - - على وزير الحفائية أن يشرع فوراً فى اتخاذ ما يراه موافقا لتنفيذ الأحكام والقرارات عقب وصولها اليه مع مراعاة الأحكام السابقة .

مادة ٤٥ - - اذا لم يتمكن وزير الحفائية من اجراء التنفيذ بالطرق الودية أو الادارية فله أن يضع الصيغة التنفيذية على صورة الحكم ويسلمها لصاحب الشأن لياشر التنفيذ بواسطة قلم المحضرين .

الباب الثانى

في اجراءات خاصة يجب اتخاذها بالنسبة للقصر وعديمى الأهلية والغائبين

الفصل الأول

في الاجراءات التحفظية وفي تعيين الأوصياء والقامة والوكلاء

مادة ٦ ٤ — اذا توفى أمير أو أميرة أو زوج أميرة عن حمل مستكن أو عن وريثة قصر أو عديمى الأهلية أو غائبين ممن يلزم تعيين وصى أو وقيم أو وكيل عليهم فيمجرد وصول خبر الوفاة الى رئيس ديوان الملك يبلغه الى وزير الحفانية ليأمر باتخاذ كافة الاجراءات التحفظية التي يراها لحفظ صالح الورثة وعمل الباحث اللازمة للوقوف على مقدار التركة ويقدم وزير الحفانية تقريرا بذلك للمجلس مشفوعا بالبيانات الكافية في ظرف ثمانية أيام من تاريخ وصول البلاغ اليه .

مادة ٧ ٤ — في حالة طلب الحجر على عديم الأهلية يكلف هو والواقفون من الأقارب والمعارف على أحواله بالحضور أمام المجلس لاستجوابهم .

مادة ٨ ٤ — اذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور أمام المجلس فللمجلس أن يقرر ما يراه في ذلك . غير أنه يجب على المجلس الانتقال الى محل المطلوب الحجر عليه أو ندب أحد الأعضاء للتوجه اليه اذا كان في حالة يتعذر معها حضوره أمام المجلس .

مادة ٩ ٤ — يراعى المجلس أيضا ما ذكر في المادة السابقة عند النظر في استمرار الوصاية الى ما بعد سن الثامنة عشرة بناء على طلب أحد أصحاب الشأن أو من تلقاء نفس المجلس .

مادة ١٠ ٥ — اذا رأى المجلس وجوب تعيين وصى أو وقيم أو وكيل فيتخبط الوصى أو الوقيم أو الوكيل ويعرض انتخابه على الملك للتصديق على تعيينه .

الفصل الثاني

في استلام الأموال ومحاضر الجرد والضمانة

مادة ٥١ - يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عند تبليغه التصديق على قرار تعيينه أن يادر فوراً بمجرد أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب قبل وضع يده عليها وذلك في محضر بحضور شخص أو أكثر يعينه المجلس لهذا الغرض ويكون المحضر من نسختين تحفظ واحدة منهما مع الوصى أو القيم أو الوكيل وتحفظ الأخرى بالمجلس .

مادة ٥٢ - يجب أن يشمل محضر الجرد على قيمة ما تساويه المقتولات والأشياء ذات القيمة بوجه التقريب كل منها على حدة وأن يشمل أيضاً على بيان العقارات وقيمتها وأوراق التركة والسندات ذات القيمة وسندات الديون وحجج الأملاك والدفاتر وغير ذلك من الأوراق ذات الأهمية .

مادة ٥٣ - يستوثق المجلس من اقتدار واستقامة الأوصياء أو القامة أو الوكلاء ويموز له أن يكلفهم في أى وقت بتقديم ضمان شخصى أو مالى يقدره المجلس بحسب ما يراه .

مادة ٥٤ - للمجلس في أى وقت شاء أن يلزم الأوصياء أو القامة أو الوكلاء باستعمال الدفاتر والطرق الحسابية التى يترأى له لزومها ليكون تقديم الحساب على موجبها .

الفصل الثالث

في الحسابات السنوية وفى مكافأة الأوصياء والقامة والوكلاء

مادة ٥٥ - يجب على الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أن يقدموا حساباتهم بوجه التفصيل في كل سنة الى المجلس وترفق الحسابات المذكورة بالمستندات المؤيدة لها .

وهذا لا يمنع المجلس من أن يطلب في خلال السنة البيانات اللازمة لمراقبة ادارة التركة أو الأموال كلما اقتضى ذلك صالح القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين .

ويموز للمجلس أن يطلب من الوصى أو القيم أو الوكيل تقديم دفاتره .

مادة ٥٦ - يقرر المجلس مقدار المصروف الاعتيادي الذي يلزم في السنة لشؤون القاصر أو المحجور عليه وعائلته أو عائلة الغائب .
وعين المجلس أيضا عند الاقتضاء كيفية استعمال المبالغ المتوفرة لحساب القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .
ويجوز له أن يأمر بإيداع المبالغ الزائدة في خزانة الحكومة أو في أحد المصارف المالية .

مادة ٥٧ - يعين المجلس سنويا مقدار المكافأة المقتضى صرفها للوصي أو القيم أو الوكيل بمراعاة قيمة الأموال والعمل الذي تستوجب ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبالغ معين في المائة من صافي الايراد . فاذا قبل الوصي أو القيم أو الوكيل أن يقوم بأموريته مجانا فيعتمد المجلس هذا القبول .
مادة ٥٨ - يجب على الوصي أن يقدم للمجلس تقريرا برأيه عن وجوب استمرار الوصاية بعد الثامنة عشرة وذلك قبل بلوغ القاصر هذه السن بثلاثة أشهر على الأقل .

وتثبت السن بشهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها من الأوراق الرسمية فان لم توجد فبشهادة طيبة من طبيين يعينهما المجلس بناء على طلب الوصي .
مادة ٥٩ - يجوز للمجلس في حالة تهريره استمرار الوصاية أن يأذن الصغير بالتصرف في أمواله بنوع مخصوص من التصرفات أو بكل التصرفات في جزء معلوم من ماله كما يجوز له ذلك بالنسبة للمحجور عليه .

مادة ٦٠ - اذا قرر المجلس وجوب استمرار الوصاية الى ما بعد سن الثامنة عشرة وجب عليه عند هديم الحساب السنوي اليه أن يستحضر القاصر أمامه ليحكم من تلقاء نفسه بانهاء الوصاية أو استمرارها مراعىا في ذلك سلوك القاصر وأهليته أو عدمها .

مادة ٦١ - يقدم الأوصياء والقامة والوكلاء حساباتهم النهائية الى المستحقين في احدى جلسات المجلس .
ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات لصالح المستحقين أو الورثة .
وتعتبر الحسابات السنوية أساسا للحساب النهائي .

مادة ٦٢ — يسلم الأوصياء أو القامة أو الوكلاء للمستحقين أموالهم في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون ذلك بحضور من يعينه أو يعينهم المجلس خصيصاً لهذا الغرض .

مادة ٦٣ — إذا اقتضى الحال استبدال الوصي أو القيم أو الوكيل يسلم السلف للخلف الحسابات في إحدى جلسات المجلس ويأمر المجلس بالتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على صالح القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .
ويأزم السلف بتقديم نسخة محضر الجرد التي يده مع بيان بما طرأ عليها من التغييرات أثناء إدارته .

ويجب على الخلف أن يحرر محضر جرد جديد يشمل كل ما استلمه من سلفه ويحرر هذا المحضر من صورتين متطابقتين وموقعا عليهما من حضر الجرد ، احدهما تسلم الى المجلس ، والأخرى تحتفظ لدى الوصي أو القيم أو الوكيل .

الباب الثالث

في إثبات الطلاق وتسليم الوثيقة به

مادة ٦٤ — يعد في سكرتارية المجلس سجل لإثبات الطلاق طبقاً لأحكام المادة العاشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وتعطى منه وثيقة لمن يطلبها من ذوى الشأن .

مادة ٦٥ — يجب أن تكون الوثيقة موقعا عليها من رئيس المجلس وكاتم السجل .

وزارة الزراعة

قرار خاص بمنع استيراد النباتات من الخارج (*)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ الخاص
بوقاية المزروعات من الآفات المتنقلة من الخارج ؛
وبناء على ما عرضه علينا مدير قسم الحشرات ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - يمنع استيراد جميع النباتات التي في قصارى أوفى صلايات
من الطين الى القطر المصرى سواء أكان ورودها من الريشيرا أو من أية جهة
أخرى مصابة بجملة الأرجنتين

"Iridomyrmex humilis Mayr. var. arrogans Santschi."

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية م.

بولكى في ٢٩ يولي سنة ١٩٢٢

وزارة الزراعة

قرار بالتصديق على التعديلات التي أدخلت على لائحة مدرسة الطب البيطرى (†)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩١٤ باعتماد لائحة
مدرسة الطب البيطرى ؛

وبعد الاطلاع على التعديلات التي أدخلها مجلس ادارة مدرسة الطب
البيطرى بجلسته المنعقدة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ على اللائحة المذكورة ؛

وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى ؛

(*) الوقائع المصرية في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٧١

(†) الوقائع المصرية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٨٣

قرر ماهوآت :

مادة ١ — تتمتع لائحة مدرسة الطب البيطرى بالقاهرة المرفقة بهذا القرار ويسرى مفعولها على جميع الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة .

مادة ٢ — تلغى لائحة المدرسة المذكورة المرفقة بالقرار الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٩١٤ المشار اليه .

مادة ٣ — على مدير قسم الطب البيطرى تنفيذ هذا القرار ما
بولكى فى ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٢

لائحة مدرسة الطب البيطرى بالقاهرة

مادة ١ — يدير مدرسة الطب البيطرى مدير يساعده وكيل يعينهما
وزير الزراعة بناء على طلب مدير قسم الطب البيطرى .

مادة ٢ — موظفو المدرسة الطبية البيطرية هم :

المدير .

الوكيل .

أستاذ علم التشريح والعظام .

» علم الكيمياء .

» أعمال الاستبالات البيطرية

» علم التشريح المرفى (بارتولوجيا) وعلم الميكروبات (باكتريولوجيا)

وتفتيش اللحوم .

» علم وظائف الأعضاء (فسيولوجيا) وبحث الأنسجة (هستولوجيا) .

» علم الجراحة والولادة .

» علم الأمراض الباطنة والأمراض المعدية .

» علم الحياة (بايولوجيا) .

» علم حفظ الصحة والأغذية .

» علم الديدان الطفيلية .

» علم الطب البيطرى الشرعى .

» علم المادة الطبية والاقرباذين .

- مساعد أستاذ الباتولوجيا والبكتريولوجيا وتفتيش اللحوم .
- مساعد أستاذ الفسيولوجيا وبحث الأنسجة .
- معيد الأمراض الباطنة والجراحة .
- معيد علم التشريح المرضي (باتولوجيا) وعلم الميكروبات (باكتريولوجيا) .
- مدرس الاصطلاحات الانجليزية .
- الطبيب المباشر للاسبنتالية .

مادة ٣ — طالبو الدخول في المدرسة البيطرية يجب أن يكونوا حائزين لشهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا المصرية) من القسم الانجليزي ويقبلون بحسب ترتيب درجاتهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية الذي عمل في السنة الجارية بشرط أن يمضوا الكشف الطبي بواسطة طبيب يتدب من قبل مصلحة الصحة العمومية .

يجب أن لا يكون سن الطالب أقل من سبعة عشرة سنة أو أن يبلغ خمسة وعشرين سنة في اليوم المحدد لبداية السنة المدرسية وأما عدد الطلبة المرغوب قبولهم بالمدرسة فتعيه وزارة الزراعة كل سنة .

إذا كان عدد طلبات الدخول المقدمة من التلاميذ الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية من القسم الانجليزي في السنة الجارية أقل من العدد الذي عينته وزارة الزراعة فيجوز قبول طلبة من الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية في سنة سابقة وتكون الأفضلية للطلبة الحائزين على أحدث الشهادات ويكون انتخاب الطلبة الحائزين على شهادات بتاريخ واحد حسب ترتيب درجاتهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية .

مادة ٤ — على طالب الدخول أن يقدم لمدير المدرسة طلبا كتابيا مينا فيه اسمه بالكامل وعنوان والده أو ولي أمره بالضبط وعنوان من يتوب عنه إذا رأى لزوم لذلك .

ويجب أن يقدم مع الطلب الأوراق الآتية :

- (١) استمارة (نمرة زراعة $\frac{31}{31}$ ييطري) مستوفاة البيانات اللازمة وهذه الاستمارة تصرف مجاناً من المدرسة .

(٢) شهادة ميلاد الطالب .

(٣) شهادة الدراسة الثانوية من القسم الانجليزي .

(٤) شهادة بحسن السلوك من وزارة المعارف أو من ناظر المدرسة
الخصوصية التي تعلم فيها الطالب .

ويجب أن يصل الطلب والأوراق المذكورة لمدير المدرسة قبل تاريخ
ابتداء السنة المدرسية بمدة سبعة أيام على الأقل ويعلم ذلك التاريخ بالجريدة
الرسمية .

مادة ٥ — المصاريف المدرسية هي اثنا عشر جنيها مصريا في السنة
ويجب أن تدفع في ابتداء السنة المدرسية .

وكل طالب لا يدفع هذه المصاريف لأي سبب كان في أثناء الشهر الأول
من السنة الدراسية يحوز رفته من المدرسة .

وهذه المصاريف هي عن أجرة التعليم وثمان الكتب والأدوات المدرسية
وغير ذلك من النفقات اللازمة للمعمل وقاعة التثريح والامتحانات .

وإذا انقطع الطالب لأي سبب كان عن الحضور للمدرسة فلاحق له
في استرداد قيمة المصاريف المدفوعة بأكملها أو جزء منها .

مادة ٦ — تبتدئ السنة المدرسية في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر
وتنتهى في الأسبوع الأخير من شهر مايو وتنقسم الى ثلاث مدد كالمبين بعد :

المدة الأولى : تبتدئ في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر وتنتهى في الأسبوع
الأخير من شهر ديسمبر .

المدة الثانية : تبتدئ في الأسبوع الأول من شهر يناير وتنتهى في الأسبوع
الأخير من شهر مارس .

المدة الثالثة : تبتدئ في الأسبوع الأول من شهر أبريل وتنتهى في الأسبوع
الأخير من شهر مايو .

وتعطل الدراسة في الأعياد والأيام التي تعطل مصالح الحكومة فيها .

مادة ٧ — مدة التدريس بالمدرسة البيطرية أربع سنوات وتشمل التعليم
النظري والعمل .

جدول حصص الدروس

ملاحظات	عدد الساعات في الأسبوع	مواد التعليم
		السنة الأولى
	١	بحث الأنسجة
	٣	علم النظام
	٤ ١/٢	الكيمياء
	٤	أعمال الاستبالات البيطرية
	٦	علم الحياة (بيولوجيا)
	٢	اصطلاحات علمية إنجليزية
		السنة الثانية
أعمال تشريعية مدة تسع عشرة ساعة في الأسبوع في خلال القفص الموافق للتشريع .	٩	تشريع
	٥	بحث الأنسجة (هستولوجيا)
	٢	علم وظائف الأعضاء (فسيولوجيا)
	٢	أعمال أكليتيكية
		السنة الثالثة
	٤	أفراذين
	٤	علم التشريح المرضي (باثولوجيا) وعلم الميكروبات (باكتريولوجيا)
مع طلبة السنة الرابعة	٧	تفتيش القوم
	٣	علم حفظ الصحة (هجين) والتغذية
مع طلبة السنة الرابعة	٢	المراعاة البيطرية
» »	٤	أمراض باطنة وأمراض معدية
		السنة الرابعة
	٩	المراعاة البيطرية والولادة
	٦	أمراض باطنة وأمراض معدية
	٢	تفتيش القوم
	١٠	أعمال (أكليتيكية)
	٢	علم الديدان الطفيلية
	٢	علم الطب البيطري الشرعي
	٢	علم التشريح الجراحي

مادة ٨ — يؤدى الطلبة في نهاية كل سنة من الثلاث سنوات الأولى من سنى الدراسة امتحانا يسمى "امتحان النقل" ويعمل هذا الامتحان في آخر شهر مايو أمام لجنة تعيينها وزارة الزراعة في المواد المقررة للسنة السابقة ويؤدون أيضا امتحانا آخر في نهاية السنة الأخيرة للدراسة يسمى "امتحان الدبلومة".

ويجوز أن يشمل امتحان الدبلومة وامتحانات النقل المواد المقررة للسنوات السابقة للسنة الحالية .

لا يمتحن طلبة السنة الأولى في علم بحث الأنسجة كما أنه لا يمتحن طلبة السنة الثالثة في علم الطب البيطرى والجراحة .

يمتحن طلبة السنة الأولى في آخر السنة في الاصطلاحات العلمية الانجليزية وإذا رسب الطالب في هذا الامتحان يمكن نقله الى السنة الثانية ويحتم عليه اعادة دراسة هذه الاصطلاحات والامتحان فيها . ولكن لا يجوز قبول أحد الطلبة في امتحان هذا الفرع إلا اذا حصل على شهادة مرضية تدل على أنه كان مواظبا على الحضور لدراسته .

وتكون الامتحانات تحريرية وشفهية .

ويعطى مدير المدرسة قبل امتحان النقل أو الدبلومة نمرا بحسن السلوك والمواظبة على الحضور أساسها النمراتى أعطيت في أثناء السنة المدرسية السابقة أو في أثناء المدد التى تخللت آخر امتحان والامتحان الحالى .

ولا يقبل أحد من الطلبة في امتحان النقل أو امتحان الدبلومة ما لم يحصل في أثناء السنة المدرسية السابقة على ٨٠٪ (ثمانين في المائة) من النمراتى تعطى عن حسن السلوك والمواظبة . أما اذا سقط أحد الطلبة في امتحان الدبلومة فتعتبر المدة التى تعطى عنها هذه النمر من تاريخ الامتحان المذكور .

مادة ٩ — في نهاية المدة الأولى والثانية من الدراسة تعمل امتحانات في الفرق بمعرفة مدير ومدرسى المدرسة تسمى "امتحانات الثلاث شهور" . ولا يسمح للطالب بالدخول في امتحانات النقل أو امتحان الدبلومة الا اذا أدى هذه الامتحانات ونجح فيها ما لم يقرر وزير الزراعة خلاف ذلك بعد فحص الحالة فحصا دقيقا .

مادة ١٠ - لا يعتبر الطالب ناجحاً في امتحان النقل أو في امتحان الدبلومة ما لم يثل في كل علم ٥٠٪ (تخمين في المائة) على الأقل من النهاية العظمى المقررة له ومتوسطاً عمومياً لا يقل عن ٦٠٪ (ستين في المائة) . والطالب الذي يسقط في امتحان النقل في شهر مايو لا يقبل بالفرقة التالية لفرقته بل يجب عليه الدخول في امتحان النقل ذاته الذي يعمل أمام لجنة في شهر أكتوبر التالي .

ويجب على الطالب الذي يسقط في امتحان الدبلومة في شهر مايو أن يدخل في امتحان الدبلومة الذي يليه في شهر ديسمبر .

والطالب الذي لا يحضر في امتحان النقل أو في امتحان الدبلومة يعتبر ساقطاً إلا إذا كان غيابه باذن كتابي من مدير المدرسة .

والطالب الذي لا يسمح له بالدخول في امتحان النقل أو امتحان الدبلومة بمقتضى أحكام المادتين ٨ و ٩ من هذه اللائحة يعتبر راسباً في الامتحان .

والطالب الذي يسقط ثلاث مرات في امتحان النقل من فرقته الى فرقة أعلى أو في امتحان الدبلومة يرفق من المدرسة ولا يجوز بقاء أى طالب في المدرسة أكثر من ثمان سنوات .

مادة ١١ - على الطلبة أن يشتغلوا بصفة مساعدين في الشفخانة والسلكانة .

وفي أثناء العطلة الصيفية يجب على الطلبة الذين ينجحون في امتحان النقل من السنة الثالثة أن يشتغلوا عملياً مدة شهر على الأقل بحسب تعليمات مدير المدرسة .

مادة ١٢ - العقوبات التي يعاقب بها الطلبة هي :

- (١) التوبيخ ؛
- (٢) الرقود لمدة لا تتجاوز نهاية مدة الدراسة التي تقع في خلالها هذه العقوبة ؛
- (٣) الطرد من المدرسة ؛

ولا يجوز توقيع عقوبة الطرد إلا بأمر وزير الزراعة بناء على طلب مدير المدرسة و موافقة مدير قسم الطب البيطرى .

مادة ١٣ - كل طالب يؤدى امتحان الدبلومة يمنح من وزارة الزراعة دبلومة في العلوم الصحية البيطرية وطبيب وجراح يطرى وتنشر أسماء الطلبة الناجحين في هذا الامتحان في الجريدة الرسمية .

مادة ١٤ - لا يجوز عمل استثناء للقواعد المنصوص عنها في هذه اللائحة إلا بناء على قرار يصدر من مجلس ادارة مدرسة الطب البيطرى .

مديرية الشرقية

قرار بشأن تسوير الأراضي الفضاء في بندر فاقوس (*)

مدير الشرقية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ بشأن تسوير الأراضي الفضاء في بعض المدن ؛

قرر ما هو آت :

١ - يسرى مفعول القرار المشار اليه المؤرخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ في بندر فاقوس .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بعشرة أيام ما

٣١ يولييه سنة ١٩٢٢ (٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٠)

(*) الوثائق المصرية في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٧١

محافظة القنال

قرار بمران لائحة الباعة السريجة بمدينة الاسماعيلية (*)

محافظ القنال

بعد الاطلاع على المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة السادسة من
لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية بتاريخ ٣١ يناير
سنة ١٩١٥ ٤

قرر ما هو آت :

- ١ - تسرى لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزارة الداخلية الرقم
٣١ يناير سنة ١٩١٥ في مدينة الاسماعيلية .
- ٢ - تسرى أحكام اللائحة المشار إليها أعلاه فيما يختص بالتقيد وحل
الصفائح على جميع الباعة السريجة بدون استثناء .
- ٣ - لا يجوز للباعة السريجة المرور أو الوقوف في شارع محمد على
ابتداء من وابلو المياه الى نقطة التقائه بشارع الأميراتيس .
- ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بدعوة أيام ما
يرسب في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٢

وزارة الأشغال العمومية

قرار رقم ٣٤ بخصوص تعديل حدود مراكز الري بتفتيش رى القسم الأول (١)
وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على المكتبة والرسوم والكشوف الواردة الى الوزارة من
التفتيش العام لرى الوجه البحرى بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٢ رقم ١٨/١/١٧٤ ٤
وعلى قرار هذه الوزارة السابق صدوره بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٩١١
رقم ٢٤ بشأن فصل مركز ميت غمر عن اقليم القهيلية ومركز منيا القمح
عن اقليم الشرقية والحاقهما باقليم القليوبية فيما يختص بمصلحة الري ٤

(*) الرقة المصرية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٨٣

(١) الوقائع المصرية في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٧٢

وعلى قرارها الصادر بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٠ رقم ٥٠ والنحاس باشا
مركز جديد للرعى فى أبى كبير وتعديل مراكز الرعى بكفر صقر وفاقوس
وهيأ بمديرية الشرقية ؛

ونظرا الى أن تسهيل طرق الرعى والاشراف على أعمال توزيع المياه بالمناطق
الداخلية فى دائرة تفتيش رعى القسم الأول يستدعيان تعديل حدود مراكز
الرعى التابعة لهذا التفتيش ؛

فبناء على ما عرضه سعادة وكيل الوزارة ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ — تعديل حدود مراكز الرعى بتفتيش رعى القسم الأول كما يأتى :

أولا — تكون حدود مراكز شبرا وبليس وأبى حماد الداخلية فى اختصاص
هندسة الاسماعيلية حسب المبين باللون الأحمر على الخريطة المقدمة من
التفتيش العام لرعى الوجه البحرى بحيث يشتمل كل مركز منها على المناطق
المتضمنة من الترع الواردة أسمائها بالكشف اللاحق بهذا القرار أما مراكز
الاسماعيلية التابع للهندسة المذكورة فيبقى على أصله بلا تعديل .

ثانيا — تكون مراكز قليوب وطوخ ومنيا القمح وميت غمر التابعة
لهندسة القليوبية بالحدود المبينة باللون الأحمر على الخريطة المشار اليها
بحيث تدخل فى كل مركز منها المناطق المتضمنة بالترع المدرجة أسمائها
بالكشف المذكور .

ثالثا — تكون حدود مراكز الزقازيق وهيأ وفاقوس الداخلية فى دائرة
هندسة الشرقية حسب المبين بالأحمر على الخريطة المنقو بها آفأ ويشتمل
كل من هذه المراكز على المناطق التى تروى من الترع المذكورة بالكشف
الملحق بهذا القرار ويبقى مركزا كفر صقر وأبى كبير الناجان لهذه الهندسة
بمحدودهما الحالية .

مادة ٢ — على سعادة وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار

تحريرا فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (أول أغسطس سنة ١٩٢٢)

تفتيش رى القسم الاول - مراكز الرى المعدلة

هندسة الاسماعيلية

أولا - مركز شبرا :

يدخل فى هذا المركز المنطقة المتفعة من الترع الآتية :

- (١) ترعة الاسماعيلية من فمها لكيلومتر ٣٨/٠٠ ؛
- (٢) « الشراوية من فمها الى فم الحليل (اعدا الفروع الآخذة من جسرهما الأيسر فى طول هذه المسافة) ؛
- (٣) ترعة الشينى من فمها لفم ترعة المكاسر (ماعداد ذلك الفم) ؛
- (٤) « زفيتة ؛
- (٥) « الحليل من فمها لقطرة المروس (ماعداد تلك القنطرة) ؛
- (٦) « البورة ؛
- (٧) جميع الفروع العمومية والخصوصية الآخذة من أحباس الترع
الآتفة ذكرها .

ثانيا - مركز بليس :

يدخل فى هذا المركز المنطقة المتفعة من الترع الآتية :

- (١) ترعة الاسماعيلية من كيلو ٢٨ الى قنطرة بليس (القنطرة داخلية فيها) ؛
- (٢) « الشينى الى قنطرة بليس (هذه القنطرة داخلية فيها) ؛
- (٣) « الحليل من قنطرة المروس (بما فيها هذه القنطرة) الى نهايتها وفروعها ؛
- (٤) الفروع العمومية والخصوصية الآخذة من أحباس الترع المتقدم
ذكرها .

ثالثا - مركز أبو حماد :

يدخل فى هذا المركز المنطقة المتفعة من الترع الآتية :

- (١) ترعة الاسماعيلية من قنطرة بليس (ماعداد هذه القنطرة) الى قنطرة
القصاصين (ماعداد هذه القنطرة) ؛

- (٢) ترعة الشبني من قنطرة بليس (ماعدنا هذه القنطرة) الى النهاية ؛
 (٣) « الوادى من هويس العباسية الى صحارة صفت ؛
 (٤) « السعيدية من فمها الى مصب نهاية ميت ردى (يدخل فيها هذا المصب) ؛
 (٥) الفروع العمومية والخصوصية الآخذة من أحباس الترع المتقدم ذكرها ؛
 (٦) يدخل في هذا المركز جسرا مصرف بردين وبحر البقر من صحارة صفت الى مصب مصرف الحرامى ويكون مصرف بحر البقر يشابه حد للمركز والهندسة .
 رابعا — مركز الاسماعيلية :
 يبقى مركز الاسماعيلية بدون تغيير .

هندسة القليوبية

أولا — مركز قليوب :

- يدخل في هذا المركز المنطقة المتفعة من الترع الآتية :
 (١) مجموعة ترع أبو المنجا ؛
 (٢) الزرع النبيلة الآخذة من النيل بين ترعة الشرقاوية وقناطر الدلتا ؛
 (٣) ترعة الباسوسية من فمها الى قنطرة التلاقي (ماعدنا هذه القنطرة) ؛
 (٤) الرياح التوفيقى من فمها الى قنطرة التلاقي ؛
 (٥) ترعة القرطامية من فمها الى كبرى السكة الحديد الأُميرية ؛
 (٦) فروع الجسر الأيسر لترعة الشرقاوية من فمها الى فم المرسفاوية (ماعدنا ذلك القم) ؛
 (٧) الفروع العمومية والخصوصية الآخذة من أحباس الترع الموضحة أعلاه .

ثانيا — مركز طوخ :

- يدخل في هذا المركز المنطقة المتفعة من الترع الآتية :
 (١) الرياح التوفيقى من قنطرة التلاقي الى فم بحر موسى (ماعدنا ذلك القم) ؛

- (٢) ترعة الباسومية من قنطرة التلاقي بما فيها القنطرة الى حدود المديرية عند ناحية قطيفة العزيزة ؛
 (٣) ترعة القرطامية من كبرى السكة الحديد الاميرية الى حدود المديرية عند قم ترعة الخورشيدية (ما عدا هذا القم) ؛
 (٤) ترعة قنبه ؛
 (٥) ترعة المرسفاوية ؛
 (٦) الجسر الايسر لترعة الشبني من قم ترعة المرسفاوية بما فيه هذا القم الى قم ترعة البورة ما عدا هذا القم ؛
 (٧) الفروع العمومية والخصوصية الآخذة من أحباس الترع المتقدم ذكرها .

ثالثا - مركز منيا القمع :

يدخل في هذا المركز المنطقة المتفعة من الترع الآتية :

- (١) بحر موسى من فمه الى قم ترعة بنى اشبل ما عدا هذه التربة ؛
 (٢) ترعة الباسومية من حدود المديرية عند قطيفة العزيزة الى نهايتها ؛
 (٣) ترعة أبو الأخضر من قم ترعة الخورشيدية بما فيها القم الى قنطرة ميت أبو علي ما عدا هذه القنطرة ؛
 (٤) الرياح التوقيقي من قم بحر موسى الى قم ترعة الخزان القديم بما فيها القم ؛
 (٥) ترعة السنتي من قمها الى مصب نهاية بنى اشبل ما عدا هذا المصب ؛
 (٦) الفروع العمومية والخصوصية الآخذة من أحباس الترع سالفة الذكر .

رابعا - مركز ميت غمر :

يبقى هذا المركز على حالته الراهنة ما عدا ما يختص بالحق الرياح التوقيقي من قم بحر موسى الى قم الخزان القديم والفروع الآخذة منه الى مركز منيا القمع . ويدخل ضمن مركز ميت غمر جمرا مصرف بحر صفت لغاية حدوده تقتيش رى القسم الأول ويعتبر هذا المصرف أيضا بمثابة حد للمركز المذكور .

هندسة الشرقية

أولا - مركز الزقازيق :

يدخل في هذا المركز المنطقة المتفعة من الترع الآتية :

(١) بحر موسى من فم ترعة بنى اشبل بما فيه الفم الى قنطرة التسعة

بما فيه القنطرة وقناطر الأقسام المجاورة ؛

(٢) ترعة أبو الأخضر من قنطرة ميت أبو على الى قنطرة النهاية بما فيها

القنطريين ؛

(٣) ترعة القنايات ؛

(٤) ترعة بهنباي ؛

(٥) ترعة السنيى من مصب نهاية ترعة بنى اشبل بما فيها المصب ؛

(٦) ترعة الوادى من فمها الى بحارة صفط ماعدا السحارة وما عدا فم

ترعة الصبابة .

(٧) الفروع العمومية والخصوصية الآتية من أحباس الترع عاليه

ما عدا الترع المذكورة بعد لتبعها لمركز ههيا .

(٨) يدخل في هذا المركز جسرا مصرف بحر صفط بين حدود

مركزى ميت غمر وكفر صقر أما مسافة بحر صفط المذكورة

فتعتبر بمثابة حد لتفتيش رى القسم الأول .

ثانيا - مركز ههيا :

يدخل في هذا المركز المنطقة المتفعة من الترع الآتية :

(١) بحر مشلول من فمه (ما عدا الفم) الى حد المركز الحالى عند كبرى

مرور الابراهيمية ؛

(٢) بحر موسى من فمه (ما عدا الفم) الى حد المركز الحالى عند فم

ترعة أم الريش (ما عدا الفم) ؛

(٣) ترعة السلمية ؛

(٤) جناية أبو كبير لغاية فم ترعة فضل (ما عدا الفم) ؛

- (٥) بحرقاقوس من قنطرة الشابات (بما فيه القنطرة) الى فم ترعة ديل التماسح (ما عدا الفم) ؛
- (٦) ترعة الصباية ؛
- (٧) الفروع العمومية والخصوصية الآخنة من أحباس الترع المذكورة بحاله .
- (٨) يدخل في هذا المركز جسرا مصرف أم شوك الذي يعتبر قسما من حد المركز .
- ثالثا - مركز فاقوس :
- يدخل في هذا المركز مناطقه الحالية مع المنطقة المتفعمة من ترعة ديل التماسح وفرعها ترعة الصوالح .
- رابعا وخامسا - مركز كفر صقر وأبو كبير :
- يقيان كما هما بدون تعديل ما

وزارة المواصلات

اعلان خاص بتخفيض أجور النقل بالسكك الحديدية (*)

فكرت الحكومة في تخفيض أجور النقل في السكك الحديدية وعينت لذلك لجنة خاصة وقد عقدت تلك اللجنة عدة جلسات وكان نتيجة بحثها ما يأتي :

رأت اللجنة أن أجرة نقل القطن وبذرة القطن لا تتفق مع البثن الحاضر ولذلك قررت تخفيض أجرة نقل القطن وبذرة القطن بمقدار الثلث عما هي عليه الآن .

ورأت اللجنة أيضا أن أزمة المساكن وارتفاع أجورها تستدعي تنشيط البناء والمساعدة عليه . ولذلك قررت تخفيض ٢٠ في المائة من أجرة نقل مواد البناء والأخشاب .

(*) الواقع المصرية في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٧٣

كذلك تبين للجنة أن لاتناسب بين من الاشتراك وثمان التذاكر العادية .
لأن المشترك الذى له حق السفر كل يوم لا يدفع إلا ثمن تذكرة واحدة لكل
١٥ يوما .

وظاهر من ذلك أن الفائدة التى ينالها المشتركون من اشتراكهم إنما يستفيدونها
على حساب الجمهور الذى يسافر تذكرة عادية .

وقد تأكدت اللجنة من وجوب رفع الثمن الواقع على الجمهور وتستفيد منه
أصحاب الاشتراك . ورأت أن تخفض من ثمن التذاكر العادية بمقدار ما تريد
على ثمن الاشتراكات .

وبما أن من الصعب تقدير ما يترتب على هذا التعديل من النقص والزيادة
رأت اللجنة البدء أولا فى زيادة ثمن الاشتراك الذى يميز السفر كل يوم
وجعله متناسبا مع أثمان الاشتراك فى أوروبا وغيرها . على أن كل ما يتبع من
تلك الزيادة يخص تخفيض أثمان التذاكر العادية .

وزارة المواصلات

قرار رقم ٧ - ١٩٢٢ بتعديل التعريفات الملحقة بالقرار المؤرخ فى ١٦ مارس
سنة ١٨٩١ فيما يتعلق بنظام الفلايك بميناء الاسكندرية (١)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على تعريفات ايجارات الفلايك الملحقة بقرار وزارة الأشغال العمومية
المؤرخ فى ١٦ مارس سنة ١٨٩١ فيما يتعلق بنظام الفلايك بميناء الاسكندرية ؛
وبالنظر لضرورة تعديل هذه التعريفات القديمة حتى تصبح مناسبة لقيمة
الاجارات الحقيقية للفلايك فى الوقت الحاضر ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - تلغى التعريف الملحق بالقرار المؤرخ في ١٦ مارس سنة ١٨٩١ فيما يتعلق بفلائك الايجار بميناء الاسكندرية ويستعاض عنها بالتعريف الآتية :

من أول نوفمبر لماية ٣١ مارس :

ما بين الساعة السابعة صباحا والساعة السابعة مساء :

تعريف النهار .

ما بين الساعة السابعة مساء والساعة السابعة صباحا :

تعريف الليل .

من أول أبريل لغاية ٣١ أكتوبر :

ما بين الساعة الخامسة صباحا والساعة التاسعة مساء :

تعريف النهار .

ما بين الساعة التاسعة مساء والساعة الخامسة صباحا :

تعريف الليل .

تعريف النهار

تعريف الليل	تعريف النهار	م
م	م	من محلات التزول (الطالبة) (البحرك أو الأرصفة) لأى مركب بمحوض الجونة أو حوض الترسانة وبالعكس عن راكب واحد أو اثنين أو ثلاثة ذهابا فقط ...
٤٥	٣٠	ذهابا وإيابا مع انتظار ١٥ دقيقة ...
٧٥	٥٠	عن كل راكب زيادة عن ثلاثة أنفار ...
١٥	١٠	من محلات التزول (الطالبة) (البحرك أو الأرصفة) لأى مركب بالميناء الداخلية (ماعدا حوض الجونة أو حوض الترسانة) أو الى منارة رأس التين وبالعكس عن راكب واحد أو اثنين أو ثلاثة ذهابا فقط ...
٧٥	٥٠	ذهابا وإيابا مع انتظار ١٥ دقيقة ...
١٢٠	٨٠	عن كل راكب زيادة عن ثلاثة أنفار ...
٢٠	١٥	من محلات التزول (الطالبة) (البحرك أو الأرصفة) لأى مركب أو أى نقطة على الساحل بالميناء الخارجية وبالعكس عن راكب واحد أو اثنين أو ثلاثة ذهابا فقط ...
١٢٠	٨٠	

تعريف النهار	تعريف الليل	تعريف الليل
ذها! ولأبامع انتظار ١٥ دقيقة	١٤٠	٢١٠
عن كل راكب زيادة عن ثلاثة أنفار	٢٠	٢٥
وفي حالة انتظار القلوكة أكثر من ١٥ دقيقة فيجب استئجارها بالساعة :		
عن الساعة الأولى	١٥٠	٢٠٠
عن كل ساعة أو جزء من الساعة بعد الساعة الأولى	١٠٠	١٢٥
السفن الشراعية السريعة (كوتر) تستأجر بالساعة :		
عن الساعة الأولى	٢٥٠	٣٠٠
عن كل ساعة أو جزء من الساعة بعد الساعة الأولى	٢٠٠	٢٥٠
عن كل صندوق أو شطة	٢٠	٢٠
عن الطرود الصغيرة التي لا يحملها الراكب	١٠	١٠
عن الطرود الصغيرة التي يحملها الراكب	مجانا	مجانا
الأطفال من سن ٧ سنوات فأقل	»	»

وعند رداء الطقس يمكن زيادة التعريف بقدر النصف أو مضاعفتها سواء بالليل أو النهار حسب قوة الريح ويعمل عن ذلك اعلان من مأمور بوليس الميناء ويعلق بطريقة ظاهرة لاطلاع الجمهور عليه وعند مضاعفة التعريف يكون لأصحاب القلائك الخيار في نقل الركاب من عدمه .

ومنا لحدوث خلاف ما بين الفلايكية والركاب تدفع تعريف الليل بمحل التزول (الطيلية) بالجرمك قبل ركوب القلوكة بحضور أحد مندوبي البوليس .

مادة ٢ - يتبدئ العمل بهذا القرار بعد مضي شهر من تاريخ نشره بالوقائع المصرية ٤

القاهرة في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بشأن مصاريف العلاج بمستشفى الكلب (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ عن مصاريف
العلاج بمستشفى الكلب ؛
وبناء على ما عرضه المدير العام لمصلحة الصحة العمومية ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - تكون مصاريف العلاج بمستشفى الكلب التابع للحكومة
كما يأتي :

جنب مصرى

١. عن كل مريض لا تزيد مدة علاجه عن سبعة أيام ؛
 ٢. » » » » » » خمسة عشر يوما ؛
 ٣. » » » » » » تزيد مدة علاجه عن خمسة عشر يوما .
- ويعالج الفقراء مجانا في هذا المستشفى .

مادة ٢ - ألقى القرار الوزاري الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
المشار إليه ما

صدر بولكي في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٧٦

رئاسة مجلس الوزراء

قرار بشأن ترتيب الدرجات الجديد (*)

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) إضافة فقرة جديدة الى المادة الرابعة من القواعد العامة المختصة بنقل الموظفين الى ترتيب الدرجات الجديد (وهي القواعد التي أقرها المجلس في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١)، هذا نصها :

”إذا كان ينبغي للموظف بمقتضى هذه المادة أن ينتظر خمس مدد قانونية أو أكثر لأجل الحصول على زيادة مرتب فإن هذه المدد تنقص الى مديتين اثنتين فإذا كان يجب أن ينتظر مديتين أو ثلاثاً أو أربعاً لهذا الغرض فإن هذه المدد تنقص الى مدّة واحدة“ ما

رئاسة مجلس الوزراء

قرار بشأن ترتيب الدرجات الجديد (*)

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢) الترخيص للجنة تعديل الدرجات ، من أجل ذلك التعديل وحده ، بالعمل بصفة مؤقتة بالقاعدتين التاليتين وهما :

أولاً - إذا كان الموظف أو المستخدم يستولى على بدل مسكن وكان مرتبه الجديد في أول أبريل سنة ١٩٢١ يقل عن مرتبه القديم مضاعفاً الى بدل السكن في التاريخ المذكور فإنه يستمر على تقاضي بدل السكن كله أو بعضه بحسب الأحوال وذلك الى أن يصبح مرتبه الجديد مساوياً لمجموع مرتبه القديم وبدل السكن في أول أبريل سنة ١٩٢١.

(*) الواقع المنصوب في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ و ٢ من العدد ٧٧

ثانياً - إذا كان الموظف أو المستخدم ممن يلزم بالإقامة في مساكن الحكومة تقدر أجرة المسكن طبقاً للقواعد المنصوص عليها في تقرير لجنة تعديل الدرجات الذي أقره مجلس الوزراء في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢١، فإذا كان المرتب الجديد لا يزيد على المرتب القديم في أول أبريل سنة ١٩٢١ يستمر الموظف على الانتفاع بالمسكن المجاني ومتى تجاوزه فعل الموظف أن يدفع كل أو بعض أجرة المسكن من زيادة مرتبه الجديد على القديم ٥

رياسة مجلس الوزراء

قرار بشأن موظفي ومستخدمى الحكومة الذين لهم خدمات سابقة
في قومسيون الأراضي الأميرية القديمة^(١)

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ بأن موظفى ومستخدمى الحكومة الذين لهم خدمات سابقة في قومسيون الأراضي الأميرية القديم، بعد ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٩ وهو تاريخ إصدار لائحة الدوين، وأخذوا عنها مكافأة بمقتضى تلك اللائحة، يتفعون بالقانون نمرة ٣٣ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمستخدمين الدائمين الذين لهم خدمات مؤقتة وتحسب لهم خدماتهم السابقة المذكورة كما لو كانت من الخدمات المؤقتة في الحكومة ٥

رياسة مجلس الوزراء

قرار بشأن بدل الاعتراق للأجانب الذين في خدمة الحكومة^(٢)

أطلع مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ على المقترحات التي عرضتها اللجنة المالية عن بدل الاعتراق للأجانب الذين في خدمة الحكومة وقرروا ما يأتى :

(١) الواقع المعبرية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ و ٣ من العدد ٧٧

أولا - منح الموظفين الأجانب بدل اغتراب بالشروط والقيود المبينة فيما بعد ؛

ثانيا - تقرير نسبية ثابتة لمنح هذا البدل، قدرها ٢٥ في المائة من المرتب، على أن لا يقل البدل عن ستين جنيها ولا يزيد على ٢٥٠ جنيها في السنة ؛

ثالثا - احتساب بدل الاغتراب في المعاش .

وقد قرر المجلس أيضا أن يكون الحدّ المعين في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢، وقدره ٣٠٠ جنيها، شاملا لأقصى الزيادة الناشئة عن تطبيق التعديل الجديد ولبدل الاغتراب معا . على أنه اذا طرأت حالات استثنائية تدعو الى تجاوز الحدّ المذكور لأسباب خاصة فيجب مرض هذه الحالات على اللجنة المالية ومجلس الوزراء .

لاحق في بدل الاغتراب الى الأشخاص الآتي يانهم :

(أ) الموظفون الأجانب الذين يستولون على بدل اغتراب باستيلائهم على مرتب أعلى من مرتب وظيفتهم . وبما أن لجنة تعديل الدرجات قد خفضت مرتبات عدد كبير من الوظائف ، بغرض التسوية بينها ، فيستمر أصحاب هذه الوظائف على تقاضى مرتباتهم كاملة ، على أن يكون الفرق بصفة بدل اغتراب . وكذا الموظفون الذين يكون مرتبهم أعلى من مرتب وظيفتهم دون أن يكون الفرق مساويا لبذل الاغتراب ، وذلك بمقدار هذا الفرق .

(ب) الموظفون الذين يستولون على مرتب يزيد على ١٧٥٠ جنيها في السنة .

(ج) الموظفون الذين يتخبون في مصر حيث تقيم عائلاتهم . فاذا طرأت حالات تستدعي منح اعانة اغتراب فيجب عرض هذه الحالات على اللجنة المالية .

(د) الأجانب الذين يمينون في وظائف كتابية من الدرجات الأخيرة ، على أن لا يسرى هذا القيد على الموظفين الفنيين .

(هـ) بعض الموظفين (كالكتاب ورؤساء أقلام الكتاب بالمحاكم المختلطة) الذين تنازلوا عن الاستيلاء على بدل اغتراب .

(و) الموظفون الأجانب الذين يختارون المعاملة بحسب الترتيب القديم، باعتبار أن بدل الاغتراب يعد جزءاً من تعديل الدرجات .
(ملاحظة) المراد بكلمة "أجانب" الموظفون الذين من أصل أوروبي ومن جنسية أوروبية ويعيشون عيشة تسوخ منحهم بدل اغتراب . وعلى رؤساء المصالح أن ينظروا في كل حالة على حدة وأن يخرجوا الموظفين الذين لا تتوافر فيهم الشروط المذكورة ما

وزارة الداخلية

قرار بخصوص مرسى المراكب والبواخر في الأقصر (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المسادة الثانية من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩٠٤ ؛
وبعد الاطلاع على مداولة مجلس مديرية قنا بجلسته المتعقبة في ١١ يولي
سنة ١٩٢٢ ؛

قرر :

مادة ١ - لا يجوز أن ترسو المراكب أو البواخر المشحونة إلا في ماردة
أبى الحجاج الكائنة بالبر الشرقي للنيل .

مادة ٢ - كل مخالفة للنص السابق تعاقب بغرامة لا تزيد على مائة غرش
صاغ أو بالحسب لمدة لا تتجاوز الأسبوع .
وتتخذ الاجراءات ضد صاحب المركب أو الباخرة أو ضد الرئيس أو كل
شخص آخر مولى إدارة المركب أو الباخرة .

مادة ٣ - يمرى مفعول هذا القرار بعد ٣٠ يوما من نشره بالجريدة
الرسمية ما

تحريرا بالاسكندرية في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢)

(*) الوقائع المصرية في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٧٥

وزارة الزراعة

قرار بتحديد التواريخ التي يجب قبل حلولها في سنة ١٩٢٢ القيام بالعمليات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩٢١ الخاص بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن^(٥)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩٢١ بشأن الاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — حددت التواريخ المبينة بعد كآخر ميعاد يجب قبل حلوله في سنة ١٩٢٢ قلع جذور شجيرات القطن والتيل (هيسكس كنانينوس) والباية (هيسكس اسكولتوس) أو قطعها الى ما تحت سطح الأرض بحيث لا تخلف نبتا في المديريات والمراكز والمناطق الآتية :

يوم ١٠ أكتوبر

مديريات أسوان وقنا وجرجا .

يوم ١٥ أكتوبر

مديريات أسبوط والمنيا وبني سويف والقيوم والجيزة .

يوم ٢٠ أكتوبر

مديريات القليوبية والمنوفية ، ومراكز منيا القمح ولبليس والزقازيق وهيا (مديرية الشرقية) ، ومراكز كوم حمادة وشبراخيت وإينى البارود (مديرية البحيرة) ، ومراكز أجا ومنيت غمر (مديرية الدقهلية) ، والمنطقة الجنوبية من مديرية الغربية وهي تحده شمالا بالسكة الزراعية التي يبتدىئ من فرع رشيد مارة بالقضابة وبسيون الى ناحية الشين ثم بخط سكة حديد الحكومة من الشين الى قطور ثم خط السكة الحديدية الزراعية من قطور الى المحلة الكبرى ثم خط سكة حديد الحكومة من المحلة الكبرى الى سمندوت وتحده شرقا وجنوبا وغربا بحدود المديرية .

(٥) الوقائع المصرية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٧٦

يوم أول نوفمبر

مركزا فاقوس وكفر صقر (بمديرية الشرقية)، ومركزا الدلنجات ودمهور (بمديرية البحيرة)، ومركزا المنصورة والسبلاوين (بمديرية الدقهلية)، والمنطقة الوسطى من مديرية الغربية وهي تمتد جنوبا بالحد الشمالي للمنطقة الجنوبية المدين أعلاه وشرقا وغربا بمحدود المديرية وشمالا بخط سكة حديد الحكومة الموصل من دسوق الى قلين ومن هناك بخط سكة حديد الحكومة المعروف "بخط البرارى" المار بنشرت ومحلة موسى ومخا وكفر الشيخ وسيدي غازى والكوم الخاويل ويلا وبلقاس وبسنديلة حتى شربين .

يوم ١٠ نوفمبر

مراكز رشيد وكفر الدوار وأبو محص (بمديرية البحيرة)، ومركزا فارسكور ومركزا (بمديرية الدقهلية)، والمنطقة الشمالية من مديرية الغربية وهي تمتد جنوبا بالحد الشمالي للمنطقة الوسطى المدين أعلاه وشرقا وغربا بمحدود المديرية وشمالا بالبحر الأبيض المتوسط .

مادة ٢ - يجب جمع جميع اللوزات المنتشرة على الأرض والتي تحتوي على بذرة القطن وأحراقها قبل حلول هذه التواريخ وفي نفس المديرات والمراكز والمناطق المذكورة .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما تمهيدا ببولكي في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بشأن تحديد عوائد الذبيح في سلخانة أشمون (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٣٧ الصادر في سنة ١٩١٠ بشأن تعريفه عوائد الذبيح في البلديات المختلطة والمجالس المحلية ؛ وبعد الاطلاع على قرار مجلس أشمون المحلى بجلسته المنعقدة في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٢ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٧٦

قرر ما هو آت :

- مادة ١ — تحصل عوائد الذبيح في أشمون على الوجه الآتي :
- الضاني والماعز — ثلاثة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الحيوان الواحد عن أربعين مليا .
- الخنازير — أربعة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الحيوان الواحد عن مائة وخمسين مليا .
- الجواميس الصغيرة والكبيرة والبقرة والثيران والجمال والخيول — مليان عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل على الحيوان الواحد عن مائة مليم .

مادة ٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية م

تحريرا في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٤٠ (٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمناء — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجمهورية الولايات المتحدة بمصر (*)

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ في سراي رأس العين العامرة استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك — وحوله حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب الدولة رئيس ديوان جلالتهم وحضرة صاحب المعالي كبير الأمناء — جناب السيوج . مورتون دويل المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بمصر .

(*) الوقائع المصرية في ٧ من شهر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٧٩

ولما قدم جناحه أوراق اعتماده لجلالة الملك تلاميذ يديه الخطاب الآتي تمريره :

مولاي .

أتشرف بأن أوجه المقال لجلالتكم كأول مندوب فوق العادة ووزير مفوض للولايات المتحدة الأمريكية بمصر وما يزيد هذا الشرف قدرا أنه لأول مرة ، منذ أكثر من ألفي سنة في تاريخ مصر يقدم ممثل الولايات المتحدة أوراق تعيينه في مصر إلى ملك لها مستقل .

جرت التقاليد السيامية أن يكون تقديم أوراق الاعتماد من ممثل أجنبي إلى أحد رؤساء الدول مبدأ تعارفا غالبا غير أن الحالة ليست كذلك الآن فإني أذكر مقابلي الأولى الرسمية مع جلالتكم في ينائر الماضي والحديث الذي جرى بشأن رغبات جلالتكم عن التدابير التي تتبع لزيادة رفاهية شعبكم وإني لسعيد أن أرى الآن بدء تنفيذ ما أشرت به جلالتكم وسيتم تحقيقه في القريب العاجل .

ولقد كان للمقابلات العديدة التي شرفتموني بها جلالتكم بعد ذلك ما زاد يقيني بما لجلالتكم من بعد النظر ونباله المقصد وقوة الايمان وصادق العزيمة لكل بالنجاح تلك الاصلاحات التي من شأنها أن تعود على شعبكم بالسعادة فيصبح أمة قوية محترمة من الجميع .

وأسمع بنفسى أيضا أن أهنيء جلالتكم باقتران عهدكم بمصر جديد تغيرت فيه الآراء ووجوه النظر السيامية تماما فقد اعترفت أقوى شعوب العالم بأن "السياسة" ليس معناها "التورية" أو "المراوغة" بل أن "نعم" هي "نعم" و"لا" هي "لا" .

يجب أن تمضي لغة السياسة على البساطة والوضوح وسهولة الفهم وأن تكون القوانين التي تربط ما بين الأشخاص والجماعات بعضهم مع البعض الأخر هي المبدأ الذي يربط علاقات الشعوب فإذا راعت حكومة جلالتكم هذه المبادئ وأنا واثق من ذلك يمكنني أن أؤكد لجلالتكم ما سيكون لمصر في مستقبل أيامها من الحظ الوافر والرفاهية وأن عهد جلالتكم الذي أتمنى أن يكون طويلا سيكون البركة الأبدية لشعبكم .

ومما يناسب المقام على ذكر هذه الآراء الحديثة في المسائل السياسية والقوانين أو اللوائح التي تربطها مافاه به رئيس الولايات المتحدة في خطاب ألقاه حديثا حيث قال : "علّ نحن نحاول أن يكشف القناع عن القدر وسلم ماضي المستقبل من الحوادث والعواقب أن يعرف أن الاخلاص والبساطة والجِدُّ والشجاعة الأدبية وعلو الشرف هي القواعد التي يجب أن تراعى في تكوين خلق الإنسان وغاياته " .

وإني كأول وزير مفوض من قبل أمريكا في مصر يسرني بنوع خاص بالزيارة عن رئيس الولايات المتحدة وبالأصالة عن نفسي أن أتمنى لجلالتكم ملكا طويلا ملؤه اليسر يتخذ اسم جلالتكم في التاريخ كملك عادل محبوب من شعبه ،
(ترجمة)

فأجاب حضرة صاحب الجلالة الملك بما يأتي تعريه :

يا جناب الوزير

إني لسعيد بأن أسلم منكم اليوم الأوراق التي بمقتضاها اعتمدكم لدى رئيس الجمهورية مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا للولايات المتحدة الأمريكية .
ليس شيء أحب إليّ وقد أصبحت مصر مملكة مستقلة وذات سيادة من أن أرى مصالح أمتكم يعهد بها إلي من أتبع لي في فرص عديدة أن أقدر فيه الخبرة ومنتهى الكياسة .

ولقد كان للتمنيات التي وجهتموها إليّ باسم رئيس جمهورية الولايات المتحدة أعظم أثر في نفسي فأرجوكم يا جناب الوزير أن تعبروا له عن خالص شكري وما أتمناه من نصيم قلبي من الرفاهية والسعادة للأمة الأمريكية العظيمة الشريفة .

ولا يفوتني في الوقت نفسه أن أيقن لكم عظيم تهديري للمواطف التي تحضركم ضميركم نحو مصر والتي عبرتم عنها بتلك الكلمات المتينة ومن المواقف لدى أن أؤكد لكم أنه يمكنكم في القيام بمهمتكم أن تتمتعوا دوما على مساعدتي الثابتة وعلى المعاونة الودية من جانب حكومتى لانماء وتوثيق العلاقات الطيبة التي تربط لحسن الحظ مصر بالولايات المتحدة الأمريكية .

(ترجمة)

وزارة الخارجية

مصادقة حكومة استونيا على اتفاقات البريد (*)

أبلغ رئيس التحالف السويسري وزارة الخارجية بإفادته القيمة ١٣ يولييه الماضي مصادقة حكومة استونيا على الاتفاقات الآتية من اتحاد البريد العام المبرم في مدريد في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ :

(١) الاتفاق الأسامي ؛

(٢) وفاق خاص بتبادل الخطابات والعلب ذات القيمة المعلنة ؛

(٣) اتفاق خاص بتبادل طرود البوستة . وقد قررت حكومة استونيا فيما يختص بهذا الاتفاق الأخير تنازلها عن استعمال الحق المخول لها بالمادة ٢١ فقرة ٢ من هذا الاتفاق وهو فرض رسماً اضافياً على طرود البوستة أكثر من ٢٥ سنتياً) .

وزارة الحقانية

قرار بـسريان قانون الأحداث المتشردين الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨
على مدينة ديباط (†)

وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من القانون نـمرة ٢ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ بشأن الأحداث المتشردين ؛
قرر ما يأتي :

يعمل بنصوص القانون المشار اليه في مدينة ديباط بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ؛

بولكن في ٨ محرم سنة ١٣٤١ (٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

(*) الوقائع المصرية في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٧٦

(†) الوقائع المصرية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٧٨

وزارة الداخلية

قرار بتعديل دوائر الاختصاص الإداري بمديرية الدقهلية ومحافظة دمياط (*)
وزير الداخلية

بعد الاطلاع على مداولة مجلس مديرية الدقهلية وأخذ رأى وزارة المالية؛
قرر ما هو آت :

١ - تفصل بعض أجزاء من ناحية البصارطة بمركز فارسكور وتجعل بلدة قائمة بذاتها باسم "العنانية" وتحال على محافظة دمياط جميع أعمالها الإدارية عدا أعمال الشياخات ولوائح الترع والجسور والسكك الزراعية وحفظ جسور النيل والانتخابات النيابية فانها تبقى تابعة لمديرية الدقهلية (مركز فارسكور) .

٢ - على مدير الدقهلية ومحافظ دمياط تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله بعد نشره فى الجريدة الرسمية بخمسة أيام م
تحريراً فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ (٨ محرم سنة ١٣٤١)

مجلس الوزراء

قرار بإنشاء مجلس اقتصادى (*)

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على المذكرة التى رفعها وزير المالية باقتراح انشاء مجلس اقتصادى ؛

وبما أن انفاذ هذا الاقتراح من شأنه أن يعين على رخاء البلاد ورفاهيتها؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - ينشأ فى وزارة المالية مجلس يدعى "المجلس الاقتصادى" .

(*) الوقائع المصرية فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤٠٥ من العدد ٧٩ .

مادة ٢ - يؤلف المجلس المذكور من :

رئيس

وزير المالية ؛

الوكيل المصرى لوزارة المالية ؛

وكيل وزارة المعارف العمومية ؛

وكيل وزارة المواصلات ؛

وكيل وزارة الزراعة ؛

الوكيل المصرى لوزارة الأشغال العمومية ؛

مدحت يكن باشا ؛

قلئى نهى باشا ؛

عبد القادر الجمال باشا ؛

حسن عبد الرازق باشا ؛

حسن سعيد باشا ؛

ابراهيم عناء بك ؛

على المتلاوى بك ؛

محمد طلعت حرب بك ؛

يوسف بشوتو بك ؛

عمود فايد بك ؛

المسيو يولا كازالى ؛

المستروسين ؛

المستر هورنسى ؛

فوس بك ؛

المسيو ميريل ؛

المسيو لسكاريس ؛

الدكتور لىشى .

أعضاء

فإذا غاب وزير المالية حل محله فى رئاسة المجلس وكيل وزارة المالية .

ويجئ فى أول سبتمبر من كل سنة تعيين أعضاء هذا المجلس المذكورين
باسمائهم بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٣ — يكون اختصاص المجلس الاقتصادى على الوجه الآتى :

(١) يقوم المجلس مباشرة أو يعهد الى مصالح الحكومة صاحبة الشأن ، وفاقا لخطة يرسمها المجلس نفسه ، بما يكلفه به وزير المالية من الأبحاث والتحقيقات فى الشؤون الاقتصادية ؛

(٢) يقوم من تلقاء نفسه ، بعد موافقة وزير المالية ، بدراسة ويبحث ما يقترحه عليه أعضاؤه أو الجمهور من هذه الشؤون ؛

(٣) يبدى أى اقتراح يبنى على الأبحاث المذكورة من شأنه تنمية موارد البلاد المالية والاقتصادية ، أو الوفاق بين مصلحة الحكومة ومصلحة الطبقات المنتجة ، أو تشجيع الجهود الفردية ، أو الاعانة على توسيع نطاق حركة التعاون ، أو مضاعفة أو تحسين ما تنتجه المصالح العامة التى لها صبغة اقتصادية بحتة وترتيب أعمالها وتنسيقها وبالاختصار تمضيد رعى البلاد رعايا اقتصاديا عاما بكل الوسائل والأسراع فى تحقيقه .

مادة ٤ — يجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا فرعية تقوم بإجراء أبحاث خاصة كما أن له بعد موافقة وزير المالية أن يختار من بين أهل الكفاءة الخاصة فى المسائل التى هى موضوع البحث والدرس بدون تمييز بين المجلس أو التابعة عضوا مؤقتا أو أكثر ينضم الى هذه اللجان .
ويكون وزير المالية رئيسا لجميع اللجان الفرعية .

مادة ٥ — يحدد وزير المالية بقرار منه نظام المجلس الاقتصادى وطريقة عمله .

رياسة مجلس الوزراء

قرار بشأن تسوية المعاشات (*)

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم السبت ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ أنه عند تحديد متوسط المرتب الذى يكون أساسا لتسوية المعاش ، يحسب المرتب انحصار بالمدة الواقعة بين أول أبريل سنة ١٩٢١ وبين ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ بحسب ما كان يجب أن يستولى عليه الموظف أو المستخدم لا بحسب المرتب الذى استولى عليه فعلا ولو أن الاحتياطي للمعاش في خلال المدة المذكورة لم يحسب إلا على هذا المرتب الأخير .

وزارة الداخلية

قرار بتعديل المادة ١٨ من اللائحة الأساسية (١)

وزير الداخلية .

بعد الاطلاع على اللائحة الأساسية للمجالس المحلية الرقمية ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ وبالنظر الى النائدة التي تعود من توسيع نطاق المادة ١٨ من اللائحة المذكورة ؛

قرر :

مادة ١ - تلغى المادة ١٨ من اللائحة الأساسية وتستبدل بالنص الآتى :
 "إذا ظهر أن أحد الأعضاء كان لأسباب قاهرة غير أهل للعضوية أو حائرا لوظيفة لا تتلاءم مع العضوية ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو أصبح كذلك أثناء قيامه بأعباء العضوية فيصير اعلان عدم الأهلية وعدم الملائمة والسقوط من العضوية بقرار وزارى " .

مادة ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

محررا في ١٢ محرم سنة ١٣٤١ (٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

(*) الوقائع المصرية في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٧٩

(١) الوقائع المصرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٨٠

وزارة المواصلات

قرار وزاري نمرة ٩ سنة ١٩٢٢ بخفيض أجرة نقل بعض أصناف
بسكك حديد الحكومة (*)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على القانونين رقم ٧ ورقم ٩ الصادرين في سنة ١٩١٩ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٩ الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٣ ؛
وعلى القرار المؤرخ في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٠ ومنشور بالجريدة الرسمية
بالعدد ٥٦ المؤرخ في ٢٨ من الشهر المذكور ؛
حيث ان الأجرة الحالية لنقل بعض الأصناف بسكك حديد الحكومة
وكذا المصاريف الإضافية المتعلقة بهذا النقل زائدة عن اللازم ويقتضي
تخفيضها ؛
وبناء على ما عرضه جناب مدير عام مصلحة سكك حديد الحكومة ؛

قرر :

مادة ١ - أجرة النقل الحالية بسكك حديد الحكومة وكذا مصاريف
المحطة ورسوم الشحن والتفريغ عن القطن المحلوج والابر ملحج وبذرة القطن
يصير تخفيضها $\frac{33}{100}$ في المائة أي أن أجرة النقل والمصاريف والرسوم المنوّه
عنها تصير كما كانت قبل الحرب بزيادة مائة في المائة بدلا عن $\frac{200}{100}$.

مادة ٢ - أجرة النقل الحالية وكذا مصاريف المحطة ورسوم الشحن
والتفريغ عن أصناف الكسب يصير تخفيضها $\frac{30}{100}$ أي أن أجرة النقل
تصير كما كانت قبل الحرب بزيادة $\frac{100}{100}$ بدلا عن $\frac{150}{100}$. والمصاريف
والرسوم المنوّه عنها تصير كما كانت قبل الحرب بزيادة $\frac{140}{100}$ بدلا عن
 $\frac{200}{100}$.

مادة ٣ - أجرة النقل الحالية عن مواد البناء المينة فيما بعد وكذا
مصاريف المحطة ورسوم الشحن والتفريغ يصير تخفيضها $\frac{20}{100}$ أي أن أجرة
النقل تصير كما كانت قبل الحرب بزيادة $\frac{100}{100}$ بدلا عن $\frac{150}{100}$.
والمصاريف والرسوم المنوّه عنها تصير كما كانت قبل الحرب بزيادة $\frac{140}{100}$ بدلا عن
 $\frac{200}{100}$.

(*) الوقائع المصرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٨٠

وهذه المهمات هي :

تراب من اسمنت	مرمر خام
عوايد حديد	اردواز خام مستعمل في البناء محزوم
تراب حجر للتبليط	» » » » سايب
حديد أسياخ { المعد للبناء بالحرساة	طفل أو تراب فخار أو خزف
حديد مستدير { الحديدية	طفل أو تراب فخار أو خزف غير قابل للاحتراق
زلط	اسفلت محزوم
حرة (مسحوق الطوب)	» سايب
قضبان حديد للأسقف مطروقة	» تراب
رخام خام	خشب عمارات غير مشغول
مونة للبناء	» أرضية مسوح
مدارى	طوب عادة
حجر خام	» غير قابل للاحتراق
جس داخل أكياس للبناء	تراب من اسفلت
» سايب للبناء	» » اسمنت
كمرات خشب	» » حجر
وكيرات حديد مسحوقة	» » فخار مدهون
رمل	» » زجاج للتبليط
طين لعزل الطوب	حجر مطفى
صاج متنى	» مائى
قرايد	حجر جير
» هرمية من حديد غير مزخرفة	جير حى غير مطفى (شحنة كاملة فقط)
مواسير وبرايج من فخار غير مدهون	اسمنت
» » » مدهون	

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتبارا من يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ م

بولكلى في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢

وزارة المواصلات

قرار وزاري نمرة ١٠ لسنة ١٩٢٢ بالنسبة علاوة الـ ٢٥ في المائة
المفروضة على أجور نقل الحاجيات الضرورية المعلقة للتصدير الخارج
بسكك حديد الحكومة (*)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على القانونين نمرة ٧ ونمرة ٩ الصادرين في سنة ١٩١٩ ؛
وعلى القرار الصادر من وزارة الأشغال العمومية نمرة ٤٠٩ في ٢٣ يونيو
سنة ١٩٠٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٠ والمنشور بالجريدة الرسمية
في العدد ٥٦ الصادر في ٢٨ من الشهر المذكور ؛

حيث انه بمقتضى العدد ٦ من الفقرة حرف (ب) من المادة الأولى من
القرار الوزاري المشار اليه الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٠ قد زيدت أجور
النقل بسكك حديد الحكومة على الأصناف المتوه عنها في ذلك العدد بمقدار
٢٥ في المائة ؛

وحيث ان المادة الثانية من القرار المذكور قد استثنت من هذه الزيادة
أصناف الحاجيات الضرورية المبينة بها بشرط أن تكون تلك الأصناف معدة
للاستعمال أو للاستهلاك في القطر وبذلك أصابت الزيادة المذكورة أجور
نقل تلك الحاجيات بسكك حديد الحكومة متى كانت معدة للتصدير الى الخارج ؛
وحيث ان التفريق بين الحالتين لم يبق له موجب ويحسن حينئذ ازالته
باعفاء الأصناف المذكورة من تلك الزيادة في أجور النقل حتى ولو كانت
معدة للتصدير الى الخارج ؛

وبناء على ما عرضه جناب مدير عام سكك حديد الحكومة ؛

(*) الواقع المجرى في ١٤ سبتمبر ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٨١

قصر :

مادة ١ — تعفى من الزيادة التى تقررت على أجور النقل بسكك حديد الحكومة بمقتضى القرار الوزارى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٠ أصناف الحاجيات الضرورية الوارد يانها بالمادة الثانية من القرار المذكور حتى ولو لم تكن تلك الأصناف معدة لاستعمالها أو استهلاكها فى القطر .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ م

٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢

مجلس بلدى المحلة الكبرى المختلط

قرار بتعديل العوائد البلدية على الأقطان (*)

رئيس مجلس بلدى المحلة الكبرى

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٣٣ الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠ بتشكيل قوميسون محلى مختلط بهند المحلة الكبرى ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس بلدى المحلة الكبرى بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٢ بتعديل طريقة تحصيل عوائد البلدية على الأقطان ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية على هذا القرار ؛
قرر ما هو آت :

١ — تلغى العوائد البلدية على جميع الأقطان الواردة بطريق البحر أو البر والسكة الحديد ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٢٢

٢ — تسبيل الرسوم الملقاة ، ابتداء من ذات التاريخ ، بما يأتى :
(أولاً) رسم قدره ١٥ ملياً عن كل قطار يدخل وأبورات الخليج بالمحلة الكبرى وهذا الرسم يتحصل من أصحاب الواهورات ؛
(ثانياً) رسم قدره ١٠ مليات عن كل قطار قطن يلجج بأبورات الخليج وهذا الرسم يتحصل أيضاً من أصحاب الواهورات ؛

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ١٩٧٣

(ثالثاً) رسم قدره ٣٠ ملياً عن كل كيس قطن زهر متصدر من المحلة الكبرى بطريق السكة الحديدية المصرية أو الدلتا أو بطريق البحر.

٣ — تحصل هذه الرسوم عند الاقتضاء بالطرق الإدارية طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل الموائد والعشور ما

تحريراً في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بتعديل الرسوم البلدية في القشن (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ بشأن اللامحة الأساسية للمجالس المحلية ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٩ المعدل للقرار السابق ؛
وبعد الاطلاع على قرار ٧ يونيه سنة ١٩١٤ القاضي بإنشاء مجلس محلي في القشن ؛

وبعد الاطلاع على تمهيدات أهالي القشن ؛

وبعد الاطلاع على مداولة المجلس المحلي بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٢ ورأى اللجنة الاستشارية لأعمال البلديات والمجالس المحلية بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ ؛

قرر :

مادة ١ — تصرح لمجلس القشن المحلي بتعديل تعريفه الرسوم البلدية التي يحصلها على البضائع المنقولة بطريق السكة الحديدية أو المياه أو البر وذلك كالآتي :

(*) النواتج المصرية في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٨ من العدد ٨٢

نوع الرسم	قيمة الرسم
رسم على البضائع المتقوة بالسكة الحديد ...	عشرة بالمائة من قيمة التولون .
» » » بطريق المياه والبحر	حسب التعريفة التي أقرها المجلس .
رسم على القطن والبذرة	عشرة مليات عن كل تفاعل من القطن المطروح .
	» » » كيس من القطن الفيرعيلج .
	خمس مليات عن كل أردب من البذرة .

مادة ٢ — وصرح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء لتحصيل الرسوم المذكورة الطرق الادارية طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل الموائد والعشور ؛

مادة ٣ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في
تحريرا في ١٩ محرم سنة ١٣٤١ (١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

وزارة المالية

قرار وزاري نمرة ٢٢-١٩٢٢ بتنفيذ المرسوم الملكي الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ المعدل للمرسوم السلطاني الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ بتقرير رسم ثابت على القطن (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ بتقرير رسم ثابت على القطن المعدل للمرسوم الملكي الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ القاضي بتخفيض هذا الرسم واعفاء القطن المسمى اسكارنو ؛
وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٠ بتنفيذ المرسوم المشار اليه ؛

(*) الواقع المنصدة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٨٤

قرر ما هوآت :

مادة ١ — القطن السقط (الاسكارتو) المصدّر الى الاسكندرية ورشيد وبورسعيد والسويس ودمياط لا يخرج من المحلج إلا برخصة تعطى مجاناً من مكتب التحصيل المنصوص عليه بالمادة الثانية من القرار الوزاري المشار اليه قبل .

هذه الرخصة تسلّم الى صاحب الشأن بعد أن يقدم اقراراً موقعاً منه بأن القطن المطلوب استخراج الرخصة عنه هو من النوع المعروف بالاسكارتو .
أما الاسكارتو المصدر لأية جهة أخرى من جهات القطر المصري فيمكن اخراجه من المحلج ونقله بدون رخصة .

مادة ٢ — اذا اتضح عدم صحة الاقرار المعطى عن نوع القطن تعدد المقادير التي أعفيت من الرسم بموجب ذلك الاقرار بمثابة مواد مهربة وتصادر طبقاً للمادتين ٤ و ٥ من المرسوم السلطاني الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ يصادر أيضاً كل مقدار من القطن الاسكارتو يكون مصدراً بدون رخصة لاحدى الموائى المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٣ — في حالة المنازعة في نوع القطن ينبغي للمديرين والمحافظين تبليغ ذلك المدير عموم الأموال المقترزة الذي بعد معاينة القطن بمعرفة مندوب يئينه لهذا الغرض يقرّر ما يراه ويكون قراره نهائياً غير قابل للاستئناف فيما يخص باعفاء المقدار المعين .

وفي هذه الحالة يجب أن يبقى القطن بالمحلج الى أن يصدر هذا القرار النهائي .

مادة ٤ — أحكام القرار الوزاري الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٠ تبقى نافذة المفعول إلا ما كان منها مخالفا صراحة لأحكام هذا القرار .

مادة ٥ — على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله اعتباراً من ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ م

القاهرة في ١٢ سبتمبر ١٩٢٢

مدير الجيزة

قرار بشأن المحلات العمومية بالجيزة - تعديل جدول الأخطاط المخصصة
لسكن العائلات والتي لا يجوز فتح محلات عمومية فيها^(١)

مدير الجيزة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن
المحلات العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ بتعيين
الأخطاط المخصصة لسكن العائلات وليست مفتوحة للتجارة ؛

قرر ما هو آت :

١ - تضاف الى جدول الأخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات
وليست مفتوحة للتجارة المبينة بقرار المديرية المشار اليه أعلاه الشوارع الآتى
بينها :

مركز امبابه :

شارع البحر الأعشى - يحد من بحرى بمحطة ترام امبابه أى على مسافة
١٥٠ مترا قبلى سكن ناحية امبابه ومن قبلى بنقطة كوبرى الانكليز ومن
غرب بترعة البدالة ومن شرق بالبحر الاعشى .

مركز الجيزة :

شارع محطة بولاق الدكرور - ابتداء من الكوبرى الانكليزى لغاية تقاطعه
مع شارع الدقى .
شارع البرنسات - ابتداء من ديوان المديرية لغاية خط السكة الحديد
الأميرية .

شارع الجيزة - ابتداء من كوبرى الانكليز الى كوبرى عباس .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٨٥

شارع ربيع الحليزة — ابتداء من حديقة الحيوانات الى محطة تقاطع ترام الحليزة .

شارع الهرم — ابتداء من كز برى عباس الى محطة ترام الهرم .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ما
تحريراً في ٢٠ محرم سنة ١٣٤١ (١٢ سبتمبر ١٩٢٢)

محافظ مصر

قرار بشأن التكفّف في القاهرة — الجهات الممنوع التكفّف فيها (*)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على القرار الصادر من وزارة الداخلية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ بمنع التكفّف في الجهات التي يعينها المحافظون والمديرون ؛
وبعد الاطلاع على قرار المحافظة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٧ المعدل بالقرار
الرقم ١٦ سبتمبر سنة ١٩١١ والقرار الرقم ٤ مايو سنة ١٩١٩ بتعيين الجهات
الممنوع التكفّف فيها بالقاهرة :

قرر ما هو آت :

١ — تضاف الجهات الآتية الى الجهات الممنوع التكفّف فيها بالقاهرة :

قسم الجبالية :	قسم الدرب الأحمر :
شارع السكة الجديدة .	ميدان باب الخلق .
» المشهد الحسيني .	شارع الأشرف .
» فريد .	» الغورية .
» خان الخليل .	» السكرية .

٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام ما

تحريراً في ٢٨ محرم سنة ١٣٤١ (٢٠ سبتمبر ١٩٢٢)

(*) الوقائع المصرية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٩٠

ملزمية الشرقية

قرار بشأن سرمان لائحة البويحية (مساحي الأحذية) على بندر منيا القمع (٥)
مدير الشرقية

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من لائحة البويحية (مساحي الأحذية)
الصادرة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ؛
وبعد موافقة مجلس مديرية الشرقية بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ؛
قرر ما هو آت :

١ - تسرى لائحة البويحية (مساحي الأحذية) المشار إليها أعلاه على
بندر منيا القمع .

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ؛
تحريراً في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢

وزارة المالية

قرار وزاري نمرة ٢٣-١٩٢٢ بإدخال أحكام تكميلية بشأن تفتير الكحول (٦)
وزير المالية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ بفرض رسوم
على الكحول المقطر في القطر المصري المعلن بالرسومين الصادرين في ٢٢
أغسطس سنة ١٩٢١ و ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢١ بتقنين تلك الرسوم
المعلن بالقرار الوزاري الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛
قرر ما يأتي :

مادة ١ - — الأعمال المنوط بهم تحصيل الرسوم على الكحول المقطر في القطر
المصري مخصص لهم ، في كل حالة من أحوال التفتير من البلع بواسطة
أنايق من الطراز البلدي لا تزيد سعة الواحد منها على ١٠٨ لترات ، أن

(٥) الوقائع المصرية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٧ من العدد ٩٠ .

(٦) الوقائع المصرية في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ٨٦ .

يحصلوا رسم الـ ١٩٥ ملياً عن كل لتر من الكحول المقرر في المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ وذلك بموجب تعريفة ثابتة تقرر عن كل أنبيق وعن كل ساعة عمل .

مادة ٢ — التعريفة المنصوص عليها في المادة السابقة يقرها مدير الجمارك العام ويضد كذلك جميع التدابير التكميلية لتنفيذها وتنفذ هذه التعريفة وكل ما يدخل عليها فيما بعد من التعديلات في الجريدة الرسمية ما يليكى في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببتدر منيا القمح *

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ ، وعلى مكتوبة مديرية الشرقية الرقيمة ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ عمرة ١٢٨٠ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ — تجعل ماهيات أرباب الحفظ ببتدر منيا القمح الموجود به مجلس على القيم الآتية شهريا مع تحصيل ٥ في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٣ :

١	٤٠٠	الخفير .
٢	٥٠٠	وكيل شيخ الخفير ؛
٣	٦٠٠	شيخ الخفير ؛

مادة ٢ — على مديرية الشرقية تنفيذ هذا القرار ما

تحريرا في ٥ مفرسة ١٣٤١ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

(٥) الوثائق المصرية في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٨٦

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببنادر مديرية جرجا (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المسادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٨ ،
وعلى مكتوبة مديرية جرجا نمرة ٤٢٤ بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تجعل ماهيات أرباب الحفظ ببنادر مديرية جرجا الموجود بها مجالس محلية بالقيم الآتية شهريا مع تحصيل خمسة فى المائة جلاوة على المساهيات نظير مصاريف التحصيل اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٣ :

٤	مسايج الخضر ؛	٥٠٠
٢	وكيل شيخ الخضر ؛	٥٠٠
١	الخفراء .	٥٠٠

مادة ٢ - على مديرية جرجا تنفيذ هذا القرار
تحريرا فى ٥ مفرسة ١٣٤١ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢).

محافظة مصر

قرار بمنع مرور عربات النقل ببعض شوارع بمدينة مصر (٦)

محافظ مصر

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠٣
عن حركة مرور عربات النقل أو الحياوانات بالشوارع الممنوع المرور فيها ؛

(٥) الوثائق المصرية فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٨٦

(٦) الوثائق المصرية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٩٦

قرز ما هو آت :

مادة ١ - مرور عربات النقل في الشوارع المذكورة بعد لا يكون الا في الاتجاهات الآتية وهي :

(١) شارع باب البحر - يكون مسير العربات فيه من جهة شارع كلوت بك الى ميدان القوطية .

(٢) شارع الروبي - يكون مسير العربات فيه من جهة حدود قسم الموسكى الى ميدان القوطية .

(٣) شارع باب الشعربة - يكون مسير العربات فيه من جهة ميدان القوطية الى شارع باب الشعربة بما فيه شارع الخراطين وسوق الزلط .

(٤) سوق الحراية - يكون مسير العربات فيه من شارع الخراطين الى سكة الفجالة

(٥) شارع الرمل - يكون مسير العربات فيه من القنطرة الجديدة الى شارع الخراطين .

(٦) شارع أمير الجيوش الجواني - يكون مسير العربات فيه من مفارق باب الشعربة الى شارع أمير الجيوش البراني .

(٧) شارع أمير الجيوش البراني وشارع النحاسين - يكون مسير العربات فيهما من مفارق شارع أمير الجيوش الجواني والبراني الى ميدان بيت القاضي .

(٨) شارع الخرنفش - يكون مسير العربات فيه من مدرسة الفوير الى شارع النحاسين .

(٩) الطريق ما بين ميدان بيت القاضي وشارع السكة الجديدة - يكون مسير العربات فيه من ميدان بيت القاضي فخان جعفر فالشهد الحسيني فالسكة الجديدة .

(١٠) شارع باب الفتوح - يكون مسير العربات فيه من مفارق شارع أمير الجيوش الجواني وباب الفتوح الى بوابة الفتوح .

(١١) الطريق ما بين بيت القاضي وشارع التبعكشية - يكون مسير العربات فيه من ميدان بيت القاضي الى حبس الرحبة فالتمبكشية .

مادة ٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بشرة أيام ما

تحريراً بمحافظه مصر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ (٥ صفر سنة ١٣٤١).

وزارة المواصلات

قرار وزاري رقم ١١ لسنة ١٩٢٢ بتخفيض أجرة نقل التبن
على سلك حديد الحكومة المصرية^(٥)

وزير المواصلات

بعد الاطلاع على القانونين رقم ٧ و ٩ الصادرين في سنة ١٩١٩ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٠٩ الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٩٠٣ ؛
وعلى القرارين الوزاريين الصادرين في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٠ و ٢ يوليه
سنة ١٩٢٢ ؛

حيث انه لتشجيع نقل التبن من الوجه القبلي بسلك حديد الحكومة مدة
الموسم في سنة ١٩٢٢ صدر القرار الوزاري رقم ٢ يوليه سنة ١٩٢٢ بتخفيض
أجرة نقل هذا الصنف بشرط أن الرسائل التي تنقل بالأجرة المخفضة يجب
أن تصدر على مسؤولية المرسل منهم وأن تكون بالشحنة الكاملة ومن الوجه
القبلي فقط ولمدة الموسم التي تنتهي في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ؛

وحيث انه يتعين استمرار هذا التخفيض مع جملة شاملا لكل ما ينقل
من هذا الصنف من أى جهة كانت وبدون الشرط الخاص بمسؤولية النقل ؛
وبناء على ما عرضه جناب مدير عام مصلحة سلك حديد الحكومة ، وبعد
أخذ رأى لجنة تعديل أجور النقل ؛

قرر :

مادة ١ - تقتل أجرة نقل التبن بسلك حديد الحكومة سواء كان
بالرسائل السائبة أو داخل أكياس أو مكبوسا كسبا خفيفا وسواء كان بالشحنة
الكاملة أو غير الكاملة باعتبار ما كانت عليه قبل الحرب بزيادة ٥٠ في المائة
بدلا من مائة في المائة وتكون مصاريف المحطة باعتبار ما كانت قبل الحرب
بزيادة ١٠٠ في المائة بدلا من ٢٠٠ في المائة وهذه المصاريف تحصيل

(٥) الوقائع المصرية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٨٨

أيضا على التبن المكبوس كبسا بخارياً . وأما رسوم الشحن والتفريغ الحالية فبقى على ما هي عليه أى باعتبار ما كانت عليه قبل الحرب بعلاوة مائتين في المائة .

مادة ٢ — فيما عدا التخفيض المتوخ عنه بالمادة السابقة يبقى نقل التبن خاضعا لأحكام التعريفات العمومية لنقل البضائع بنهر المستعجل .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ م
تحريراً في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٢

مديرية البحيرة

قرار بشأن تعريفه ومواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر دمنهور (*)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المبادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤ والمعدلة بالقرارين الصادرين من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١
وبعد الاطلاع على قرار المديرية الرقم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٤ بتحديد تعريفه ومواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر دمنهور والمحمودية بقواتى البارود ؛
وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى المختلط ببندر دمنهور بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ ؛

قررهاآت :

١ — تكون مواقف عربات الركوب بالأجرة في بندر دمنهور في النقط الآتى يانها :

موقف بمحطة السكة الحديد الأميرية .

» » سكة حديد الدلتا بكبرى افلاقه .

» » » » » » العمومية .

» » » » » » بكبرى أبو الريش .

» يلتقى شارعى فايق وأبو عبدالله أمام حنفية مياه المجلس البلدى .

(*) الوثائق المصرية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . صحيفة ٧ من العدد ٩٠ .

٢ - محمد تعريفه عربات الركوب بالاجرة في بندر دمنهور كالاتى :

ذهاب
انتظار ١٠ دقائق
مليم

من محطة السكة الحديد الأميرية والدلتا العمومية الى
مزل الرى وكوبرى سكة حديد الرحمانية ... ٥٠ ... ٨٠
من محطة السكة الحديد الأميرية الى جهات أبى الريش
وأبى عبدالله وكوبرى افلاقه وواپور فرج والسلخانة ٤٠ ٧٠
من محطة السكة الحديد الأميرية الى محطة سكة حديد
الدلتا العمومية وسيدي خضر وداير شبرا وسيدي
مجاهد وواپور غزال والسوسى ... ٣٠ ... ٥٠
عن المسافة التى تقبل عن ٥٠٠ متر داخل البندر ... ٢٥ ٤٠
اذا استوجرت العربى داخل البندر واستمر ركوبها خارجا عنه فتدفع علاوة
على الأجرة المقررة لداخل البندر ٣٠ مليا : كل كيلو متر أو جزءه الكيلومتر .
اذا تركت العربى خارج البندر فتراد التعريفه الثلث عن القيمة المقررة عن
المسافة التى قطعت خارج البندر .
واذا استوجرت العربى ذهابا وإيابا داخل البندر أو خارجه فيدفع عن الاياب
ثلث القيمة المقررة عن الذهاب .
ويصير تنزيل عشرة مليات من هذه التعريفه عن العربات ذات الحصان
الواحد .

بالساعة :

اذا استوجرت العربى بالساعة فيجب أن يعلن العريجي بذلك مقدما .

مليم

عن ساعة واحدة أو أقل داخل البندر نهارا أو ليلا ... ١٢٠ -
عن كل ربع ساعة أو أقل مما يزيد عن الساعة داخل البندر
نهارا أو ليلا ... ٣٠ -
عن كل ساعة أو أقل خارج البندر نهارا ... ١٤٠ -
عن كل ساعة أو أقل خارج البندر ليلا ... ٢٠٠ -

عن كل ربع ساعة أو أقل مما يزيد عن الساعة خارج البندر لم يم جيه
 نهارا أو ليلا ٤٠ —
 عن ١٢ ساعة داخل البندر أو خارجه نهارا أو ليلا ... ٢٠٠ ١
 بحسب تعريفه الانتظار بنسبة نصف التعريفه الاعتيادية .

اذا تركت العربى فى الجهة المقصودة خارج البندر فيدفع عن الاياب نفس
 القيمة المقررة للنهاب .

يصير تنزيل ١٠ بالمائة من هذه التعريفه عن العربات ذات الحصان
 الواحد .

٣ — تلغى تعريفه ومواقف عربات الركوب بالأجرة ببندر دمنهور المينة
 بقرار المديرية الرقم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٤ المشار اليه .

٤ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام
 ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ (٩ مفرسة ١٣٤١)

(الطبعة الاميرية ٨٣٨١/١٩٢٢/١٠٠٠)

مجموعة القرارات والمنشورات

الثلاثة شهور الرابعة من سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروي في دكرنس بمديرية الدقهلية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بإنشاء وتشكيل مجالس القرى ؛

وعلى القرار الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٩ بتعديل المادة الثانية من القرار السابق ؛

وعلى رأى مجلس مديرية الدقهلية بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٢ ؛
وعلى رأى اللجنة الاستشارية للجبالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — ينشأ مجلس قروي في دكرنس بمديرية الدقهلية .

مادة ٢ — قد تصرح للمجالس القروى المذكور بأن يتقاضى الرسوم الاختيارية التى قبلها الأهالى وتوضعت فى الجدول الملحق بهذا القرار وقد تصرح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الادارية لتحصيل تلك الرسوم طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصم تحصيل العوائد والعشور ما

الاستدرة فى ١٣ صفر سنة ١٣٤١ (٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

(*) الوثائق المصرية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٨٨

جدول بيان الرسوم التي قبلها الأهالي

نوع الرسم	مقدار الرسم
رسوم على المباني	قيمة موازية لرسوم الخفر .
رسوم على الصادرات والواردات بطريق السكة الحديد	باعتبار ١٠ في المائة من التولون .
رسوم على الصادرات والواردات بطريق انهاء	بمقتضى التعريفة التي يرضها المجلس .

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروي في يلا بمديرية الغربية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨
بإنشاء وتشكيل مجالس القري ؛

وعلى القرار الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٩ بتعديل المادة الثانية من
القرار السابق ؛

وعلى رأى مجلس مديرية الغربية بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٢ ؛
وعلى رأى اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٢ أغسطس
سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يُلشأ مجلس قروي في بلدة يلا بمديرية الغربية .

مادة ٢ — قد تصرح للمجلس القروي المذكور بأن يتقاضى الرسوم
الاختيارية التي قبلها الأهالي وتوضعت في الجدول الملحق بهذا القرار وقد تصرح له
أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الادارية لتحصيل تلك الرسوم طبقا
لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل
العوائد والعشور ما

الاسكندرية في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (١٣ صفر سنة ١٣٤١)

(*) الوثائق المصرية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٨٨

جدول بيان الرسوم الاختيارية التي قبلها أهالي يلا

مقدار الرسوم	نوع الرسوم
موازية لأجور الخفر باعتبار ٥ في المائة من التولون	رسوم بلدية على المباني رسوم بلدية على الصادرات والواردات بطريق سكة حديد الحكومة
باعتبار ١٠ في المائة من التولون بمقتضى الترفقة التي يضعها المجلس	رسوم بلدية على الصادرات والواردات بطريق سكة حديد الدلتا رسوم بلدية على الصادرات والواردات بطريق المياه والبر

وزارة الحفانية

قرار بإنشاء جمعية عمومية لأساتذة مدرسة القضاء الشرعي^(٥)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٢ محرم سنة ١٣٢٥ (٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧) بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي ، والقانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٦ الذي قرر ضمها لوزارة الحفانية ؛

ولما كان من المفيد اشتراك حضرات وكيل وأساتذة مدرسة القضاء الشرعي في الرأي مع لجنة إدارتها للوقوف على ملاحظاتهم واقتراحاتهم فيما يختص بالشؤون الهامة المتعلقة بالتعليم وغيره مما يعرض على لجنة الإدارة المذكورة ؛
قرر ما يأتي :

مادة ١ — يُلشأ بمدرسة القضاء الشرعي جمعية عمومية تدعى " الجمعية العمومية لأساتذة مدرسة القضاء الشرعي " ،

مادة ٢ — تشكل هذه الجمعية من ناظر ووكيل وجميع أساتذة المدرسة المذكورة ، ويصح أن يدعى لحضورها الأساتذة المتدربون للتدريس بها مؤقتا . ويكون كاتب أول المدرسة أو من يقوم مقامه مسكنا للجمعية .

مادة ٣ — تكون هذه الجمعية تحت رئاسة ناظر المدرسة وعند غيابه تحت رئاسة وكيلها . فان غابا معا تكون تحت رئاسة أقدم الأساتذة بها .

(٥) الوقائع المصرية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٥ من العدد ٩٠

مادة ٤ — يدعو الجمعية رئيسها الى الانعقاد كلما رأى لزوما لذلك ويكون اجتماعها صحيحا اذا حضره ثلثا الأعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجح القسم الذي فيه الرئيس وتدون قرارات الجمعية في محضر خاص .

مادة ٥ — يعرض ناظر المدرسة أو نائبه على الجمعية المقترحات المتعلقة بالمسائل الآتية لتبدي رأيا فيها :

(أولا) تعديل اللائحة الداخلية ؛

(ثانيا) برامج التعليم وخطط الدراسة ؛

(ثالثا) تقرير الاجازات التي تعطى فيها الدراسة .

(رابعا) اختيار الكتب الدراسية ؛

(خامسا) انتداب أساتذة المدرسة لتدريس المواد المقررة لسنوات الدراسة بها ؛

(سادسا) ما يجب تقريره تأديبيا نحو الطلبة الذين يرى ناظر المدرسة قطع صرتهم من ستة عشر يوما الى سنة أو رقتهم من المدرسة ؛

(سابعا) ما يجب تقريره نحو الطلبة الذين رسبوا في الامتحان أو يرى الناظر حرمانهم من الامتحان ؛

(ثامنا) ما يطلب وزير الحفائية من لجنة ادارة المدرسة النظر فيه فيما يتعلق بالشؤون الموضحة في الفقرات السابقة .

ويرفع رئيس الجمعية قراراتها الى لجنة الادارة للاستئناس بها .

مادة ٦ — على ناظر مدرسة القضاء الشرعى تنفيذ هذا القرار ما

بولكن في ١٩٢٢

مجلس الوزراء

قرار بتعيين الجهة الحكومية المنصوص عليها في المادة الرابعة
من القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ (*)

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الصادر
بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمي باشا وتضييق ماله من
الحقوق ؛

قرر مجلس الوزراء أن يعهد الى وزارة المالية بالقيام بالاختصاصات
المشار اليها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها ؛

الاسكندرية في ١٤ صفر سنة ١٣٤١ (٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

محافظة دمياط

قرار باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بمدينة دمياط وناحية الشعرا (٢)

محافظ دمياط

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قرار وزارة الداخلية في ١١ يناير
سنة ١٨٩٥ ؛

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية بدمياط في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛
وبعد أخذ رأى مجلس محلى دمياط ؛

تقرر :

١ - ممنوع القاء القاذورات أو الكناسة في ترعة الشرفاوية أو وضعها
على شاطئها أو التبول فيها أو طويئها بأى كيفية ما وممنوع أيضا الاستحمام فيها
أو غسل الملابس أو الأواني أو غسل الحيوانات أو تصريف أى مياه مهما كان
مصدرها .

(*) الوقائع المصرية في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٨٩

(٢) الوقائع المصرية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ٩٠

هذا المنع يسرى على المنطقة المحددة بلوحتين احدهما من قبل اتجاه القنطرة البيضاء بناحية العنانية والثانية من بحرى اتجاه متزل عبد الله الجمال بدىماط .

٢ - كل من يخالف أحكام المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوع .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد خمسة أيام من تاريخ نشره بالوقائع المصرية ٤

محرياً بدىماط فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وزارة المالية

قرار وزارى نمرة ٢٤ - ١٩٢٢ بشأن تعديل تأليف الهيئة الخصوصية من مجلس التأديب لوزارة المالية فى مصلحة خفر السواحل (٥)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القرار الوزارى المؤرخ بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٠ الفاضى بإنشاء مجلس التأديب لوزارة المالية وجميع المصالح التابعة لها وتأليف هيأت خصوصية من هذا المجلس لدى كل مديرية ومحافظة ومصلحة ؛

ولما كان هناك ما يستدعى تعديل تأليف الهيئة الخصوصية من مجلس التأديب لوزارة المالية فى مصلحة خفر السواحل (الفقرة [و] من بند ٢ من القرار المتقدم ذكره) ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

(٥) الوقائع المصرية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٩١

قرر ما هو آت :

تلقى أحكام الفقرة [و] من بند ٢ من القرار الوزاري السالف الذكر ويستبدل بها ما يأتي :

[و] في مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك :

مدير إدارة الأقسام الغربية... .. رئيس

مدير قسم الإدارة... ..
مساعد مدير إدارة يعينه المدير العام... .. أعضاء
الضابط القومندان لقسم الشفخانة... ..

إذا حصل مانع للرئيس يعوقه عن الحضور بالمجلس فيقوم مقامه في الرئاسة مدير إدارة الأقسام الشرقية ما

تحريرا في القاهرة في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار عن تعديل في جدول الأمراض المعدية^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الأولى وعلى المادة الثانية عشرة من القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٢ المعلن بالقانون نمرة ١٨ لسنة ١٩١٥ بتقرير احتياطات صحية للوقاية من الأمراض المعدية ؛
ونظرا لأن الحمى التيفاسية قد ظهرت حديثا في القطر المصري بشكل مرض معد ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يضاف الى القمم الثاني من الجدول الملحق بالقانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٢ السابق ذكره المرض المعدى الآتى :

” الحمى التيفاسية “ .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

حديبولكى في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (ترجمة)

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٩٤

وزارة الزراعة

بلاغ بشأن ارسال النباتات الحية (*)

ترى وزارة الزراعة أن تلقت أنظار المصدرين الذين يريدون ارسال نباتات حية مما هو مذكور بالقائمة رقم (١) الى بريطانيا العظمى أنه يجب أن ترفق كل ارسالية منها بشهادة رسمية دالة على عدم اصابة النباتات بأمراض وهذه الشهادات تعطى بواسطة مديري قسم الحشرات والنباتات وذلك بعد فحصها .

وعلى حضرات المصدرين أن يطلبوا فحص هذه النباتات بمدة لا تقل عن أسبوع قبل التصدير حتى يتسنى عمل الترتيب اللازم لفحصها .

ولا تعتمد هذه الشهادات بواسطة الحكومة الانجليزية إلا اذا تم التصدير قبل مضي ١٤ يوما من تاريخ استخراج الشهادة .

لا تعطى شهادة لنبات يكون مصابا بأى مرض أو فطر مما هو مذكور بالقائمة رقم (٢) .

قائمة رقم (١)

(أ) جميع النباتات الحية التي لها جذوع خشبية صلبة فوق الأرض وأجزاء هذه النباتات التي تستعمل للتكاثر (عنا البذور) كأشجار الفاكهة وعقل التطعيم والجذوع المفرخة وأشجار الغابات والتطعيمات أو الشجيرات المستعملة للزينة والتزيينات والأغراس التي من هذا القبيل .

(ب) جميع أنواع البطاطس والرؤوس (الدرنات) والبصلات الرخوة والريزومات (السوق الأرضية الغليظة) والبصلات الصلبة (كورمات) وسوق الحشائش القابلة للانبات .

(ج) بذور البصل والكراث القابلة للانبات .

(د) عنب الذئب (العنب البرى) .

(*) الواقع المصرية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٩٢ .

قائمة رقم (٢)

الفطر :

- مرض التقيّد الاسود في البرقوق والكرز .
- مرض لفحة النار أو ذبول الكمثرى .
- مرض سرطان الشاه بلوط (أوفروه) .
- مرض التالول أو الضربة السوداء في البطاطس .
- مرض التفحم للبصل والكراث .
- مرض العفن الزغبي لحشيشة الديتار .

الحشرات :

- الفلوكسيبرا فاستاتريك .
- بق التفاح الامريكاني .
- خنفساء الكمثرى المخططة .
- خنفساء كولورادو .
- حشرة البرقوق .
- فراشة البطاطس .
- فراشة اللارك الامريكية .
- فراشة الفواكه الشرقية .
- حشرة سان جوزي القشرية .
- حشرة اليابان القشرية .
- ذبابة التفاح .
- ذبابة الكرز .
- ذبابة عنب الذئب .

وزارة الداخلية

قرار بشأن تحديد عوائد الذبيح بمجلس قروي كوم النور^(٢)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ٣٧ الصادر في سنة ١٩١٠
بشأن تعريف عوائد الذبيح في البلديات المختلطة والمجالس المحلية ؛
وبعد الاطلاع على قرار المجلس القروي بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٨ سبتمبر
سنة ١٩٢١ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تحصل عوائد الذبيح على الوجه الآتي :

الصافي والماعز — ثلاثة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط
أن لا يقل المتحصل عن الحيوان الواحد عن أربعين مليا .

الخنازير — أربعة مليات عن كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل
المتحصل عن الحيوان الواحد عن مائة وخمسين مليا .

الجواميس الصغيرة والكبيرة والبقرة والثيران والجمال والخيول — مليون عن
كل كيلو من اللحم الصافي بشرط أن لا يقل المتحصل عن الحيوان
الواحد عن مائة مليم .

مادة ٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ؛

الاسكندرية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٤١ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

(٢) الوقائع المصرية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٩٤

وزارة الحفائية

قرار بفصل عزبة عن دائرة اختصاص محكمة جزئية شرعية وادخالها
في دائرة اختصاص محكمة أخرى^(٥)

وزير الحفائية

بعد الاطلاع على قرار الداخلية المبلغ لهذه الوزارة بكتابها الرقم ١٧ أكتوبر
سنة ١٩٢٢ نمرة ٣٨ ادارة بشأن الحاق عزبة حسن افندى السادة — الواقعة
بدائرة اختصاص ناحية الفقاعى بمركزىا — بناحية جزيرة الوكلىة بمركز الفشن
وذلك فيما يختص بالاعمال الادارية بما فيها الضبط مع تسمية تلك العزبة
”مجلسية الوكلىة“ ؛

وبعد الاطلاع على المسادة الرابعة من القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٩ ؛

قرر ما هو آت :

تفصل العزبة المذكورة عن دائرة اختصاص محكمة بيا الجزئية الشرعية
وتدخل في دائرة اختصاص محكمة الفشن الجزئية الشرعية ما

تحريرا فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بتعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة^(٦)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المسادة ٢ من القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص
بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الرقم ٣١ مايو سنة ١٩٢٠ باستبدال
جدول المحلات المذكورة الملحق بالقرار الرقم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤
بجدول جديد ؛

(٥) الوقائع المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٩٤

(٦) الوقائع المصرية فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٩٧

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تستبدل عبارة "محلات صنع الحبال" الواردة في القسم الثاني من جدول المحلات المضرة بالصحة في النوع المرموز اليه بحرف (أ) بالعبارة الآتية : "محلات صنع الحبال والدوبارة".

مادة ٢ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢

مجلس مدينة القيوم المحلى المختلط

قرار بتعديل العوائد البلدية على الأقطان (*)

رئيس مجلس بلدى القيوم

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ بإنشاء مجلس محلى مختلط بمدينة القيوم ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بتعديل طريقة تحصيل العوائد البلدية على القطن المحلوج المتصدر ؛

وبعد الاطلاع على موافقة وزارة الداخلية على هذا القرار ؛

قرر ما هو آت :

١ — تحصل العوائد البلدية على القطن المحلوج الذى يصدر من مدينة القيوم — بدون أى تعديل فى الرسوم الأخرى التى تحصل على الأقطان — بواقع عشرين ملياً عن القطن الواحد بدلاً من ١٠ / من نولون السكة الحديد .

٢ — يحصل هذا الرسم كما هو محتل بالمادة الأولى عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقاً لنصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بشأن تحصيل العوائد والعشور .

٣ — يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢

(*) الواقع المصرية فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ٩٥

وزارة الحفانية

قرار بتعديل في دائرى اختصاص محكمتى بيا والفسن الجزئيتين^(١)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون نمرة ٥ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ؛

وعلى قرارى الحفانية الصادرين بتحديد دائرى اختصاص محكمتى بيا والفسن الجزئيتين ؛

وعلى خطاب وزارة الداخلية رقم ٣٨ ادارة المتضمن قرارها الصادر بالحق عزبة حسن افندى السادة — الواقعة بدائرة اختصاص ناحية الفقاعى بمركز بيا — بناحية جزيرة الوكبة بمركز الفشن مع تسمية تلك العزبة "منشية الوكبة" ؛

قرر ما يأتى :

ادخال منشية الوكبة التى كانت مسماة "عزبة حسن افندى السادة" فى دائرة اختصاص محكمة الفشن الجزئية بدلا من محكمة بيا الجزئية ما
تحريرا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (٩ ربيع الأول سنة ١٣٤١)

مجلس بلدى ميت غمر

قرار بفرض رسم بلدى على الزيوت والكسب المتصدرة من المدينة^(٢)

رئيس مجلس بلدى ميت غمر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٩ أبريل سنة ١٩١١ بإنشاء مجلس بلدى ميت غمر ؛

وبعد الاطلاع على تعهدات أهالى مدينة ميت غمر ؛

وبعد الاطلاع على مداولة المجلس البلدى المختلط بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٢ لموافق عليها بإفادة من وزارة الداخلية نمرة ٩٧ بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ؛

(١) الوقائع المصرية فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٩٧

قررهاوات :

١ - صرح لمجلس بلدى ميت غمر بأن يحصل رسما بلديا على الزيوت والكسب المتصدرة باعتبار ٢٠٠ مليم على الطن الزيت و ٥٠ مليا على الطن الكسب .

٢ - يعفى من الموائد البلدية البراميل الفوارغ والصودا الكالوية عند ورودها للمدينة بشرط أن تكون خاصة بعمل الزيت .

٣ - تصريح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الادارية بتحصيل الرسم المذكور طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل الموائد والعشور .

٤ - يصرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما
بت غمر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢

مديرية جرجا

قرار بتحديد ماهيات أرباب الحفظ بالبلاد والقرى التى ليس بها
مجالس محلية بمديرية جرجا (٥)

مدير جرجا

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٧ فبراير
سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢
طبقا للفقرة (ب) من المادة الأربعين من القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ؛
وبعد مصادقة وزارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٨٥٠ ونمرة ٩١٤ مستخدمين
الواردتين للمديرية بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ و ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ؛

(٥) الوقائع المصرية فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٩٨

قرر ماهوآت :

١ - تجلس ماهيات أرباب الحفظ في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية بالفتات الآتية شهريا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٢٣ :

ملسم جنيه
٥٠٠ ٢ مشايخ الخفر (عدا شيخ خفر بناحية جهينة بمركز طهطا فتكون ماهيته الشهرية ٣ جنيهات) .

— ٢ وكلاء مشايخ الخفر .
٧٥٠ ١

٥٠٠ ١ للخبراء النظاميين وعمال التليفون .

٢ - يكون هذا القرار واجب التنفيذ اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٢٣ م

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢

بلدية الاسكندرية

قرار من القومسيون البلدى بالاسكندرية يقضى بإرجاء تسليم رخصة البناء في حال وجود خط تنظيم جديد^(١)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٢٣ من الأمر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛

وعلى الأمر العالى الصادر في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن مصلحة التنظيم ؛ وعلى قرار وزارة الأشغال العمومية المؤرخ في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ والمعدل بالقرار الرقم ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ الشامل للأئحة التنفيذية للتنظيم ؛ وعلى قرار البلدية الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٠٩ شاملاً لأئحة الأبنية ؛

(١) الوقائع المصرية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفه ٤ من العدد ١٠٠

ومراعاة لأن الاجراءات المطلوبة لجعل خط تنظيم جديد الزامية تستغرق وقتا طويلا ؛

ولأنه كلما عتل خط تنظيم فان رخص البناء التي تعطى على موجب خط التنظيم القديم تكون ضارة بصوالح المرخص اليهم تارة وبصوالح المصلحة تارة أخرى ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره القومسيون البلدى بتاريخ ١٢ يوليه سنة ١٩٢٢ واعتمدته وزارة الداخلية بخطابها الرقم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ نمرة ١٦٢ (دوسيه ٩-١٢٥/١) ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - عند ما يقرر مجلس التنظيم خط تنظيم جديد وتوافق عليه المأمورية البلدية رجأ تسليم أى رخصة بالبناء على خط التنظيم المعتل إلى أن تقبل وزارة الداخلية خط التنظيم الجديد .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية م
الاسكندرية في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

مديرية المنوفية

قرار بتعديل مراتب رجال الخفر بالمديرية^(١)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣٢٣) ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩ ، وبعد مصادقة وزارة الداخلية بكتابها نمرة ١٠٤٥ الوارد للمديرية بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ ؛

(١) الوقائع المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ٩٩

قرر ماهوآت :

١ - تجعل ماهيات أرباب الحفظ في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بالقيم الآتية شهريا مع تحصيل خمسة في المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل

سنة ١٩٢٣ :

مليم	جنيه	
٥٠٠	٣	لبعض مشايخ الحفر .
—	٣	» » »
٥٠٠	٢	لوكلاء مشايخ الحفر .
٤٠٠	١	للخفراء .
—	٢	لعمال التليفونات .
—	١	لخفراء العزب .

٢ - يكون هذا القرار واجب التنفيذ ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٣ م

تحريرا في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ (١٦ ربيع الأول سنة ١٣٤١)

وزارة الحفانية

قرار بانشاء جمعية عمومية لأساتذة مدرسة الحقوق الملكية (٥)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ القاضي بالحاق مدرسة الحقوق الملكية بوزارة الحفانية ؛

ولما كان من المفيد انشاء جمعية عمومية للأساتذة في المدرسة المذكورة لابتداء رأيها فيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بالتعليم ولأنظمة نظام المدرسة وغيره مما يعرض على مجلس الادارة طبقا للعادة الثالثة من الأمر العالي المشار اليه ؛

(٥) الواقع المصرية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من القند : ١٠

قرر ما يأتي :

مادة ١ — يُلشأ بمدرسة الحقوق الملكية جمعية عمومية تدعى الجمعية العمومية لأساتذة مدرسة الحقوق الملكية .

مادة ٢ — تشكل هذه الجمعية من ناظر ووكيل وجميع أساتذة المدرسة المذكورة ويصح أن يدعى لحضورها الأساتذة المتدربون للتدريس بها مؤقتا بقرار يصدر من ناظر المدرسة . ويكون سكرتير المدرسة سكرتيرا للجمعية .

مادة ٣ — تكون هذه الجمعية تحت رئاسة ناظر المدرسة وعند غيابه أو وجود مانع له عن الحضور تكون تحت رئاسة وكيلها فان غابا معا أو وجد ما يمنعهما عن الحضور تكون تحت رئاسة أقدم الأساتذة بها .

مادة ٤ — يدعو الجمعية رئيسها الى الانعقاد كلما رأى لزوما لذلك ولا يكون اجتماعها صحيحا إلا اذا حضره ثلثا الأعضاء على الأقل وتصدر قراراتها بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجح القسم الذي فيه الرئيس وتلغى قرارات الجمعية في محضر خاص .

مادة ٥ — يعرض ناظر المدرسة أو نائبه على الجمعية المقترحات المتعلقة بالمسائل الآتية لتبدي رأيا فيها :

(أولا) لائحة المدرسة وبرامج التعليم وخطط الدراسة ؛

(ثانيا) تقرير الاجازات التي تعطى فيها الدراسة ؛

(ثالثا) اختيار الكتب الدراسية ؛

(رابعا) ما يجب تقريره نحو الطلبة الذين يتقرر رقتهم نهائيا أو حرمانهم تأديبيا من الحضور في الامتحانات ؛

(خامسا) توزيع المواد المقررة لسنوات الدراسة بالمدرسة على أساتذتها .

وترفع محاضر جلسات المشتملة على آرائها لمجلس الادارة المشار اليه في المادة الثالثة من الأمر المالى الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ للاستئناس برأياها .

مادة ٦ — على ناظر مدرسة الحقوق الملكية تنفيذ قرارنا هذا

بولكى فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وزارة الحقانية

قرار بتعديل في دائرتي اختصاص محكمتي فارسكور ودمياط الجزئيتين^(*)

وزير الحقانية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون
نمرة ٥ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ؛

وعلى قرار وزارة الداخلية المؤرخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ الصادر بتعديل
دوائر الاختصاص الإداري بمديرية الدقهلية ومحافظه دمياط ؛

قرر ما يأتي :

ادخال بلدة العتانية في دائرة اختصاص محكمة دمياط الجزئية بدلا من
محكمة فارسكور الجزئية ما

تحريرا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ (٦ ديع الثاني سنة ١٣٤١)

وزارة الأشغال

قرار رقم ٣ ع بخصوص انشاء هندسة رى جديدة بمديرية الغربية

في قسمها الثاني التابع لتفتيش رى القسم الثاني وتعديل حدود

مراكز الرى في دائرة هذا التفتيش (٢)

وزير الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على المكاتب والرسوم والبيانات الواردة الى الوزارة من التفتيش

العام لرى الوجه البحرى بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ رقم ١٥/١/١٧٤ ؛

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة من هذه الوزارة بتاريخ ٣ فبراير

سنة ١٩٠٤ رقم ٨٠ و ١٣ أبريل سنة ١٩٠٤ رقم ١٩٨ و ٢٢ يولييه سنة ١٩١٤

رقم ٤٢ و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٥ رقم ٣٣ بخصوص انشاء تفتيش رى قسم

زفتى واحالة بعض المراكز من دائرة كل من تفتيش رى القسم الأول والثاني

عليه وتقسيم وتعديل حدود تفتيش رى قسم زفتى المذكور ؛

(*) الواقع المصرية في ٤ يناير سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ٢

(٢) الواقع المصرية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ (ملحق للعدد ١١٠) .

ونظراً لأن تسهيل طرق الري والإشراف على أعمال توزيع المياه بالمناطق الداخلية في دائرة تفتيش رى القسم الثاني يستدعيان إنشاء هندسة رى جديدة بمديرية الغرية يلحق بها بعض المراكز التابعة الآن لهندسة قسم ثانى مديرية الغرية مع تعديل حدود مراكز الري بدائرة التفتيش المذكور حسب المبين بالخريطة والكشوف ؛

وبناء على ما عرضه حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة ؛

قرر ما يأتي :

مادة ١ — تقسم أعمال هندسة قسم ثانى مديرية الغرية التابعة لتفتيش رى القسم الثاني الى قسمين بالكيفية الآتية :

- (١) هندسة قسم ثانى غرية ومركزها طنطا ويتبعها مراكز السنطة والمحلة الكبرى وطنطا وشرق كفر الشيخ وغرب كفر الشيخ وهى مينة على الخريطة والكشوف بالأرقام ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ ؛
- (٢) هندسة قسم ثالث غرية ومركزها طنطا ويتبعها مراكز كفر الزيات وقلين ودسوق وقوه وهذه المراكز مينة على الخريطة والكشوف بالأرقام ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٥ .

مادة ٢ — ينشأ مكتبان جديديان للرى بكفر الشيخ علاوة على المكتب الحالى أحدهما لمركز كفر الشيخ الجديد والآخر لمركز قلين وينشأ مكتب جديد أيضاً بالمحلة الكبرى لهندسة مركز المحلة .

• أما سائر المراكز فتبقى بأماكنها الحالية وبمحدودها المينة بالخريطة والكشوف المشار إليها .

مادة ٣ — تعتل حدود مراكز مديرية المنوفية بالنسبة لأعمال مصالحة الري حسب المبين بالخريطة المشار إليها والأرقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ على الكشوف .

مادة ٤ — على حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ما

تحتوي في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

هندسة رى قسم ثانى غربية

تحديد المراكز الجديدة

(٧) مركز السنطة :

الحد الشرقى — يتبدى هذا الحد من الجهة القبلىة عند قناطر مليج على بحر شين ثم يسير شمالا على محور بحر شين حتى يتقابل بالسكة الزراعية الموصلة للمجيزية بحرى كفر ششتا .

الحد القبلى — هو مثلث رأسه قناطر مليج على بحر شين .

الحد الغربى — يتبدى من قناطر مليج على بحر شين ويسير شمالا من محور ترعة القاصد بالبر الايمن لترعة القاصد لغاية كوبرى السكة الحديد المصرية على ترعة القاصد بمحور طنطا وهو المعروف بكوبرى سمنود ثم يسير شمالا بشرق على خط السكة الحديد المصرية بين طنطا ومحلة روح حتى يصل لمحطة محلة روح .

الحد البحرى — يتبدى من محطة محلة روح ويسير شرقا على خط السكة الحديد بين محلة روح والقرشية ثم يسير على السكة الزراعية بين القرشية وكفر ششتا حتى تقابلها ببحر شين .

(٨) مركز المحلة الكبرى :

الحد الشرقى والبحرى — هما الحدود الحالية الفاصلة بين تفتيش رى القسم الثانى وتفتيش رى قسم زقئ .

الحد القبلى — يتبدى هذا الحد من نقطة تقابل حلودة تفتيش رى زقئ بالسكة الزراعية بحرى شبرا اليمن ثم يسير على هذه السكة الزراعية لغاية القرشية ثم على السكة الحديد المصرية لغاية محلة روح .

الحد الغربى — يسير على خط السكة الحديد المصرية بين محلة روح ودسوق حتى يصل الى مبدأ كمصرف ستمائى ثم تكون الحدود نهاية الميل الخلفى للجسر الأيسر لمصرف ستمائى من مبدأه عند السكة الحديد حتى مصبه بالمصرف الرئيسى للغربية الوسطى .

(٩) مركز طنطا :

الحد الشرقى — يتبدئ من محارة مصرف سمناى تحت ترعة الجعفرية ويسير على نهاية الميل الخلقى للجسر الأيسر لمصرف سمناى لغاية تقابله بالسكة الحديد المصرية بين محطتى قطور ومحلة روح ثم يسير للجهة الشرقية القبلية على خط السكة الحديد المذكور لغاية محطة محلة روح ثم يتجه للجهة القبلية الغربية على خط السكة الحديد المصرية بين طنطا ومحلة روح حتى يصل الى كوبرى سمند على ترعة القاصد بجوار طنطا ومنه على محور ترعة القاصد بالبر الأيمن حتى ينتهى عند كوبرى السكة الحديد على ترعة القاصد بجوار محطة دفره .

الحد القبلى — يتبدئ هذا الحد من ترعة القاصد عند كوبرى السكة الحديد بجوار محطة دفره ثم يسير متجها للجهة البحرية الغربية على خط السكة الحديد حتى طنطا ثم على خط السكة الحديد بين طنطا وكفر الزيات لغاية ترعة البتانونية ثم يتجه للجهة القبلية بجوارا لجسر هذه التربة لغاية قنطرة الحدوده ثم يسير للجهة البحرية حتى يقطع السكة الحديد ثانية عند مصب ترعة أبو حديد بمنأىة شبرا الخلة ثم يتجه غربا على خط السكة الحديد الى ما قبل تقاطعها ببحر سيف بمسافة ٢ كيلو ثم يتجه الى قنطرة ايار على بحر سيف .

الحد الغربى — هو نهاية الميل الخلقى للجسر الأيمن لبحر سيف من قنطرة ايار لغاية تجاه فم ترعة مشال .

الحد البحرى — يتبدئ من بحر سيف تجاه فم ترعة مشال ثم يسير على السكة الزراعية بين مشال وكتامة الغابة حتى تقاطع الحدود الادارية بين مركزى طنطا وكفر الزيات بالسكة الزراعية المذكورة ثم يسير على هذه الحدوده حتى يصل تجاه قناطر صد ثم يتجه للجهة الشرقية قاطعا ترعة القاصد عند قناطر صد حتى يصل لمبدأ مصرف قطور الكبير ويسير على نهاية الميل الخلقى للجسر الأيسر لهذا المصرف حتى يصل لمصب بحر سملا ثم يتجه للجهة البحرية على النهاية القديمة لبحر سملا لغاية محارة مصرف سمناى تحت ترعة الجعفرية .

(١١) مركز شرق كفر الشيخ :

الحد الشرقى — يتبدىء عند بحيرة البرلس ثم يسير متجها للجهة القبيلة على الحدود الحالية بين تفتيش رى القسم الثانى وتفتيش رى زقى لغاية مصب سمناى بالمصرف الرئيسى للغرية الوسطى ثم على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيسر لمصرف سمناى لغاية بحارة المصرف تحت ترعة الجعفرية .

الحد القبلى — هذا الحد ينحصر فى مثلث رأسه من الجهة القبيلة بحارة مصرف سمناى تحت ترعة الجعفرية .

الحد الغربى — يتبدىء جنوبا من بحارة مصرف سمناى تحت ترعة الجعفرية ثم يسير شمالا على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيسر لترعة الجعفرية لغاية السكة الزراعية بين محلة مسير وكفر محلة مسير ثم يتجه غربا على السكة الزراعية المذكورة حتى مبدأ مصرف نمرة ٧ ثم يسير شمالا على الميل الخلفى للجسر الأيسر لمصرف نمرة ٧ حتى مصبه ببجيرة البرلس .

الحد البحرى — هو بحيرة البرلس من مصب مصرف نمرة ٧ لغاية الحدود الحالية بين تفتيش رى القسم الثانى وتفتيش رى قسم زقى .

(١٢) مركز غرب كفر الشيخ :

الحد الشرقى — يتبدىء جنوبا من بحارة مصرف سمناى تحت ترعة الجعفرية ثم يسير شمالا على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيسر لترعة الجعفرية لغاية السكة الزراعية بين محلة مسير وكفر محلة مسير ثم يتجه غربا على السكة الزراعية المذكورة حتى مبدأ مصرف نمرة ٧ ثم يسير شمالا على الميل الخلفى للجسر الأيسر لمصرف نمرة ٧ حتى مصبه ببجيرة البرلس .

الحد — القبلى يتبدىء من نقطة واقعة على الحد الإدارى الفاصل بين مركزى ططا وكفر الزيات تجاه قناطر صرد ويتجه للجهة الشرقية قاطعا ترعة القاصد عند قناطر صرد حتى يصل لمبدأ مصرف قطور الكبير ويسير على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيسر لهذا المصرف حتى يصل لمصب بحر سملا ثم يتجه للجهة البحرية على النهاية القديمة لبحر سملا لغاية بحارة مصرف سمناى تحت ترعة الجعفرية .

الحد الغربى — يتبدى من الجهة القبلىة تجاه قناطر صرد ثم يسير على الحد الادارى بين مركزى طنطا وكفر الزيات لغاية فى ترعة الصفطى ثم يتجه للجهة الشمالىة الشرقىة لغاية نهاية ترعة المساحات بجوار سكن الروضة ثم شرقا لغاية فى ترعة روىة ثم يسير شمالا على نهاية المبل الخلفى للجسر الايمن لترعة روىة بمسافة كيلو متر واحد ومن هنالك يصل بمبدأ مصرف نمرة ٨ ثم يسير على نهاية المبل الخلفى للجسر الايسر لمصرف نمرة ٨ حتى مصبه ببخيرة البرلس .

الحد البحرى — هو بخيرة البرلس بين مصب مصرف نمرة ٨ ومصرف نمرة ٧

هندسة رى قسم ثالث غربية

(١٠) مركز كفر الزيات :

الحد الشرقى — يتبدى عند كوبرى السكة الحديد على بحر نشرت ثم يسير متجها للجهة القبلىة على نهاية المبل الخلفى للجسر الايمن لبحر نشرت حتى يصل فى ترعة الصفطى ثم يتبع الحدودة الادارية بين مركزى طنطا وكفر الزيات حتى يصل السكة الزراعىة بين مشال وكثامه ثم يسير على هذه السكة الزراعىة متجها للجهة الغربىة البحرىة حتى يصل لبحر سيف ثم يسير متجها للجهة القبلىة على نهاية المبل الخلفى للجسر الايمن لبحر سيف حتى قنطرة ايار .

الحد القبلى — يتبدى من قنطرة ايار على بحر سيف ثم يسير غربا على خط السكة الحديد الى كفر الزيات عند نقطة تقاطع ترعة النعاىة بخط السكة الحديد بنهاية المبل الخارجى للجسر الايمن للترعة .

الحد الغربى — يسير هذا الخط على نهاية المبل الخلفى للجسر الايمن لترعة النعاىة من نقطة تقابلها بالسكة الحديد ثم يتجه شمالا حتى قنطرة محلة اللبن حيث يتصل بفرع النيل الغربى ثم يكون محور نهر النيل هو الحدودة لغاية تجاه سكن محلة دباى .

الحد البحرى — يتبدى من محور النيل بحرى سكن محلة دباى مباشرة ويسير للجهة الشرقىة البحرىة قاطعا ترعة القضاة لغاية فى ترعة منهور الكبرى تحت السكة الحديد بين دسوق وقلين ثم يسير متجها للجهة القبلىة الشرقىة على خط السكة الحديد المذكور لغاية تقاطعه ببحر نشرت .

(١٣) مركز قلين :

الحد الشرقي — يتدنى من فم ترعة الصفيلى ثم يتجه للجهة الشمالية الشرقية لغاية نهاية ترعة السماحات بجوار سكن الروضة ثم شرقا لغاية فم ترعة روينه ثم يسير شمالا على نهاية الميل الخلقى للجسر الأيمن لترعة روينه بمسافة كيلومتر واحد ومن هناك يصل بمبدأ مصرف نمرة ٨ ثم يسير على نهاية الميل الخلقى للجسر الأيسر لمصرف نمرة ٨ حتى مصبه ببجيرة البرلس .

الحد القبلى — يتدنى هذا الحد من فم ترعة الصفيلى ثم يسير متجها للجهة الشمالية الغربية على الميل الخلقى للجسر الأيمن لبحر نشرت لغاية السكة الحديد المصرية بين قلين ودسوق ويسير على خط السكة الحديد المذكور لغاية مبدأ مصرف نمرة ٩ عند تقاطعه بترعة قلين .

الحد الغربى — يتدنى من مبدأ مصرف نمرة ٩ ثم يسير شمالا على الميل الخلقى للجسر الأيسر لهذا المصرف حتى مصبه بمصرف نشرت ثم على نهاية الميل الخلقى للجسر الأيسر لمصرف نشرت حتى مصبه ببجيرة البرلس .

الحد البحرى — هو ببجيرة البرلس من مصب مصرف نشرت لغاية مصب مصرف نمرة ٨

(١٤) مركز دسوق :

الحد الشرقى — يتدنى من مبدأ مصرف نمرة ٩ ثم يسير شمالا على الميل الخلقى للجسر الأيسر لهذا المصرف حتى مصبه لمصرف نشرت ثم على نهاية الميل الخلقى للجسر الأيسر لمصرف نشرت حتى مصبه ببجيرة البرلس .

الحد القبلى — يتدنى عند مبدأ مصرف نمرة ٩ بجوار السكة الحديد بين قلين ودسوق ثم يسير على خط السكة الحديد المذكور لغاية فم ترعة سنهور الكبيرة ثم يتجه للجهة القبلى الغربية فاطما ترعة القضاة لغاية تقاطعه بمحور فرع النيل الغربى بجري سكن محلة دباى مباشرة ؛

الحد الغربى — هو محور فرع النيل الغربى تجاه سكن محلة دباى من الجهة القبلى لغاية تجاه قنطرة محلة مالك على ترعة الاضابة من الجهة البحرية ثم يتجه شمالا فاطما ترعة القضاة خلف قنطرة محلة مالك مباشرة ويسير على نهاية الميل

الخلفى للجسر الأيمن لترعة يوسف أفندى لغاية مبدأ مصرف نمرة ١٠ ثم على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيسر لمصرف نمرة ١٠ لغاية مصبه بمصرف نمرة ١١ ثم على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيمن لمصرف نمرة ١١ لغاية مصبه ببجيرة البحيرة .

الحد البحرى — هو بجيرة البرلس من مصرف نمرة ١١ لغاية مصب مصرف نشرت .

(١٥) مركز قوه :

الحد الشرقى — هو محور فرع النيل الغربى تجاه سكن محلة دباى من الجهة القبلى لغاية تجاه قنطرة محلة مالك على ترعة القضاة من الجهة البحرية ثم يتجه شمالاً قاطعاً ترعة القضاة خلف قنطرة محلة مالك مباشرة ويسير على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيمن لترعة يوسف أفندى لغاية مبدأ مصرف نمرة ١٠ ثم على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيسر لمصرف نمرة ١٠ لغاية مصبه بمصرف نمرة ١١ ثم على نهاية الميل الخلفى للجسر الأيمن لمصرف نمرة ١١ لغاية مصبه ببجيرة البرلس .

الحد القبلى — هو الخط الواصل من محور فرع النيل الغربى بحرى سكن محلة مالك مباشرة الى قنطرة محلة مالك .

الحد الغربى — هو محور فرع النيل الغربى من بحرى سكن محلة مالك مباشرة لغاية مصبه بالبحر الأبيض المتوسط .

الحد البحرى — البحر الأبيض المتوسط وبجيرة البرلس من مصب فرع النيل الغربى لغاية مصب مصرف نمرة ١١

هندسة رى المنوفية

(١) مركز أشمون :

الحد الشرقى — محور فرع دياط (النيل الشرقى) مبتدأ من سد دياط خلف قناطر الدلتا وبحر لحد حدود مركز منوف الادارى الواقع عند الكيلو الرابع والعشرين .

الحد البحري — يتدنى من الكيلو الرابع والعشرين بمجرى فرع دمياط ويتجه غربا مارا بمحور بحر القرونية لحد الكيلو الرابع عشر عند سكن فيشا الكبرى ثم يتجه غربا بخط مستقيم لحد تلاقيه بترعة الشنشورية عند الكيلو السابع عشر منها بمجرى قنطرة كشوش ثم يتجه غربا بخط مستقيم لحد تلاقيه بترعة التناعية أمام قنطرة بهواش ثم غربا بخط مستقيم أيضا لحد تلاقيه بفرع رشيد عند مصرف بهواش .

الحد القبلي — سّد دمياط ورشيد خلف قناطر الدلتا .

الحد الغربي — محور فرع رشيد (النيل الغربي) مبتدئا من سّد رشيد خلف قناطر الدلتا ومبحر لحد مصب مصرف بهواش .

(٢) مركز منوف :

الحد القبلي — يتدنى من الكيلو الرابع والعشرين بمجرى فرع دمياط ويتجه غربا مارا بمحور بحر القرونية لحد الكيلو الرابع عشر عند سكن فيشا الكبرى ثم يتجه غربا بخط مستقيم لحد تلاقيه بترعة الشنشورية عند الكيلو السابع عشر منها بمجرى قنطرة كشوش ثم يتجه غربا بخط مستقيم لحد تلاقيه بترعة التناعية أمام قنطرة بهواش ثم غربا بخط مستقيم أيضا لحد تلاقيه بفرع دمياط عند مصب مصرف بهواش .

الحد الشرقي — محور مجرى فرع دمياط مبتدئا من الكيلو الرابع والعشرين لحد الكيلو أربعة وثلاثين وأربعمائة ثم يتجه غربا لحد قناطر القرنين ثم يتجه مبحرا بمحور بحر شسين لحد الكيلو ٤٢٠٠٠ عند قنطرة فم شعب شنوان ثم يتبع حدوده المركز الانباري بين مركزى منوف وشبين لحد تلاقيه بمحور ترعة الباجورية عند مصب ترعة (الدون) ثم يتبع محور ترعة الباجورية ومبحر لحد مصب خليج عشا .

الحد البحري — يتدنى من مصب خليج عشا بترعة الباجورية ومغرب مقبل لحد فم ترعة السمسمية ومنه مغرب بخط مستقيم لحد تلاقيه بمحور مجرى فرع رشيد مقابل كيلو ٨١

الحد الغربي — محور مجرى فرع رشيد مقابل مصب مصرف بهواش ومبحر لحد كيلو ٨١

(٣) مركزشين الكوم :

الحد الشرقى — محور مجرى فرع دمياط مبتدئا من الكيلو ٣٤,٤٠٠ لحد الكيلو ٣٥,٢٠٠ تقريبا مقابل الطريق الموصل لسكن ناحية العطف ثم يتبع الطريق المذكور لحد تلاقيه بالجرس الأيمن لوصله رياح المنوفية ثم على الجسر الأيمن المذكور لحد فم ترعة العطف ومنه بمجر محور ترعة العطف لحد تلاقيه بالسكة الحديد العمومية أمام قنطرة طوخ طنشاً ومنه بمجر لحد كوبرى بركة السبع على بحر شين ثم يتجه مغرب مقبل بمحور بحر شين لحد هويس مليح ثم الى فم القاصد ثم يتبع محور ترعة القاصد ومبجر لحد قنطرة بجزر .

الحد البحرى — يبتدىء من محور ترعة القاصد عند قنطرة جزر ويتجه غربا على السكة الزراعية لحد الجسر الأيسر لترعة كفر طنبدى عند قنطرة بابل ثم يتجه مقبل بخط مستقيم لحد فم بحر القاصد القديم ومنه مغرب لحد تلاقيه بترعة البتاونية عند الكيلو السابع ثم يتجه غربا مارا ببحر سيف عند الكيلو ٢٠ الواقع بمجرى قنطرة كشش حتى يتلاقى بمحور ترعة الباجورية عند الكيلو ٣٩ ثم يتبع محور ترعة الباجورية ومبجر لحد هويس كفر ربيع ثم يتجه غربا على السكة الزراعية لحد مصرف طنوب على فرع رشيد .

الحد القبلى — محور مجرى فرع دمياط مبتدئا من الكيلو ٣٤,٤٠٠ ويتجه غربا لحد قناطر القرنين ثم يتجه بمجر بمحور بحر شين لحد الكيلو ٤٢,٠٠٠ عند قنطرة فم شعب شنوان ثم يتبع حدوده المركز الادارى بين منوف وشين لحد تلاقيه بالجرس الأيمن بمحور ترعة الباجورية عند مصب (الدون) ثم يتبع محور ترعة الباجورية ومبجر لحد مصب خليج عشا ثم من مصب خليج عشا ومغرب مقبل لحد فم ترعة السمسمية ومنه مغرب بخط منبثق لحد تلاقيه بمحور مجرى فرع رشيد مقابل الكيلو ٨١

الحد الغربى — يبتدىء من محور فرع رشيد عند الكيلو ٨١ ومبجر لحد مصب مصرف طنوب ؛

(٤) مركز قويسنا :

الحد القبلي — محور بحري فرع دمياط من الكيلو ٣٥,٣٠٠ مقابل الطريق الموصل لسكن ناحية العطف ومشرق لحد الكيلو ٦٥,٥٠٠ مقابل كفر ميت العيس .

الحد الشرقي — يبتدئ من محور بحري فرع دمياط عند الكيلو ٦٥,٥٠٠ مقابل كفر ميت العيس ومغرب بخط مستقيم مارا بقنطرة شبرا بخوم على ترعة الساحل حتى يتقابل مع ترعة الخضراوية عند قنطرة بيجيم ثم يتبع السكة الزراعية مغرب مبحر لحد تلاقيها بترعة العطف غربي سكن حانون .

الحد البحري — محور ترعة العطف من تقابل السكة الزراعية غربي سكن حانون ومغرب لحد تلاقيها بالسكة الحديد العمومية أمام قنطرة طوخ طننشا .

الحد الغربي — محور ترعة العطف من فمها من قبل ومبحر لحد تلاقيها بالسكة الحديد العمومية أمام قنطرة طوخ طننشا .

(٥) مركز تلا :

الحد القبلي — يبتدئ من محور ترعة القاصد عند قنطرة جنزور ويتجه غربا على السكة الزراعية لحد البحر الأيسر لترعة كفر طننبدى عند قنطرة بابل ثم يتجه مقبل بخط مستقيم لحد فم بحر القاصد القديم ومنه مغرب لحد تلاقيه بترعة البنانونية عند الكيلو السابع ثم يتجه غربا مارا ببحر سيف عند الكيلو العشرين بحري قنطرة كشيش حتى يتلاقى بمحور ترعة الباجورية عند الكيلو ٣٩,٠٠٠ ثم يتبع محور ترعة الباجورية ومبحر لحد هويس كفر ربيع ثم يتجه غربا على السكة الزراعية لحد مصرف طننوب فالمنصب بقرع رشيد .

الحد الغربي — يبتدئ من محور بحري فرع رشيد تجاه مصب مصرقنا طننوب ومبحر لحد الكيلو ١٣٧,٠٠٠ عند مصب ترعة النعناعية .

الحد الشرقي — يبتدئ من محور ترعة القاصد عند قنطرة جنزور ومبحر لحد تقابله بالسكة الحديد العمومية ثم يستمر مع سكة حديد الحكومة لحد تلاقيها بترعة البنانونية ،

الحد البحري — يتندى من نقطة تلاقي السكة الحديد العمومية بالحسر الأيسر لترعة البتانونية ومقبل لحد قنطرة الحدودة ثم يتبع حدوده مديرية المنوفية من الغربية ومبحر بخط مستقيم لحد تلاقيه بالسكة الحديد العمومية عند الكيلو ٩١,٠٠٠ ثم يتبع السكة الحديد العمومية لحد الكيلو ٩٧,٠٠٠ ومن هذه النقطة بخط مستقيم لحد قنطرة ايار على بحر سيف ثم مغرب بخط مستقيم لحد كوبرى ترعة الباجورية على السكة الحديد العمومية ويستمر غربا على السكة الحديد المذكورة لحد تلاقيه بترعة النعاينة ثم يتبع الحسر الأيمن لترعة النعاينة لحد مصبها بفرع رشيد عند الكيلو ١٣٧

(٦) مركز زققي :

الحد القبلي — يتندى من محور مجرى فرع دمياط عند الكيلو ٦٥,٥٠٠ مقابل كفر ميت العيسى ومغرب بخط مستقيم مارا بقنطرة شبرا بنجوم على ترعة الساحل حتى يتقابل مع ترعة الحضراوية عند قنطرة بيجرم ثم يتبع السكة الزراعية مغرب مبحر لحد تلاقيها بمحور ترعة العطف غربى سكن حانون ثم يتبع محور ترعة العطف المذكورة ومغرب لحد تلاقيها بالسكة الحديد العمومية أمام قنطرة طوخ طنشنا ومن هذه النقطة يتبع السكة الحديد العمومية لحد كوبرى بركة السبع على بحر شبين .

الحد الشرقى — محور مجرى فرع دمياط عند كيلو ٦٥,٥٠٠ مقابل كفر ميت العيسى ومبحر لحد الكيلو ١٠٢,٠٠٠ تقريبا تجاه تلاقي (سكة حديد الدلتا) بمحور النيل .

الحد البحري — محور مجرى فرع دمياط عند الكيلو ١٠٢,٠٠٠ تجاه تلاقي السكة الزراعية وسكة حديد الدلتا بمحور النيل ومغرب على السكة الزراعية المذكورة لحد محور مجرى بحر شبين بمحور كفر ششتا .

الحد الغربى — محور بحر شبين عند كوبرى السكة الحديد العمومية ببركة السبع بالكيلو ٦٤,٤٠٠ ومبحر لحد مقابل تلاقي السكة الزراعية الموصلة للعجيزية بمحور سكن كفر ششتا .

وزارة المالية

قرار وزارى نمرة ٣٧ - ١٩٢٢ بشطب بركة المحسمة من كشف المناطق
التي يجوز فيها الصيد مقابل دفع رسوم (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٣٧ الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩١٣ الخاص
بالصيد والملاحة فى البحيرات الداخلية والمياه البحرية وقناة السويس ؛
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١
ترتيب نظام الصيد فى مناطق معينة من النيل وفى بعض الترع والمصارف
والبرك ؛

قرر :

مادة ١ - المنطقتان المبيتان فى الفقرة (خامسا) من المادة الثانية من
قرار ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ السالف ذكره تُحذفان من النظام المرتب فى القرار
المذكور ؛ وعليه تلغى الفقرة (خامسا) من المادة الثانية من ذلك القرار وهى
الخاصة ببركة المحسمة وبالجزء المجاور لها من مصرف الوادى .

مادة ٢ - على المدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصابدا الأسماك
تنفيذ هذا القرار الذى يصرى مفعوله من ابتداء أول يناير سنة ١٩٢٣ م

القاهرة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ١٠٧.

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمانة - استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة
والوزير المفوض لحكومة هولانده بمصر (*)

في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
في سراى عابدين العامة استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك وحوله
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب
الدولة رئيس ديوان جلالتهم وحضرة صاحب المعالي كبير الأمانة وحضرة
صاحب السعادة كبير الياوران جناب الكونت ج. پ. دى لمبورج ستييم
المندوب فوق العادة والوزير المفوض لحكومة هولانده بمصر. ولما قدم
جنابه أوراق اعتماده تلاين يدي جلالتهم الخطاب الآتى تعريبه :

مولاي

لى الشرف بأن أقدم بين يدي جلالتكم الأوراق التى اعتمدتني بها ملكيتي
المعظمة مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى جلالتكم .
ويسمح لى مولاي بأن أرفع الى جلالتهم أننى سأوجه دائما مجهوداتى
نحو ابداء وتقييم العلاقات الحسنة التى تربط لحسن الحظ هولانده بمصر .
وانى لأوطن النفس على أن لى أن أمل أن مولاي سيشرفى بمنحه لى اياى
ثقة جلالتهم أثناء قيامى بأداء مهمتى السارة .
فأجاب جلالتهم بما يأتى تعريبه :

يا جناب الوزير

أقبل بعظيم الابتهاج الأوراق التى اعتمدتكم بها لدى صاحبة الجلالة
وللمينما ملكة هولانده مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا .
وانى ليسرنى أن أشكر لكم نبالة تلك الجهود التى أعزبتكم لى عنها واثق
من أنها سيكون من ورائها تقوية وتمكين العلاقات الودية الموجودة بين
دولتيننا .
وكن على يقين يا جناب الوزير من أنكم ستنالون تقبلى وتأييدى أثناء
قيامكم بمهمتكم السامية .

(*) الوثائق المضمرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٠٧

قرار بإنشاء مجلس قروي في يوديس مديرية جرجا (٥)

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨
بإنشاء وتشكيل مجالس القرى ؛
وعلى القرار الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩١٩ بتعديل المادة الثانية من
القرار السابق ؛

وعلى رأى مجلس المديرية بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٢٢ ؛
وعلى رأى اللجنة الاستشارية لأعمال المجالس البلدية والمحلية بتاريخ
٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ؛

مادة ١ — ينشأ مجلس قروي في برديس مديرية جرجا .

مادة ٢ - قد تصبح للمجلس القروي المذكور بأن يتقاضى الرسوم الاختيارية التي قبلها الأهالي وتوضعت في الجدول الملحق بهذا القرار وقد تصرح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الادارية لتحويل تلك الرسوم طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحويل الموائد والعشور

القاهرة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢

جدول الرسوم التي قبلها الأهالي :

[illegible]

(*) الوقائع المصرية في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٤ من العدد ١٠٨

كتاب الاستقالة

المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة صاحب الدولة
عبد الخالق ثروت باشا بتاريخ ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) (*)

مولاي صاحب الجلالة

تفضلت جلالتكم فشرفتني بفتحها العالية ودعني الى تأليف الوزارة فتمكنت
بمعونتها السامية من السعي في تغيير الحالة السياسية للبلاد بالناء الحماية التي
ضربت عليها . فلما آذن بالنجاح ذلك السعي الذي تعهدته جلالتكم بالرعاية
والعطف شرفني بأن عهدت الى رسميا بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدا
ما أعلته جلالتكم على ملاء العالم من استقلال البلاد الذي اعترفت به الدول
فانتقلت بذلك مصر الى مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم
ثابتة مكنية .

ولقد كان من الواجب علي في تلك الظروف أن أخذ على نفسي بين يدي
جلالتكم ويدي البلاد عهدا بما اختطه من وجوه تحقيق أمانها ، لذلك
رفعت الى سدتكم الملكية في الكتاب الذي أنهيت فيه الى جلالتكم بقبولي
تأليف الوزارة ، بيانا عن خطتها كان في مقدمة ما جاء فيه انها تنفيذا لارادة
جلالتكم متعمل على اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث
يقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الاشراف على العمل
السياسي المقبل وأنها ستولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى المصلحة القومية
دون غيرها كما أنها متعمل على الناء الأحكام العرفية .

ومن دواعي النبطة للوزارة أنها وفقت في ظل عطف جلالتكم الى تحقيق
ما اختطته لنفسها ، فقد فرغت اللجنة التي نيط بها وضع مشروع الدستور من
عملها وقدمت مشروعا حاويا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم ،
وهو الآن تحت النظر . كذلك نجحت الوزارة في وضع أساس ادارة البلاد

(*) الوثائق المصرية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٠٥ (غير اعتيادي) .

بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فألغيت وظائف المستشارين في وزارات الحكومة ، ولم يستبق منهم إلا مستشارا المالية والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأي والمشورة ، إلا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وأبطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء . كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه . وأخذت الحكومة بعد ذلك فى احلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب . ثم أوفدت بعثات عدة الى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة . وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها .

أما ما يتعلق بالفاء الأحكام العرفية فقد وقعت الوزارة فيه أيضا إذ اتفق على قانون "أقرار الاجراءات العسكرية" الذى اشترط لانفاؤها ، وأصبح أمر ذلك الانفاء مرهونا بإرادة حكومة جلاتكم .

ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أذى تغير الأحوال فى الشرق الى تعديل معاهدة سيفر . فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كي لا يقرر فيه شيء يمس مصر دون أن يسمع صوتها . وعرضت على جلاتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهتبا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانى البلاد .

وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى .

لذلك أشرف بأن أرفع استقالتي الى أعتاب جلاتكم ، شاكرًا ما لقيته فى عملي من العطف والتعظيم ، سائلًا المولى عز وجل أن يهبى لبلادنا العزيزة من أمرها ورشدا وأن يحقق فى ظل جلاتكم كل ما ترجوه من الخير والهيواة .

وانى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ما

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

أمر ملكي رقم ٨٦ لسنة ١٩٢٢

بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا^(*)

عزيزي ثروت باشا

اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم . وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أدائه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم ما

صدر بمسرى طابدين في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

ديوان جلالة الملك

بلاغ كبير الأمناء — استقبال جلالة الملك لجناب المندوب فوق العادة

والوزير المفوض لحكومة السويد بمصر^(†)

في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ في سراي طابدين العاصمة استقبل حضرة صاحب الجلالة الملك وحوله حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وحضرة صاحب الدولة رئيس ديوان جلالتهم وحضرة صاحب المعالي كبير الأمناء وحضرة صاحب السعادة كبير الباوران جناب المسيوه . دى بدت المندوب فوق العادة والوزير المفوض لحكومة السويد بمصر ولما قدم جنابه أوراق اعتماده تلا بين يدي جلالتهم الخطاب الآتي تعريه :

مولاي

ان العلاقات الودية بين مصر والسويد ترجع الى عهد بعيد فعمد أكثر من قربي اشتغل علماء السويد بمسائل العاديات المصرية ومنذ أجيال احتفظت السويد بالعلاقات السياسية والتقنصلية التي تربطها بمصر وفوق هذا زار كثير من السويديين أرض الفراغة إما لغرض تجارى أو للبحث والتقصي أو لترويج

(*) الوقائع المصرية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٠٥

(†) الوقائع المصرية في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٠٧

النفس وقد عادوا جميعا وهم يحفظون لمصر أجل الذكري فلا غرو إذا كانت التغييرات الحديثة السارة التي أعادت لمصر مركز سياستها القديم قد قوبلت في بلاد السويد بعظيم الاهتمام والعطف الجزيل وأن ملكي المعظم صاحب الجلالة ملك السويد وحكومته والشعب السويدي ليشترون في تهته جلائكم وفي تقديم أحسن تمنياتهم لسعادة ذاتكم الكريمة وأسرتكم الجليلة والشعب المصري الكريم .

واظهارا لما يرجي لمصر من مستقبل سعيد قرز صاحب الجلالة ملك السويد رفع وكالة السويد السياسية بالقاهرة الى درجة سفارة وجلالة الملك عظيم الثقة بأن العلاقات الحسنة بين البلدين مستمرة دائما مفضية الى السور والصفاء كما أن جلالة الملك وحكومته ليأملون أن يروا العلاقات التجارية المؤسسة قديما بين البلدين تنمو حتى تصبح العلاقات التي تربطهما مدعمة بالمنافع المشتركة .

فأجاب جلالته بما يأتي تعريه :

يا جناب الوزير

اني لأشكر لكم تمنياتكم وتنايكم التي وجهتموها الى والي أسرتي والأمانى التي أعربتكم عنها لبلادي باسم صاحب الجلالة جوستاف الخامس ملك السويد وباسم حكومته والشعب السويدي وأنه ليسرني أن كنتم اليوم المعبرين عن هذه الأمانى وتلك التمنيات وأن كان تقديم أوراق اعتمادكم من صاحب الجلالة ملك السويد مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا لدى هو الفرصة للتعبير عن ذلك .

وفي الواقع أن العلاقات بين السويد ومصر قديمة العهد ولقد رافقني أن قد وقع اختيار حضرة صاحب الجلالة ملك السويد عليكم في الوقت الذي أصبحت فيه مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأرباب تسينكم بعد الخبرة التي اكتسبتموها عن مصر ليسهل بقاء الثقة وتوطيد العلاقات الودية بين دولتنا ونحن على يقين من أنكم ستكونون أثناء قيامكم بمهمتكم السامية نشغولين بمطفي الثام ومساعدة حكومتنا الودية .

تأليف الوزارة الجديدة

أمر ملكي رقم ٨٧ لسنة ١٩٢٢

صادر الى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا (*)

عزيزي محمد توفيق نسيم باشا

لما تعلمه في دولتكم من عظيم الخبرة وكمال الكفاءة لادارة أمور البلاد وما تحققت في شخصكم من الاستقامة والولاء وما لنا فيكم من كامل الثقة اقتضت ارادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا اليكم .

وأصدرنا أمرا هذا للدولتكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالي به .

وإنا نبتهل الى الله القدير أن يوفقنا جميعا لعمل ما فيه خير بلادنا المحبوبة وسعادتها وأن يعيننا على تحقيق آمال شعبنا العزيز انه سميع مجيب ما

مدير برأي عابدين في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

جواب حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا (*)

مولاي صاحب الجلالة

لما كنت في سعة دائمة من فضل مولاي تعطف ودعائي لتولي الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنا لها وأعطاها ، وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت علي طاعته وكان حقا علي أن أخدم أمتي بما تصل اليه قوتي ولا قوة إلا بالله فإذا قضيت بالعدل حق بلادي وبالولاء والطاعة حق ملكي قمت بواجبي وأديت أمانتي تلك التي ما حملت عبثا يوما إلا على مضض وأنا أعلم

(*) الوقائع المصرية في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ١ من العدد ١٠٦ (غير اعتيادي).

أن حساب الله أعظم من حساب الناس فبذلك القلب الوفيّ أقدم الى سدة العلية رافعا آيات الشكر على ما أولاني من الثقة السامية متقبلا مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذي سلكته من قبل مستعينا بالله في أمورنا على ما يكون راجيا سیدی ومولای أدامه الله عزا لبلاده وشرقا لأمته اذا وافق رأيه العالی أن يصدر المرسوم الملكي بتقليدي وزارة الداخلية وباسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد الى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتي وموازرتي في العمل وهم :

اسماعيل سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية ؛
 أحمد نوافقار باشا لوزارة الحفانية ؛
 يحيى ابراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية ؛
 محمد توفيق رفعت باشا لوزارة المواصلات ؛
 محمود فخري باشا لوزارة الخارجية ؛
 يوسف سليمان باشا لوزارة المالية ؛
 أحمد على باشا لوزارة الزراعة ؛
 محمد ابراهيم باشا لوزارة الأوقاف ؛
 محمود عزيمى باشا لوزارة الحرية والبحرية .

وانا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الاقامة على العدل في العباد والسعى بما أوتينا من جهد في تحقيق أمانى البلاد .
 واني على الدوام يا مولای لحلاتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين ما

القاهرة في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

مديرية البحيرة

قرار باحتياطات لمنع تلويث مياه الشرب ببندر شبراخيت^(١)

مدير البحيرة

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار اللجنة الصحية لمركز شبراخيت بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ؛

وبعد موافقة مجلس المديرية ؛

قرر ما هو آت :

١ — يمنع داخل حدود بندر شبراخيت وكلنا خارج حدوده على مسافة خمسمائة متر فوق تيار المياه وتحت أخذ المياه من النيل سواء للشرب أو الاستعمال المتزلى إلا من النقط الآتية :

(أولاً) السلم الواقع على النيل بحرى وأبور مغازى بك ؛

(ثانياً) السلم الواقع على النيل تجاه حارة الزمراني وشادر أحمد افندى الأحمر ؛

(ثالثاً) السلم الواقع على النيل أمام نخارة نقولا كوكونى قبل البلد .

٢ — ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام وسقى المواشى فى أى مكان من النيل يقع فى مسافة خمسين متراً تحت التيار أو مائة متر فوق التيار من أى نقطة من النقط المعينة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٣ — ممنوع رسو المراكب فى أى مكان من النيل يقع فى مسافة مائة متر تحت التيار أو مائة وخمسين متراً فوق التيار من أى نقطة من النقط المعينة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٤ — ممنوع القاء القاذورات والكناسات والماء القذر على ضفة النيل الغربية أو تلويثها بأى طريقة أخرى فى المسافات الواقعة داخل حدود بندر شبراخيت أو على مسافة خمسمائة متر خارجاً عنها .

(١) الوقائع المصرية فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ صحيفة ٢ من العدد ١٨

٥ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المتزلية والاستحمام وسقى المواشى والقاء القاذورات والكناسة والماء القذر على ضفتى ترعة شبراخيت المسارة وسط البندر ابتداء من فتحها الواقعة على ساحل مرقص لغاية القنطرة الموصلة لمحلة بشر بحرى البندر بجوار مدرسة البنات التابعة لمجلس المديرية .

٦ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو الحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام .

٧ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

تحريرا بدنبورق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار سريان لائحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية

على بندر مفاغة (مديرية المنيا) (٥)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص لائحة التنظيم وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من وزارة الأشغال بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ بناء على قرار مجلس الوزراء بتتبع مصالح التنظيم بالجهات لوزارة الداخلية ؛

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال الأفراد للطرق العمومية ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه يكون وزير الداخلية وحده مختصا بتنفيذ اللائحة المذكورة فى الجهات ؛

وبعد الاطلاع على موافقة اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ على سريان لائحتى التنظيم والطريق على بندر مفاغة (مديرية المنيا) ؛

(٥) الوقائع المصرية فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٢ من العدد ١٠١٠

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تسرى أحكام لائحة التنظيم على بندر مغاغة (مديرية المنيا) وتقوم اللجنة الدائمة للمجلس المحلى بأعمال مجلس التنظيم .

مادة ٢ — تسرى أيضا على البندر المذكور لائحة الطريق الصادرة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٨٥

مادة ٣ — على مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما تحريرا فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (١٦ ربيع الثانى سنة ١٣٤١)

وزارة الحفانية

قرار بتعديل فى دائرتى اختصاص محكمتى العطارين وكفر الدقار الجزئيتين^(١)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الممدلة بالقانون
! نمرة ٥ الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ؛

وعلى قرارى الحفانية الصادرين بتحديد دائرتى اختصاص محكمتى العطارين
وكفر الدقار الجزئيتين ؛

وعلى منشور وزارة الداخلية نمرة ١٥ المؤرخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ الصادر
بتعديل جدول أسماء البلاد ؛

قرر ما يأتى :

ادخال عزب عطلة كفر الدقار ورزق والبرنس عمر باشا طوسون وعلى
حسين والقصر وسراى المغفور له السلطان حسين التى سميت ببلدة المعمورة
فى دائرة اختصاص محكمة العطارين الجزئية ما

تحريرا فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١)

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ١١١

وزارة الحفانية

قرار بتعديل في تحديد دائرتي اختصاص محكمتي خط (*)

وزير الحفانية

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ٢٩٢٢
المختص بتشكيل محاكم الأخطاط ؛
وعلى القرارات الصادرة منا بإنشاء محاكم الأخطاط وتحديد دوائر اختصاصها
بمديرية جرجا ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — مديرية جرجا . مركز أنعيم :
تفصل ناحية آبار الملك والجويع التابعة لها وهي (نجع الزرابي ونجع على
محمد ونجع حسن طنطاوى ونجع خلف الله) من اختصاص محكمة خط
سفلاق وتضاف الى اختصاص محكمة خط أنعيم .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ م

تحريرا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢

(*) الوقائع المصرية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٣ من العدد ١١١

وزارة الداخلية

قرار بتعديل ماهيات أرباب الحفظ ببندر المنيا

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (٣ رمضان سنة ١٣١٤) ؛
وبعد الاطلاع على قرار الوزارة الصادر فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وعلى افادة مديرية المنيا نمرة ١٥٩١ فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - تجعل ماهيات أرباب الحفظ ببندر المنيا الموجود به مجلس على غنطاط بالقيم الآتية شهريا مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٣ :

- ٤ شيخ الخفر .
- ٣ وكيل شيخ الخفر .
- ٢ ' الخفير .

مادة ٢ - على مديرية المنيا تنفيذ هذا القرار

فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢)

مديرية المنوفية

قرار باحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب ببندر تلا (٥)

مدير المنوفية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية
الرقم ١١ مايو سنة ١٨٩٥ ؛

وبعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية بمركز تلا ؛

وبعد موافقة مجلس مديرية المنوفية ؛

قرر ما هو آت :

١ - يمنع داخل حدود بندر تلا وكذا خارج حدوده على مسافة خمسمائة متر فوق تيار المياه وتحتة أخذ المياه من ترعة البتانوية سواء للشرب أو الاستعمال المتزلى إلا من النقطتين الآتيتين الواقعتين على الضفة الغربية من التربة المذكورة :
(أولا) النقطة الأولى وتسمى بموردة عزبة الصعايدة واقعة تحت القنطرة
المار عليها شريط السكة الحديد الموصل من طنطا الى أشمون
وبالعكس وهذه النقطة واقعة فى الجهة الشرقية وملاصقة للسكن
تعلق السكة الحديد المعدة لمروء الركاب الموصلة للجهتين الشرقية
والغربية للبندر ؛

(ثانيا) النقطة الثانية واقعة فى الجهة البحرية لسكن البندر ومعروفة
بموردة الرسالنه واقعة أمام السكة الزراعية الموصلة لتاحية شوفى .

٢ - ممنوع داخل حدود بندر تلا وكذا خارج حدوده على مسافة
خمسمائة متر فوق تيار المياه وتحتة سقى المواشى من ترعة البتانوية إلا من
النقطتين الآتيتين :

(أولا) النقطة الأولى على بعد مائة متر فوق التيار تبتدى من الموردة الأولى
لمياه الشرب وتسمى بموردة عزبة الصعايده أمام منزل عبد العال
الحمار ؛

(ثانيا) النقطة الثانية وتبعد عن الموردة الثانية بمسافة خمسين مترا تحت التيار وتسمى بموردة الرسالنه أمام غيط ابراهيم رسلان .

٣ - ممنوع غسل الملابس أو الأدوات المنزلية أو الاستحمام في أى مكان من ترعة البتانونية يقع في مسافة خمسين مترا تحت التيار أو مائة متر فوق التيار من أى نقطة من النقط المعينة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .

٤ - يمنع منعا باتا القاء الفانزورات والكناسة والمياه القذرة على ضفتي ترعة البتانونية أو تلويثها بأى طريقة أخرى في المسافات الواقعة داخل حدود بندر تلا أو على مسافة خمسمائة متر خارجا عنها .

٥ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن أسبوع .

٦ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام م

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢

بلدية الاسكندرية

قرار بخصوص لائحة الخيام والأكواخ وما مائلها من المآوى المستعملة
بصفة مساكن في دائرة حدود الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى

بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٢٣ من الأمر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل القومسيون البلدى بالاسكندرية ؛

وعلى قرار ذلك القومسيون الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ والمصدق عليه من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ؛

(*) الوقائع المصرية في ١١ يناير سنة ١٩٢٣ صحيفة ٧ من العدد .

قرر ماهو آت :

مادة ١ — ممنوع إقامة خيام وبناء أكواخ أو ما مائلها من المآوى بقطع من الصفائح القديمة أو الخرق أو البوص أو الحصر أو غير ذلك في الأراضي الفضاء أو الغير المسورة حقيقة بمحاطط أو حواجز وذلك بقصد استئجارها مساكن .

وهذا المنع يسرى على كل دائرة مدينة الاسكندرية ماعدا المناطق الآتية وهى :

(أ) غرب ترعة طلومبات مربوط بالمكس ؛

(ب) قبل ترعة المحمودية ؛

(ج) شرقى ناحية السيوف وخط يبتدىء من تلك الناحية ويمتد الى ترعة المحمودية عند حد دائرة البلدية .

ويحوز للبلدية بالمخالفة لهذه المادة وبالاتفاق مع البوليس أن تأذن باقامة خيام وبناء أكواخ أو ما مائلها من المآوى في خارج هذه الحدود على شرط أن تكون تلك الخيام والأكواخ أو ما مائلها من المآوى توجد بها المعدات الصحية وبجارى تصريف المياه التى قد ترى البلدية ضرورة لأن تأمر باعدادها .

مادة ٢ — المناطق المرخص بها لايحوز أن تقام فيها الخيام والأكواخ وغيرها إلا على مسافة ٢٠٠ متر على الأقل من أى معسكر أو محطة أو مستشفى أو أى بناء كان أو محل سكن .

مادة ٣ — الخيام والأكواخ وغيرها من المآوى المماثلة لها الموجودة في دائرة حدود مدينة الاسكندرية يحوز للبلدية حرصا على الصحة العمومية أن تأمر من يشغلونها باعداد المعدات الصحية فيها التى ترى لها ضرورة .

مادة ٤ — كل مخالفة لهذا القرار تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ قرش مصرى وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويحكم القاضى دائما بأن يترع على نفقة المخالفين ما يكون من الخيام والأكواخ مقاما بالمخالفة لهذه اللائحة .

مادة ٥ — يعمل بهذه اللائحة بعد ٣٠ يوما من نشرها في الجريدة الرسمية .

الاسكندرية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢

بلدية الاسكندرية

قرار بشأن تعريف عربات النقل العمومية بمدينة الاسكندرية^(١)

رئيس القومسيون البلدى السكندري

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من الأمر العالى الرقم

٥ يناير سنة ١٨٩٠ ؛

وعلى ماقرره القومسيون البلدى بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وصدق

عليه دولة وزير الداخلية ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — حددت تعريف عربات النقل العمومية فى مدينة الاسكندرية
وضواحيها على الوجه الآتى :

لنقل البضائع العادية والعفش والطرود الصغيرة من الجمر إلى المحطة
البحرية للسكة الحديدية ومحطة الباب الحديد وبالعكس ومن نقطة إلى أخرى
فى البلدة فى الحدود الآتية وهى سراى رأس التين وبوابة القبارى الكبرى
والشاذليزية ووابور المياه وتلوى الحدراء لغاية البحر :

فى اليوم باعتبار أنه ١٠ ساعات صيفا و ١٠ ساعات شتاء :

قرش مصرى

٩٠ العربات الزوج

٦٠ » الفرد

عن ست ساعات :

٥٥ العربات الزوج

٤٠ » الفرد

وعن كل ساعة اضافية :

١٠ العربات الزوج

٧ » الفرد

(١) الرقائى المصرى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ صحيفة ٦ من العدد ١١٤ .

بالساعة :

العربة الزوج : قرش مصرى

١٨ ... عن الساعة الأولى...

١٢ ... عن كل ساعة بعد الأولى

العربة الفرد :

١٢ ... عن الساعة الأولى...

٨ ... عن كل ساعة بعد الأولى

عربات اليد :

٣٥ ... فى اليوم...

٢٠ ... عن ست ساعات

٥ ... وعن كل ساعة بعد ذلك

بالساعة :

٨ ... عن الساعة الأولى...

٧ ... عن كل ساعة بعد الأولى

ملاحظة :

يومية الـ ١٠ الساعات تقتضى راحة ساعتين بالتعريفه نفسها .

يومية الـ ٦ الساعات تقتضى راحة ساعة واحدة بالتعريفه نفسها .

وفى المختص بالنقل الى خارج الحدود المنصوص عنها فيما تقدم ذكره
يضاف الى أسعار التعريفه الثلث أى ٣٣ فى المائة .

ويجب اخبار الحوذى سلفا بما اذا كان مستأجرا بالساعة أو باليومية .

والحد الأقصى للحمولة فى القفلة هو طنان ونصف طن للعربة الزوج
وطن ونصف للعربة الفرد و ٢٥٠ كيلو جراما لعربة اليد .

والحوذى مكلف بتحميل وتفريغ العربات .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار بعد عشرة أيام من نشره فى الجريدة الرسمية ٤

بلدية الاسكندرية

قرار بتعديل لائحة بيع اللبن بالاسكندرية (١)

رئيس القومسيون البلدي، الاسكندرية

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الأمر العالي الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ؛
وعلى قرار البلدية الصادر في ٤ مارس سنة ١٩١٣ شاملا لائحة بيع اللبن
بالاسكندرية ؛
وعلى ماقرره القومسيون البلدي بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وصلى عليه
دولة وزير الداخلية ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — ألغيت نصوص المادة ٥ من لائحة بيع اللبن بالاسكندرية
المادة الذكر الصادرة في ٤ مارس سنة ١٩١٣ واستعوض عنها بالنصوص
الآتية وهي :

ممنوع بيع اللبن المخوض بالطواف أو نقله .

فلا يجب أن يباع اللبن المخوض إلا في محال بيع اللبن على شرط أن توضع
على وجهة المحل بقطة مكتوب عليها هذه العبارة "لبن مخض" باللغة العربية
وباحدى اللغات الأوربية بحروف لاتينية في هذه اللغة الأخيرة .
وتكون الحروف في كلتا اللغتين العربية والأوربية بارترافع عشرة سنتيمترات
على الأقل .

ويجب أن يكون على أوعية اللبن المخض عنوانان على الأقل مكتوبان
بصفة ثابتة أحدهما على الجانب الآخر على الغطاء ومذكور فيهما "لبن مخض"
باللغة العربية وباحدى اللغات الأوربية بحروف لاتينية في هذه اللغة الأخيرة .

وتكون الحروف في كلتا اللغتين العربية والأوربية بارتفاع أربعة سنتيمترات على الأقل .

ويمنوع قطعاً وضع لبن كامل في أوعية مكتوب على جانبها وغطائها "لبن مخوض" .

والمراد باللبن الكامل ما لم يضاف إليه شيء ولم يترع منه شيء ولم تعمل فيه أية عملية غش قبل الحلب أو في أثناؤه أو بعده .

واللبن المخوض هو الذي نزع منه القشطة ولم يضاف إليه شيء .

مادة ٢ — أضيفت الى المادة ٧ من اللائحة المذكورة الرقعة ٤ مارس سنة ١٩١٣ الفقرة الآتية وهي :

ويكون صاحب المحل مسؤولاً عن نظافة عماله في ثيابهم وأبدانهم ويجب عليه كذلك أن يكون ساهراً على دوام النظافة التامة في محله وهذا بلا إخلال بنصوص القانون نمرة ١٣ الصادر في سنة ١٩٠٤ م

الاسكندرية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢

مديرية قنا

قرار بتحديد مناطق مياه الشرب ببندر اسنا^(٥)

مدير قنا

بعد الاطلاع على المادة السادسة من القرار الصادر من وزارة الداخلية في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ ؛

وقرار اللجنة الصحية لمركز اسنا بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٢٢ ؛

وبعد موافقة مجلس مديرية قنا بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ؛

(٥) الوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٣ ص ٢٠٠ رقم ٣ من العدد ٧

قرر ما هوآت :

- ١ - تؤخذ مياه الشرب من الخمس فقط الآتية بالبندر :
 - (١) النقطة الأولى تحت قهوة حسن البربرى قبل البندر ؛
 - (٢) النقطة الثانية موردة الشناقرة الكائنة تحت منزل السيد جوده عبد التواب شتير ؛
 - (٣) النقطة الثالثة .وردة السومة الكائنة بجوار صندل كوك ؛
 - (٤) النقطة الرابعة أمام جامع الشيخ عبد الحميد ؛
 - (٥) النقطة الخامسة أمام المحكمة الشرعية ؛
- ٢ - غسيل الملابس واستحمام المواشى وسقيها يكون من الموردة الكائنة تجاه شارع الحناية قبل المركز .
- ٣ - ممنوع غسيل الملابس أوالأدوات المنزلية واستحمام المواشى وسقيها وما شابهها في نقط الشرب كلية .
- ٤ - ممنوع رمو المراكب في أى مكان من نقط الشرب الميينة بالمادة الأولى إلا على مسافة مائة متر تحت التيار أو مائة وخمسين مترا فوق التيار من أى نقطة من النقط الميينة بالمادة الأولى لأخذ مياه الشرب .
- ٥ - ممنوع القاء القاذورات والكناسة والماء القذر على ضفقى النيل أو تلويثهما بأى طريقة أخرى في المسافات الواقعة داخل حدود بندر اسنا أو على مسافة نحمائة متر خارجا عنها .
- ٦ - أى مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن سبعة أيام .
- ٧ - يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام .

اتفاق موقت

بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بشأن تسليم المجرمين^(*)

نظرا لما تبينته حكومتا مصر وفلسطين من ضرورة عقد اتفاق مؤقت بينهما ينظم به تسليم المجرمين ويحقق أداء العدل على وجه أصح ، فقد اتفق الموقعان فيه بما لهما من السلطة التامة المخولة لكل منهما من حكومته على الأحكام الآتية :

١ - تمهد الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بموجب هذا الاتفاق بأن تسلم كل منهما الأخرى المجرمين الهاربين وذلك بحسب القواعد والشروط المبينة بعد .

٢ - تمهد كل من الحكومتين بأن تسلم بناء على طلب الحكومة الأخرى :
(أ) الأشخاص الذين صدر ضدهم أمر بالقبض الجرمية (غير الجرائم السياسية) من الجرائم الداخلة في اختصاص محاكم الحكومة الطالبة التسليم والمعاقب عليها بالحبس لمدة سنة على الأقل أو بعقوبة أشد ؛
(ب) الأشخاص الذين حكمت عليهم محاكم الحكومة الطالبة التسليم بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل أو بعقوبة أخرى أشد منها جرمية غير الجرائم السياسية بشرط أن لا يكون الحكم قد نفذ بتمامه ولا يعتبر الحكم الذي يصدر في غيبة المتهم في جنحة أو جنابة حكما بعقوبة ، غير أن المحكوم عليه على هذا الوجه يعامل كمتهم .

٣ - لا يسرى هذا الاتفاق إلا على الأشخاص الذين يكونون بمقتضى القوانين المعمول بها في مصر خاضعين فيها لقضاء إحدى المحاكم المصرية الجنائي وعلى ذلك لا يجوز لحكومة مصر ولا لحكومة فلسطين أن تطلب تسليم شخص غير خاضع لقضاء هذه المحاكم ولا أن تطالب بالموافقة على تسليمه .

٤ - تكون طلبات تسليم المجرمين الهاربين من وزير الحفانية إذا كانت صادرة من الحكومة المصرية ومن المندوب السامي لحكومة فلسطين إذا كانت صادرة من هذه الحكومة .

(*) الواقع المصرية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (ملحق للعدد ١١٤) :

٥ - (أولاً) يصحب طلب تسليم المجرم الهارب بجميع ما يتيسر من البيانات التي يكون من شأنها اثبات شخصية من يطلب تسليمه وتعيين محل وجوده .
(ثانياً) ويصحب أيضاً مثل هذا الطلب بالمستندات الآتية :

(أ) عند ما يكون الطلب مبنيًا على أمر بالقبض ، أصل هذا الأمر أو صورة منه مصدق عليها بأنها طبق للأصل وكذلك صورة مصدق عليها من شهادات الشهود التي أذيت أمام القاضي أو أى شخص آخر مكلف بالتحقيق أو من المحاضر أو من أى دليل آخر يبنى عليه الاتهام .
وإذا كان الحكم صادراً في غيبة المتهم في جنة أو جناية وجب أيضاً أن يصحب الطلب بصورة مصدق عليها من الحكم أو أمر التنفيذ الصادر بناءً على هذا الحكم ؛

(ب) عند ما يكون الطلب مبنيًا على حكم صادر في مواجهة المتهم ، صورة مصدق عليها من الحكم أو أمر التنفيذ الصادر بناءً عليه وشهادة من وزارة الحفانية أو أى سلطة أخرى مماثلة لها في القطر الصادر منه الطلب ، دالة على أن الحكم أصبح واجب التنفيذ .

٦ - لكل من الحكومتين المتعاقدين السلطة التامة في البت فيما إذا كان هناك وجه لقبول الطلب الصادر من الحكومة الأخرى بتسليم مجرم هارب بناءً على أحكام هذا الاتفاق . ويتولى الحكم بذلك السلطة القضائية أو أية سلطة أخرى يكون ذلك من اختصاصها بناءً على القوانين السارية في القطر صاحب الشأن .

٧ - لا ترخص السلطة المختصة بالفصل في طلب التسليم بتسليم المجرم الهارب إلا متى ثبت لديها :

(أ) عند ما يكون الطلب مبنيًا على أمر بالقبض ، أن الأدلة المقدمة كافية لحاكمة المتهم ؛

(ب) عند ما يكون التسليم مبنيًا على حكم ، أن الأدلة كافية لتبرير الحكم الصادر ؛

(ج) أن لا تكون الجريمة المنسوبة للمتهم أو إلى حكم عليه من أجلها في جميع الأحوال من الجرائم السياسية وأن لا تكون الغاية من طلب التسليم هي محاكمة المجرم الهارب أو توقيع العقوبة عليه من أجل جريمة سياسية .

٨ - في تطبيق هذا الاتفاق لا تعد الجرائم الآتي ذكرها جرائم سياسية :
(١) جرائم الاعتداء والنهب والسرقة باكره سواء وقعت هذه الجرائم من شخص واحد أو أكثر وسواء ارتكبت ضد أحاد الناس أو أملاكهم أو ضد السلطات المحلية أو ضد السكك الحديدية وغيرها من طرق المواصلات والنقل ؛

(ب) كل تعد على شخص جلالة ملك مصر أو شخص المنسوب السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا في فلسطين .

٩ - إذا تقدم طلب تسليم مجرم هارب وكانت محاكم البلد المقدم إليه الطلب مختصة بنظر الجريمة المنسوبة لهذا المجرم الهارب فيجوز لحكومة هذا البلد اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمته أمام محاكمها بدلا من قبول طلب التسليم فانما لم يحاكم المجرم في خلال الثلاثة أشهر التالية لورود طلب التسليم فبتعين على الحكومة صاحبة الشأن أن تسلمه متى توفرت الشروط الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

١٠ - لا يجوز إقامة الدعوى أمام محاكم البلد الذي سلم إليه شخص بناء على أحكام هذا الاتفاق من أجل جريمة ارتكبت قبل تسليمه غير الجريمة أو الجرائم التي يمكن اثباتها بالوقائع التي حصل التسليم بناء عليها وذلك ما لم يتح لذلك الشخص قبل محاكمته فرصة للعودة إلى القطر الذي سلمه .

١١ - تدفع كل من الحكومتين للأخرى بناء على طلبها جميع المصاريف المترتبة على تنفيذ طلبات التسليم التي تقدمها إليها .

يمضى العمل بهذا الاتفاق الموقت ابتداء من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ويستعاض عنها فيما بعد باتفاق نهائى يبرم بين الحكومتين .

حرر من نسختين ما

تحريرا في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٢

(امضاء) ثروت (امضاء) هربرت صمويل

مجلس الوزراء

قرار بشأن المجلس الاقتصادي لدى وزارة المالية (*)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ بإنشاء مجلس اقتصادي لدى وزارة المالية ؛
وبناء على اقتراح وزير المالية ؛

قرر مجلس الوزراء ما يأتي :

١ - تستبدل بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من القرار المشار اليه الفقرة الآتية :

” ويحدد في أول ديسمبر كل سنتين تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي
إلا الميتين منهم بحكم وظائفهم وهم وزير المالية ووكلاء الوزارات السابق
الإشارة اليهم “ .

٢ - يعين يوسف نحاس نيك عضوا في المجلس الاقتصادي
القاهرة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

وزارة الداخلية

قرار بتحصيل رسوم بلدية على العربات بالنقش (†)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ بشأن
اللائحة الأساسية للمجالس المحلية ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٣٦ أغسطس سنة ١٩١٩ المعدل للقرار السابق ؛

وبعد الاطلاع على قرار ٧ يونيه سنة ١٩١٤ القاضي بإنشاء مجلس محلي

في النقش ؛

(*) الوقائع المصرية في ٤ يناير سنة ١٩٢٣ صحيفة ٢ من العدد ٢

(†) الوقائع المصرية في أول يناير سنة ١٩٢٣ صحيفة من العدد الأول

وبعد الاطلاع على تمهيدات أهالى الفشن ؛

وبعد الاطلاع على مداولة المجلس المحلى بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢١، ورأى
اللجنة الاستشارية لأعمال البلديات والمجالس المحلية بتاريخ ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٢١ ؛

قرر :

مادة ١ — تصرح لمجلس الفشن المحلى بتحصيل رسوم بلدية على العربات
كالاتى سنوياً :

طبق عليه				
٣	عن كل أتوموبيل لركوب المالك .			
٢ ٥٠٠	» » » » »	بالأجرة .		
١ ٥٠٠	» » » » »	المالك يجرها حصانان .		
١ —	» » » » »	حصان واحد .		
١ —	» » » » »	بالأجرة » حصانان .		
٧٥٠ —	» » » » »	حصان واحد .		
٧٥٠ —	» » » » »	دوكار » المالك .		
٥٠٠ —	» » » » »	بالأجرة .		
٥٠٠ —	» » » » »	موتوسيكل » المالك .		
٣٥٠ —	» » » » »	بالأجرة .		
٢٠٠ —	» » » » »	بسكيت » المالك .		
١٠٠ —	» » » » »	بالأجرة .		
١ —	» » » » »	عربة نقل يجرها حصانان .		
٨٠٠ —	» » » » »	حصان واحد .		
٧٥٠ —	» » » » »	يد .		
٤٠٠ —	» » » » »	نقل يجرها حمار .		
٣٠٠ —	» » » » »	لنقل المياه .		

مادة ٢ - تصرّح له أيضاً بأن يتخذ عند الاقتضاء لتخصّيل الرسوم المذكورة الطرق الإدارية طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تخصّيل العوائد والعشور .

مادة ٣ - يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٤
تحريراً فى ٢٦ ديسبر سنة ١٩٢٢ (٨ جمادى الاولى سنة ١٣٤١)

وزارة الداخلية

قرار بإنشاء مجلس قروى فى الفكرية (المنيا) (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بإنشاء وتشكيل مجالس القرى ؛
وبعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢٩ يريه سنة ١٩١٩ بتعديل المادة الثانية من القرار السابق ؛
وبعد الاطلاع على رأى مجلس مديرية المنيا ؛
وعلى رأى اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٢ ؛

قرر :

- مادة ١ - ينشأ مجلس قروى فى الفكرية (مديرية المنيا) .
- مادة ٢ - قد تصرّح للمجلس القروى المذكور بأن يتقاضى الرسوم الاختيارية التى قبلها الأهالى والموضحة بعد :
- (أولاً) رسم على المباني بمقدار رسوم الخفر مرة ونصف مرة ؛
- (ثانياً) رسم على البضائع المنقولة بطريق السكة الحديدية بواقع خمسة فى المائة من قيمة الناوولون .

(١) الوقائع المصرية فى أول يناير سنة ١٩٢٣ صحيفة ٢ من العدد ١

وقد تصرّح له أيضا بأن يتخذ عند الاقتضاء الطرق الادارية لتحصيل تلك الرسوم طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور ما
القاهرة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤١)

وزارة الداخلية

قرار بشأن موافق المراكب والبواخر فى المنزل^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩٠٤ ؛
وبعد الاطلاع على قرار مجلس مديرية الدقهلية بجلسته المنعقدة فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ - ممنوع شحن وتفريغ البضائع فى بندر المنزل خارج القطعتين الآتى بينهما :

(أ) على شاطئ البحر الصغير فى النقطة الكائنة أمام مصلحة المياه بحرى جتينة العربان ؛

(ب) على شاطئ فم قناة المقطع (المعروف برباح البحيرة) فى النقطة الكائنة عند ملتقى القناة المذكورة بالبحر الصغير وعلى مسافة ٥٠ مترا من فم هذه القناة غربا .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة مائة قرش صاغ أو بالحبس لمدة لا تتجاوز الأسبوع .

وتقام الدعوى العمومية على مالك المركب أو الباخرة أو على الرئيس أو على أى شخص آخر يكون متوليا ادارة المركب أو الباخرة .

مادة ٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما ما

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢

(٤) الوقائع المصرية فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ صحيفة ١٠ من العدد ٦

